

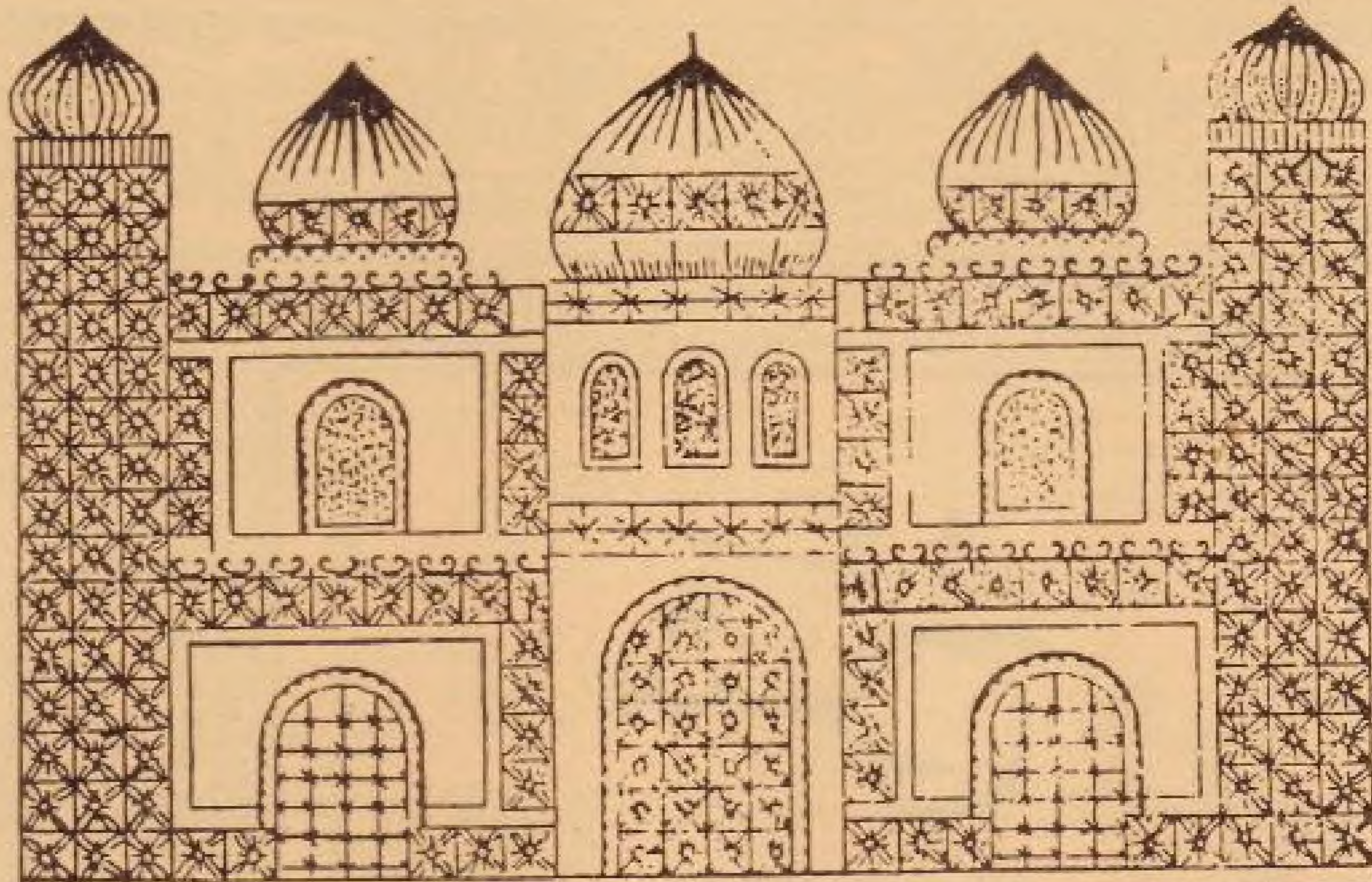
شرح
التحرير
على تحفئة الطلاب

يطلب
من المعهد الإسلامي السلفي

شرح
التحصيل
على تحفة الطلاب



يطلب
من المحدثين



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(بسم الله الرحمن الرحيم)
الحمد لله المتفضل
الوهاب المرشد لتحرير
تنقيح الباب والصلاة
السلام على أشرف
الانام وعلى آله وصحبه
السادة الكرام وبعد
فهذا مختصر في الفقه
على مذهب الامام
الشافعي رضي الله عنه

قال سيدنا ومولانا قاضي فضاء الانام شيخ مشايخ الاسلام ملك العلماء الاعلام شيبويه رحمة الله عليه
عصره وأوانه زين الملة والدين لسان المتكلمين حجة المناظرين محيي سنة سيد المرسلين أبو يحيى
زكريا الأنصاري الشافعي رحمه الله ونفعنا المسلمين بتركه بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي وفقني في دينه
من اصطفاؤه من الانام وهدي من ارتضاه لفهم ما شرع من الاحكام أحده على جميع نعمائه وأشكره
على زباده لانه وأشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك العلام وأشهد ان سيدنا ونبينا محمدا عبده
ورسوله سيد الانام (وبعد) فهذا شرح على مختصر في الفقه على تنقيح الباب في الفقه على
مذهب الامام المعتمد الشافعي رضي الله تعالى عنه بحل الفاظهم بين مراده وبحقق مشائله وبحجز دلالته
وسمته تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح الباب والله الكريم أسأل ان يجعله خالصا لوجهه الكريم
وسبيل الفوز بحبات النعيم (بسم الله الرحمن الرحيم) أي أولف والامم مشتق من السمو وهو العلو
والله تعالى للذات الواحدة الوجود والرحمن الرحيم مضافان مشبهتان بكتابتها في الفقهين رحيم (الحمد) هو لغة
الثناء باللسان على الجليل الاختياري على جهة التمجيد ولا يكون حقيقة الا (الله المتفضل) علينا بنعمه
(الوهاب) لما (المرشد) لتحرير تنقيح الباب ولغيره وابتدأت بالبسملة ثم بالجملة فجاءين الابتدائين
الابتداء الحقيقي والابتداء الاضافي واقتداء بالكتاب العزيز وعملنا بحركتي بالاول ابتداء في بسم الله
الرحمن الرحيم وهو أقطع وقد رواه بالجملة رواه أبو داود وغيره من حثته ابن الصلاح وغيره وقد بسط
الكلام في غير هذا الكتاب على الجمل والمدح والشكر والنسبة بينها (والصلاة) وهي من الله راحة ومن
الملائكة استغفار ومن الادميين تضرع ودعاء (والسلام) بمعنى التسليم (على سيدنا محمدا) نبينا
(أشرف الانام) أي الخلق (وعلى آله) وهم مؤمنو بني هاشم وبني المطلب (ومحبته) هو عند شيبويه
اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع مؤمنا بنينا محمدا (السادة الكرام) صفتان لمن
ذكر (وبعد) يؤتى بها للاعتقال من أسلوب الى آخر وأصلها ما بعد بدليل لزوم الفاء في حيزها فالتالي
تضمن أمم في الشرط والاصل مهما يكن من شيء بعد بالبسملة والجملة والصلاة والسلام على من ذكر
(فهذا) المؤلف الحاضر ذهنا (مختصر) من الاختصار وهو تقليل اللفظ وتكثير المعنى (في الفقه) هو لغة الفهم
واصطلاح العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية (على مذهب الامام) المعتمد أي
عبد الله محمد بن ادريس (الشافعي رضي الله عنه) أي على مذهب اليعمن الاحكام في المسائل مجاز عن مكان

الذهاب (اختصر فيه مختصر الامام أبي زرعة العراقي) رحمه الله تعالى (المسمى بتفقيح اللباب) أي
 تنقيته (وضمنت اليه فوائد) جمع فائدة وهي كل مقلعة تزيث على فعل فهي من حيث انها تنقيته
 تنقيته فائدة ومن حيث انها طهرت له نسي غايه ومن حيث انها طهرت به للفاعل باقداً على الفعل نسي
 غرضاً ومن حيث انها اعنته بذلك نسي غايه (يسر هاذو الالباب) جمع لك وهو العقل (وأبدلت
 غير المعتمد أي بالمعتمد) وحذف منه الخلاف وما غني به (رؤماً) أي طلباً (لتيسره
 على الطلاب) للفقير (وسمته تحريراً لتنقيح متضرعاً الى الله تعالى) أي متمتعاً صاله بالسؤال بماله
 (ان ينفع به طالك الترجيح) في المسائل

كتاب الطهارة

هو لغة الضم والجمع يقال تكثرت ثوب فلان اذا احتجموا ويقال كسبت كسائر كتابه كتاباً واصطلاحاً اسم
 للعلم المختص من العلم بامور دينية على ابي فصول ومسايل غالباً والطهارة لغة النقاظة والخلوص من الادناس
 وشرعاً رفع حدث او ما في معناها وعلى صورتيها كالتميم والاعمال المستوية نحو تحديد وضوء
 (المطهر) من مانع وجامد وغيرهما اربعة (ماء) في حديث وخبر وغيرهما كتحديد وضوء (وراء)
 في تيمم وغسلات نحو كلب (ودائع) في جلد يجرى بالموت (وتخلل) في خمر لا دلت ياتي في ذكر التخلل
 من زبادي في معناه انقلاب دم الطيب مسكاً ولا ياتي في ذلك حصر الجهور المطهر في الماء لان ذلك مفروض
 في رفع الحدث وازالة الخبث بشرطهما لاستفادة جواز الصلوات ونحوها وها هنا فها هو اعني من ذلك
 (وما الحرج في الاستنجاء فليس مطهر ابل هو محقق) فالألماء المطهر ما يستقي ماء بلا قبيح وان رشح من بخار
 الماء الغلي أو قبيح لموافق الواقع كما البحر أو تغير يسر بالمطهر الا في وكذا كثيراً بطاهر محاذير كعوده
 أو خبط لا غنى للماء عنه كطخل أو بتراب وملح ماء طريحاً به على القول بان المتغير بشيء من الاربعة
 مطلق وأما على القول باله غير مطلق مع جواز الطهر به تشبهه على العباد فهو مستثنى من غير المطلق
 وقد اوضح ذلك في شرح الأصل بخلاف الخلق ونحوه وبما لا يذكر الا مقيداً كما هو ورد وما تغير كثيراً
 بالطاهر الا في فلا يطهر شيئاً لقوله تعالى تمتا بالماء وأزلفنا من السماء ماء طهوراً وقوله فلم تجدوا ماء فتيمموا
 صعيداً طيباً والامر بالمعروف والنهي عن المنكر الى المطلق لتبادره الى الفهم فلو طهر غيره من المباحات
 خلفات الامتنان ولما وجبت التيمم لفقدته (وغيره) أي وغير الماء المطهر من مطلق الماء شيئاً لانه
 (ما طاهر) فقط (وهو) ثلاثة (ما استعمل) حالة كونه (قليلاً في فرض) من رفع حدث أو ازالة
 خبث (ولم يتنجس) وهو اركي من قوله اذا لم يتغير بالنجاسة (أو) ما (تغير) تغيراً (كثيراً) بطاهر
 خيطاً وهو من زبادي (الماء عنه غنى) وليس تراباً وملح ماء طريحاً به كزعفران (أو) ما (استخرج
 من طاهر) كما ورد (د) انما (نجس وهو) نجساً ان (ما اتقى به نجس) متنجس بقبيح (وهو دون
 القلتين أو) ما (تغير به) أي بالنجس المتصل به ولو قلتن فاكثر بخلاف ما اذا بلغهما ولم يتغير بنجس
 أصلاً لا بطاهر خيط للماء عنه غنى وليس تراباً وملح ماء طريحاً به تغيراً كثيراً فانه مطهر كما علم (والقلتان
 نجساً بطهر) بكسر الراء أفصح من فتحها (بقدادى تقر به) فلا ينجس بانصال نجس بطهر اذا بلغ
 الماء قلتن لم يحل خبثاً رواه ابن حبان وغيره وصححه وفي رواية أخرى انما لا ينجس وهو المراد بقوله
 لم يحل خبثاً أي يدفع النجس ولا يقبله وفي رواية أخرى انما لا ينجس قلتن بقلال كخبر الواحد منها فترها
 الشافعي أحد من ابن جريج الرائي لما يقر بتنين ونصف من قرب الحجاز وذكر أحدتها لا يزيد غالباً على
 ما تير طل بغدادى وهجر بفتح الماء والجيم غيرة بغير المدينة النبوية وانما كانت الحسامة تقر بها
 لان دلفة الى القرب وحل النبي وعلى النصف القرية على ما تقر طل تقر بـ لا تحدد فتعفى في الحسامة

اختصرت فيه مختصر
 الامام أبي زرعة العراقي
 المسمى بتفقيح اللباب
 وضمنت اليه فوائد
 يسر بها ذوا الالباب
 وأبدلت غير المعتمد به
 وحذفت منه الخلاف
 وما غني به وما لتيسره
 على الطلاب وسميته
 تحريراً لتنقيح متضرعاً
 الى الله تعالى أن ينفع
 به طالب الترجيح
 (كتاب الطهارة)
 المطهر ما هو تراب ودائع
 وتخلل فالألماء المطهر
 ما يسمى ماء بلا قبيح
 وغيره طاهر وهو
 ما استعمل قليلاً في
 فرض ولم يتنجس
 أو تغير كثيراً بطاهر
 خيط للماء عنه غنى
 أو استخرج من طاهر
 ونجس وهو ما اتصل به
 نجس وهو دون قلتن
 أو تغير به والقلتان
 نجساً بطهر رطل بغدادى
 تقر بها

ما روى عنه ماري بن مزيار

UNIVERSITY OF ULAH

١) تاوانس / رويته شتي
 ٢) كلوان نين كمي دونه نيتلت
 ٣) كلوان نون كمي دونه نيتلت
 سحر

والتراب الطاهر مالم
 يستعمل في فرض
 ولم يختلط بشي وغيره
 طاهر وهو ما استعمل
 في فرض أو اختلط
 بطاهر ونجس وهو
 ما اختلط به نجس والدابع
 ما يزرع الفضلات
 ولو نجسا والتخلل
 انقلاب الخمر خلا
 بلا عين لم يقع فيها عين
 نجسة والطاهر المتوضوء
 وغسل ونيم وإزالة
 نجس

باب الوضوء

هو فرض على المحدث
 وسنة لتجديد بعد
 صلاة وغسل واجب
 وعند إرادة الجنب
 أكل أو نوم أو وطأ
 أو المحدث نوما وعند
 غضب وغيبة ومس
 ميت وغيرها

تقص رطلين على الأشهر في الروضة وقيل نقص ثلاثة وقيل نقص قدر لا يظهر نفعه تفاوت في التغيير
 بقدر كفايته من الأشياء المغيرة به حزم الزاقي وصحة النووي في تحقيقه (فرع) غير الماء من البائعات
 بنجس بملاقاة النجس وإن بلغ فلا وفارق الماء بأنه لا يشق تحفظه من النجس وإن كثر بخلاف كثير الماء
 وقد كثر في شرح الأصل في إباحة من ارتد عنها فليأخذها (والتراب الطاهر) أي تراب (لم يستعمل
 في فرض ولم يختلط بشي) في قوله تعالى فتسموا أصعبا طيبا أي ترابا طاهرا (وغيره) أي وغير الطاهر من
 التراب (إما طاهرا) فقط (وهو ما) أي تراب (لم يستعمل في فرض أو) ما (اختلط بطاهر) كدقيقه نعم
 لو اختلط بماء كحل ثم جف فهو طاهر (ور) إما (نجس وهو ما) أي تراب (اختلط به نجس) قل التراب
 أو كثر (والدابع ما) أي شي (يزرع الفضلات) أي فضلات الجلبوع فلو تجمعت بحيث لو وقع في الماء بعد
 اندماجه لم يفسد النتن والفساد كقرظ وسحوش بالثلثة والوحدة (ولو) كان الدابع (نجس)
 كثر في طهر فحمل قوله النجس لا يطهر على أنه لا يرفع ولا يزال فلا ينافي أنه يحمل ذلك في حالة لازمة
 فيحصل بالنجس المحمل لمقصوده (والأصل فيما ذكره من مثل إذا بلغ الأثاث فقله طهر ونحوه) أي داود
 وغيره بأسانيد حسن أنه (مطلق) قال في حاشية مبنو له لو أخذتم أهابها قالوا أنها ميتة فقال يطهرها الماء
 في القرظ وقيل به ثاني معناه (والتخلل) المظهر (انقلاب الخمر خلا) مصلحة (عين) وقعت فيها
 وأن تغلب من شمير إلى ظله أو عكس المفهوم خبر مسلم سئل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أتأخذ الخمر خلا قال لا هكذا
 أن (لم يقع فيها) أي في الخمر (عين نجسة) فإن صحت تخللها عين وإن لم تؤثر فيه أو وقع فيها عين نجسة وإن
 زعت قبل التخلل لم يكن مظهر أو قد بسط الكلام على ذلك في شرح المنهج وغيره (والطهارات)
 الحاصلة بالمطهرات الأربع (وضوء وغسل ونيم وإزالة نجس) بالمعنى الشامل للأحالة وفيه شرط
 في بيانها هذا الترتيب فقلت

باب الوضوء

هو بضم الواو والفعل وهو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة مفتحا بغير حكم المراد هنا بفتحها ما يتوضأ به
 وقيل بفتحها فيهما وقيل بضمها فيهما والأصل فيه قبل الإجماع آية يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا
 مسل لا يقبل الله صلاة بغير طهور كرم موجب الحديث مع القيام إلى الصلاة أو نحوها (هو) أي الوضوء
 قسمان (فرض على المحدث) إلامية إذا قمتم إلى الصلاة أي محدثين (وسنة لتجديد) أي تجديده (بعد)
 كل (صلاة) ولو تمكلا بالتسميح لنحو جراح أو خلع الإمام أحمد بإسناد حسن ولو أن أشق على أمي لأمرهم
 أي أمر إيجاب عند كل صلاة بوضوء ومع كل وضوء سواك فإن لم يؤد بالاول صلاة تكره التجديد (وغسله
 واجب) فليتوضأ قبل وضوءه كاملا وقيل يؤخر غسل قدميه وتلك الخبر الصحيحين عن عائشة رضي الله
 تعالى عنها أنه (مطلق) بوضوء في غسله من الجنابة وضوء للصلاة زاد البخاري في رواية غير غسل رجليه
 ثم غسلها بعد الغسل قال في المجموع قال أصحابنا وضوء وضوء كله أو بعضه أو آخره أو فعله في أثناء
 الغسل فهي محصل لسنه الغسل لكن الأفضل تقدمه بالخلاف إنما هو في الأفضل (وتجديد لإرادة الجنب
 أكل أو نوم أو وطأ أو) أرادوا (المحدث نوما) للإتيان في الأولين وللأمر به في الأخيرين رواه الشيخان
 في الإجماع (في البقية) (وعند غضب) (أو ورود الأمر به) (و) من (غيبه) وكله كلام فيجب كالفرض
 منه تكفيرا لخطايا كائنت في الأخبار (و) من (مستوميت) ومن حله فليغسل من غسل ميتا فليغسل
 من حله فليغسل رواه الترمذي وحسنه وفيه بالجل المسح (وغيرها) من زيادتي كقراءة قرآن
 أو حديث ورواية مدرس علم ودخول مسجد وإذ ان راقم خطبة لغير جعة وزبارة قبر النبي صلى الله

عليه وسلم وز ياروق سائر القيود و ذكر كرتني شرح الاصل زيادة على ذلك (وفروضة) أي أركانها ستة
 (النية) كان ينوي رفع الحدث أو التطهر عنه أو الطهارة للصلاة أو استباحتها لغير الصحيحين اختار الأعمال
 بالناس وأما كمال أمره في نيتها بوجوب قترتها بأول غسل جزء من الوجوه ليس قترتها بأول السيرة المتقدمة
 على غسل الوجه لئلا ينافيها فان عزت قبل غسل الوجه لم يصح نعم ان اتفعل مع المضمضة أو الاستنشاق
 جزء من الوجوه بنية الوجه صح وكذا يغتفر بنية على الصحيح وعلى هذا يجب إعادة الجزء مع الوجوه ذكره
 في الروضة (وغسل الوجه) للآلة السابقة وهو ثابتن منابت شعر رأسه ونحت منتهي لحته طولا ولأرض
 وبما بين أذنيه عارضاً يجب غسل شعره الأباطن كغسل الخارج عنه وباطن كغسل لحيته الرجل وعارضه
 نحو أن لا يخرج عنه (و) غسل (اليدين) من الكفين والذراعين (مع المرفقين) بكسر الميم وفتح الفاء
 أفصح من العكس للآلة ولا يباع رداءه مسلم ويجب غسل ما عليهما من شعر وغيره فان قطع بعض
 محل الفرض وجب غسل ما بقي أو من المرفق فرأى عظم العضد أو فوقه فوجب غسل باقي عضده (ومسح
 بعض الرأس) من بشر أو شعر في حده بان لا يخرج عنه بالآلة وفي رواية مسلم أنه يترك توشاً
 فمسح بياضه وعلى عمامته قبل ذلك على ألا يكتفأ بمسح البعض لأنه المفهوم من المسح عند
 الإطلاق ولم يقل أخذ بوجوب خصوص الناصب (وغسل الرجلين مع الكعبين) من كل رجل رجل وهما
 العظمان النابتان من الحانبتين عند مفصل الساق والقدم وذلك على ما مر في غسل اليدين والمراد بان ذلك
 فرض إذا لم يمسح على الخفين أو أن الغسل أصل والمسح تبدل (والترتيب) في أفعاله كما ذكره خبر النسائي
 باسناد صحيح أنه قال في حثه أن بدأ بماء الله به والعدة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب
 فلو تركه ولو سهواً لم يصح له الأمازيب (وتيممه) فرضه كان أو سنة (الولاء) مخرجاً من خلاف من أوجه
 بان يغسل العضو الثاني قبل أن يحف الأول مع اعتدال الهواء الزمان والمزاج وإذا نلت فالعدة بالأخترة
 وبقتل المشوحر مغسولاً وأعمال يجب الولاء لم يظهر إلا في رواية صحيحة عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه توشاً
 في السوق الأرجلية ثم دعى لحنازة فدخل المسجد ثم مسح على خفيه بعد ما جف وضوءه وصلى وأما خبر أبي
 داود أنه رأى رجلاً يصلي فظهر قدميه لعدة فذكر اليرهم لم يصبها الماء فأمره أن يعيد الوضوء
 والصلاة فضعف (وقد يجب) الولاء لعارض كضيق وقت وسيل (والنسيئة) عند غسل
 الكفين للامر بها وللاتباع في الاخبار الصحيحة والصواب للأمر هل وفي النسيئة عن الوجوب عارضاً
 الترمذي وحسنه أنه قال للأعرابي توشاً كما أمرك الله وليس فيما أمر الله شيء من ذلك وأما
 خبر لا وضوء لمن لم يسلم الله عليه فضعف أو محمول على الكاملين وأما بياض الله وكلمها بسم الله الرحمن
 الرحيم فإن تركها أوله ولو عمدت في أنبائه فيقول باسم الله أوله وآخره (وغسل الكفين) وهو
 أوضح من قوله اليدين وذلك للاتباع رواه الشيخان سواء ينقن طهرهما أم لا (فان شك في طهرهما
 مكررة غمسهما في ماء قليل قبل تنليتهما) لغسلهما وهذا من زيادتي وذلك لخبر مسلم إذا استيقظ أحدكم
 من نومه فلا يغتسل بده في الأنا حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدرى أين بأت بده أشار بما عطل به إلى احتمال
 نجاسة اليد في النوم كان تقع على محل الاستنجاء بالحجر لأنهم كانوا يستنجون به فيحصل لهم التردد
 وألحق بالتردد بالنوم التردد بغيره ولازول الكراهة الا بغسلهما ثلاثاً بالخبر السابق وخرج بالقليل الكثير
 فلا يكره غمسهما فيه (والمضمضة والاستنشاق) للاتباع رواه الشيخان وأما خبر مضمضوا واستنشقوا
 فضعف ولو صح جعل على النسيئة أقلهما اتصال الماء إلى الفم والاف لا يشترط أدلته ووجه من الفم
 وقتره من الانف ولا يجده بالنفس إلى الخيشوم (والمبالغة فيهما لمفطر) للامر بها في خبر التولاي
 بان يبلغ للماء في المضمضة أقصى المنك ووجهي الأسنان والثلاثين يس أمراً الأصبع عليهما ورجع

أيرونة
 وميراث عارة الخبز

• وفروضة النية وغسل
 الوجه واليدين مع
 المرفقين ومسح بعض
 الرأس وغسل الرجلين
 مع الكعبين والترتيب
 • وسنة الولاء وقد
 يجب لعارض كضيق
 وقت والنسيئة وغسل
 الكفين فان شك في
 طهرهما كره غمسهما
 في ماء قليل قبل ثلث
 والمضمضة والاستنشاق
 والمبالغة فيهما لمفطر

أيرونة سيراكيبه

UNIVERSITY OF AL-QADISIYAH

١٠ غرض من الاستنشاغ

١١ غرض من الاستنشاغ

١٢ غرض من الاستنشاغ

وجمعها ثلاث غرف
والاستنشاغ ومسح كل
الرأس والاذنين ظاهرا
وباطنا بماء جديد
وادخال مسبحته في
صماخه وتخليل شعر
كثيف من لحية
وعارض وتخرج عن
الوجه وأصابع اليدين
بالتشبيك والرجلين
بمخصر يده اليسرى
والتنبيه والتثليث
والتيامن الا في الكفين
اول الوضوء والحدين
والاذنين وجاني الرأس
لغير نحو أقطع والتوجه
للقبلة والجلوس بمحل
لا يناله رشاش ووضع
الاناء الواسع عن يمينه
والضيق عن يساره
وترك الاستعانة الا
لغير فيقف المعين عن
يساره والبداة في
غسل الوجه باعلامه في
اليدن والرجلين
بالاصابع

١٣ غرض من الاستنشاغ
١٤ غرض من الاستنشاغ

الماء في الاستنشاغ ان يمسح الماء بالنفس الى الحبش ويخرج بالفطر العائم ولو متغفلا فلا ينس له
المبالغة فيهما بل نكره (وجمعها ثلاث غرف) يتمضمض ثم يستنشق من كل منها ثلاثا ربع رواق
الشيخان وهذا افضل من الجمع بينهما بغير فرق يتمضمض منها ثلاثا ثم يستنشق منها ثلاثا او يتمضمض منها
ثم يستنشق مرة ثم كذلك ثالثة وثالثة وافضل من الفصل بينهما است غرق يتمضمض ثلاثا ثم
يستنشق ثلاثا او بغير فرق يتمضمض بالاولى ثلاثا ثم يستنشق بالآخرى ثلاثا وان كانت الشنة تتأدى
بالجمع (والاستنشاغ) لغير مسك تامتك من احد يتمضمض ثم يستنشق فيستنثر الاخرت خطا باوجهه
وخيال شمه وحصل ذلك بان يخرج بعد الاستنشاغ ثاقا في أنفه من ماء واذا في يمين ذلك باصبعه اليسرى
(ومسح كل الرأس) ثلاثا ربع رواق الشيخان واليسنة في كيفية مسحه ان يضع يده على مقدمه ويكلمق
مستحبه بالآخرى وانما يمسح على صدغه ثم يذهب بها الى قفاؤه ثم يردّها الى البدن ان كان له شعر ينقلق
والا فليقتصر على الدهان فان لم يرد ذرع ما على رأسه من عمامة او غيرها مسح شارب من الرأس ودم على
ما عليه (و) مسح (الاذنين ظاهرا وباطنا بماء جديد) لا يبلل الرأس ثلاثا ربع رواق الشيخان واليسنة في كيفية مسحه
(وادخال مسبحته) بكسر الموحدة (في صماخه) ثم يديرها على العاطف ثم انما يمسح على ظهور رهايم يده
كفبه وهاهنا يبلولان بالاذنين استنشاغ اود كرت في شرح الاصل زيادة على ذلك (وتخليل شعر كثيف من
الحية وعارض) ثم ان لم يخرج عن الوجه (وتخرج عن الوجه) ثلاثا ربع رواق الشيخان واليسنة في كيفية مسحه
ويغاس بها غيرهما بان يدخل أصابعه من أسفل اللحية مثلا بعد تفريقها وذا كرت العارض في الخارج كرت
زيادتي (و) تخليل (أصابع اليدين بالتشبيك و) أصابع (الرجلين) من أسفلهما (بمخصر يده
اليسرى) مستندنا بمخصر رجله اليمنى فانما بمخصر اليسرى والاصل في ذلك خبر لقيط بن صبرة أسبق
الوضوء وتخليل بين الاصابع رواه الترمذي وغيره ومخجوه وقولي بالتشبيك من زيادتي (والتنبيه
والتثليث) ثم خبر مسلم انه عليه السلام ثلثا ثلاثا وروي البخاري انه ثلثا مرة وثلاثا
ثم ثلث مرتين (والافضل التثليث في غسل المسح والتخليل والدلك والذكر والتنبيه والتيامن)
في أعضاء الوضوء وكذا في كل ما هو من باب التكرار كغسله ولبس ثوبه وتخليل رجليه وسراويله
ودخول مسجده والباراضة ذلك كمتخاظر واستنشاغ وخروج من مسجده لانه عليه السلام كان يحج
اليامن في تنعله ورجله وظهره وفي شانه كله رواه الشيخان وروي ابو داود باسناد صحيح عن
عائشة قالت كانت يمسح رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمنى لظهوره وطعامه وكانت اليسرى تملأه وما كان من
أذى (الافى اليكفين اول الوضوء والحدين والاذنين وجاني الرأس لغير نحو أقطع) ثم نظره ان متعلا لانه
أهرون أمانحو الا قطع كن خلق يبيو احدة فيستن له التيامن مطلقا وجب بين التيامن بكرة التيامن
وذا كرت جاني الرأس ونحو من زيادتي (والتوجه للقبلة) في وضوئه لانه اشرف الجهات فان اشبهت عليه
موا القياس ندي البحرى (والجلوس بمحل لا يناله) فيه (رشاش) من الماء (وضع الاناء الواسع عن يمينه)
للسهل الاغتراف منه (و) وضع (المتنق) كالاريق (عن يساره) لسهل اخذ الماء من يمينه (وترك
الاستعانة) في المقت عليه لانه لا يلق بالمتمدد في خلاف الاولى اما الاستعانة في غسل الاعضاء
فكرهه وفي احضار الماء لابس هار لا يقال انها خلاف الاولى لتبوتها عنه في مواطن كثيرة
(الاعلنهم) فلا لابس بالاستعانة مطلقا بل قد نجح ولو باجره المثل الفاضلة عن قضاء دينه وعن كفاية
عمونه ثم ولبسته وسائر ما سبق له في الحجة فان لم يجد صلى واعادوا تعبيره بالغير اعم من تعبيره بالصور وقوا اذا
استعان بمن يصيب عليه (فيقف المعين) نذبا (عن يساره) لانه اعون مأمن واحسن في الادب (والبداءة
في غسل الوجه باعلامه) ثلاثا ربع رواق الشيخان واليسنة في كيفية مسحه (وفي اليدين والرجلين بالاصابع)

١٥ غرض من الاستنشاغ

١٦ غرض من الاستنشاغ

١٧ غرض من الاستنشاغ

١٨ غرض من الاستنشاغ

١٩ غرض من الاستنشاغ

٢٠ غرض من الاستنشاغ

٢١ غرض من الاستنشاغ

٢٢ غرض من الاستنشاغ

٢٣ غرض من الاستنشاغ

٢٤ غرض من الاستنشاغ

لا بالرفق والكعب وإن صب عليه غير مؤثر في اليد بالاصابع أو في من تعبها بالكفين (وفي
الرأس بمقدمة) وتقدم بيان كيفية مسحه (وزك النفس) للماء لأن النفس كالنفس من العباد (و) (رك
التنظيف) من بلل الماء لأنه أرفع عباد (بلا حاجة) من زبادني فإن كان ثم حاجة كبرر والتصاق نجس
فلا يسر تركه (وإن يقول آخره) أي الوضوء (أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده
ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت
أستغفرك وأتوب إليك) خبر مسلم عن نوحيا فاحسن الوضوء ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله إلى قوله ورسوله
فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء وروى الترمذي عليه ما بعده إلى المتطهرين وروى الحاكم
الباقين وهو من زبادني وكذا أقول (وغيرها) أي غير المذكور كورات كاتباته بالذ كرم كور متوحه
القبلة كافي حالة الوضوء كالسواك والنية من أول سبغ الوضوء كما مر في الجمع فثنا بين القلب واللسان والدلك
وطالة الفرقة والتحجيل وغسل الزعنفتين مع الوجوه وموضع التجذيف والصديق (ومكر وهاته الاسراف)
في الماء ولو بسط نهره لخبر أني داود باسناد صحيح عن عبد الله بن مغفل قال سمعت رسول الله يقول
إنه سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الطهور والدعاء (والزيادة على الثلاث والنقص عنها) خبر
أن داود وغيره وهو صحيح أنه عليه السلام تروضا ثلاثا ثلاثا ثم قال هكذا الوضوء فمن زاد على هذا أو نقص
فقد أساء وظلم وذكر كراهة النقص من زبادني وكراهية من حيث الاقتصار على الغسلة الثانية فلا
يباق كونها شتم في ذاتها (وغيرها) من زبادني كالأستياك للصائم بعد الزوال والوضوء للجنب في ماء
را كيد ولو كثيرا بلا غير كالغسل لا غسل الرأس فلا يكره لأنه الأصل أذ به تحصل النظافة بخلاف غسل الخف
يكره لأنه تعب بلا فائدة (وشربه كون الماء مطلقا) عند التوضي فلا يصح الوضوء بمسح (والاسلام)
فلا يصح من كافر لأنه عبادة وليس هو من أهلها (والتمييز) فلا يصح وضوء غير المميز كطفل ومجنون لذلك
(وعدم المنافي) من نحو خيض ومن ذكر حال الوضوء لأنه إذا طرأ على الوضوء أطله فلا يصح مع وجوده
فتعبد ي بذلك أعم من اقتضائه على عدم الحيض والنفاس (و) عدم الحائل بين الماء والغسل
أو المسح كسجعة وعن حماد بن عمار (ودخول الوقت في وضوء دائم الحدث) كسجعة
ولو تروضا قبل دخوله لم يصح لأنه لا ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت (وغيرها) من زبادني كعرفة كيفية
الوضوء كنظيره في الصلاة ودوام النية فلا قطعها في أثناء الوضوء احتاج في بقية الأعضاء إلى نية جديدة

باب الأحداث

هي جمع حدث والمراد به عند الإطلاق كإحداث الأصغر غالباً وهو لغة الشيء الحادث وشراً يطلق على
أمر اعتباري يقوم بالأعضاء يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخرج على الأسباب التي ينتهي بها الطهر
وعلى المنع المترتب على ذلك والمراد هنا الثاني وتغيير الأصل بأسباب الحدث يقتضي تفسير الحدث بتغيير الثاني
الآن نجعل الإضافة بيانية (هي) أربعة (خروج غير منية) الموجب للغسل أي التوضي الحي الواضح عنها
كان أو محظاً أو بحسب ظاهر أو بحسب اعتقاد أو قول أو نادر كعدم انفصال أول (من فرج) دبراً أو قبل
(أو) من ثقب تحت معقوف الفرج منسد لا يهتد أو جاء أحد منكم من الغائط لقيام الثقب المذكور مقام المنسد
والغائط المكان المظلم من الأرض يقتضي فيه الحاجة سمي باسمه الخارج للمحادر فخرج بالثقب المذكور
خروج شيء من ثقب فوق المعدة أو فيها أو محاذها ولو مع انسداد الفرج أو تخلفها مع انفتاحه فلا تقص به لأنه
في الأخيرة لا ضرورة إلى تخرجه فماعداه بالتي أشبه أنما تحمله الطبيعة تلقى إلى أسفل وهذا في الانسداد
كالمخرج من ثقب الخلق فينقص معه الخارج من الثقب مطلقاً والذ يثبت كعضو اثنين الخشن لا وضوء معه
ولا غسل بالماء لا بالإبلج فيه قاله الماوردي للمذهب من المكان الخفيف تحت المصير

وفي الرأس بمقدمة
النفس والتنظيف بلا
حاجة وإن يقول آخره
أشهد أن لا إله إلا الله
وحده لا شريك له
وأشهد أن محمدا عبده
ورسوله اللهم اجعلني
من التوابين واجعلني
من المتطهرين سبحانك
اللهم وبحمدك
أشهد أن لا إله إلا أنت
أستغفرك وأتوب إليك
وغيرها ومكر وهاته
الاسراف والزيادة على
الثلاث والنقص عنها
وغيرها وشربه كون
الماء مطلقا والاسلام
والتمييز وعدم المنافي
والحائل ودخول الوقت
في وضوء دائم الحدث
وغيرها

باب الأحداث

هي خروج غير منية
من فرج أو ثقب تحت
معقوف الفرج منسد

التي هي الخارج

الى السرة والمراد بها هنا السرة كما مكنه الموجب للفعل فلا نقض به كان انني مجرد نظري لانما وجدنا عظم
الامر بن محصوره فلا يوجب ادونها معومه ودخل في غير منبه الذي كور مني غيره ومنه غير الموجب
للفعل بان استدخله ثم خرج فينقضان فتعبري بمنعوان احييت لتقيده بما مر اولي من تعبره بالنسبة
وتعبري بفرج اولي من تعبره باحد السيلين اذ لا انسان ثلاثة سبل انسان للفعل ودواحد الدبر ولا ينفذ
يكون له اكثر من ذلك كما لو خلق له ذكران عاملان (وغلبة على عقل) بخون او غباء او نوم او غيرها
في خبر ابي داود وغيره الغيبان وكاه الشبه في نام فليستوا وغير النوم مما ذكر ان بلغ منه في الدهول الذي هو مظنة
لخروج شيء من الدبر كما اشعر بها الخبر اذ الشبه الدبر وكاؤه جفاظه عن ان يخرج منه شيء لا يشعر به الغيبان
كناية عن التفتة وخرج بالغلبة على العقل أي التمييز النعاس وحديث النفس واول نشوة السكر فلا نقض
بها ومن علامات النعاس سماع كلام الحاضر وان لم يفهمه (لا) الغلبة عليه (نوم) يمكن مقعده أي
النشوة من مقعده من ارض او غيرها ولو تحنيت أي ضاقت ظهره وساقفه بعمامة او غيرها فلا نقض بخبر مسلم
عن انس رضي الله عنه كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينامون ثم يصلون ولا يتوضئون بحل على نوم
الممكن جمع بين الاخبار ولا نه حينئذ أمن من خروج شيء من دبره ولا عبرة باحتمال خروج شيء من
فعله كذا لا يمكن لمن نام على قفاه ملتصقا مقعده مقعده (ومش فرج) اذ تحل قطعها ولو صغيرا أو
ميتا من نفسه او غيره عمدا أو سهوا فليستوا كان الفرج اودبر اسكها أو اسل متصلا أو منفصلا (بطن كعب) ولو
شلاء خبر من مش فرجه فليستوا رواه الترمذي وصححه ومشي فرج غير أخش من مش فرجه فليستوا
شهوة غير ولا نه اشبهى له محل القطع وهو من زيادتي في معنى الفرج لانه أصله وخرج بالآدمي مش فرج
الجهنمية فلا نقض به اذ لا حرمه لها في وجوب ستره ونحره النظر اليه ولا تعبد عليها وبطن الكعب غير
كرويس الاصاب وما بينها واختص الحكم ببطنها وهو الاصل مع بطون الاصاب لان التلذذ انما يكون به
في خبر ابن جبان في صحبه اذا افضى احكم يده الى فرجه وليس بينهما شتر ولا حجاب فليستوا افلا قضاء
بالبدلة المش ببطنها فتفتت به اطلاق المش في بقية الاخبار والمراد بفرج المرأة الناقص ملتقى شفرها على
المنفذ بالدبر ملتقى منفذ الكعب ما يستر عند وضع احدي الراحتين على الاخرى مع تحامل بستر
(ولا يلاق بشر في ذكره) ولو حصوا عسوا عمدا كان التلاقي أو سهوا بشهوة او دبرها بعضو سليم أو اسل
لا يلاق بشر في ذكره اي لم يلق بشر في ذكره لا جامع مع لا نه خلاف الظاهر والمراد باليس الجسد باليد وبغيرها أو الجسد
باليد والحق غيرهما عليه الشافي والمعنى في النقص به أنه مظنة التلذذ المثير للشهوة وسواء في ذلك
من اللامس في الملموس كما أفهمه التعبير بالتلاقي لا شترا كما في لذة المس كالشتر كين في لذة الجماع والشهوة
في ظاهر الخلد وهي مغارة اللحم كالحم الاسنان وخرج بها الحائل ولو رقيقا والشعر والسن والظفر اذ لا يلد
بغيرها يدكر وأنثي الذكر ان والاشان الحنثيان الحنثي الذي ذكر أو الاثني العنق المباني لا تفتاء مظنة
الشهوة (بكر) أي مع كبرها بان بلغا حد الشهوة ان اتفتت لم أو نحوها امكن تفتاء مظنتها بخلاف التلاقي مع
مع الصغير الذي لا شهوة معه ولا ينقض لا تفتاء مظنتها وكذا كبر الذكركر من زيادتي (لا) يلاق بشر في ذكره
وأنثي (محرم) له بنسب أو رضاع أو مصاهرة فلا نقض بذلك (باب الغسل)
هو بفتح الغين أفصح وأشهر من ضمها مصغر غسل وبمعنى الاغتسال وبكسرهما اسم لما يغسل به من ستر
ونحوه وبالضم اسم الماء الذي يغسل به وهو بالمعنيين الاولين لغة سلال الماء على الشيء وستره شيئا نه
على جميع البدن بنية كما سيأتي (موجبه) سنة (جنابة) ونحوها (محرم) منبه) أولا من طريقه
المعتاد أو من تحت صلب الرجل ورايت المرأة والمعتاد مسند الخبر الصحيحين في ذلك وخرج بمنه مني
غيره واولا من غير الخارجه فانها بان استدخله ثم خرج فلا يغسل بهما (أو دخول حشفة أو فورها) من

غلبة على عقل لا بنوم
يمكن مقعده ومس
فرج آدمي أو محل قطعه
بطن كعب وتلاقي
شتر في ذكره أو أنثي بغير
لا محرم
باب الغسل
موجبه جنابة بخروج
منه أو دخول حشفة
أو فورها
اي والمراد

قائدها (فرجا) قبل او دبرا ولو من ميت او هينة وتعييرى بما ذكر اول من قوله ازال معنى او التقاء
 المختانين (وموت) لمسلم غير شهيد لاسيما في الجنائز (وحيض) لآية فاعتزلوا النساء في الحيض
 اي الحيض (ونفاس) لانه تم حيض عتيم (ونحو ولادة) من القاء علقه او مضغ ولو بلا بلل لان
 الوتر نحوه متى منعقرو يعتبر في الموحين هذه الثلاثة وخروج النبي الانقطاع والقيام الى الصلاة او
 نحوها (ونجاسة بدن او بعضه واشتبه) عليه نزعها عنها وتصبح صلاته ونعني في ذكر هذا الاصل ولم
 يذكره الاكثر لانه ليس مؤجبا للفعل بل لازالة النجاسة حتى لو كسب حمله محصل الفرض (وفرضه)
 اي ركنه شيان (النية) لما مر في الوضوء كان ينوي رفع الجنابة او الحيض او النفاس او غسل الميت او
 الغسل الواجب لكنها لا تجب في الغسل من الموت والنجاسة لان القصد منه النظافة وهي لا تتوقف على نية
 (وتعميم) ظاهر (البدن) حتى ماتحت القلفة من الاقليد والشعر ولو كسيفا (بالماء) ويتسامح
 بباطن العقد التي على الشعرات ويجب نقض الصفات ان لم يصل الماء الى باطنها بالانقضد (وهيئة التسمية)
 اوله كافي الوضوء (وغسل الاذى) كخطا ونجس (والوضوء) وتقدم ثبانه مع دليله في باب قال الرافي
 ولا يحتاج الى افراد هذا الوضوء بنية بناء على اندراج في الغسل قال في الروضة قلت المختار انه ان تحركت
 نجاسته عن الحديث نوي بوضوئه سنة الغسل وان اجتمع نوي برفع الحديث الاصغر (والشبهة والتلخيص)
 وهو افضل كافي الوضوء فيغسل ويدك رأسه ثلاثا بعد تحليته في كل مرة ثم شقه الايمن ثلاثا ثم الايسر
 ثلاثا (والتحليل) للشعر والاصابع بالماء قبل افاضته ليكون الاسراف في الماء (وبالدعاء
 باليق الايمن) لما مر في الوضوء (و) البداية (بأعلى بدنه) للاخبار الصحيحة ولانه ابعد عن
 الاسراف في الماء (والدلك) لما فصل اليه يده من بدنه خروجه من خلاف من اوجبه ولانه اتقى للبدن
 (وتوجه للقبلة) كونه محملا لانه فيه (رشاش) كافي الوضوء (والستر) في الخلوة بمحافظته على ستر
 العورة اما محضرة الناس اي الذين يحرم عليهم نظر عورة المغتسل ولم يغضوا ابصارهم عن النظر اليها
 فيجب الستر (وجعل الاناء الواسع عن يمينه والضيق عن يساره وترك الاستعانة الاخرى) لما مر في
 الوضوء واذا استعان بمن يصب عليه (فيكون المغان عن يمينه) بخلاف ما مر في الوضوء (والشهادتان)
 المتقدمتان مع ما مرهما في الوضوء (اخره) اي آخر الغسل (وغيرها) من زيادتي كالمضمضة
 والاستنشاق بل يكره تركهما وترك الوضوء كما ذكره في المجموع مع زيادته ذكرتها في شرح الاصل
 (ومكر وهاته مكر وهاته الوضوء) وتقدم ثبانه في باب تعييرى بذلك اعظم من اقتصاره على الاسراف
 والزيادة (وشروط الوضوء) وتقدم ثبانه في باب تعييرى بما ذكر اعظم مما عرفت (لكن يصح
 غسل نحو حائض) كنفسه (لنحو احرام) بنسك من حج او عمره كدخول مكة لان القصد منه
 دفع الرائحة الكريهة للاجتماع ونحو الثانية من زيادتي (و) يصح (غسل كتابية ومجنونة من نحو
 حيض) كنفسه (لتحل لمسلم) من زرع او سبيل اي لو طهته وان اتقى الاسلام والتميز للضرورة وقد
 تكلمت على وجوب النية مع زيادتي في شرح الاصل وغيره (و) يحرم بالجنابة صلاة ولو نقلا للاجتماع
 الصحيحين لا يقبل الله صلاة أحكم اذا أحدث حتى تنوضا اذ مقتضاه حرمة بالحدث الاصغر قبل الاكبر او
 (الالفاق الطهورين فيغسل الفرض) دون النفل لحرمة الوقت يقضي اذ اقبل على أحدهما وانما يقضي
 بالتيمم في محل يسقط به الفرض والافلا قضاء اذ لا فائدة فيه (وسجود) ثلاثة وشكر لانه في معنى
 الصلاة (وقراءة قرآن) ولو بعض آية لخبر الترمذي وقال حسن صحيح عن علي قال كان رسول الله
 يقضي حاجته فيقرأ القرآن ولم يكن يحجبه و ر بما قال يحجزه عن القراءة شي ليس الجنابة (بقصدها) اي

فرجا وموت وحيض
 ونفاس ونحو ولادة
 ونجاسة بدن او بعضه
 واشتبه وفرضه النية
 وتعميم البدن بالماء
 وسنة التسمية وغسل
 الاذى والوضوء والتشنية
 والتلخيص والتخليل
 والبداية بالشق الايمن
 وبأعلى بدنه والدلك
 وتوجه للقبلة وكونه
 محملا لا يفاله رشاش
 والستر وجعل الاناء
 الواسع عن يمينه
 والضيق عن يساره
 وترك الاستعانة الا
 لعنر فيكون المعين
 عن يمينه والشهادتان
 آخر موهها ومكروهاته
 مكر وهات الوضوء
 وشروطه شروط
 الوضوء لكن يصح
 غسل نحو حائض لنحو
 احرام وغسل كتابية
 ومجنونة من نحو حيض
 لتحل لمسلم ويحرم
 بالجنابة صلاة الالفاق
 الطهورين فيغسل
 الفرض وسجود
 وقراءة قرآن بقصدها

في خبر الصلوة بين اي افعالها بالنبات

القرآن فان لم يقصد هالم تحريم لانه انما يستمر قرآنا بالتمديد محله اذا كان كما يوجد نظم في غير القرآن
كقوله عند المصيبة ان الله وانما البير اجعون والافخيم مطلقا ثم يجوز لفاقد الطهور من قراءة الفاتحة في
الصلاة بل يجب كما صححه النووي (ومشهور حله) أي القرآن بمقتضى حله ما هو فيه من مصحح وغيره مما
تكتبه وفيه للدراسة قال تعالى لا يمسه الا المطهرون هو خير بمعنى النسيء والجل ابلغ من المسح والمطهر بمعنى
المنظف (الا) اذا كان (في متاع) فيحل حله معه نية لانه المقصود فلو قصد ولو جمع المتاع حرم ومن حرم
من غير طهارة وصندوق فيها مصحف ومن جلدته نية له وتغير في متاع أولى من تعبده بامتناعه وخرج
بمقتضى حله كتابه الخالة عنهما ورفقه بقوله والنظر فيه ومقتضى وحل التوراة والانجيل وما شئت
تلاوته فتحل (وخطبة الجمعة) لانها في معنى الصلاة وخرج بزادة جمعة خطبة غير هافلا تحريم (وطواف)
بحولوا فلاك تحريم الطواف بالبيت بمنزلة الصلاة الا ان الله تعالى قد أحل فيه المنطق فنطق فلا ينطبق الا بحرية
رواه الحاكم وصححه على شرط مسلم (ولبت مسلم بمسجد لا عبوره) قال تعالى لا تقربوا الصلاة أي
موضعها وأتم شكرها حتى تعلموا اما تقربون ولا جنبه الا عاري سبيل حتى تغسلوا انتم يجوز لانه فيه
الضرورة كان نام فيه فاحتلم وتغير خروجه من خوف من عيس ونحوه لكن يلزمه التيمم وخرج بالمسجد
الرباط ونحوه وهو ظاهر وبالمسالك الكافر فلا يمنع من ذلك لعدم اعتقاده تحريمه وذكر في شرح الاصل
فوائد (والاغسال السنوية) غسل الجمعة واستسقاء وكسوف الحاضر بها أي لم يرد حضورها لاجتماع الناس
فيها وفي الصحيحين خبر اذا جاء أحدكم الجمعة أي أراد مجئها فليغتسل وصرفه عن الوجوب خبر الترمذي
وحسنه من نوا يوم الجمعة فيها نعمت ومن اغتسل قال الغسل افضل وقوله فيها أي قبل السنة أخذوا نعمت
الخصلة والغسل معها افضل وغسل الجمعة كذا الاغسال السنوية وخرج بحاضر بها وهو من زيادتي في
الاخيرتين من لم يرد حضورها فلا يسئل له الغسل بخلاف غسل العبد لا يختص بحاضر بها أي لانه يراى
للزينة في كلهم من أهلها وغسل الثلاثة المذكورة لقطع الرائحة الكريهة عن الجماعة فاخص بحاضر بها
(و) غسل (عبد) لكل أحدا مائرا نفا (و) الغسل (لا سلام كافر خال عن حديث أكبر) لانه مائة
أمر به قيس بن عاصم لما سئل رواه الترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وحله على التثنية لانه قد أسلم خلق
كثير ولم يؤمروا بالغسل ولان الاسلام ترك معصية فلم يجبه مع غسل كالنوبة من سائر المعاصي اما
اذا لم يحل عن ذلك كان أجنب ولو في الكفر فيجب عليه الغسل وان اغتسل في الكفر لم يوفى خال الحائض
من قوله لم يجنب في الكفر (و) الغسل (من غسل ميت) ولو غسل الميت لم يغسل ميتا فليغتسل رواه
الترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وصرفه عن الوجوب خبر الحاكم وصححه على شرط البخاري ليس
عليكم في غسل ميتكم غسل اذا غسلتموه (و) من (حجامة ودخول حمام) خبر البيهقي عن عبد الله بن عمرو
ابن العاصي كذا تغسل من خيس من الحجامة والحمام وتغت الا يط من الحناية ويوم الجمعة (واستحباب)
أي خلق العانة (واغما) بعد الافاقة للاتباع رواه الشيخان وفي معنى الاغما الجنون ويسن الغسل للميت
اذا بلغ بالسن (ولا حرام) بحج أو عمرة أو بهما ومطلقا للاتباع رواه الترمذي وحسنه (ودخول حرم)
ولو بلا حرام فاستعلى دخول مكة (و) دخول (مكة) ولو بلا حرام لانه مائة فاعله في عام حجة الوداع
بذي طوى وهو حرم كافي الصحيحين وفي عام الفتح وهو حلال كافي الام نعم من اغتسل لا حرامه من
موضع قريب منها كالنعم لم يغتسل لدخولها لان المراتين هذا الغسل النظافة وهي حاصلة بالغسل
السابق (ووقوف بعرفة) بعد الزوال (و) وقوف (بمزدلفة) بالشعر الحرام غداة النحر (والمبيت
بها ان لم يغتسل لعرفة) أي للوقوف بها لاجتماع الناس الثلاثة كالجمعة فان اغتسل للوقوف بعرفة مكفي عن
الغسل للمبيت بمزدلفة (وتلاوة أيام منى) وهي أيام التشريق أي لرى الجمل في كل يوم منها لم يمس ولا يسئل

(١) أي وضريح قلبه الخ

(٢) لأن أبا بكر وسائر أصحابه في مسجد
أما محبة التوراة وضوح

ومسه وحله الا في متاع
وخطبة جمعة وطواف
ولبت مسلم بمسجد
لا عبوره والاغسال
السنوية غسل جمعة
واستسقاء وكسوف
الحاضر بها وعبد
ولا سلام كافر خال عن
حدث أكبر ومن
غسل ميت وحجامة
ودخول حمام واستجداد
واغما ولا حرام ودخول
حرم مكة ووقوف
بعرفة وبمزدلفة
والمبيت بها ان لم يغتسل
لعرفة وثلاثة أيام منى

(٣) أي لا يمس ولا يمسح

لرعي جرة العفة لفر يمن غسل الووف بمزدلفة ولذا لا يسن لكل جرة في سنوي في الغسل للاحرام
والسنة بعد الطاهر والخاص والنساء (وتغير بدن) إزالة الأتربة الكربة (وغيرها) من زبادي
كالغسل لحضور كل مجمع من الناس ولا عنكاف ولا دخول المدينة المشرفة (لا) غسل (طواف ركن) أو دواع
وأن جزم الأصل بسنن في الأول والنودي في منكه الكبير بسننه فيها
(باب التيمم)

وتغير بدن وغيرها
لاطواف ركن

ببليكنيم

يغتصن بربط لولو برمل

له غبار ويجمع ينمو بين

طهره اذالم يكفمازماو

كان بضوءه علة بخاف

معها من استعمال الماء

وله أسبل نعة منها

نعاد فيها الصلاة فقد الماء

بمحل يغلب فيه وجوده

ونسيانه واضلاله في

رحله ووضع السار على

غير طهر وكونه بأعضاء

التيمم وكون التيمم

قبل الوقت وشدة برد

وعصيان بسفر وتنجس

بدن بغير معفو عنه

واثناعشر لاتعد فيها

الصلاة فقد الماء بمحل

لا يغلب فيه وجوده

والحاجة لشر به أو

يعة للمؤنة وأن لا يجده

الاشمن وقد عجز عنه

أو احتاجه للمؤنة أو

لا يباع الا بأكثر من

ثمنه أو حال بينهما علو

أولهما يستقي به أو

خاف من استعماله تلفا

أو بقاء بره أو زيادة

مرض أو حصول شين

فاحش بغير ظاهر

هو لغة الفقهية ولا يسمو الخبيث منه تنفقون وشرع مسح الوجه بالدين بربط لولو بغير الأصل فيه
قبل الاجماع آية وان كنتم مرضي أو على سفر أو غير مسكن فجعلنا الماء البارد برأيتكم يغسلون
وغيره من الأخبار الآتية (يغتصن) التيمم (بربط لولو برمل) غبار (فلا يصح بغيره كحصى وكحله
ويورثه الماء في الآتية فيستر بالتراب الطاهر وهو يفهم اعتبار الغبار قال الشافعي المجدد لا يقع الأعلى
والجاء غبار أي غالب فيكني التيمم برمل له غبار اذالم يلبس بالعضو بخلاف ما لا غبار له أو له غبار لكنه يلبس
بالعضو (ويجمع بينه) أي بين التيمم (وبين طهره) بالماء (اذالم يكفه مازة) غلظته من وضوء أو
غسل والمراد بالماء الصالح للغسل فما يصلح للمسح فقط كخلج أو ردي لا يقدر على لذاته لا يجب استعماله في
الرأس على المذهب كما أوضحت في شرح الأصل وبتغير فبادرنا بآخر التيمم عن استعمال الماء (أو) اذا
(كان بضوءه علة بخاف معها من استعمال الماء) على نفسه أو عضوه أو منفعة ولا يعتبر في هذا تأخير التيمم
في الغسل ولا في الوضوء بالنسبة لعضو العلة وتغييره بالطهر وبالعلة أعم من تغييره بالوضوء وبالخرج (وله)
أي التيمم (أسباب) اثنتي عشرة ودعي في الحقيقة أسباب للعجز عن استعمال الماء والعجز عن ذلك هو
سبب التيمم (تسببها) أعاد فيها الصلاة فقد الماء بمحل يغلب فيه وجوده (حضره) كان أو سافر أو غلب
وجوده فيه (ونسيانه) أي الماء (أو اضلاله في رحله) فيها الوجود الماء معه ونسيته في أهله حتى نسيه
أو اضلاله إلى تغييره بخلاف ما لو أدرج في رحله ماء ولم يشعر به أو اضلاله الذي فيه الماء قد حال (ودفع
السار) من جيرة أو لصوفيه فهو أعم من قوله ودفع الجيرة (على غير طهر) بخلاف وضعه على طهر
كافي الخلف بجامع وجوب المسح بالماء على كل منهما (وكونه) أي السار (بأعضاء التيمم) ثم إن وضعه
على طهر فنقص البدل والمبدل جمعا (وكون التيمم) للصلاة (قبل الوقت) أي وقتها وإن ظن دخوله
بلفوات الشرط (وشدة برد) أو أن خيف من الاستعمال فيها تلف نفسه أو غيرها لنفوة فقيا يستحسن به الماء
(وعصيان بسفر) كما بقول عدم وجوب الاعادة في خصة فلا تناط بالعصاة (وتنجس بدن بغير معفو عنه)
كعدم كبره وإن عجز عن إزالة فقد الماء أو تخوف ضرره لانه نادر لا يدوم بخلاف ما يفتي عنه كعدم قليل نعم
ان كان على محل التيمم وجبت الاعادة لعدم وصول التراب إلى المحل (واثناعشر) منها (لا تعاد فيها الصلاة
فقد الماء بمحل لا يغلب فيه وجوده) ولو لم يحضره (والحاجة له) أي الماء ولو في المال (لشر به) أي
الماء (أو يعة للمؤنة) أي مؤنة من عليه مؤنة سواء كان المحتاج إلى ذلك المالك أم أحقر ففته ولو حيوانا
محتوما وتغييره في يديه ياتي بالمؤنة أعم من تغييره بالنفقة وظاهر أن احتياجه ليعه لذاته كاحتياجه ليعه
للمؤنة (وأن لا يجده الا شمن وقد عجز عنه أو) قدر عليه لكنه (احتاجه للمؤنة) أولدنه (أو) وجد
لله (لا يباع الا بأكثر من ثمنه) في ذلك المكان في تلك الحالة ولو بما يتغابن بماله عادة لان الماء لا يستسار
فلا يوجب ذلك إلى الإخلال بمقصود الشارع من الإتيان بالطهر بخلاف نظره في تصرف الوكيل (أو حال
بينهما) أي بين وبين الماء (عدو) من سقم أو غيره (أولم يجديا يستقي به) ثم دللنا على غيرهما
(أو خاف من استعماله تلفا) نفسه أو غيرها (أو) خاف من (نظرة بره) أي طول مدته (أو زيادة مرض
أو حصول شين فاحش بغير ظاهر) والشين الأثر المشكوك من تغير لون أو نحو له أو استنجاف أو نفرة تنفي

١٠ وصورة لرافع
١١ وصورة من رافع الطالدين
لنور

وفروضة نقل التراب
والنية ومسح الوجه
واليدين مع المرفقين
والترتيب وسننه التسمية
ونقص اليدين أو
نفخهما بعد الضرب
والتيامن والتوجه
للقبلة ابتداء ومسح
الوجه من أعلاه
واليدين من الأصابع
وغيرها ومكروهه تكثير
التراب وتكرير المسح
وشروطه وضربة للوجه
وضربة لليدين مع
المرفقين وكون التراب
ظهور أو غير مخلوط بنحو
زعفران وطلب الماء إلا
في نيمم مريض ومتيقن
الفقد ووجود العذر
والإسلام إلا في كناية
نيممت من نحو حبض
لتحل لمسلم والتمييز
الأنحو بخنونه يمت
من ذلك لتحل لمسلم
وعدم أنحو حبض
الإني نيمم لنحو احرام
وعدم حائل وتقدم
إزالة النجاسة عن بدن

ولجئ بغير الظاهر ما يبدو عند المنة غالباً كلوجه واليدين يخرج بالعاشر اليسر كقبيل مواعيد الظاهر
الفاخر في الباطن فلا أثر لحوف ذلك هو يعتمد في الحوف قول علي بن الرضا بغير قليل بشرط أن تكون بلدة
المرض حكمة المفهوم بالأولى (وفروضة) حصة (يقول التراب) ولو من وجهاً بذكره تعالى فتسمى أفعداً
طسماً أي أقصوه بان تنقلوه فلو سقتم على غيره فرددته ونوى أو وقف عت ربحاً أو يابو فوفه التيمم فلما
أصابه التراب مسح يده لم يكف لا تنقله النقل المحقق لقصد فيهما عبرت بالنقل لا بالقصد أن غير به الأصل
لقول المحرر والمناهج أن النقل كمن القصد شرط مع أن القصد كما قال الزاقي داخل في النقل الواجب قرن
النية (والنية) كان بنوى استباحة الصلاة أو مسح المصحف أو سجدة تلاوة لرفع الحديث لأن التيمم
لا يرفع ولا فرض التيمم لأن التيمم طهارة ضرورية لا يصلح أن يكون مقبوضاً وذلك لا يسن تحذيره
على خلاف الوضوء فإن أراد صلاة فرض فلا بد من نية استباحة فرض الصلاة كما يجب قرن النية بالنقل يجب
استدامتها إلى مسح شدة من الوجه (ومسح الوجه) مسح (اليدين مع المرفقين) بالتراب لا بغيره
(والترتيب) بينهما كافي الوضوء (وسننه التسمية) أوله ولو جنباً أو حائضاً كافي الوضوء (ونقص اليدين أو
نفخهما بعد الضرب) من القبار أن كثير للاتباع رواه الشيخان ولما تنشؤ الخلقه وفولاً أو نفخهما من
زبادني (والتيامن) بأن مسح يده اليمنى قبل اليسرى (والتوجه للقبلة) ابتداء مسح الوجه من أعلاه
واليدين من الأصابع (وغيرها) من زبادني كالموا لا بد من مسح الوجه واليدين ونفخ يدي
أصابعه في كل ضرب يفرغها أن يفرغ في الضربتين أو في الثانية فقط والأوجب (ومكروهه) تكثير التراب
وتكرير المسح لكل عضو لمخالفة الأخبار الدالة على عدم ذلك (وشروطه) خمسة عشر (ضرورية للوجه
وضربة لليدين مع المرفقين) كما رواه كذلك الحائض وهو موقوف على ابن عمر ولا بد من الضربتين وأن
أمكن التيمم بضر به تحرقه أو نحوها والمراد بالضرب النقل (وكون التراب طهوراً) بأن يكون طاهراً
غير مستعمل والمستعمل منه ثلثي بعضه أو تناثر منه ولورفع إحدى يديه عن الأخرى قبل استباحتها ثم
أراد أن يعيدها فلا استباحة مجازي الأصابع لأن المستعمل هو الباقي بالمسوحة أما الباقي بالمسوحة في حكم
التراب الذي يضرب عليه اليدين فلا يكون مستعمل بالنسبة للمسوحة (و) كونه (غير مخلوط بنحو
زعفران) من الخاطات أن قل لمنع وصول التراب لكثافته إلى العضو (وطلب الماء) ولو بماذنه لقوله تعالى
فلم نجدوا ماء فميمموا ولا يقال لم يجدوا الماء لأن التيمم طهارة ضرورية لا ضرورة مع أمكانها بالماء (إلا
في نيمم مريض) فلا يجب فيه طلب لأن نيممه لم يرضه لا لفقد الماء في معناه الخائف من زيادته نحوه (و) في نيمم
(متيقن الفقد) أي فقد الماء شيئاً أو شرعاً كحذو له سبع فلا يجب فيه طلب إذا لا فائدة فيه وأن نيممه طلبه مما
نوهه فيه من رحله وفقته ويستوعبهم بالطلب إلا أن يضيق وقت الصلاة ثم نظر حواله أن كان عسئو من
الأرض والأجود أن لم يخف على نفس أو عضواً أو مالاً وأن قل أو اختصاص أو انقطاع عن رفقة أو خروج وقت
إلى حد بل حقه فيه غش ففقه مع تشاغلهم بأشغالهم وتفاوضهم في أقوالهم فإن لم يجد تيمم فلو علم ماء بصله
فالمسافر محتاجة كاحتياط وهو فوق حد الغيوب السابق فوجب فضله إلا أن خاف على مائة غير اختصاص
ومال يجب بذله في تحصيل الماء ثمناً وأجرة (ووجود العذر) من علة أو فقداً (والإسلام) علماً من في الوضوء
(الأنفي كناية تيممت من نحو حبض لتحل لمسلم) من زوج أو سبب للضرورة (والتمييز) علماً من في
الوضوء (لا) في نحو (مجنونة تيممت من ذلك) أي من نحو حبض (لتحل لمسلم) للضرورة أو نحو من
زبادني (وعديم نحو حبض الأنفي نيمم لنحو احرام) مما لا تختص سنية الغسل بالظاهر كما يشتهر في باب
(وعدم حائل) بين التراب والمسوح علماً من في الوضوء (وتقدم إزالة النجاسة عن بدنه) فلولو عن غير
أعضاء التيمم من فرج وغيره بخلافه في الوضوء لأن الوضوء لرفع الحدث وهو يحصل مع عدم تقدم ذلك

والتيمم لأجل الصلاة لتابع لها غير هار لا باجتماع ذلك فاشبه التيمم قبل الوقت وقول عن يده أعم من
 اقتضاه على محل الاستنجاء والمضمون الذي يريد مسح (والعلم بالقبلة) العلم (بدخول الوقت) ولو
 بالاجتهاد فيها (وطلب الماء ونقل التراب فيه) أي في الوقت فيها هذه الأربعة من زبادي وقد نفهم
 الأخيرة عما قبل الباب (و يبطل التيمم بحدث) وقد مر بيان في باب (و ردة) وهذا من زبادي (و جردية
 ماء) أي العلم بوجوده وإن ضاق الوقت عن الوضوء (و يؤممه) كأنه رأى من أجازة جواز أن معهم غناء بلا
 حائل فيها بحول عن استعماله من سبع وعشرين أو نحوها لأنه لم يشرع في المقصود فاشبه ما لو رآه في أثناء
 التيمم فإن كان حائل أو علمه قبل الرقعة والتوهم أو معها لم يبطل تيممه (وقدرة على غنة) بلا حائل بان
 لا يحتاج إليه المؤمن أو ولد بن ويمكنه الشراء (و زوال علة) مبيحة للتيمم (بلا حائل) بحول عن استعماله فقوله
 بلا حائل في ذي السائل الأربع مع الأخيرة وهو من زبادي في الثلاثة الأخيرة وخرج بزوال العلة توهم زوالها فلو
 توهم رده جرحه فراه لم يبرأ لم يبطل تيممه إذا لم يحجب طلب التزوُّج والبحث عنه توهمه بخلاف الماء (الأنى صلاة
 في الأربع) مع الأخيرة (ولا تطل التيمم بشي منتهي غير الثانية حيث كانت الصلاة تنقطع به وفيها مطلقاً للتيمم
 بالمقصود كالورد بعد المكفر رقة بعد شروعه في الصوم نعم يندب قطع الصلاة غير الثانية لئلا تنقطع بها
 في الأصح فإن ضاق الوقت حرم قطعها قطعاً ما إذا كانت الصلاة لا تنقطع به فيبطل تيممه بذلك فيبطل الصلاة
 ولا ينجح لأمامها (و باقاة أو بنتها) وكذا في صلاة مقصورة بعد غير التوهم (فيبطل تيممه تغليباً لحكم الإقامه
 أو بنتها المقننة) كل منهما الإمام فاشبه ما لو نوى الإمام بجامع أنه أحدث بكل منهما ما لم ينجح لأن الإمام
 كان افتتاح صلاة أخرى وقولاً أو بنتها الح من زبادي (و يخالف) التيمم (الوضوء) زيادة على ما مر (في أنه لا
 يرفع الحدث) (بما قبله) الأول السابق في باب الأحداث (و في) أنه لا يجب اتصال التراب فيه إلى منابت الشعر
 (و إن خفت) لعسر ذلك بخلاف الماء كما مر (و في) (أنه لا يجمع به) وإن كان التيمم قتيلاً (فرضان)
 كصلتين أو طوافين لأنه طهارة ضرورية بخلاف الوضوء يجمع به فرضاً ما شاء من التوافل لأنها لا تنحصر
 في وقت فيها أو مثلها يمكن المرأة حليلها وصلاة الجنابة وتعيينها عارض (و في) (أنه لا يقبل به فرض عيني إذا
 تيمم لغيره) بأن تيمم لنافلة أو للصلاة مطلقاً أو لصلاة جنابة والتقييد بالعيني من زبادي وقولاً لغيره أعم من
 قوله لنافلة ككن لو تيممت المرأة لتسكين حليلها لم ينجح به غيره
 (باب بيان النجاسة وأزالتها)

(هي) لغة ما يستقدر وشراً بالحنس قدر يمنع هذه الصلاة حيث لا مخرج من بعده (بول) للامر بصوت
 الماء عليه في خبر الفصحين في قصة الأعرابي الذي بال في المسجد (ومدى) بمعنى حمله للامر بفعل الذكري
 منه في خبر هاني قصة على رضي الله تعالى عنه وهو ماء أبيض رقيق يخرج غالباً عند نور أن الشهوة بلا شهوة
 فوب (و روى) كالبول وهو ماء أبيض كدر نخب يخرج أماً عقبه حيث استسكت الطئعة أو عند
 حيل شية (و روى) من غائط أو غيره ولو لمسك كالبول (و كتب) ولو معاً لم ينجح طهوراً أنه أحكم
 (الأنى) (و خبر بر) لأنه استواء الكلب إذا لم يجل أفتان به حال ولا ينجح قبله من غير ضرر فيه
 (و فرغ كل) منهما مع غيره نجساً للنجس (ومنها) أي من كل منها تبعاً لأمه بخلاف مني
 غير هال ذلك وخبر الشيخين عن عائشة رضي الله عنها كانت تحك النبي من ثوب رسول الله صلى
 فيه (وما فرج) أي يخرج (تغير) ربه لأنه دم يستحيل فإن لم يتغير فظاهر كالعرق خلافاً
 للرافض (ومدى) وهو ماء رقيق بخالطه دم كالدوم في معناه الفصح (ومرة) وهو ثمان المزارق كالتي
 (ومكر مانع) من خبر غيره تغليظاً لوجوبه كالكب وخرج بالمانع الحنث والنجس وهو هاهنا من
 الخصال الميكرة فاشبه مع غيرها طاهرة لا ردة الحرة المتعددة والحنث المذانة نظراً لأصلها (وما يخرج)

① في صلاة النجاسة

تسقط بالتيمم

والعلم بالقبلة

الوقت وطلب الماء ونقل

التراب فيه ويبطل

التيمم بحدث وردة

و جردية ماء وتوهم

وقدرة على غنة وزوال

علة بلا حائل الأنى صلاة

في الأربع الأخيرة وباقاة

أو بنتها وهو في صلاة

مقصورة بعد غير التوهم

ويخالف الوضوء في أنه

لا يرفع الحدث وأنه لا

يجب اتصال التراب

فيه إلى منابت الشعر

وإن خف وأنه لا يجمع

به فرضان وأنه لا يقبل

به فرض عيني إذا تيمم

لغيره

(باب النجاسة

وأزالتها) هي بول

ومدى ودودي وروث

وكلب وخنزير وفرع

كل ومنهيا وماء فرج

تغير وصديد ومرة

ومكر مانع وما يخرج

حان

سبلان بخلاف بول العبيد والخشي لا يدر فيمن الغسل على الاصل بحصل بالسبلان مع الغمر والاصل
في ذلك خبر الصحيحين وخبر ابن خزيمة والحاكم بذلك وقرئ بينهما بان الاتلاف بحمل الصبي اكثر تخفيف
في بوله وبانه ارق من بول غيره فلا يلحق بالمحل لصوق بول غيره ولا يمنع الاكتفاء بالنضح عنك الصبي بتعمره
ونحوه ولا تناوله الشفوف ونحوه للاصلاح في ظاهره لا بد مع النضح من ازالة الصفات على تمامه وشمل
كلامهم لكن الادبي وغيره وهو منجى كافي المهمات بظاهره لا يفرق بين النجس وغيره وهو ظاهر وقد
ذكرت هنا فوائد في شرح الاصل (و) يكنى (في ارض تنجست بنحو بول) كخمر ماء يعمها
ولو مرة وان كانت الارض صلبة او لم يقلع زائها خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم امر في بول الاعرابي
في المسجد بصب ذنوب من ماء ولم يامر بقلع التراب وظاهر من الارض اذا لم تنسرب ما تنجست به لا يمتنع
از الفعنة قبل صب الماء عليها كالماء في اناؤه فان تنجست بجامد بان كان رطبا فلا بد من رفعه وغسل المحل
بالماء (ويجب في جامد تنجس) بشيء (من نحو كلب غسله شبعاً احداهن بتراب طهور) فظهر مسلم
بظهور اناه احدثكم اذا وقع فيه الكلب ان يغسله سبع مرات اولاهن بالتراب وفي رواية له وعفوه الثامنة
بالتراب بان يصح السابعة كافي رواية ابي داود والسنن في التراب وهي معارضة لرواية اولاهن في محل التراب
فاكتفى بوجوده في واحدة من السبع كافي رواية الدارقطني احداهن بالبطحاء على ان الظاهر انه لا تعارض
بين الروايتين بل محمولان على الشك من الرواية كما دل عليه رواية الترمذي اخرهن او قال اولاهن وبالجملة
لا يقيد بهما رواية احداهن لضعف دلالتها بالتعارض او بالشك وقيل بالكب الخنزير والفرغ و بولوغه
غيره كبوله وعرفه ولا يكنى ذر التراب على المحل من غير ان يتبعه ماء ولا مزجه بغير ماء ولا مزج غير تراب
طهور كاشانه و تراب نجس او مستعمل ولو اوجب من التراب مما يكسر الماء يصل بواسطته الى جميع المحل
ويستتي الارض الترابية فلا يحتاج الى ترتيب اذا لمعني لترتيب التراب ولو لم تزل عين النجاسة الاليت
غسلات مثلاً حسنت واحد من التقييد بالجامد والطهور من زيادتي (ويغسل ما ترش منه) أي من
الماء الذي غسل بهما تنجس بشيء من نحو (كل بعد ما بقي من الغسلات) ويجب الترتيب ان كان لم
يترتب بناء على الاصح ان لكل مرة حكم المحل بعد الغسل بها لانها بعض البلل الباقي على المحل وخرج بما
بقي من الغسلات المترش من السابعة فلا يجب غسله بناء على الاصح السابق (ويغني عن دم نحو براغيث)
مما لانفس له سائلة كالقمل والبق وان كثرت لسق الاحراز عنه كدم البثرات اما دم الدمامل والقروح وحل
القمل والحجامة فصحيح في التحقيق وغيره انه كدم الاجنبي فيغني عن قليله فقط وقضية كلام المنهاج
والروضة انه يغني عن كثيره ايضا (والماء للقليل) بان لم يبلغ قلتي اذا تنجس (انما يطهر بكثرته)
بان بلغها ولا تغبر به (والكثير) اذا تنجس بتغيره كما مر انما يطهر (بزوال تغيره) بغيره بقلوب
(بنفسه او بماء) زبد عليه او نقص منه وكان الباقي كثير بخلاف زواله بظاهره بجامد كنجس وتراب الشك
في ان التغير زال او استمر

وفي ارض تنجست بنحو
بول صب ماء يعمها ولو
مرة ويجب في جامد
تنجس من نحو كلب
غسله سبعاً احداهن
بتراب طهور ويغسل
ما ترش منه بعدد
ما بقي من الغسلات
ويغني عن دم نحو
براغيث والماء القليل
انما يطهر بكثرته والكثير
بزوال تغيره بنفسه
او بماء

باب مسح الخفين
المسحات ست مسح
الاستنجاء والتيمم
وعلى سائر الجرح
ومسح الرأس والاذنين
والخفين وهو رفع
الحدث وانه يجوز في
الوضوء

(المسحات) الواقعة في الطهر (مسح) الفرج في (الاستنجاء) بالحجر ونحوه (و) مسح الوجه
واليدن في (التيمم) بالتراب (و) المسح بالماء (على سائر الجرح) من جيرة او لصوق فيهن اعم من تغييره
بالجيرة (ومسح الرأس) مسح (الاذنين) مسح (الخفين) بالماء في الوضوء في الثلاثة والاصل في الاخير
مع ما ياتي خبر الصحيحين عن جرير البجلي قال رايت رسول الله عليه السلام يمسح على الخفين (وهو)
أي المسح عليهما (رفع الحدث) عن الرجلين مسح الرأس برفع عن الرأس ولا يجوز ان يجمع به
فرأيت رسول الله عليه السلام يمسح على الخفين (في الوضوء) بدلا عن غسل

الرجلين (مسافر) بقيلز دته بقولي (سفر قصر ثلاثة أيام بلياليهن وغيره) من مقيم وعليه اقتصر الأصل
 ومساfer سفر غير قصر (يوم أو ليلة) لخبر ابن مسعود عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلاً
 للمسافر ثلاثة أيام بلياليهن والمقيم يوم أو ليلة إذا نظهر فليس خفيه أن يمسح عليهما وألحق بالمقيم المسافر
 سفر غير قصر والمراد بلياليهن ثلاث ليال متصلة بين سواء سبق اليوم الأول ليلته أم لا ولو أحدث
 في أثناء الليل أو النهار اعتبر فتر الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع وخرج بزادني في الوضوء
 إزالة النجاسة والغسل ولو مند وبغلا مسح فيهما لا يمسحاً لا يتكبر أن تكبر للوضوء (وابتداء مدة المسح
 من آخر حدث) بقيلز دته بقولي (بعد لبس) للخف لأن وقت المسح يدخل بذلك فاعتبرت مدته منه
 ويستمسح فيهما ما شاء من الصلوات (و لكن (دائم الحدث) كسجاسة (و تيمم لا لفقداء) كمرض
 وجرح (مسحان لما يحل) لهما من الصلوات (لو نقي طهرهما) الذي ليسا عليه الخف وذلك فرض
 ونوافل أو نوافل فقط فلو كان حدثهما بعد فعلهما الفرض لم يمسحاً إلا لنوافل إذا تمسح بهما مرتب على
 طهرهما وهو لا يفيد أكثر من ذلك فلو أراد كل منهما أن يفعل فرضاً آخر وجب نزع الخف والطهر
 الكامل لأنه محدث بالنسبة إلى ما زاد على فرض ونوافل فكأنه ليس على حدث حقيقة فان طهره لا يرفع
 الحدث فان زال غيره فلا مسح أما التيمم لفقد الماء فلا يمسح شيئاً إذا وجد الماء لأن طهره لفرضه فيزول
 بزاولها (فان مسح) لا لبس الخفين ولو أحدهما (مسح) سفر قصر (أو عكس) أي مسح سفر
 ثم أقام (لم يتم مدة سفر) تغلب الحضر لاصالته فيقتصر في الأول على مدة الحضر وكذا في الثاني إن أقام
 قبل مدته والأوجح النزاع فتعبر بذلك أعم من قوله أتم مسح مقيم وعلم من اعتبار للمسح أنه لا عبرة
 بالحدث فحضر أو أن تلبس بالمدة ولا يمضي وقت الصلاة حصر (وفرضه) أي المسح (مسمى مسح بظاهر
 أعلى الخف المحاذي للقدم وسننه مسح الخف خطوطاً) والاولى في كيفية أن يضع يده اليسرى تحت
 العقب اليمنى على ظهر الأصابع ثم يمر اليمنى إلى آخر ساقه اليسرى إلى أطراف الأصابع من تحت مفترقا
 بين أصابع يديه (ويكرهه تكراره ويغسل الخف) وقولي وفرضه الخ من زيادتي (وشروطه)
 أي جواز المسح سبعة أشياء (أحدها) لبس خف على كمال طهرهما من الحدثين لخبر ابن خزيمة وجابر
 السابق فلو لبس قبل غسل رجله وغسلها فيه لم يجز المسح إلا أن ينزعها من محل القدم ثم يدخلها
 فلو أدخل أحدها بعد غسلها ثم غسل الأخرى وأدخلها لم يجز للمسح إلا أن ينزع الأولى كذلك ثم
 يدخلها (و) ثانيها (تكون طهره بماء أو نيم) وإن تمحض (للفقد) أي الماء بل لمرض أو نحوه
 بخلاف التيمم لفقد الماء لا يمسح كما مر بل إذا وجد الماء لزمه الوضوء وغسل الرجلين لما مر (و) ثالثها
 ميمو من زيادتي (تكونه ظاهراً) فلا يمكن تحسن ولا متحسن إذا تصح الصلاة فيه التي هي المقصود الأصل
 من المسح وما عداها من مس محض ونحوه كما التابع لهما نعم لو كان بالخف نجاسة معفو عنها مسح منه
 مثلاً لا نجاسة عليه ذكره في المجموع (و) رابعها كونه (مخافاً للقدم) بكعبه من أسفل وجوانبه فلو
 تحرق الخف ضرر ولو تحرق الظاهر أو هما بالتحاذ والباقي صفيق علم بضر والاضر (و) خامسها
 كونه (يمكن تركه فيه) لمسافر محتاجة عند الخط والتحال وغيرهما مجزئة به العادة ولو كان لا تسه
 تمقعدا بخلاف ما يمكن كذلك لقله أو تحدد رأسه أو ضعفه أو أفرط ضعفه أو وضعفه أو نحوه إذا احتاجة
 لذلك ولا فائدة في أدائه نعم إن كان الضيق ينشع بالمسح فيه عن قرب كني (ولو) كان الخف (محترماً)
 كقصوب ومسروق فإنه يحكي كالتيمم بتراب مفضول أو نحوه (و) سادسها وهو من زيادتي (أن يمنع
 الماء) أي نفوذه من غير محل الخبز إلى الرجل لو صب عليه فحاله لا يمنع لا يجزي لأنه خلاف الغالب من
 الخف إذا منصرف إليها (و) سابعها (أن لا يكون تحت خف صالح) للمسح عليه فان

لمسافر سفر قصر
 ثلاثة أيام بلياليهن
 وغيره يوم أو ليلة وابتداء
 مدة المسح من حدث
 بعد لبس ودائم الحدث
 وتيمم لا لفقداء
 مسحان لما يحل لو نقي
 طهرهما فان مسح
 حضرا ثم سافرا أو عكس
 لم يتم مدة سفره وفرضه
 مسمى مسح بظاهر
 أعلى الخف المحاذي
 للقدم وسننه مسح
 الخف خطوطاً ومكرهه
 تكراره وغسل الخف
 وشروطه لبس خف
 على كمال طهره وكون
 طهره بماء أو نيم
 لا لفقد وكونه طاهراً
 وسائر القدم ويمكن
 تردد فيه ولو محترماً
 وأن يمنع الماء وأن لا
 يكون تحت خف صالح

كان لم يكف مسح الاعلى لان الرخصة وردت في الخف لعموم الحاجة اليه ولا اعلى ليس كذلك نعم ان وصل
تلك المسحة الى الاسفل بان وصل اليه من محل الخرز كفى ان لم يقصد بالمسح الاعلى وحده كما يكفي مسح
الاسفل وخرج بالصالح غيره فهو كاللحاق لا يضرب (و يفارق) مسح الخف (الفيل) اي غسل الرجلين
في الوضوء زيادة على ما مر (في اتقاه بجنابة) على ضعفه بخلاف غسلهما فيه (وكان وجب) بها (النزع)
اي نزع الخف (فيهما) خلافا لما في الاصل من عدم وجوب نزع الخف لغير الترمذي ويصحح عن صفوان
اميرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنا مشافرين او سفرنا ان لا نزع خفافنا ثلاثة ايام ولياليهن الا من جنابة
لكن من غائط وبول ونوم ولا امر فيه الا بالاحبة بحجة في النساء بلفظ ارحض لنا (و) في اتقاه (يكنو)
اي ظهور (شيء مماستر) من القدم او الخرق الذي تحت الخف (به) اي بالخف بخلاف غسل الرجلين
مماستر بشيء مماستر اعم من تعبيره بالقدم (و) يفارقه ايضا (في عدم الاستيعاب) اي عدم
وجوب استيعاب المسح للخف اذ لم يرد فيه استيعاب ولا نه قد يتلفه بل ينبت مسحه خطوطا كما مر بخلاف
الفيل فانه يجب استيعابه (و) في (غيرها) من زيادتي كفساد الخف وانقضاء مدة مسحه
ويابذ كرمعه وهو لغة السيلان يقال شاض الزادي اذا ساله بشر عادم حيلة يخرج من اقصى حرم المرافة
في اوقات مخصوصة والاصل فيه اية ويستلوك عن الحيض اي الحيض وخبر الصحيحين هذا شيء كونه
الله على بنات آدم (اقل سنة تسع سنين) قرينة (تقرئ بها) فلور ان الدم قبل تمام التسع بما لا يسع حصة
وطهر فهو حيض والافلا (وقله) ترمي منه (يوم وليلة) اي قدر ما يتصل وهو اربع وعشرون ساعة
(و) (كثيرة) ترمي منه (خمس عشرة يوما بلياليها) وان لم تصل في غالبه ستة او سبعة كل ذلك بالاستقراء من
الامام الشافعي رضي الله عنه (كأقل طهرين) زماني (حيضتين) فانه خمسة عشر يوما بلياليها متصلا
لان الشهر لا يخلو غالبه من حيض وطهر واذا كان اكثر الخبيص خمسة عشر يوما لم يكن اقل الطهر
كذلك وخرج برأدي بين حيضتين الطهرين بغير فائده يجوز ان يكون اقل من ذلك تقسم
او تاخر (ولا جلا كثرة) اي الطهر بالايجاع وغالبه بقية الشهر بعد غالب الحيض (وسن الباس)
من الحيض (اثنا وستون شهنة وحرم بالحيض كالنفاس) وهو من زيادتي وسياتي ثبانه (ما حرم بجنابة)
من صلاة وغيرها (وصوم) لخبر الصحيحين ليس اذا حاضت المرأة لم تصل ولم تصم (وعبور مسجد) ان
(خافت نلونه) بالدم كسائر النجاسات الملوثة حسنة للمسجد فان امته كان لها العبور (ومتع) مباشرة
(ما بين سرقة وركبة) بوطء وغيره لا يتعاذروا النساء في الحيض ولانه مثل غسل عما يحل من الحيض
فقال تاورام الازار واه الترمذي وحسنه وقيل يحرم الوطء فقط واختاره النووي لخبر مسلم اصنعوا
كل شيء الا النكاح يجعله محض الفهم وخبر الترمذي السابق (وطلاق) لخالفته قوله تعالى اذا طلقتم
النساء فطلقوهن لعدتهن اي في الوقت الذي يشترع فيه في العدة وبقية الحيض لا تحسب من العدة
والمعنى فيه نضرها بطول مدة التركن وسياتي بسط ذلك في باب (الاي) قوله (انت طالق في آخر)
جزء من (حيضتك او تكون) المطلقة في ذلك (غير مدخول بها) وهي من زيادتي (او حامل منه او)
حائلا لكن (طلقها بعوض منها او) طلقها (في ايلاء بطلبها او) طلقها (الحكم في شقاق) وقع
بينها وبين زوجها فلا يحرم الطلاق في شيء من الصور السبب لا اشتعاقه الشرع في العدة في الاولى والثالثة
ولعلم العدة في الثانية وليلها السبب بالحاجة الى الطلاق في الرابعة ولحاجتها الشديدة اليه في
الاخيرتين وخرج بالعوض منها ولو طلقها سواها بلا عوض او بعوض من غير ما فيه حرم كاشبهه المستثنى
منه (ومما يتعلق) وهو اولي من قوله (يتعلق به) اي بالحيض (بلوغ) بالايجاع (واغتسال) كما مر

و يفارق الغسل في
اتقاه بجنابة وان
وجب النزاع فيهما
و يبدو شيء مماستر به
وفي عدم الاستيعاب
وغيرها

(باب الحيض)

وما يذ كرمعه اقل سنة
تسع سنين تقريرا
واقله يوم وليلة وكثره
خمس عشرة يوما
بلياليها كأقل طهرين
حيضتين ولا حدا كثره
وسن الباس اثنان
وستون سنة وحرم
بالحيض كالنفاس
ما حرم بجنابة وصوم
وعبور مسجد خافت
نلونه وتمتع بما بين
سرقة وركبة وطلاق الا
في أنت طالق في آخر
حيضتك او تكون غير
مدخول بها او حاملا
منه او طلقها بعوض
منها او في ايلاء بطلبها
او الحكم في شقاق وما
يتعلق به بلوغ واغتسال

اي من قوله ما يذ كرمعه
قوله انت طالق

مدر من ميقتك

(اي وهو الفلاني الى عدته

وعدة واستبراء وسقوط
طواف وداع وعدم
لزم قضاء فرض صلاة
وقبول قولها في عدم
قطع ولا في صوم
واعتكاف ومدة ايلاء
ومن خرج ذمها عن
الاستقامة فستحاضة
وهي مبتدأة ومعنادة
وكل منهما مميزة وغير
مميزة فالمميزة من ترى
قويا وضعيفا ترد
للتميز بالقوى حيض
ان لم ينقص عن اقله
ولا عبرا كثره ولا نقص
الضعيف عن اقل الطهر
والضعيف استحاضة
وغيرها ترد لاقل الحيض
ان كانت مبتدأة والا
فلعادتها فان نسبتها
احتاطت فتكون في
العبادة كطاهرة وفي
التمتع ومس المصحف
والقراءة خارج الصلاة
كحائض وتغتسل لكل
فرض عند احتمال
الانقطاع وقل النفاس
مجة وأكثره ستون
وغالبه أربعون يوما

في يابه (وعدة واستبراء وسقوط) هي أولى من قوله وترك (طواف وداع) لما سباني في محالها (وعدم كزوم
قضاء فرض صلاة) بالاجماع بخلاف فرض الصوم يلزمها قضاءه لخبر الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها
بكتنائهم بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة ولأن الحيض يكثر فلو أوجها قضاءها لتكرر تعبير
بما ذكره أولى من تعبيره بسقوط الفرض لانه يؤمر الوجوب ليس كذلك وكلا يلزمها القضاء لا يجوز لها على
ما قاله البخاري (وقبول قولها في) أي في الحيض يمينها لا تأمونه عليه قال تعالى ولا يحل لمن أن يكتم
ما خلق الله في أرحامهن (وعدم قطع ولا في صوم واعتكاف) اذ لم يحل لهما عن الحيض غالب بخلاف
ما إذا كانت متخلو عنه لأنها يسبيل من أن تشرع فيها عقب طهرها فتأتي بها من طهرها (در) عدم قطع
(مدة ايلاء) وعنة لأنها لا تخلو عن الحيض غالب (ومن خرج ذمها عن الاستقامة) التي لدم الحيض
(فستحاضة وهي) أربعة أقسام (مبتدأة) أي أول ما ابتدأها الدم (ومعنادة) بان سبق لها حيض وطهر
(وكل منهما مميزة وغير مميزة فالمميزة) وهي (من ترى) من دمها (قويا وضعيفا) فالتميز بالقوى مع
نقاء تخلله (حيض) ان لم ينقص عن اقله (يوم وليلة) (ولا عبرا كثره) خمسة عشر يوما بليلاتها (ولا نقص
الضعيف) المتصل ببعضه ببعض (عن اقل الطهر) خمسة عشر يوما (والضعيف استحاضة) بخبر أبي داود
في ذلك ولا نعارضه بوجوب الغسل فجاء أن يرجع إلى صفة عند الاشكال كالمتي وسواء تقدم القوى على
الضعيف أم تأخر أم توسط كان رأت خمسة أسود ثم أظن إلى آخر الشهر أو خمسة عشر أحمر ثم مثلها
أسودا وخمسة أحمر خمسة أسود ثم باقي الشهر أحمر بخلاف ما لو رأت يوما سودا يوما أحمر وهكذا إلى آخر
الشهر لعدم اتصال خمسة عشر من الضعيف فهي مفارقة شرط الرد للتمييز وسباني حكمها وكسرت أيضا
في الرد للتمييز كون العادة أن لا يتخلل بينهما أقل طهر والأعمال بينهما كما أوضحته في شرح المنهج وغيره
(وغيرها) أي غير المميزة بان رأت الدم بنوع أو أكثر لكن فقلت شرط من شرط الرد إلى التمييز
السابقة (رد لاقل الحيض) يوم وليلة (ان كانت مبتدأة) عارفة بوقت ابتداء الدم لانه المتيقن وبما زاد
تمسكوك فلهذا في التور الأول تشرحتي بعد الدم خمسة عشر تغتسل وتغتسل ما زاد على اليوم والليلة
وفي الدور الثاني تغتسل بمجرد دم في يوم وليلة لأنها قد ثبت لها عادة وطهرها بقية الشهر أما إذا لم تعرف وقت
ابتداء الدم فهي كالتخيرة وستأتي (والا) بان كانت غير المميزة معنادة (فتردد لعادتها) فتركوها وفتان
كانت حافظة لذلك لكنها في الدور الأول تشرحتي بعد الدم خمسة عشر ان تقصت عنها عادتها فتغتسل
وتقضي ما زاد على عادتها وفي الدور الثاني تغتسل بمجرد دم في عادتها وتثبت العادة مرة وحمل ذلك اذا
اتفقت عادتها أو اختلفت وانسقت فان لم تنسق وتثبت العادة أو نسبت انساقها اغتسلت آخر كل
نوبة (فان نسبتها) أي عادتها فتركوها وفتان (احتاطت) لاحتمال كل زمن يمر عليها الحيض
والطهر (فتكون في العبادة) فرضها ونفلها للمفتقرين إلى نية (كطاهرة) لاحتمال الطهر فتأتي بها (وفي
التمتع) هو أعظم من قوله وفي الوطء (ومس المصحف والقراءة خارج الصلاة كحائض) لاحتمال الحيض أما
القراءة في الصلاة جائزة وان رأت على الواجب لأن حدثها غير محقق (وتغتسل لكل فرض) بعد دخول
وقت (عند احتمال الانقطاع) لدم الحيض فان علمت بوقت انقطاعه كعند الغروب وكذا الفل لكل يوم عند
الغروب وتصل به المغرب وتبوا لباقي الصلوات لاحتمال الانقطاع عند الغروب بدون ما سواها ولا يحج المبادرة
إلى الصلاة عقب الغسل بخلاف المستحاضة لأنها إنما أوجبت المبادرة ثم تقلل الحديث والغسل ما تأمر به
لا احتمال الانقطاع ولا يمكن تكرره بين الغسل والصلاة نعم ان آخرت المصلحة الصلاة لزمها تجديد الوضوء
بذلك التقطع لا يلزمها الغسل من النقاء (وأقل النفاس) وهو الدم الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل وقبل
مضي أقل الطهر (مجة وأكثره ستون) يومها (وغالبه أربعون يوما) بالاستبراء أو ما سواها

فعل فيما يظهر كصلاة زوال وصلاة غفلة (فصله ليل) فخير مسلم افضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل
(فسائر النفل المطلق) وكل كثر هذه المذكورة اجمع ترتيب الآ كد يتبعها من زبادني (و) رابعها (مكرهه)
كثيرة (كصلاة) وهو اول من قوله وهي صلاة (حاف) بالمؤخدة أي بالغائط (و) صلاة
(حافن) بالنون أي بالبول (و) صلاة (حازق) بالزاي والغاي أي بصيق الخيف (و) صلاة (جانم)
(و) صلاة (عطشان) (حافن) بالفاء والزاي أي بالريح والصلاة بحضرة طعام تنوي نفسه اليه
وعند غلبة النوم وفي كل حال يذهب الخشوع والاصل في ذلك خير مسلم لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو
بدافعه الا خيشان أي البول والغائط (وصلاة منفرد) يحرم عن الصف (والجماعة قائمة) للنهي عنها في خبر
البخاري وفي معنى قيام الجماعة ترفع قيامها (وتحريم الصلاة بلا سبب) متقدم او متاخر في غير حرم
مكة (في اوقات النهي) أي عن صلاة فيها (ولا تعتقد) حينئذ عملا بالاصل في النهي عنها الا في (وهي)
أي اوقات النهي عنها (عند طلوع الشمس حتى ترفع كرمح) عند (استواء حتى يزول) اليوم
الجمعة ولو غير حاضرهما (و) عند (اصفرار حتى تغرب) الشمس عن الصلاة فيها في غير مسلم وليس في ذلك
الرمح وهو تقرب (و) بعد صلاتي صبح وعصر لمن صلاهما حتى تطلع الشمس وحتى تغرب الشمس
عن الصلاة فيها في خبر الصحيحين وهذه الاوقات الخمسة تتعلق الثلاثة الاولى منها بالزمان والاخران
بالفعل مع أن الاول والثالث قد يتعلقان بالفعل أيضا (و) بعد جالس خطيب الخطبة الجمعة حتى يرفع
قوله وفي حال الخطبة وانما حرمت الصلاة حينئذ لا عراض الحاضر عن الامام بالكلمة اظاهر قول الزهري
خروج الامام يقطع الصلاة بل نقل المأوردى وغيره الاجماع على ذلك (الاركعتي بحجة) في بحر مان بل
يستان للأمر بهما في خبر الصحيحين

(باب أحكام الصلاة)

من شرائط وفرائض وسنن ومكروهات (شروطها) وهي ما توقي عليها صحة الصلاة وليست منها (سنن)
العورة بظاهر لقادر عليه) وان صلى في خلوة لقوله تعالى خذوا زينةكم عند كل مسجد قال ابن عباس
أراد بها الثياب في الصلاة وللإجماع على الأمر بالسنة فيها والأمر بالنهي عن ضده والنهي في الصلاة
يقضي الفساد (وغيره) أي غير القادر على ذلك (يقضي) وجوبه (عاري) بتمام ركوعه وسجوده
(بلا عائق) لأنه غير عام أو نادر إذا وقع دأما كالمعجز عن القيام فمعه عورة الرجل بما بين سرة وركبته
وكذا الأمة في الأصغر وعورة الحرة تناسوي الوجوه الكفين (وتوجهه) بالصدر (للقبلة) أي الكعبة
لصلاة القادر عليه فلا تصح صلاته بدونه إجماعا بخلاف المعجز عنه كمن يصلي لا يجلس بوجه القبلة ومربوط
على خشبة فيصلي بحالته ويعتد بالاصل في اشتراط ذلك قبل الإجماع قوله تعالى فويل لوجهك مشطر المسجد
الحرام أي نحوه والتوجه لا يجب في غير الصلاة فيه من فيها وخبر مسلم إذا قيت إلى الصلاة فاستغ الوضوء
ثم استقبل القبلة وكبر (الأن في نفل سفر) ولو قصيرا فلا يشترط فيه التوجه بل يصلي إلى صوب مقصده
للا تباغ في الركب زواة الشخان وقيل به الماشي ويشترط في السفر أن لا يكون معصية وأن يقصد
به محلا مقصدا فمستنع ذلك على العاصي بسفره والهاشمي أن كان المشراف راكبا وأمكنه التوجه في جميع
صلاته بتمام ركوعه وسجوده كمنه ذلك والأفلاصحة أنه ان شغل عليه التوجه وجب في التحريم فقط وإلا
فلا يكفيه أن يركع ركوعه وسجوده أخفض وان كان ماشيا لم يه إتمام ركوعه وسجوده والتوجه فيهما
وفي أحرامه وجاوزه بين السجدين ولا يمشي إلا في قيامه وعند الوضوء وسلامه وخرج بالنفل الفرض
(و) الأن صلاة (شدة خوف) ولو فرض ما سباني في بابه (و) الأن (اشتباء قبله) فإذا احتجرت الجبهة لغيره أو غيره
أولم يجزئ كالأجر من يقبله (يصلي) بحاله حرمة الوقت (و) بعد (لأنه محترم) ناس (و) وقت (أي)

فصله ليل فسائر النفل
المطلق ومكرهه
كصلاة حاف وحافن
وحازق وجائع وعطشان
وحافز وصلاة منفرد
والجماعة قائمة ونحرم
الصلاة بلا سبب في
أوقات النهي ولا تعتقد
وهي عند طلوع الشمس
حتى ترفع كرمح
واستواء حتى يزول
واصفرار حتى تغرب
وبعد صلاتي صبح
وعصر وبعد جالس
خطيب الاركعتي بحجة
(باب أحكام الصلاة)
شروطها سنن العورة
بظاهر لقادر عليه
وغيره يصلي عاريا
بلا إعادة وتوجه القبلة
الأن في نفل سفر وشد
خوف واشتباء قبله
يصلي ويعتد وقت

معرفة دخوله بقية أو ظنا فنحلي بدونها لم تصح صلاته وإن وقعت في الوقت (وطهارة حديثه) أكرأ
 أصغر فلو صلى بدونها ولو ناسبا لم تصح صلاته (الآفاق الطهورين) الماء والتراب (فيصلي) بحاله
 وجوب الفرض لحرمه الوقت (وبعد) إذا وجد أحدهما أو ما يعبد بالتراب بمحل يسقط فيه فرضه
 بالتيمم (وطهارة بدنه) وملبوسه ومكانه للصلاة (عن نجس) فلا تصح الصلاة معه ولو ناسبا أو باهلا
 كافي نظيره من طهارة الحدث (فإن لم يجد ما يغسله به أو خاف) من استعماله (تلقا) لنفسه أو غيره
 أو منفعته (أونسيه) أي الماء (صلى) بحاله لحرمه الوقت (وأعاد) وجوبه بالنسبة ذلك ونعير
 بالملبوس أعظم من تعيره بالنوب لشموله الخف ونحوه (وبعد) عن نحو دم براغيث) كدم البزاق وإن
 كثر لعموم البلوى به نعم إن حل ما أصابه من نحو نوب في كراهة أو غيره أو فرضه وصلى عليه لم يفتحه إن كثر
 ونحو من زبادي (و) عن (أراستنجاء) في حق نفسه وإن عرق فتكون به غير محله لكثرة الاحتراز عنه
 بخلاف حل غيره في الصلاة ونحوها وهذا ما صححه في الروضة كاصلها والمجموع وقال فيه في باب الاستنجاء
 إذا استنجى بالأحجار وعرق محله وسال العرق منه فإن حازه وجب غسل ما سال إليه والأقرب أن أحدها
 عدم الوجوب وذكر نحوه في التحقيق (وغيرها) من زبادي كالسلام ورك الأفعال ورك الكلام
 ورك الأكل ومعرفة كيفية الصلاة بأن يعرف فرضها ونحوها من سنيها إلا في حق العبادي إذا لم يقصد
 النفل بما هو فرض (وفروضها) أي أركانها (خمس عشرة) بجعل الطمأنينة واحدا منها (نية)
 لوجوبها في بعض الصلاة كالتكبير وغيرها (و) ثانيها (تكبيرة تحريم) للاتباع مع خبر صلوا كما
 رأيتوني أصلي رواها البخاري فيقول الله أكبر ولا تضرز بأداة لا ترفع الاسم كالله الأكبر والله الجليل
 أكبر ولا يكتفى الله تكبير ولا أكبر الله ولا الله أعظم ونحوها (و) ثالثها (فريها) أي النية (بها) أي
 بتكبير التحريم لأنها أول واجبات الصلاة وذلك بأن يقرنها المصلي بأول التكبير ويستصحبها إلى
 آخرها كافي الروضة وأصلها واختار في المجموع وغيره ما اختاره الإمام والغزالي أنه تكفي المقارنة العرفية
 عند العوام بحيث يعد مستحضر الصلاة وهو التكبير والآخر كقولهم لم يعدوا المقارنة ركنا بل جعلوها
 كالجزء من النية كنظيره في الوضوء ونحوه (و) رابعها (قيام لقادر) عليه (في فرضه) على قوله
 لعمران بن حصين وكانت ته تواسر صلي قائما فإن لم تستطع فقاعد فإن لم تستطع فعلى جنب
 رواه البخاري زاد النسائي فإن لم تستطع فستلقا بكلف الله نفسه الأوسعها وخرج بالقادر العاجز حشا
 أو مرقعا كاحتيه في سدا وأنه من رجع العين إلى الاستلقاء فلا يجب عليه القيام بالفرض النفل
 فللقادر على القيام فاعده أو مضطجعا فإن استلقى مع إمكان الاضطجاع لم يصح (و) خامسها (قراءة
 الفاتحة) بخبر الصحيحين لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب أي في كل ركعة كما يدل له رواية في صحيح
 ابن حبان ويجب ترتيبها وهو أنها فإن تحلل ذكر قطع الموالاة فإن تعلق بالصلاة كتمامه لقراءة أمامة
 فتحه عليه فلا في الأصح ويقطع الشكوت الطويل بلا عذر كذا يفسر فصد به قطع القراءة في الأصح
 ونسقط الفاتحة أو بعضها عن المسوق (ثم) أن عجز عنها المصلي لم يقرأه (فقدرها من بقية القرآن) ولو
 مفرقا فلا فاعده في قوله أنه لا يكتفى بالفرق إذا عجز عن التواليد (ثم) أن عجز عن ذلك لم يقرأه
 فريها (من ذكر أو دعاء) ويجب كونه متعذرا أو كافا للفقوى في الذكر ومثله الدعاء وبغير تعلقه بالأحرف
 ونعير بذلك أولى من قول الأصل يصح بقدرها (ثم) أن عجز عن ذلك (وقف بقدرها) أي الفاتحة
 لأن المشور لا ينفذ بالمعسور ولا يترجم عنها بخلاف التكبير لقوات الاعجاز فيها كونه فإن كان آخر من
 محله كذا في مجموع (و) سادسها (ركوع) للامر به في الكتاب وخبر الصحيحين (أو قل للقيام) أن ينحني ونحو
 بلوغ ركبته أو كماله نسق يظهره عن نفسه نص سافه آخر كونه بيده ونحوه (أو أصابعه) لليلة

وطهارة حدث الافاق
 الطهورين فيصلي
 ويعيد وطهارة بدن
 وملبوس ومكان
 عن نجس فإن لم يجد
 ما يغسله به أو خاف تلقا
 أونسيه صلى وأعاد
 ويعني عن نحو دم
 براغيث وأراستنجاء
 وغيرها وفروضها خمسة
 عشر نية وتكبير
 تحريم وفريها وقيام
 لقادر في فرض وقراءة
 الفاتحة ثم قدرها من
 بقية القرآن ثم من
 ذكر أو دعاء ثم وقف
 بقدرها وركوع

(و) سابعها (اعتدال) للامر به في الخبر السابق (و) ثامنها (سجود) للامر به في الكتاب والخبر
السابق (وضع الجبهة) مكتوفة (و) وضع (اليد في الركبتين) الطرف (الفتحة) مكتوفة
الخبر الصحيحين أميت أن أسجد على شعبة أعظم الجبهة واليد في الركبتين والطرف في الركبتين
وضع جزء من كل واحد منها والاعتدال في اليد بين السكت سواء الأصابع والراحة وفي الرجل يطون
الأصابع ويسكن كشف اليد والرجلين ويكره كشف الركبتين فلو قطع التكف أو القدم لم يجب وضع
طرفي الناق (و) ثاسعها (جلوس بين السجدين) للامر به في خبر الصحيحين (و) عاشرها
(طمانينة) بحيث يفصل رفعه عن كونه (فيها) أي في الركوع والثلاثة بعده للامر به في الخبر
الذي كور مع خبر ابن خبان (و) حادي عشرها (تشهد أخير) لما روي البيهقي بأسناد صحيح عن
ابن مسعود قال كنا نقول قبل أن يقرض علينا التشهد السلام على الله السلام على فلان فقال النبي صلى الله
عليه وسلم لا تقولوا السلام على الله فإن الله هو السلام ولكن قولوا التحية لله الخ والمراد فرضه في الجلوس
الأخير لافي الأول والخبر الصحيحين أنه عليه السلام قام من ركعتين من الظهر ناشيا ولم يجلس فلما قضى صلاته
سجد ركعتين وهو جالس فسجد سجدة ثين قبل السلام ثم سلم أذ عدهم نذار كنه على عدم فرضه وبحسب الموالاة
بين كلمات التشهد دون الترتيب بينها (و) ثاني عشرها (خلافة على النبي صلى الله عليه وسلم) للامر به في خبر
الصحيحين وقولي بعده أولى من قوله فيه (و) ثالث عشرها (تسليمة أولى) لخبر فتح الصلاة الوضوء
ثم نحرها التكبير وتحليلها التسليم رواه أبو داود والترمذي بأسناد صحيح أما التسليمة الثانية فسنة كما
سباني فيقول السلام عليكم ويكفي عليكم السلام لا سلام عليكم لعدم وروده (و) رابع عشرها (جلوس
لثلاثة الأخيرة) وذكره في الأخير من منها من زيادتي (و) خامس عشرها (ترتيب) للفرق بين المذكورة
المستعمل محذرها على قرن النبي بالكسيرة وإيقاع التحريم والقرأة في القيام والتشهد والصلاة على النبي صلى الله
والسلام في الجلوس وتلك هذا الذي قبله الاتباع مع خبر صلوا كما رأيتموني أصلي فلو تركه عمدا كان
سجدة قبل ركوعه تطلت صلاته أو سهوا فتركه بعد المنيك أو غفان تذكره قبل بلوغ مثله فعله والاعتدال
ركعتيه ونذارك الباقي يجب أن لا يقصد بالركن غيره فلو هو في الصلاة فجعله ركوعا أو رفع من الركوع
في عالم يكف لأنه مضاف إلى غير الواجب (وسننها نوحان) أحدهما (أبغاض بحرقها) سهوا أو عمدا
(بسجود السهو) ثانيا سباني لا وجوب لأجله لم يثبت عن واجب (وهي) رمانية (تشهد أول) علانه
نذكره ناشيا وسجد قبل أن يسلم كما هو فيسبى بالنسيان العبد بجامع التحليل بل كخاله العبد أكثر
فكان للجبر أخوج والمراد بالتشهد الأول اللفظ الواجب في الأخير فلا سجود ترك ما هو سنة فيه
(وجلوس على) لأنه مقصود له فكان مثله (و) خلافة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده (لأنه ذكر يجب
الآتيان به في الجلوس الأخير فيسجد لركعة في الأول كالتشهد وتغيري بعده فيا ياتي أولى من تغييره
في (و) صلاة (على آله بعد) التشهد (الأخير) كالصلاة عليه في الأول بان يتقن ترك امامه
لما بعد أن يسلم امامه وقبل أن يسلم هو (وقنوت) في الصبح وروى النصف الأخير من رمضان بخلاف
قنوت النازلة لأن قنوتها سنة في الصلاة لا سنة منها أي بعضها (وفيما له) أي القنوت (وصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم) صلاة (على آله بعد القنوت) فيها قبايا للامر به على ما قبلها والأخير من زيادتي
وترك بعض القنوت كترك كل واحد من ركعة وبعض التشهد الأول كظاهر أن القنوت للخطاة على النبي صلى
الله عليه وسلم بعد التشهد الأول وللخطاة على الآل بعد الأخير كالقنوت الأول وإن القيام لها بعد القنوت
كالقيام له وسبب ذلك كونه أبعاضا لاهلنا كسب بحيث حرت بالسجود أشبهت الأركان التي
هي أفاض وأجزاء حقيقة (و) النوع الثاني (هيما نعتها) هو أولى من قوله وهي أربعون

واعتدال للامر به
وسجود بوضع الجبهة
واليد في الركبتين
والقدمين بجلوس بين
السجدين وطمانينة
فيها وتشهد أخير
وصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم
بعده وتسليمة أولى
وجلوس لثلاثة الأخيرة
وترتيب وسننها نوحان
أبغاض بحرقها
بسجود السهو وهي
تشهد أول وجلوس له
وصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم بعده
وعلى آله بعد الأخير
وقنوت وقيام له وصلاة
على النبي صلى الله عليه
وسلم وعلى آله بعد
القنوت وهيما نعتها

أو تسليمة لأبغاض صلاة
قنوت وقيام له وصلاة على
النبي وصلاة على آله
أي تشهد الصلاة

[illegible]

رفع يديه نحو منكبيه
ففي تحريم الركوع ورفع
منه ^{بين} وأماله أطراف
الأصابع نحو القبلة
وتفرجها ووضع يمين
على شمال وجعلهما
تحت صدره وافتتاح
وتعوذ وجهه واسرله
في محلها وتأمين وجهه
به في جهريته وقراءة
سورة بعد الفاتحة
وتكبير في كل خفض
ورفع ووضع راحتيه
على ركبتيه في الركوع
وتسبيح فيه وأن
يقول في دفعه من سمع
الله من حمد مو في اعتداله
ربنا لك الحمد أن يضع
في سجوده ركبتيه ثم
يديه ثم جبهته وأنفه
وتسبيح فيه ووضع
يديه ^{أعلى} حنجرته منكبيه
وضم أصابعه

نحو القبلة ومجاورة
عضديه عن جنبيه
وتوجيه المصلي أصابع
رجليه نحو القبلة ودعاء
في جلوسه بين سجديته
وافتراس فيه وجلوس
تشهد أول بأن يجلس
على يسراه وينصب
يمناه وجلوس استراحة
بعد سجدة ثانية يقوم
عنها مفترشا واعتماد
على الأرض بيديه عند
قيامه ورفع يديه عند
قيامه من تشهد أول
وتورك في أخير بأن
يلصق وركه الأيسر
بالأرض إلا أن يريد
سجود سهواً أو يطلق
فيفترش ووضع يديه
على فخذه وقبض أصابع
يده اليمنى إلا المسبحة
فيفترش بها عند الله
منحنية وأن لا يجاوز
بصره إشارة وتعوذ
من العذاب بعد تشهد
أخير وتسليمة ثانية
وتحويل وجهه يمينا
وشمالا في تسليمته
واستياك ولو بخرقه
لأصبعه عند قيامه اليها

(نحو القبلة ومجاورة) أي مساعدة الرجل (عضديه عن جنبيه) ويطنه عن فخذه في ركوعه وسجوده مخرج
بالرجل المرأة والخنثى فلا يجافيان بل يصتمان بقضهما إلى بعضه لانه استرهما وأحوط له (وتوجيه المصلي) الرجل
كان أو غيره (أصابع رجليه) نحو القبلة وللأصابع في غير مجاورة البطن في الركوع ورواه البخاري في ضم الأصابع
ونشرها وأبو داود في البقية ويقاس بذلك مجاورة البطن في الركوع ويسن نفق كتيبه وكذا قدميه بشره
(ودعاء في جلوسه بين سجديته) بأن يقول رب اغفر لي وارحمني وارزقني واهدني وعافني
روي بعضه أبو داود باقية ابن ماجه (وافتراس فيه) أي في جلوسه بين سجديته (و) في (جلوس تشهد أول
بأن يجلس على) كعب (يسراه وينصب يميناه) وفي الأخير تنورك كما سيأتي للاتباع في ذلك رواه في الأول
الترمذي وصححه وفي الأخير بن البخاري والحكمة في ذلك أن المصلي مستوفى في غير الأخير للحركة غالبه
بخلافه في الأخير والحركة عن الافتراش أهون (وجلوس استراحة) وحمله (بعد سجدة ثانية يقوم عنها)
للاتباع رواه البخاري وخرج بذلك سجدة التلاوة والسجدة الثانية في ركعة لا يقوم عنها بل من تشهد
بعدها فلا يسن بعدهما جلوس استراحة نعم إن أراد ترك التشهد الأول سجد له جلوسا (مفترشا) في جلوس
الاستراحة للاتباع رواه الترمذي وقال حسن صحيح ولا يجلوس بعقبه حركة كجلوس التشهد الأول وهذا
الجلوس ليس من الركعة الثانية بل مستقل فاصل بين الركعتين على الصحيح كجلوس التشهد الأول (واعتماد
على الأرض بيديه) أي كفيه (عند قيامه) من جلوسه أو سجوده للاتباع في الأول رواه البخاري
ولانه أبلغ في الخشوع والتواضع وأعون للمصلي (ورفع يديه عند قيامه من تشهد أول) للاتباع رواه
الشيخان (وتورك في) تشهد (أخير) بأن يلمصق وركه الأيسر بالأرض وينصب رجله اليمنى للاتباع
كما مر (الآن يريد سجود سهواً أو يطلق) بأن لم يردده ولا علمه (فيفترش) لا احتياجه إلى السجود
يعتوقولي أو يطلق من زيادتي (ووضع يديه) أي كفيه في تشهد (على فخذه) يعني طرفي ركبته
(وقبض أصابع يده اليمنى) في تشهد (إلا المسبحة) وهي التي تلي الإهام (فيفترشها عند) قوله
(إلا الله) بلا تحريك وبشر أصابع اليسرى مضمومة للاتباع في غير الضم رواه مسلم الأعدم التحريك
فأبو داود ولتوجه الأصابع إلى القبلة في الضم ولو حرك المسبحة كان مكرهاً وهو ينوي بالاشارة الإخلاص
بالتوحيد (منحنية) للاتباع رواه أبو داود بأسناد صحيح وتسكون متوجهة إلى القبلة (وأن لا يجاوز
بصره إشارة) للاتباع رواه أبو داود بأسناد صحيح (وتعوذ من العذاب) أي عذاب القبر وغيره فهو
أعم من قوله من عذاب القبر (بعد تشهد أخير) خبر مسلم إذا تشهد أخذكم فليستعذ بالله من أن يبع
فيقول اللهم أني أعوذ بك من عذاب القبر وعذاب النار ومن فتنه المحيا والممات ومن فتنه المسيح الدجال
ويسن الدعاء بعد ذلك وقد ثبت بعض الآثار منه في شرح الأصل (وتسليمة ثانية) للاتباع رواه مسلم
واستثنى من ذلك مسائل ذكرها في الشرح المذكور وكوافقتصر الإمام على تسليمته سنن المأموم تسليمتان
لانه خرج عن المتابعة بالأولي بخلاف التشهد الأول لوزك الإمام لم المأموم تركه لو جوب المتابعة قبل
السلام (وتحويل وجهه يمينا وشمالا في تسليمته) في الأولى يمينا وفي الثانية شمالا ملتفتا في الأولى حتى يرى
خذه الأيمن وفي الثانية الأيسر للاتباع في ذلك كرواه ابن ماجه في صحيحه ينوي السلام على من عن
يمينه وشماله ومحاذيهم من ملائكة المؤمنين أنس وجبرئيل يسن أن يدرج السلام ولا يعمده وأن يسلم المأموم بعد
سلام الإمام ولو قارنه جاز كقصة الأركان الاتكيرة الأحرار (واستياك) محسن بربك القلقح (ولو
بخرقه) غرضه (لأصبعه) أي المتصلة به لانه لا يستي شوا كواختار في المجموع بتعالل روايات وغيره
أنها نكفي إذا كانت حسنة وهو ظاهر كلام الأصل ويسن الاستياك يكون (عند قيامه اليها) أي إلى الصلاة
ولو لفافه الطهور بن خبر الصحيحين لولا إن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة أي أمر

احباب (الابتداء والصلوات) فرضا ونفلا فلا يسئل له الاستبناك بل يكبره كما سبأني في بابه (و يسئل)
 الاستبناك أيضا (عند النوم) عند (الآزم) أي الجوع واليكوت (و) عند (تغير فم) اللاباء رواء
 الشبخان في النوم وفيس بالنوم غيره مما يحصل به تغير (وفيه) أي الاستبناك (فوائد) لر كثر من ثلاثة
 عشر وإن اقتصر عليها الأصل (كتطهير الفم وبيض الأسنان ونظيب النكهة) وهي مع الفم (وشد
 اللثة) وهي مأحول الأسنان (وتصفية الحلق والفصاحة والفطنة وقطع الرطوبة واحدا البصر وابطاء
 الشيب ونسوية الظهر ومضاعفة الأجر ورضا الرب) وارباب العدو وهضم الطعام وتغذية الجائع وادغام
 الشيطان ويند كثر الشهادة عند الموت ويسئل أن يبدأ بجانبه الأيمن وأن يمر السؤالك على سقف حلقه
 برفقه وعلى كراسي أضراسه وينوي به السجود كرت هنا في شرح الأصل فوائد تتعلق بالاستبناك
 وغيره (ومكر وهاتها) أي الصلاة يجعل (يديه في كفيه عند تحريمه وسجوده) وركوعه ثلثاته التواضع
 (والتفات) بوجهه بلا حاجة لخبر البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت سألت رسول الله ﷺ عن
 الالتفات في الصلاة فقال هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد (واشارة مفهمة) بلا حاجة (وجهر
 بمحل اسرار وعكسه وجهر خلف الامام) لمخالفة ذلك سنة النبي ﷺ (واختصار) بان يجعل يده
 على حاضنة للنهي عنه في خبر الصحيحين في الرجل وفيس به غيره (واسراع) للصلاة ثلثاته الخشوع
 (وتغميض بصره) لأنه فعل اليهودي هذا (ان خاف) المظلي (ضرر) والافلا كراهة (والصاق عضديه
 بجنبه) فركوعه وسجوده (و) الصاق (بطنه بفخذيه) فيهما لمخالفة ماسنة النبي ﷺ في حق
 الرجل خاصة لما مر في السنن واطلا في الصاق بطنه بفخذيه أولى من تقيده له بالسجود (واقعاء الكلب
 بان يجلس على وركبه ناظرا كنهه للنهي عنه رواه الحائكم وصححه ورواه الشيخ بأسانيد وضعفها
 ثم قال في واقعاء يوعان احدهما هذا وهو تنهيه عنه والثاني وضع فعله عن النبي ﷺ ان يضع أطراف أصابع
 رجليه وركبته على الأرض واليه على عقبيه وهو سنة في الجالس بين السجدين (ونقرة الغراب)
 لمناقاة الخشوع (وافتراش الشكر) في سجوده للنهي عنه في خبر مسلم في حق الرجل وفيس به غيره
 (وايطان المكان) الواحد (كايطان البعير وغيرها) فمن يادى كالمبالغة في خفض الرأس في الركوع
 واطالة الشهد الأول والاضطباع ونشيب الأصابع وغير ذلك كما صرح به في شرح الأصل

باب ما يفسد الصلاة

(وهو حدث ولو بلا قصد) لا تفاء الشرط (وكلام بشر عمد ابخر فين) وان لم يفهما (أو حرف مفهم) كق
 من الوقاية ومع من الوعى خبر مسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وكلام يقع على المفهم
 وغيره وتخصيصه بالمفهم اصطلاح للنجاة نعم يعسر في تلفظه بالنذر وفي اجابة النبي ﷺ في عصره اذا
 دعاه وفي بكر كلام سبق كسأله الله أو نسي الصلاة أو جهل بحركتها فيها وقرب عهده بالاسلام أو نسا
 بعدا عن العما وفي تنجيز ونحوه لقلته ان فلا تعدد ركن قوي وإن كبر وخرج بكلام البشر كلام
 الله تعالى والذ كر والدعاء لما مر في الباب السابق ويز يادى عمدا الكلام سهوا (ومفطر) للصائم كالأكل
 (وفعل كثير) من غير جنس الصلوة في غير صلاة فسد الخوف (ولو سهوا) كذلك مع انه لا مشقة في الاحتراز
 عنه بخلاف القليل لا يفسد خبر الصحيحين انه صلى وهو حامل أمانة فكان اذا وجد خذ وضعها
 وإذا قام حملها ثم قليل الاكل ونحوه عمدا مع العلم بنحر به بفسد الصلاة كما علم من المفطر وكثير الفعل
 اذا كان لئلا جربا وخفيفا كنحر بك أصابعه في سبعة لا يفسد (وفهمته) عمدا لما مر (وفعل
 ركن) من أركانها (أو طول زمن مع شك في النية) فيها ودر كر طول الزمن بمنزلة يادى (ونية خروج

منها وعزم على قطعها (وتعليقه) أي قطعها (بشيء) لا تنافذ كل منها
وورد فيه وتعليقه شيء
وصرف فرض الى غيره
وكشف عورة الان
مكتفها نحو ربح
فسترها حال وترك توجه
حيث يشترط وردة
واتصال نجاسة به الان
نحائها حال وبدو بعض
ما يستر بالخف وخروج
وقت مسحه وتكرير
ركن فعلي عمد او تقديمه
على غيره وترك ركن
عمدا واقتداء بمن
لا يقتدى به ولو مع الجهل
بحاله في بعض الصور
بان اقتدى به بعد تحريم
تصحیح ووجوده ثوبا
بعيد امنه وهو عار او
كان أمه وعقبت ورأسها
مكتوف وغيرها
(باب الأذان)

منها) في غير محلها (وعزم على قطعها وتردده) أي في قطعها (وتعليقه) أي قطعها (بشيء) لا تنافذ كل منها
الصلاة (وصرف) (نفي) فرض الى غيره (أي نقل أو فرضه آخر) ذلك نعم ان كان منفردا أو أدرك جماعة
له صرف فرضه الى نقل ليترك فضيلتها (وكشف عورته) مع الفقرة على سترها وأن صلى في خلوة لا تنافذ
الشرط (الان كشفها نحو ربح) كسب (فسترها حال) فلا يفسد الصلاة لا تنافذ تقصير في هذا العارض
(وترك توجه) للقبلة (حيث يشترط) لما مر (وردة) لثباتها العادة (واتصال نجاسة) لا يعني عنها (به) في
بدنه أو ثوبه أو مكانه لما مر (الان نحائها حال) كان كانت ياتيه فنفذها أو رطبه بثوبه فالتقاها فلا
يفسد الصلاة (وبعد) أي ظهور (بعض ما يستر بالخف) من الرجل أو الخرق أو قولك واتصال نجاسة الى هنا
أعم مما ذكره (وخروج وقت مسحه) أي الخف لبطان بعض طهارته (وتكرير) فعل عودا (لثلاثة
نعم) القعود القصير كان جلس عن قيام ثم سجد لا يفسد لأنه معهود في الصلاة (وتقديم) أي تقديم الركن
الفعلي عمدا (على غيره) لأن ذلك محل بصو رة الصلاة وخروج بالفعل في الصور ركن القول كالقائه والشهد
والتعمد فيهما السهو فلا يفسدان وتعمد الثانية بالفعل والتعمد من زيادتي (وترك ركنه) ولو قولك (عمدا)
لما مر بخلاف تركه سهوا لعذر فستدركه (واقتراء) عن لا يقتدى به (للكفر أو غيره) (ولو مع الجهل بحاله
في بعض الصور) كما يعلم مما يأتي في باب الأمانة فقول الأصل مع العلم بحاله هو بالنظر الى جميع الصور
وذلك (بان اقتدى به بعد تحريم) منه (صحیح) وهذا التفسير زائد فعلا قيل ان ذلك مانع من انعقاد
الصلاة والكلام فيما يفسدها بعد انعقادها (وجوده) في الصلاة (نوعا) بعيد امنه وهو عار او كان المصلي
(أمه وعقبت) في الصلاة (ورأسها مكتوف) لا تنافذ الشرط مع الفقرة على تحصيله (وعبرها) من زيادتي
كتطويله ركن قصير عمدا أو كل باكر لو وفعله فاحسنه

باب الأذان

بالمعجمة وهو لغة الأعلام قال تعالى وأذن في الناس بالحج وشرعنا قول مخصوص يعلم به وقت الصلاة المكتوبة
والأصل فيه قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذكروا لله الصلاة وقوله تعالى في خبر الصحيحين فليؤذن لكم
أحدكم وهو سنة كفاية وله شرط ومكرهات ومطلبات وشئ وسياقي بيانها انما (يسن مع الإقامة)
في صلاة (المكتوبة ولو فاتت) كما ثبت في خبر مسلم لا تنافذ ومنذورة وصلاة جنازة ويسن الأذان أيضا
في أذن المولود أو أذنت الغنلان أي سحره الحرة والشياطين وتغنى تغولت نزلت في صور والبراد دفع
شرها بالأذان فان الشيطان إذا سمع الأذان عذب (وينادي) عند بدء (النفل يصلي جماعة مسنونة كعيد
وكسوف) ويزاوج وهذا أعم من قوله وينادي في العيدين والحسوفين والاستسقاء (الصلاة جامعة)
لوروده في الصحيحين في كسوف الشمس وقيس به الباقي والجزآن منصوبان الأول بالأغراء والثاني بحالته
ويجوز رفعها بالابتداء والخبر ورفع أحدهما ونصب الآخر كما يشتهر في شرح الأصل (وما عدا ذلك) من
منذورة وصلاة جنازة أو نفل لا يسن جماعة أو يصلي فرادى (لا ينادي) شيء ولعمري ورد فيه (وشر وطهما)
أي الأذان والإقامة وتكرار شرط الإقامة من زيادتي (إسلام) في المؤذن والمقيم (وتغير) فلا يصحان من
كافر وغير يميز من صبي ومجنون وسكران لأنها عبادة وليستوا أهلها (ذكورة) يقتل زده بقولي (لغير
نساء) فلا يصحان من امرأة وخشي للرجال والخائف من النساء فلا يشترط لمن ذكورة بل يسن الإقامة لمن
بان تقم واحدة منهن ويسن الحشني أن يقم لنفسه وفي أذان المرأة للنساء بخلاف الأصح ما تغير مندوب
لأنه يخاف من رفع الصوت به الفتنة فلواذنت بل رفع صوت لم يكره وكان ذكر الله تعالى أو رفعه فوق ما يسمع
النساء كره بل حرم على الصحيح ان كان ثم أحشي ومثلها في ذلك الحشني (وقت) أي وقت الأذان والإقامة

لأنها

لأنهما للآعلام به فلا يصحان قبله (الأذان صبح) فيصبح قبله فتمن نصف الليل لخبر الصحيحين ان بلا
 يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم بخلاف الإقامة فإنها لا تفتح الصلاة فلا تقدم
 على دخول وقتها (وغيرها) من زباني كثر يسوءهم لما عرفت عدم بناء غيره (ومكر وهاتهما) أي الأذان
 والإقامة من مكر وهات الإقامة غير كراهتها للحديث والجنب من زباني (وقوعهما من حديث) الخبر
 الترمذي لا تؤذن الاذان متوضي وقيس بالأذان الإقامة (وسكرها) (جنب أشد) منها لشدته تغلظ
 الجنابة (وسكرها) (في الإقامة) منها (أغلظ منها) أي السكرها في إقامتها أشد منها لشدتها من الصلاة
 (والغنى) أي التطريبت (بهما والتعطيط) أي التمهيد (والكلام) لغیر مصلحة فيهما فلو عطس بعد الله
 في غير الصبح (والقعود) فيها (لقادر) على القيام نعم ان كان مسافرا لا يكره الركوب ويكره التوسل
 في غير الصبح وان يقال فيها على خبر العمل (وغيرها) من زباني كوفوعهما من فاسق وصبي
 (ويبطلها) والنصرح بطل الإقامة من زباني (ردة وسكر واغماء) وجنون كما فهم بالاولى (وقطعها
 بسكونها وكلام) (ان طال) الفصل بحيث لا يبعد الباقي مع الاول اذ ان اول الإقامة بخلاف السير (وزك كلفها
 لان ما أتى به لا يبعد اذ ان اول الإقامة فان عاد عن قرب واتي بها اعادة ما بعدها صبح (وسن لها توجه) للقبلة لانها
 أشرف الجهات (وتحويل وجه) لاصبر (في الحيلتين) مرتين مرة في الأولى (بمناز) مرة في الثانية
 (ثملا) لثبوتها في خبر الصحيحين في الأذان وقيس به الإقامة وذكر التوجه والتحويل فيهما من زباني
 ويسن لها ايضا أن يكون كل من المؤذن والمقيم قد أحسن الصوت (ولاذان موضع مستحبته) هو اول
 من قوله وضع أصبعه (في أذنيه) أي باطنيهما لانه أجمع لصوته يعرف به الأذان من لا يسمعه (ورنيل)
 أي نازلة الامر به في خبر الحاكم (وزجيع) بان يأتي بالشهادتين مرتين بخفض صوته قبل قولها برفعه
 على رودة في خبر مسلم (وتتوب) من ثاب اذا رجع (في) أذاني (صبح) لو رودة في خبر أبي داود وغيره باسناد
 جيد بان يقول بعد جعلته الصلاة خير من النوم مرتين وهذا من زباني (ورفع صوت) به (فقرامكان)
 للمؤذن بحيث لا يلحقه ضرر للامر به في خبر البخاري ولا يبالغ في الاعلام نعم ان أذن لنفسه وصلى في مسجد
 أو نحوه جماعة وانصرفوا لا يسن رفعه ثلاثتهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى وخرج بالأذان
 الإقامة فلا يسن لها شيء من ذلك لاها للخاصة بنود كرت في شرح الأصل سننا أخرى (وهو) أي الأذان
 (تسع عشرة كلمة) بالزجيع لانه مما علقه بأحد زباني كذلك رواه الشافعي وصححه ابن حبان (والإقامة
 إحدى عشرة) كلمة لثبوتها في الصحيحين (وبمقام) بذي (لقوائت) أي لكتفها من ثاب نوات (ولا يؤذن لغیر
 الأولى) منها (ان نوات) وكذلك نوات فاتة وحاضرة في حديثها قبل شروعه في الأذان

باب موافقت الصلاة

الأصل فيها الأخبار الصحيحة وقد كرت بعضها في شرح الأصل (وقت الظهر من الزوال) أي وقت زوال
 الشمس فيها يظهر لنا في الواقع (الى مصير ظل الشيء مثله غير ظل الاستواء) أي الظل الموجود عنده وهذا
 وقت الجواز وكما أوقات أخرى وقت فضيلة قوله بان يشتغل أوله بأسباب الصلاة كالأذان وسر عورة ولا يصح
 شغل خفيف كما كل لقم وكلام يستبرئ وقت اختيار وهو من آخر وقت الفضيلة الى آخر الوقت ووقت
 وقت العصر من مجمع وقت ضرورة وسبائي وقت حرمة آخر وقتها اذ لم يسعها (وقت العصر) جواز
 بكر اهني الحلة من مصير ظل الشيء مثله غير ظل الاستواء (الى الغروب) ولها ايضا اوقات أخرى وقت فضيلة
 وقت اختيار وقت جواز بلا كراهة وقت ضرورة وقت حرمة وقت فضيلة من أول الوقت
 الى مصير ظل الشيء مثله (الى وقت) (الاختيار) من آخر وقت الفضيلة (الى مصير الظل مثلين)
 غير ظل الاستواء وقت الجواز بلا كراهة الى اصفر لال الشمس ووقت اخواز بكر اهنة الى غروب الشمس

الأذان صبح وغيرها
 ومكر وهاتهما وقوعها
 من حديث وجنب أشد
 وفي الإقامة أغلظ منها
 التغني بهما والتعطيط
 والكلام والتقعود لقادر
 وغيرها وبطلها ماردة
 وسكر واغماء وقطعها
 ان طال وزك كلمة منها
 وسن لها توجه وتحويل
 وجه في الحيلتين يمينا
 وشمالا ولاذان وضع
 مسبحته في أذنيه
 ورنيل وزجيع
 وتوب في صبح
 ورفع صوت فقامكان
 وهونع عشرة كلمة
 والإقامة إحدى عشرة
 ويقام لقوائت ولا
 يؤذن لغیر الأولى ان
 نوات

(باب موافقت الصلاة)
 وقت الظهر من الزوال
 الى مصير ظل الشيء مثله
 غير ظل الاستواء وقت
 العصر الى الغروب
 والاختيار الى مصير
 الظل مثلين

فوقت المغرب من
 الغروب الى مغيب
 الشفق فالعشاء الى
 الفجر الصادق والاختيار
 الى ثلث الليل فالصبح
 من الفجر الى طلوع
 الشمس والاختيار الى
 الاسفار ولو اسلم كافر
 او طهرت حائض
 او نساء او بلغ صبي
 او افاق مجنون وقد بقي
 من وقت الصلاة ما يسع
 قدر تكبيرة لزمته
 وكذا التي قبلها ان
 كانت تجمع معها
 (باب الامامة في الصلاة)
 الائمة ثمانية انواع من لا
 تصح امامته هو الكافر
 وغير المميز والمأموم
 والمشكوك في مأموميته
 والأيمن من لحنه يحيل
 المعنى في الفاتحة ان
 أمكنهما التعلم ومن
 لا تصح امامته مع العلم
 بحاله وهو المحدث ومن
 عليه نجاسة غير معفو
 عنها ومن لحنه يحيل
 المعنى وكان عالما بالصواب
 وتعمد اللحن مطلقا
 أو سبق لسانه اليه
 ولم يعد القراءة على
 الصواب في الفاتحة
 أو أمكنه التعلم

ووقت العنبر وقت الظهر لمن جمع وقت الضرورة يعلم بما يأتي ووقت الحرمة يعلم مما مر (فوقت المغرب من
 الغروب الى مغيب الشفق) فخير مسلم وقت المغرب يعلم بغيره ليس في النوم تقرط انما التفریط
 على من لم يصل الصلاة حتى يحى وقت الصلاة الأخرى ظاهرة يقتضي امتداد وقت كل صلاة الى دخول وقت
 الأخرى أي غير الصبح لما سيأتي في وقتها وهذا وقت الجواز لها وقت آخر وقت فضيلة ووقت اختيار
 أول الوقت ووقت عترة وقت العشاء لمن جمع وقت ضرورة يعلم بما يأتي ووقت حرمة يعلم مما مر (ووقت
 العشاء) جواز آمن مغيب الشفق (الى الفجر الصادق) وهو المنتشر ضوء معتزضا بالافق مختبر ليس
 في النوم تقرط وخرج بالصادق الكاذب وهو يطعم مستظلا نحو السماء كذبت الشمس وان وهو الذئب
 ثم يغيبو نعبه ظلمة ثم يطعم الفجر الصادق مستظرا أي منتشر كما مر وقتا آخر وقت فضيلة ووقت
 اختيار ووقت عترة ووقت ضرورة ووقت حرمة فوقت الفضيلة أو الوقت (ووقت) الاختيار من آخر
 وقت الفضيلة (الى ثلث الليل) ووقت العترة وقت المغرب لمن جمع وقت الضرورة يعلم بما يأتي ووقت
 الحرمة يعلم مما مر (ووقت) الصبح جواز أكره في الجملة (من الفجر) الصادق (الى طلوع الشمس)
 فخير مسلم وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ثم لم تطلع الشمس واما أوقات آخر وقت فضيلة ووقت اختيار
 ووقت جواز بلا كراهة ووقت ضرورة ووقت حرمة فوقت الفضيلة أو الوقت (ووقت) الاختيار
 من آخر وقت الفضيلة (الى الاسفار) أي الاضائة ووقت الجواز بلا كراهة الى الحرة التي قبل طلوع الشمس
 ووقت الحرمة يعلم مما مر ووقت الضرورة يعلم من قولنا (ولو اسلم كافر أو طهرت حائض أو نساء أو بلغ صبي)
 بالمعنى الشامل له والصدقة (أو افاق مجنون) أو مغيب عليه (وقد بقي من وقت الصلاة ما يسع قدر تكبيرة)
 فأكثر (لزمته) تلك الصلاة لانه أدرك جزأ منه فكان كادرك الجماعة وكما يلزم المسافر الامام باقتدائه
 بمقيم في جزء من الصلاة وخرج بالتكبيرة دونها (وكذا) نلزمه الصلاة (التي قبلها ان كانت تجمع معها)
 فيلزمه الظهر مع العصر بادر الك تكبيرة آخر العصر والمغرب مع العشاء بادر الك تكبيرة آخر العشاء لان
 وقت الثانية وقت الأولى في جواز الجمع فكذا في الوجوب ولا يجب واحدة من الصبح والعصر والعشاء
 بادر الك بحكم ما بعدها لا تتفاء جواز الجمع بينهما بشرط في لزوم ما ذكر امتداد السلامة من الموانع عز من
 امكان الطهارة والصلاة فلو بلغ ثم جن ومضى في السلامة دون ذلك فلا لزوم نعم لو أدرك تكبيرة آخر العصر
 مثلا وحلا من الموانع ما يسعها وظهرها فاعاد المانع بعد أن أدرك من وقت المغرب ما يسعها فاعتن صرعه الى
 المغرب وما فصل لا يكفي للعصر فلا يلزمه

باب الامامة في الصلاة

الائمة فيها (ثمانية انواع) أحدها (من لا تصح امامته) محال (وهو الكافر) ولو زنديقا
 (وغير المميز) من مجنون ومغيب عليه وصبي غير مميز وسكران لعدم الاعتداد بصلاتهم فقولي وغير المميز
 ناعم من قوله والمجنون (والمأموم والمشكوك في مأموميته والأيمن) المعبر عنه في الأصل بالارت والافتق
 (ومن لحنه يحيل المعنى في الفاتحة ان أمكنهما التعلم) لتقصير المؤتم بهم ولتقصير الامام وهذا أولى
 وأفيد مما ذكره فيهما وانما لم تصح امامة المأموم لانه تابع ومن شأن الامام الاستقلال فلا يجتمعان
 وأما المشكوك في مأموميته فلعدم العلم باستقلاله وأما الأيمن الذي لا يمكنه التعلم فسيأتي من أم من لحنه
 لا يحيل المعنى كرفعها والجدلة فتصح امامته مع الكراهة أو يحيل في غير الفاتحة أو فيها ولم يمكنه التعلم
 نفسيانيان (و) نانيها (من لا تصح امامته مع العلم بحاله وهو المحدث) أحدها أصغر أو أكبر (ومن
 عليه نجاسة) خفية (غير معفوية عنه ومن لحنه يحيل المعنى) وكان عالما بالصواب وتعمد اللحن مطلقا
 أي في الفاتحة وغيرها (أو سبق لسانه اليه ولم يعد القراءة على الصواب في الفاتحة أو أمكنه التعلم) ولم

يُعلم (وعلم التحريم ونعمته) اللحن (في غيرها) أي في غير الفاتحة كقصير المؤمنين ثم بخلافها مع الجهل
بحالها لكن لصحة امانته الأولى من هذا النوع نقيصة يعلم بما يأتي في الخامس وخرج بالحقيقة النجاسة
الظاهره فتصح الصلوة مطلقا ان كانت غير معصية عنها وبعدها المعصية عنها فلا يمنع الصلوة مطلقا أما
اللاحق في غير الفاتحة اذ لم يمكنه التعلم أو كان جاهلا أو ناسيا فتصح ايمانه مطلقا مع السكر اهـ وقول من
لحنه الى آخره ممن ز يادني (و) نالها (من لا تصح ايمانه الا لونه وهو الخنثي) فتصح ايمانه للاتي
لا رجل لنعصه عنه ولا خنثي يجوز كونه رجلا (والامام اثني) (و) رابعها (من لا تصح ايمانه الا لونه وهو
الاتي والامي) وهو ممن يحل بحرق من الفاتحة بقبول دونه بقولي (ان لم يمكنه التعلم) فتصح ايمانه الاتي
لمن لا رجل وخنثي ينعصها عنها وتصح ايمانه الا لونه لا لقاريه لانه ليس أهلا للتحليل وافردت
الخنثي عن هذين بخلاف ما صنعه الأصل لان ما صنعه لا يصح فيه بما عرف والامي (كأنه) بالمشافة وهو
ممن يدغم في غير محل الادغام (والثاني) بالمثلث وهو ممن يحل حرفا بآخر (ومن لحنه بحبل المعنى) بقيد بن
زادنها بقولي (في الفاتحة) كان يصح تاء انعمت أو بكسرها (وعجز عن التعلم) فتصح ايمانه كل منهم
لمثله لاستوائهما في النقصان لا لغيره لاختلافهما فيه (و) خامسها (من لا تصح ايمانه في صلاة وتصح في
أخرى وهو الشافعي والعبدي وبعض) وهو ممن ز يادني (والصبي والمحدث ومن عليه نجاسة خفية وجعل
حالمها) وهو ممن ز يادني (و) ثمانية (لا تصح ايمانه في الجموعان في العبد منهم) لا تفتاء صفة السكال المعصرة
في صحتها وتصح في غيرها وفيها ان تم العبد بدونه (و) سادسها (من نكح ايمانه) مع جوازها (وهو من
الفاسيق المستدع ان لم يكفر ببدعته وغيره) وهو ممن ز يادني كالفاقي وهو من يكرر الفاء والواو وهو
ممن يكرر الواو ومن تقلب على الامامة ولا يستحقها اقل من يكفر ببدعته كالمجتم صراحا ومجمل العمل
بالجزئيات فلا يصح ان يكون اماما محاله كما عمل بما مر وتعييرى بالفاسق والمستدع اول من تبيهر بالمعلن
بالفسق والبدعة اذ الاعلان ليس بشرط (و) سابعها (من امكنه خلاف الاولى وهو ولد الزنا) وان عده
الأصل في السكر وه (وولد الملاعنة وهو ممن لا يعرف له أب) وهما ممن ز يادني (والعبد) ولو كان كبارا وبعض
ولو زادت خربته (والاعمي والبصر) في الامامة (سواء) لتعارض المعنيين وهما ان البصير يحفظ عن
النجاسة والاعمي لا خضع (و) ثامنها (من يختار امامته وهو من سلم بما ذكر) من الامور السابقة ثم اذا
اجتمع ممن له منزلة الامامة جماعة (فيقدم) منهم (الافقه) في الصلاة على غيره لانه صلى الله عليه وسلم
فيقدم بانه في الصلاة على غيره يحفظ منه ولان الاحتياج الى الفقهي الصلاة اكثر لشكثرة الوقائع فيها وامل خير
مسلك الاتي ونحوه فهو في المستويين في غير القراءة وكالفقه لان أهل العصر الاول كانوا يتفقون مع
القراءة فلا يوجد قارئ الا وهو فقيه (ف) بعد الافقه (الاقرأ) أي الاكثر قراءة (ف) بعد الاقرأ
(الاورع) وهو ممن ز يادني (ف) بعد الاورع (الافقه) هي الهجرة من المدينة النبوية الى دار الاسلام من
دار الحرب (ف) بعد الاقدم هجرة (الاسن في الاسلام) فخير مسلم يوم القوم أقرأ وهم لكتاب الله فان
كانوا في القراءة متساوية فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة متساوية فافقههم هجرة فان كانوا في الهجرة متساوية
فاقدمهم ثمنا وفي رواية اسلاما ووجه تقديم الاورع على الاقدم هجرة من الخبر ان الغالب على الاعلم بالسنة
للو روع (ف) بعد الاسن (الاشرف نسب) بان كان منسبا الى قریش او غيرهم ممن قام به ما يعتبر في الكفاءة
فيقدم الهاشمي او المطلبي من قریش على غيره وسائر قریش على سائر العرب والعرب على العجم (فالاحسن
ثم ذكر كفا لا يظن ثم بالاحسن متواتره) الاحسن (خلفا) بفتح الخاء وهذه الاربعه ممن ز يادني (ف) الاحسن
تم (وجها) وذكر في شرح الأصل زيادة على ذلك

وعلم التحريم ونعمته
في غيرها ومن لا تصح
امانه الا لونه وهو
الخنثي ومن لا تصح ايمانه
الا لونه وهو الاتي
والامي ان لم يمكنه التعلم
كأرت والتغ ومن لحنه
بحبل المعنى في الفاتحة
وعجز عن التعلم ومن
لا تصح ايمانه في صلاة
وتصح في أخرى وهو
المسافر والعبد والمبعض
والصبي والمحدث ومن
عليه نجاسة خفية
وجعل حالها فلا تصح
امانه في اجتماع
العدد منهم ومن تسكن
امانه وهو الفاسق
والمستدع ان لم يكفر
ببدعته وغيره
امانه خلاف الاولى وهو
ولد الزنا وولد الملاعنة
ومن لا يعرف له أب
والعبد والمبعض والاعمي
والبصير سواء ومن تختار
امانه وهو من سلم بما
ذكر فيقدم الافقه
فالأقرأ فالاورع فالأقدم
هجرة فالاسن في
الاسلام فالاشرف
نسبا فالاحسن ذكرا
فالانظف ثوبا فالاحسن
صوتا خلفا فوجها
(باب صلاة السفر)

١) ولو كان أول السفر من كثر أو صا

هي صلاة الحضر الا في
شئين أحدهما جواز
الفجر في باعية ولو
فائتة سفر فيصلي
ركعتين بشرط كون
السفر طويلا مباحا
ونية الفجر أول الصلاة
ومجاوزه البلد أو سوره
وعدم نية إقامة وإتمام
فيها وإتمام يتم أو
بمشكوك بعد قيامه
ثالثه في أنه نوى الفجر
أولا وقصد محل معلوم
وعلم بمجاوزه الفجر ولو
ظنه مسافرا وشك في
بنية فصران فصر
ثانيهما جواز الجمع بين
ظهر وعصر ومغرب
وعشاء لسفر طويل
مباح تقديم أو تأخيرا
ولمطر تقدما وبشرط
الجمع التقديم الترتيب
والولاء ونية الجمع في
الأولى وبقاء السفر إلى
عقد الثانية ووجود
المطر أول كل منهما
وعند سلام الأولى والجمع
التأخير كون التأخير
بنية الجمع قبل خروج
وقت الأولى بقدر ركعة
فأكثر

هي صلاة الحضر) فبالهاتين فرض سنة وغيرهما (الآتي شيئين) أحدهما جواز الفجر (أجتماع
الركعتين) وإذا حضر في الأرض (في رباعية) يكتب (ولو فائتة سفر) لا فائتة حضر لترتيبها في ذمتها
وخرج بمأذون المصباح والمغرب والمندورة فلا قصر فيها (فيصلي) رباعية السفر للكتابة (ركعتين)
للانباء روات الشيخان وإنما يجوز الفجر (بشرط) بحسب (مكون السفر طويلا) أي أربعة بركعات
ولو لمع كثر أو صا فلو أسلم أو بلغ في أثناءه قصر والبريد أربعة فاسخ كل فرسخ ثلاثة أميال كل ميل
أربعة آلاف خطوة كل خطوة ثلاثة أقدام وذلك لما علقه البخاري بصيغة الجزم وأما ما يفتي
بسنه من أن ابن عمر بن عباس بقصران ويفطران في أربعة بركعات إنما يفعل بتوقيف فيمنع
القصر فله يكون ذلك وبشرط كونه (مباحا) واجبه كان أو غيره فلا قصر للعاصي به كما في رواية لأن
السفر شرب الخمر بالقصر وغيره فلا ينطبق بالمعصية قال الشيخ أبو محمد الجويني ولا يترخص من سافر بجرد
رؤية البلاد لأنها ليست بفرض صحيح إنما العاصي في سفره كمن شرب خمر في سفر مباح فله الترخص
لأن سفره مباح (ونية الفجر) لأنه خلاف الأصل بخلاف الإجماع لا يحتاج إلى نية تكون نية القصر
(أول الصلاة) كما قبل النية (ومجاوزه البلد) مثلا أن لم يكن له سوى ركعتين به (أو مجاوزة سورة) أن
كان له سورة كذلك فتكفي مجاوزته وإن كان وراءه عمارة لأنها لا تعد من البلد (وعدم نية إقامة وإتمام
فيها) أي في الصلاة لأن نيت ذلك تنافي القصر وفي معنى الثانية عدم التردد في أنه بقصر أو يتم (و) عدم
(إتمام يتم) بمقيم أم مسافر فلو أتته به ولو لحظة أو في جمعة أو أصبح ركعة الإمام يقول ابن عباس في التوهم
بمقمة الصلاة والمقيم سواء أو أفت الصلاة أن لا يفي معنى عدم الإتمام بمشكوك في سفره أو
بمشكوك بعد قيامه لثالثه في أنه نوى القصر (ولا) فيلزم التوهم به الإجماع وإن بان أنه شاك كالوشك في نية
نفسه (وقصد محل معلوم) فلا قصر له (وتجمل بمجاوزه القصر) فلا قصر لجاهل بمجاوزه من زبادي
(ولو ظنه) هو أولى من قوله ولو علمه (مسافر) وشك في نية (قصر) يجوز أن يقبل بركعة
بقولي (أن قصر) لأنه الظاهر من حال المسافر فإن أتم إمامه أو لم يتبين حاله لم يمتنع الإمام ولو شك في نية الإمام
القصر فقال أن قصر قصره والآن ثبت لم يضر التعلق بنية القصر إن قصر الإمام (ثانيهما جواز الجمع)
لغير متحجرة (بين ظهر وعصر) بين (مغرب وعشاء) لا بين صبح وغيره ولا بين عصر ومغرب وإنما يجوز
الجمع (للسفر طويلا) بقيل بركعة بقولي (مباح) كافي القصر بجميع الرخصة (تقديم) في وقت الأولى
(وتأخيرا) في وقت الثانية فإن كان شائرا في وقت الأولى فتأخيرها أفضل والأفضل كسنة ذلك للاتباع روات
الشيخان في الظهر والعصر وأبو داود وغيره في المغرب والعشاء (ولمطر تقديم) في الصحيحين عن ابن
عباس رضي الله عنهما أنه صلى بالمدنية شعبا جميعا ونمائية جميعا الظهر والعصر والمغرب
والعشاء وفي رواية لمسلم من غير خوف ولا سفر قال الإمام مالك أرى ذلك بقصر المطر أم لا يجوز
لأن المطر قد ينقطع قبل أن يجمع ونحوه من خصته بمن صلى جماعة بمكان بعيد ينادي بالمطر في طريقه
والثلج والبرد كطير إن ذابا والجمعة كالظهر في جمع التقديم سفر أو مطر (أو بشرط الجمع التقديم) سفر أو مطر
الترتيب والولاء بين الصلاتين لأن ذلك هو المأثور ولا يبطل الولاء بالأقامة للحالة الثانية ولا بالطلب الخفيف
على التيسر وهذا الشرطان من زبادي (ونية الجمع في الأولى) ولو لمع التحلل منها التيسر التقديم المشروط
عن التقديم شهوا (وبقاء السفر) في الجمع (إلى عقد الثانية) لبقا من العذر الجمع فلو أقام في الأولى
أو بينهما أمتنع الجمع وإن سافر عقب الإقامة (ووجود المطر) في الجمع (أول كل منهما) لذلك (وعند
سلام الأولى) ليتحقق اتصالها بأول الثانية حال العذر ولا يضر انقطاعه في أثناءها وهذا الشرط من
زبادي (در) بشرط (الجمع التأخير كون التأخير بنية الجمع قبل خروج وقت الأولى بقدر ركعة كثر) إذا

في السفر

في السفر

في السفر

في السفر

بإدراكها منه تكون الصلاة أداء فلا يخرج من غير أن يخرج وقت الأولى أو لم يبق منه ما تكون الصلاة فيه
أداء غصية وصارت فصار وقوع في المجموع تأخيراً لذلك فأحضره (و بقاء السفر إلى آخر الثانية) فلو أقام فيها
وقعت الأولى قضاء لأنها تابعة للثانية في الأداء للعذر وقيل ال قبل بتمامها ود كرت في شرح الأصل فوائد أخرى

و بقاء السفر إلى آخر الثانية

باب صلاة الجمعة

(باب صلاة الجمعة)

بضم الميم وسكونها وفتحها وحكى كسرهما في الأصل في وجوبها آية إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة أي فيه
وأخبار كخبير مسلم لقد هبت أن أمجد خلاصلي بالناس ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة يوتهم
ومعلوم أنها ركعتان وهي كغيرها في الإركان والشروط وغيرهما ويختص بشرائط أمور ذكرتها بقولي
(يشترط لصحتها) ستة أمور (أ) أحدها (الأقامة في أبنية) ولو من خشب أو قصب لأن الجمعة لم تقم في عصر النبي
صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين إلا كذلك سواء المتهاجد وغيرها بخلاف الصحراء وإن كان بها خيام
ولو انتهت الأبنية وأقام بها أهلها على العادة لم يمتهم الجمعة فيها لأنها وطنهم وسواء كانوا في مظال أم لا
كما يعبري بأبنية أوضح من تعبيره بخطبة أبنية (و) ثانيها (أقامتها باربعين) نحو بالأمم (مستلزمة مكلفاً آخره
ذكره) للاتباع رواه السهقي وغيره مع خبر صلوأ كرا يتيموني أصلي (متوطناً) بمحل الجمعة (لا يظعن) شتاء
ولا صيفاً (الإلحاح) لأنه صلى الله عليه وسلم لم يجمع بحجة الوداع مع عزوه على الإقامة أياماً لتقديم التوطن
وكان يوم عرفته فيها يوم جمعته صلى بها الظهر والعصر بقدر ما رواه مسلم فلا تصح بكافر ولا بغير مكلف ولا بمن
غيره في قول لا يغير ذكره لنقصهم ولا بغير متوطن (ثالثها) ثالث الشرط وقوع الجمعة (في وقت الظهر)
للا تبايع رواه الشيخان (فلو خرج الوقت وهم فيها أجمعوا ظهره) كالوفات شرط القصر وجب الإمام (و)
رابعها (الجماعة) في الركعة الأولى لأنه المأثور فلو صلاها رابعون لم يدرى لم تصح (و) خامسها (أن لا يسبقها)
بالتحريم (ولا يقارنها) فيه (جمعة) أخرى (بمحلها) إلا أن عشر اجتماع الناس بمكان (وهذان الشرطان من
ز يادني) والثلاثة الأولى جعلها الأصل بشرطها لوجوب الجمعة لا لصحتها والنقول بتمامها (و) سادسها (تقسيم
خطبتين) على الصلاة للاتباع رواه الشيخان (من تصح خلفه) الجمعة ولو صلياً زاد على الاربعين بخلاف
من لا تصح خلفه كمن يوتى من الاربعين وكافر ويعتبر وقوعهما (في الوقت) لأنه المأثور (وهو من
متطهر) من الحدث والخبث مستتر قائم فيهما عند القدرة كما يلوخ به قولي بعثوا مجلس بينهما (بسماع) هو
أولى من قوله بحضور (من تنعقد بهم) الجمعة (و) مجلس بينهما ويحمد الله تعالى فيهما للاتباع رواه مسلم
(و) يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فيهما لأنه المأثور (و) يعظمهم بالوصية بالتقوى ونحوها للاتباع رواه
مسلم ولا يتعين لفظ الوصية بخلاف الحديث الصلاة (فيهما) لا باتباع السلف والخلف (و) يقرأ آية مفهومة
لا كتمنظر للاتباع رواه الشيخان (في أحدهما) لا بعينها لاطلاق الأدلة لكن ليس بكونها في الأولى
تكون القراءة فيها في مقابلة الدعاء في الثانية (و) يدعو للمؤمنين والمؤمنات) كذكرهن من ز يادني
(في الثانية) لأنه المأثور قال الإمام وأرى أن يكون الدعاء متعلقاً بأمور الآخرة غير مقتصر على أوطار الدنيا
وآية لا بأس بتخييل السامعين كقولهم بحكم الله وما الدعاء للسلطان بخصوصه فاختار كما في المجموع أنه
لا بأس به إذا لم يكن فيه محازفة في وصفه ونحوها ود كرت في شرح الأصل فوائد أخرى ويعتبر في الخطبة مع
ما مر من الانتهاء كونها عريضة يفرغ من جميع ما اعتبر فيها شروطها الأصل والحمد والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
والوعظ وقراءة آية والدعاء للمؤمنين والمؤمنات فأركانها (وتلزم الجمعة كل مسلم مكلف متوطن) بمحل
الجمعة (حز ذكر لا عذرله) برخص في ترك الجماعة بما تصور لها وهذا يعني عن اشتراط كونها صحيحاً وإن
ذكره الأصل (وتنعقد به) كما علم مما مر وإنما أعيد لضرورة التقسيم إلى (فلا تلزم المعتور) مطلقاً
(وتنعقد به) في غير المسافر (وللقيم غير المتوطن) كمن أقام أربعة أشهر فكثر هو بمنية السفر (أو)

يشترط لصحتها الإقامة في أبنية واقامتها باربعين مسلماً وكيفما حراً ذكراً متوطناً لا يظعن الإلحاح وفي وقت الظهر فلو خرج الوقت وهم فيها أجمعوا ظهره أو ظهر أو الجماعة وأن لا يسبقها ولا يقارنها جمعة بمحلها إلا أن عشر اجتماع الناس بمكان وتقدم خطبتين من تصح خلفه في الوقت وهو متطهر بسماع من تنعقد بهم ويجلس بينهما ويحمد الله تعالى على النبي صلى الله عليه وسلم ويعظمهم فيهما ويقرأ آية مفهومة في أحدهما ويدعو للمؤمنين والمؤمنات في الثانية وتلزم الجمعة كل مسلم مكلف متوطن حر ذكراً لا عذرله وتنعقد به فلا تلزم المعتور وتنعقد به والمقيم غير المتوطن أو

بمحل يسمع منه النداء ولا يبلغ أهله أو بعين
فتلزمه ولا تعتقد به
ومن به رقي والصبي
والأثني والمساقر والخنثى
لا تلزمهم ولا تعتقد بهم
ونصح منهم
(باب كيفية صلاة الخوف)
ان كان العدو في جهة
القبلة ولا ساتر وكثر
المسلمون جعلهم الامام
صفي وصلى بهم
فيسجد بصف ويحرس
صف فاذا قاموا سجد
من حرس وحقوقه
وسجدوا معه في الثانية
وحرس الآخرون فاذا
جلس سجدوا وتشهد
وسلم بالجميع وان كان في
غيرها أو وهم سائر فرقمهم
فرقتين تقف احدهما
في وجه العدو ويصلي
بالاخرى ركعة ثم عند
قيامه تفارقه وتسلم
وتقف في وجهه ونحى
تلك فيصلى بها ثانية ثم
تم وتلحقه وسلم بها
فان صلى رابعة صلى
بكل ركعتين أو مفر با
فبفرقة ركعتين
وبالثاني ركعة ينتظر
لثانية في الثالثة

المتوطن (بمحل يسمع منه النداء ولا يبلغ أهله أو بعين فتلزمه ولا تعتقد به) ونصح منه (ومن به رقي) ولا
تعتقد بهم (والصبي) والمعي (والأثني والمساقر) والمقيم محل لا يسمع منه النداء ولا
يبلغ أهله أو بعين أو كانوا أهل خيام (والخنثى) لا تلزمهم ولا تعتقد بهم (والمرأة) تلزمه ولا تعتقد به
ولا تصح منهم (والجنون) والمعي عليه والسكران والصبي غير المميز والكافر الأصلي لا تلزمهم ولا تعتقد بهم
ولا تصح منهم وان لزم السكران القضاء بذلك علم أن الناس في الجمعة أقسام (والأصل فيها ذكرهم مع مكره
خبر الجمعة) حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أر بعينه مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض أو مراد بعدم
لزمها للكافر الأصلي عدم لزوم مطالبة هاني الدنيا لكن تلزمه كغيرها من الواجبات لزوم عقاب عليها في
الآخرة كما تقر في الأصول (لتمكن من فعلها بالاسلام) (فرع) يحرم على من تلزمه الجمعة السفر ولو
إطاعة بعد سفر يومها إلا أن تمكنه الجمعة في طريقه ومقصده أو ينصرف بتخلفه عن الرفقة
(باب كيفية صلاة الخوف) (باب كيفية صلاة الخوف) (باب كيفية صلاة الخوف)
الأصل فيها أنه وإذا كنت فيهم فأنت لم الصلوا والاتباع كما سيأتي وهي ستة عشر نو كما جاءت عن النبي
صلى الله عليه وسلم واختار الشافعي منها صلاة ذات الرقاع وصلاة بطن نخل وصلاة عسفان وذكر معيار رابعا
جاء به القرآن وهو صلاة شدو الخوف ويكره الأربعة (أن كان العدو في جهة القبلة) (بقيد
زديهم بقولي) (ولا سائر) يمنع رقي به (وكثر المسلمون) بحيث تسجد طائفة وتحرس أخرى (جعلهم الامام
صفي وصلى بهم) (فيسجد بصف ويحرس صف فاذا قاموا) من السجود (سجدين حرس وحقوقه)
ثم ركع واعتدل بالجميع (وسجدوا معه في) الركعة (الثانية وحرس الآخرون فاذا جلس) (للتشهد) (سجدوا
وتشهدوا وسلم بالجميع) وهذا أصاديق بسجود الصف الأول معه في الركعة الأولى والثاني بعد تقديمه وتأخر الأول
في الثانية وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفان كما رواه مسلم وصادق بذلك بلا تقديم وتأخر
وبسجود الثاني معه في الأولى والأولى في الثانية ولو بتقديم وتأخر وهذه من زيادتي ونصح عليها في الأم
ويجوز غير ذلك كما يشته في شرح الأصل (وان كان) العدو (في غيرها) أي غير جهة القبلة (أو) فيها
(أو) سائر (منع رؤيته) وهذا الثاني ممن زيادتي (فرقمهم) الامام (فرقتين تقف احدهما في وجه العدو
ويصلي بالآخرى ركعة) حيث لا يبلغها السهام (ثم عند قيامه) الثانية (تفارقه) الاخرى بالنية (ونتم)
صلاهما ثم يذهب الى العدو (وتقف في وجهه) والامام قائم منتظر لها في قيامه (ونحى) تلك (الفرقة
التي كانت في وجه العدو) فيصلى بها (ركعة ثانية ثم تم) صلاتها (وتلحقه) في تشهد (ويسلم بها)
ولم تفارقه الأولى بل ذهبت الى العدو ساكنة وجاءت الاخرى فصكت معه الثانية فلما سلم ذهب الى العدو
وجاءت الأولى مكان الصلاة واعتدوا ذهب الى العدو وجاءت الاخرى واعتدوا صح لرواية ابن عمر في الأولى
رواية سهل واختارها الشافعي لسلامتها من كثرة المخالفة ولأنها أحوط لامي الحرب وهذه الصلاة
بكيفية المذكورين بخلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع رواها الشيخان وله أن يصلي
ممرتين كل مرة بفرقة فتكون الثانية له نافلة وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ببطن نخل رواها
الشيخان أيضا وتلك بكيفية أفضل من هذه لأنها أعقل بين الطائفتين ولسانها عما في هذه من
اقتداء المفترض بالمتقلد المختلف فيه هذا كله إذا صلى ثنائية (فان صلى رابعة صلى بكل) من الفرقتين
(ركعتين) وتشهد بهما وانتظر الثانية في جلوس تشهد أو قيام الثالثة وهو أفضل لأنه محل التطويل
بخلاف جلوس تشهد الأولى ولو فرقمهم أربع فرق ورصى بكل فرقة ركعة تحت صلاتهم (أو) صلى
(مفر با) صلى (بفرقة ركعتين وبالثانية ركعة) ويجوز عكسه (ويستظر) الفرق (الثانية في)
الركعة (الثالثة) أي في القيام لها وهو أفضل من انتظارها في تشهد الأولى هذا كله إذا لم يشتد الخوف

(فان اشتد الخوف) وان لم يتعمم القتال فلم يأمنوا العتو لو ولوا عنه أو اتسبموا فرقتين فقولوا ان اشتد الخوف ففرض بلا إيهام غير المراد الموضع فيه قول الأصل كغيره فان اشتد الخوف أو اتسبموا القتال (صلوا كيف أمكن ركباناً أو مشاة وعدوا وإيماء) ولا خبر من زبادي قال تعالى فان خفتهم فركبوا أو ركباناً قال ابن عمر مستقبل القبلتين غير مستقبلين أو احتمل ذلك الضرر وهو محله اذا كان بسبب القتال فلو انحرف عن القبلة لملاح الدابة وطال الزمان بطلت صلاته ويجوز اقتداء بعضهم ببعض مع اختلاف الجهة كالمصلين حول الكعبة (فان أمن) المصلي (وهو راكب نزل) وجوباً (وحي) على صلاته وان كثر عمله في نزوله نعم لو استدير القبلة في نزوله بطلت صلاته ولا يضر انحرافه عما ولائها لا لكنه يكره (وان خاف) وهو راكب (ولم يضطر) الى الركوب (ركب واستأنف) صلاته لأن الركوب أنه كثر عمله من النزول وخرج زبادي ولم يضطروا واضطر الى الركوب ركباناً يعني (وكان الخوف في القتال الخوف) على معصوم من نفس وعرض ومنفعة وماله ولو لغيره (من نحو سبع) كجيو حرق وغرق وغيره لم يطلبه ليقض منه وهو يرجو العفو لو تيسر لا بعد تعدل عن ذلك قباي فيمأ من نحو لا إعادة في الجميع ويجزى صلاة شدة الخوف في العبد والكسوف لا الاستسقاء لأنه لا يخاف فوته بخلافه ما قيا به أن ذلك يجزى في كل نفل يخاف فوته كلر وانبتو تعيري بنحو سبع أعم من قوله سبع أوجبة أو حرق أو غرق

(باب القضاء)

وهو فعل العباد كمالها أو الآدون ركعة بعد وقت الاداء استلزام كالمسبق لقله مقتضى (والإعادة) وهي فعل العباد في وقت أدائها ثانياً (يقضي) الشخص (ما فاته من مؤت) وجوباً في الفرض ونذراً في النفل كما ذكره الأصل في بابه (منى تذ كر مو قدر على فعله وان كانت الجمعة تقضى ظهراً) لاجعة كخبر الصحيحين من تأم عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها والمبادرة الى قضاء النفل ثلثة وكذا الى الفرض ان فاته بعذر أو أوجبت (الان خاف فوت حاضرة فيبدأ بها) وجوباً وتعيري كالأصل بخوف فوته صادق نفيه بما إذا أمكنه ان يترك ركعة من الحاضرة فيقضي قبلها الفاتية أيضاً كما شمله المشيئتي منه ويحتمل اطلاق تحريم اخراج بعض الصلاة عن وقتها على غير ذلك ولو نذر كفاتة بعد شرب وعنى حاضرة أي ما صاق الوقت أو اتسع ولو شرع في فاتية معتقداً تسعة الوقت فإن صيغره حجب قطعاً (أو) ان (لم يجد غير رطب) وهو (فدفعه غراً أو أورد دجواً على بر أو مقام) للصلاة (فلا يقضي) ما فاته (حتى ينشئ النوبة إليه) ولا خبرتان من زبادي (كأداء الحاضرة) في أنه لا يؤديها فإذا كر حتى تنتهي النوبة إليه (ان لم يخف فوته) والأصل عارياً أو متبركاً أو قاعاً كعباءة حرمة الوقت (أو) ان (قدراً فاقد الطهورين على القضاء بطهر لا يسقط به فرضه كالتييم لفقد الماء بمحل يغلب فيه وجوده فلا يقضي به ومن صلى لا فائدة في القضاء فان وجد الماء أو وجد التراب بمحل لا يغلب فيه وجود الماء قضى ما غر للوقت كالأستسقاء فلا يقضي كما ذكره الأصل آخر باب التطوع وقد بسط الكلام عليه ثم في شرح الأصل (ومن صلى) في لوفى جماعة (صلاة صحيحة ثم أدرك) في الوقت (من يصلها) ولو منفرداً (سبب له أعادتها معه) للامر بها في خبر أبي داود وغيره وصححه الترمذي

(باب كيفية وحكم صلاة المنور)

الآتي يانه (يصلى للر بضع كيفية أمكنه ولو مومياً) للضرر ورو (ولا بعد) ما صلاه لعموم غيره ولا ينقص ثوابه عن ثوابه لو صلى من الأركان لأنه معذور وخبر البخاري إذا مرض العبد أو سافر فركبته ما كان يعمل صحيحاً مقبلاً والمعتري الر بضع المشقة الظاهرة أو خوف زيادة مرض أو نحوه (و) يصل (المنور بقدر المحبوس) بمحل نجس (مؤمنين) لما مر (د بعد ان) ما صلاه بإيماء لنذر ذلك وفي معناه ما

فان اشتد الخوف صلوا
كيف أمكن ركباناً
ومشاو عدوا وإيماء فان
أمن وهو راكب نزل
وي وي وان خاف ولم
يضطر ركب واستأنف
وكان الخوف في القتال
الخوف من نحو سبع
(باب القضاء والإعادة)
يقضي ما فاته من مؤت
منى تذ كر مو قدر على
فعله وان كانت الجمعة
تقضى ظهراً الا ان خاف
فوت حاضرة فيبدأ بها
أو لم يجد غير رطب
رفقة عراً أو أورد دجواً
على بر أو مقام فلا يقضي
حتى تنتهي النوبة إليه
كأداء الحاضرة ان لم
يخف فوته أو قدر فاقد
الطهورين على القضاء
بطهر لا يسقط به فرضه
كالتييم لفقد الماء
بمحل يغلب فيه وجوده
فلا يقضي به ومن صلى
صلاة صحيحة ثم أدرك
من يصلها سن له أعادتها
معه

(باب صلاة المنور)

يصلى للر بضع كيف
أمكنه ولو مومياً ولا
يسبغ القربى والمحبوس
مومين ويبيدان

والصلاة في الوقت أداء
وكذا ان وقع منها ركعة
(باب صلاة العبدین)
هي ركعتان كالجمعة الا
في أشياء ككون وقتها
من الطلوع الى الزوال
والافضل تأخير جهلها
أن ترتفع الشمس
كرمح وكجواز فعلها
في الصحراء وأن يكبر
في الركعة الاولى قبل
القراءة سبعاً وفي الثانية
خمساً يفصل بين كل
تكبيرتين بقوله
سبحان الله والحمد لله
ولا اله الا الله والله أكبر
وكونها لأذان لها ولا
اقامة وأن يكبر في
ابتداء الخطبة الاولى
سبعاً والثانية سبعاً
وذكر صدقة الفطر
والاضحى في الخطبة
وتقديم الصلاة عليها
وتشارك صلاة الاضحى
صلاة الفطر في التكبير
من غروب ليلتي العيد
الى صلاته وتخالفها في
تأخير صدقتها وهي
الاضحية وتعيجهن
صلاتها قليلاً والتكبير
من صلاة صبح عرفة
الى وقت عصر آخر أيام
النشر يق خلف الفرائض
والنوافل ولو لمقضية الا
سجدة في تلاوة وشكر
(باب صلاة الاستسقاء)

المصلي ونحوه كشد يديه بالارض (في الصلاة) الواضحة أولاً (في الوقت أداء) وكذا ان وقع منها (في الوقت أداء) ركعة (ركعة) والافضاء لخبر الصحيحين من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة أي مؤذناً أو مفقوفاً من ان من لم يدرك ركعة من الصلاة لا تكون الصلاة مؤداة والفرق أن الركعة تشمل على معظم أفعال الصلاة إذ معظم الباقي كالسكبر لها جعل ما بعد الوقت ناصلاً بخلاف ما دونها

(باب صلاة العبدین)

هي سنة كما سئلوا عنه عليها وقوله تعالى فصل لربك وانحر قيل المراد بالصلاة صلاة الاضحى وبالنحر الاضحية (هي ركعتان كالجمعة) فيها (الأي أشياء) وهو أدرك من قوله في أحد عشر شيئاً أن المستثنى لا ينحصر فيها كما بينه عافيه في شرح الاصل بذلك (ككون وقتها من الطلوع الى الزوال) على الأصل في أنه اذا خرج وقت صلاة دخل وقت أخرى (و) لكن (الافضل تأخيرها الى أن ترتفع الشمس كرمح) (للتابع) (وكجواز فعلها في الصحراء) (للتابع) وأن كان فعلها في المسجد افضل لئلا يتركه إلا أن يضيق بغيره فيه للتشويش بالزحام بخلاف الجمعة لا تفعل الا في أبيه كما مر (و) (كأن يكبر) (جهر) (في الركعة الاولى قبل القراءة) (والاستعاذة وبعد دعاء الافتتاح) (سبعاً وفي الثانية خمساً) (للتابع) (و) (يسن رفع يديه مع كل تكبيرة) (يفصل بين كل تكبيرتين) مما ذكر (بقوله سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر) وهي الشافيات الصالحات في قول ابن عباس وجاعته وقيل يفصل بغير ذلك كما بينه الأصل والترجيح من زباني (وكونها لأذان لها ولا اقامة) فيها خير مسلم عن جابر شملت مع النبي صلى الله عليه وسلم العبدین غير مرة ولا مرتين بغير أذان ولا اقامة (و) (كأن يكبر) (جهر) (في ابتداء الخطبة الاولى تسعاً وفي) (الثانية سبعاً) (ولا فيهما لأن ذلك هو المأثور وليس التكبير انما المذكورة من الخطبة وانما هي مقدمة لها نقله في الروضة عن الشافعي والاصحاب (وذكر) (حكم) (صدقة الفطر والاضحى في الخطبة) (لأنه اللاتق بالحال) (وتقديم الصلاة عليها) أي الخطبة للتابع (رواه الشافعي وغيره) (فلا وقت للخطبة لم يعتد بها) كالسنة الرأية بعد الفريضة اذا قدمت عليها بخلاف الجمعة لانصاح الا بتقديم الخطبة عليها كما مر في فوائدها بان خطبتها شرط لصحتها بشرط الشرط أن يقسم وبان الجمعة فريضة فاخرت لتدركها المتأخرون (وتشارك صلاة الاضحى صلاة الفطر في التكبير) (المرسل جهر أو هو) (من غروب) شمس (ليلتي العيد) هو أعظم من قوله في الهلال (الى صلاته) أي التمتع بصلاة العيد لأن الكلام مباح اليه والتكبير أولى ما تستعمل به لأن ذكر الله تعالى وشعار اليوم وتكبير ليلة الفطر أكد من تكبير ليلة الاضحى للنص عليه بقوله تعالى وليكملوا العدة وتكبروا لله على ما هذا كما بخلاف تكبير ليلة الاضحى فإنه ثبت بالقياس (وتخالفها في تأخير صدقتها وهي الاضحية) عن الصلاة والخطبة للتابع (رواه الشيخان بخلاف صدقة الفطر ينسب تقديمها على الصلاة (و) في (تعيجهن صلاتها قليلاً) بخلاف صلاة الفطر ينسب تأخيرها وذلك لتسعة وقت التضحية بعد الصلاة ووقت الفطر قبلها (و) في (التكبير) المقتد جهر أو هو لغير الحاج (من) وقت (صلاة صبح) يوم (عرفة الى وقت عصر آخر أيام النشر يق) (للتابع) (رواه الحاكم ومحمد أسناده اما للحاج متى فتن ظهر يوم النحر الى صبح آخر أيام النشر يق وقيل غير الحاج كالحاج ومحمد في المنهاج كاصلة وهذا التكبير يكون (خلف الفرائض) ولو صلاة جنازة وإن استثنى الاصل (و) حلف (النوافل ولو) كانت النوافل والفرائض (مقضية) لأن التكبير شعار الوقت بخلاف عيد الفطر لا تكبر فيه خلف شيء من ذلك (الا) سجدة في تلاوة وشكر (فلا تكبر خلفهما)

(باب صلاة الاستسقاء)

والاسرار في كسوف
الشمس والجهري في
خسوف القمر
باب صلاة النفل
من رانب مؤ كد عشر
ركعات ركعتا الفجر
وركعتان قبل الظهر أو
الجمعة وركعتان بعدها
وركعتان بعد المغرب
يقرا فيهما وفي ركعتي
الفجر سورتي الاخلاص
وركعتان بعد العشاء
ومن رانب غير مؤ كد
ثنتا عشرة ركعة ركعتان
قبل الظهر أو الجمعة
وركعتان بعدها
زائدات على ما مر
وأربع قبل العصر
وركعتان قبل المغرب
وركعتان قبل العشاء
ومنه الوتر ركعة أو ثلاث
أو خمس أو سبع أو تسع
أو إحدى عشرة ولمن
زاد على ركعة الوصل
بتشهد أو بشهدين في
الأخيرتين والفصل وهو
أفضل ويقنت فيه في
النصف الثاني من
رمضان وفي الصبح أبدا
وفي المكتوبة لنزلة
بعد الأخيرة ومنه
صلاة الضحى وأقلها
ركعتان وأفضلها
ثمان وأكبرها ثنتا
عشرة ومنه صلاة
التوبة ومنه صلاة
الترائب عشرون ركعة

والاغتسل في بامسهم باغتسل الدعاء والاستغفار والذكر للاتباع كافي الاخبار الصحيحة (في) (الاسرار
في) صلاة (كسوف الشمس) للاتباع رواه الترمذي بأسناد صحيح ولانها صلاة نهار (في) (الجهري في)
صلاة خسوف القمر للاتباع رواه الشيخان ولانها صلاة ليل بخلاف صلاة العبد لا تكون القراءة فيها
الاجهرية وتكون صلاة كسوف الشمس بالاجلاد وبغيرها كسيف صلاة خسوف القمر بالاجلاد
ويطالع الشمس لا يقرأ بها سغوا لا يطالع الفجر
باب صلاة النفل
وهو ما رجع الشرع فعله على تركه وحوز تركه ويعتبر عنه أيضا بالتطوع والسنة والنيوب والمستحب
والمرغبة فيه والحسين (منه) أي من النفل (رانب) مع الفرائض (مؤ كد عشر) ركعات ركعتا الفجر
وركعتان قبل الظهر أو الجمعة وركعتان بعدها للاتباع رواه الشيخان (وركعتان بعد المغرب) لذلك
(يقرا فيهما وفي ركعتي الفجر سورتي الاخلاص) في الركعة الأولى قبل بابها الكافرون وفي الثانية
قبل هو الله أحد للاتباع رواه مسلم وروى أيضا أنه قرأ في الأولى من ركعتي الفجر قولوا آمنا
بأنه وما أنزل إلينا الآية التي في البقرة وفي الثانية قل يا أهل الكتاب تعالوا الآتوا بيسن أن يفضل بينهما
و بين صلاة الصبح باضطجاع أو كلام أو نحوه (وركعتان بعد العشاء) للاتباع رواه الشيخان (ومن رانب)
مع الفرائض أيضا (غير مؤ كد ثنتا عشرة) ركعة ركعتان قبل الظهر أو الجمعة وركعتان بعدها زائدات على
ما مر وأربع قبل العصر وركعتان قبل المغرب وركعتان قبل العشاء (للأخبار الصحيحة في ذلك) وهذا
القسم من زيادتي (ومنه الوتر) وركعة بعد فعل العشاء ولو بجمع تقديم أو ووتر بمحصل (بركعة أو ثلاث
أو خمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة) لقوله تعالى من أحب أن يؤزر بخمسين فليقل ومن أحب
أن يؤزر بثلاث فليقل ومن أحب أن يؤزر بواحدة فليقل رواه أبو داود بأسناد صحيح وقوله
تعالى أو تر واحد أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة رواه البيهقي ووثق رجاله والحاكم وصححه على
شرط الشيخين (ولمن زاد على ركعة الوصل بتشهد) في الأخيرة (أو بتشهدين في الأخيرتين) بلا تسليم
بينهما ولا يجوز فيه أكثر من تشهدين ولا فعل أو لمعا قبل الأخيرتين لأنه خلاف المنقول من فعله تعالى
(والفصل) بأن يتشهد في الأخيرة ويسلم فيها بعد كل ركعتين قلها (وهو أفضل) من الوصل لأنه
أكثر عملا وعليه اقتصر الأصل وذكر الأفضلية من زيادتي (ويقنت) ندب بالقنوت المشهور وهو اللهم
اهدني فيمن هديت إلى آخره أو بسجود (فيه) أي في الوتر (في النصف الثاني من رمضان وفي الصبح أبدا
وفي) الصلاة (المكتوبة لنزلة) كوابد فخط وجرايد خوف (بعد) اعتداله من الركعة (الأخيرة) في
المسائل الثلاث للاتباع رواه في الأولى الدارقطني وغيره وفي الثانية البيهقي وغيره وفي الثالثة وهي من زيادتي
أبو داود وغيره ويسن أن يقول بعد القنوت المذكور وكثير فبده بالقنوت في رمضان اللهم انا نستعينك
ونستغفرك إلى آخره وهو قنوت عمر رضي الله تعالى عنه والجمع بينهما إنما هو لمنفرد ولا ما هو محصور
رضوا بالتطويل (ومنه صلاة الضحى) لقوله تعالى يستحسن بالعشي والاشراق قال ابن عباس رضي الله عنهما
صلاة الاشراق صلاة الضحى (للأخبار الصحيحة فيها) وقتها من ارتفاع الشمس إلى الزوال (وأقلها ركعتان
وأفضلها ثمان وأكبرها ثنتا عشرة) هذا ما في الروضة وأصلها صحيح في التحقيق ما حزم به الأصل أن أكثرها
ثمان ونقله في المجموع عن الأكثرين قال فيهما وأدنى السكال أربع ركعات أفضل منه سب وتل ذلك ذكره مع
فوائد في شرح الأصل (ومنه صلاة التوبة) خبر ليس عند يدت ذنبا في يوم فبتوضا وبصلي ركعتين
ثم يستغفر الله الاغفرله رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمذي (ومنه صلاة التراب) عشرون ركعة بعشر
تسليما في كل ليلة من رمضان بين صلاة العشاء وطلوع الفجر في الأصل فيها الا اتباع رواه الشيخان مع موافقة

انقصر على بعضه فوفه
ولا حد لعدد ركعاته
ومنه تحية المسجد
بركعتين فأكثر
بتسليمه قبل جلوسه في
أي وقت دخله وتكرر
بتكرره دخوله ولو على
قرب وتكرره إذا وجد
المكتوبة تقام أو
دخل المسجد الحرام
ففعلا قبل الطواف
أو خاف فوت الصلاة
ولاتسن للخطيب إذا
خرج للخطبة ولالمن
لوفعلها فانه أول الجمعة
مع الإمام ومنه صلاة
التسبيح أربع ركعات
يقول في كل بعد القراءة
سبحان الله والحمد لله
ولاله الا الله والله أكبر
خمس عشرة مرة
ويقول في كل من
الركوع والرفع منه
والسجدة والجلوس
بينهما وجلستي
الاستراحة والتشهد
عشرًا فذلك خمس
وسبعون في كل ركعة
ومنه صلاة الاستخارة
ركعتان خبير البخاري
عن جابر كان النبي صلى
الله عليه وسلم يعلمنا
الاستخارة في الأمور
كلها كما يعلمنا السورة
من القرآن يقول
إذا هم أحدكم بالأمر

الصَّحَابَةُ عَلَيْهَا كَمَا يَنْتَقِضُ ذَلِكَ مَعَ فَوَائِدٍ فِي مَرْحِ الْأَصْلِ (وَيَسْنُ كَوْنُهَا بِجَمَاعَةٍ) لِحُثِّ الشَّارِعِ عَلَيْهَا (وَأَنْ
يُؤَيَّرَ بِمَعْنَى الْجَمَاعَةِ الْآنَ يَنْتَقِضُ بِاسْتِغْلَاظِهَا خَيْرَ الْبَلِّ فَالتَّأْخِيرُ) خَيْرُ مَسْلَمَةٍ مِنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ آخِرِ
الْبَلِّ فَلْيُؤَيَّرَ أَوَّلَهُ وَمَنْ طَمَعُ أَنْ يَقُومَ آخِرُهُ فَلْيُؤَيَّرَ آخِرَ الْبَلِّ فَإِنْ صَلَاةُ آخِرِ الْبَلِّ مُشْهُودَةٌ وَذَلِكَ أَفْضَلُ هَذَا
مَنْ فِي الْجَمُوعِ وَذَلِكَ فِي الرُّوْحَةِ كَأَصْلِهَا إِنْ كَانَ لَا يَجِدُهَا يَنْبَغِي أَنْ يُؤَيَّرَ بَعْدَ رَابِعَةِ الْعِشَاءِ وَالْأَفْضَلُ فَصْلُ
تَأْخِيرُ مَوْجِرٍ بِمَعْنَى الْوُزْرِ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ فَلَا تُشْرِعُ الْجَمَاعَةُ فِيهِ كَسَنَةِ الظَّهِيرِ وَنَحْوِهَا (وَمِنْهُ قِيَامُ الْبَلِّ
لِحُثِّ الشَّارِعِ عَلَيْهَا) فَإِنْ انقصر على بعضه (وَقِسْمُهُ ثَلَاثًا) (وَالْأَفْضَلُ) (خَوْفُ) أَيْ ثَلَاثَةُ الْأَوْسَطِ أَوْ أَنْصَافًا أَوْ
غَيْرَهَا فَأَخْرَجَ مِنْ ذَلِكَ سَدَسَهُ الرَّابِعَ وَالْخَامِسَ قَالَ فِي الْجَمُوعِ وَهَذَا مَرَادُ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ يَقُولُ
ثَلَاثُ الْأَوْسَطِ أَفْضَلُ بِدَلِيلِ ذَلِكَ مَذْكَورٌ فِي مَرْحِ الْأَصْلِ (وَلَا حُدَّ لَعَدَدِ رُكْعَاتِهِ) لِلْأَخْبَارِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ كَقَوْلِهِ
يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لَا تَزِدْ فِي الصَّلَاةِ خَيْرَ مَوْضُوعٍ اسْتَكْرَأَ أَقْلُهُ وَأَهْلُ حَيَاتِهِ وَالْحَاكِمُ فِي صَحِيحِهِمَا قَبْلَ سَمْعِهَا ثَلَاثًا
عَشْرَةً وَلَمْ يَجْعَلْ مِنْ زِيَادَتِي (وَمِنْهُ تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ) لَدَاخِلِهِ إِنْ أَرَادَ الْجُلُوسَ فِيهِ (بِرُكْعَتَيْنِ) فَأَكْثَرُ بِتَسْلِيمَةٍ
وَاحِدَةٍ (قَبْلَ جُلُوسِهِ فِي أَيِّ وَقْتٍ دَخَلَ) حَتَّى وَقْتُ الْكِرَاهَةِ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ بِدُخُولِهِ حِينَئِذٍ التَّحِيَّةَ خَيْرُ
الصَّحَابَةِ إِنْ دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يَصِلِيَ رُكْعَتَيْنِ يَقُولُ فَا كَثْرَتُ زِيَادَتِي (وَتَكْرَرُ)
التَّحِيَّةُ (تُكْرَرُ دُخُولُهُ) الْمَسْجِدَ (وَلَوْ عَلَى قُرْبٍ) لِتَجْدِيدِ السَّبَبِ (وَتُكْرَرُ) التَّحِيَّةُ (إِذَا وَجَدَ
الْمَكْتُوبَةَ تَقَامُ) الْمَقْهُومُ مِنْهُ بِالْأَوَّلَى مَا ذَكَرَهُ الْأَصْلُ وَهُوَ مَا إِذَا وَجَدَ الْأَمَامَ فِيهَا وَمِنْ ذَلِكَ خَيْرُ مَسْلَمٍ إِذَا أَقْبَمَتْ
الصَّلَاةَ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ بِوَلَايَتِهَا تَحْصِلُ بِهَا كَمَا تَحْصِلُ بِكُلِّ نَفْلٍ وَإِنْ لَمْ تَوُ التَّحِيَّةُ مَعَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ
وَجُودَ صَلَاةٍ قَبْلَ الْجُلُوسِ وَقَدْ وَجَلَّتْ بِمَا ذَكَرْنَا فِي الْمَهْمَاتِ وَمَا قَالُوهُ فِي الْمَكْتُوبَةِ بِظَهَرِ اخْتِصَاصِهِ بِمَا إِذَا لَمْ
يَكُنْ الدَّاخِلُ قَدْ صَلَّى فَإِنْ صَلَّى جَمَاعَةٌ لَمْ تُكْرَرْ التَّحِيَّةُ أَوْ قَرَأَتْ فَالْمَتَّحَةُ الْكِرَاهَةُ (أَوْ) إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ
الْحَرَامَ فَفَعَلَهَا) أَيِ التَّحِيَّةِ (قَبْلَ الطَّوَافِ) لِأَنَّ تَحِيَّةَ الْبَيْتِ الطَّوَافُ فَلَا يَسْتَغْلِبُ بِتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ (أَوْ) إِذَا
(خَافَ فُوتَ الصَّلَاةَ) وَهَذِهِ مِنْ زِيَادَتِي (وَلَا تُسَنُّ) التَّحِيَّةُ (لِلْخَطِيبِ إِذَا خَرَجَ) مِنْ مَكَانِهِ (لِلْخُطْبَةِ
وَلَا لِمَنْ) دَخَلَ فِي آخِرِهَا حَيْثُ (لَوْ فَعَلَهَا فَانَّهُ أَوَّلُ الْجَمْعَةِ مَعَ الْإِمَامِ) فَتَسْقُطُ التَّحِيَّةُ بِذَلِكَ وَتَسْقُطُ أَيْضًا
بِجُلُوسِهِ عَمْدًا كَذَا شُهِدَ أَوْ جَهْلًا مَعَ طَوْلِ الْفَصْلِ (وَمِنْهُ صَلَاةُ التَّسْبِيحِ) أَرْبَعُ رُكْعَاتٍ يَقُولُ فِي كُلِّ (مِنْهَا) (بَعْدَ
الْقِرَاءَةِ) سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً يَقُولُ (أَيْضًا) فِي كُلِّ مِنَ الرُّكُوعِ وَالرَّفْعِ
مِنْهُ وَالسَّجْدَتَيْنِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَهُمَا وَجَلَسَتِي الْإِسْرَاحَةَ وَالتَّشَهُدَ عَشْرًا) كَذَا كَرَجَلَسَتِي التَّشَهُدَ مِنْ زِيَادَتِي
(فَذَلِكَ خَمْسٌ وَسَبْعُونَ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ خَرِيقٍ صَحِيحَةٌ وَفِيهِ أَنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تُصَلِّيَهَا فِي
كُلِّ يَوْمٍ مَرَّةً فَأَفْعَلْ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فِي كُلِّ جُعَةٍ مَرَّةً فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً فَإِنْ
لَمْ تَفْعَلْ فِي عَمْرِكَ مَرَّةً قَالَ النَّوَوِيُّ فِي سُنَنِ صَلَاةِ التَّسْبِيحِ نَظَرْنَا فِيهَا فِي تَغْيِيرِ الصَّلَاةِ وَوَحْدَتِهَا بِهَا ضَعِيفٌ (وَمِنْهُ
صَلَاةُ الْاسْتِخَارَةِ رُكْعَتَانِ خَبِيرُ الْبُخَارِيِّ عَنْ جَابِرِ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعْلَمُنَا الْاسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا كَمَا
يَعْلَمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ يَقُولُ إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رُكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُمَّ
إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ وَأَسْتَغْفِرُكَ بِقُدْرَتِكَ وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ إِلَى آخِرِهِ) كَرَبِّهِ قَسَمَهُ فَأَنْتَ تَقْدِرُ وَلَا
أَقْدِرُ نَعْلَمُ وَلَا عِلْمُ وَلَا نَحْلَمُ الْغُيُوبَ اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةُ أَمْرِي
أَوْ قَالَ لِي عَاجِلُ أَمْرِي وَآجِلُهُ فَافْتَرِهِ لِي وَبَشِّرْهُ لِي ثُمَّ يَرْكَعْ لِي فِيهِ عَمَّا كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي
وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةُ أَمْرِي أَوْ قَالَ لِي عَاجِلُ أَمْرِي وَآجِلُهُ فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْهُ عَنِ الْخَيْرِ حَيْثُ كَانَ ثُمَّ
أَرْضَنِي بِهِ قَالَ وَبُسْتِي شَاجِبُهُ قَالَ النَّوَوِيُّ فِي الظَّاهِرِ أَنَّ صَلَاةَ الْاسْتِخَارَةِ يَحْصِلُ بِرُكْعَتَيْنِ مِنْ سُنَنِ الرُّوَابِ
وَبِتَحِيَّةٍ فَتَسْجِدُ غَيْرَهَا مِنَ النَّوَافِلِ وَبِقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَفِي الثَّانِيَةِ قُلْ

فَلْيَرْكَعْ رُكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُمَّ إِنْ أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ وَأَسْتَغْفِرُكَ بِقُدْرَتِكَ وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ إِلَى آخِرِهِ

هو الله أحد (ومنه) وهو غير رب (ركعتا الزوال عقبه) قال الشيخ أبو حامد يقرأ فيها بعد الفاتحة سورتي
الاخلاص فقلروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه فعل ذلك وأمر بفعله (ومنع ركعتان عند الرجوع من سفره في
المسجد قبل دخوله بيته) للاتباع روى الشيخان (ومنع ركعتا الوضوء ولو لمحمد) عقبه الخبر الصحيحين من
نواضا فاستغ الوضوء صلى الله عليه وسلم ركعتين لم يحدث فيها نفسه عقره ما تقدم من دينه وينبغي كما قال الأصل تبعاً
لشيخه البلقيني فمنهما عقب التيمم والغسل أيضاً وتنبه اشتباه آخر ذكرها في شرح الأصل

باب السجود

(وهو خمسة أنواع سجود صلاتي) وتقدم بيانها في أحكامها (وسجود لازم للآموم) باتمامه وسبائي في
الباب (وسجود ثلاثي) وانما يسن للقاري والمستمع والسامع عقب قراءة أية سجدة لخبر الصحيحين
عن ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ القرآن مخيراً السورة فيها سجدة فسجد ونسجد معه حتى ما يجد
بعضاً موضعاً لمكان جهته وفي رواية لمسلم في غير صلاة أو يعتبر لصحته مع ما أمر النبي صلى الله عليه وسلم التحريم
والسلام يخرج الصلاة في الثلاثة وما عدا ذلك من رفع اليدين عند تكبير في التحريم والهموى والذكر
في السجود والتكبير عند الرفع منه والتسليم الثانية فثبته (وهو) أي سجود التلاوة (أربع عشرة

ومنع ركعتا الزوال عقبه
ومنه ركعتان عند
الرجوع من سفره في
المسجد قبل دخوله
بيته ومنع ركعتا الوضوء
ولو لمحمد

باب السجود

وهو خمسة أنواع سجود
صلاة وسجود لازم
للآموم وسجود تلاوة
وهو أربع عشرة
سجدة ليس منها
سجدة ص وسجود
شكر وسجود سهو
وسنة تسعة وترك بعض
وتكرير ركن فعلي
سهو أو نقل ركن قولي
إلى غير محله وهو وض
المر كعتزائدة وقعود
في محل قيام سهو أو شك
في الصلاة إن احتل
أن ما أتى به زائد وسلام
وبسبب كلام سهو
وانحراف قصر زمنه
من متنفل في سفر إلى
غير مقصده والقبلة
نجماح الدابة ومحل
قبيل السلام

سجدة) ثلثان في الحج وثنا عشرة في الأعراف والرعد والنحل والامراء ومريم والفرقان والنمل والم
نزيل وفصلت والنجم والانشقاق وقرأ (ليس منها سجدة ص) بل هي سجدة شكر لا تدخل الصلاة
خبر النسائي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فيها سجدة ذاود عليه الصلاة والسلام
تؤتيه وتسجد لها شكر 1 (وسجود شكر) وانما يسن عند سجدة نعمة أو اندفاع نعمة أو رد بقتلي أو
عاصي أو ظفرها للعاصي لا يلتزم ولا يكون إلا خارج الصلاة (وسجود سهو) بأن يسجد في محله إلا في
سجدين كما سباني (وسبب تسعة) أشياء (ترك بعض) من الأبعاد المتقدم بيانها في أحكام الصلاة ولو عمداً
لما أمرتم (وتكرير ركنه فعلي سهو) خبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر حشاً وسجد السهو بعد
السلام وفيس بذلك غيره وسجوده فيه بعد السلام محمول على أنه تركه قبل السلام سهواً فتركه بعده لما
سباني أنكره بذلك عمداً فبطل وتكرير القولي لا يبطل عمداً فلا يسجد لسهو على الأصل في ذلك
وقولي فعلي من زيادتي (ونقل ركن) أو غيره (قولي) أو بغيره ولو عمداً (إلى غير محله) كقراءة الفاتحة أو
سورة الاخلاص أو بعضها في القعود لتركه التحفظ للمأمور به في الصلاة متى كذا كذا كيد التشديد الأول
(وهو وض المر كعتزائدة وقعود في محل قيام سهو) فيه ما لك (وشك) واقع (في الصلاة) بأن شك في ترك
شيء منها فينتهي على التسكين وسجد للتردد في الزيادة (إن احتمل أن ما أتى به زائد والأفلا يسجد فلو شك
في ركعتين الزابعة بالتمام البتة فتذكر فيها أيها التواتر أي ركعة لم يسجد لأن ما فعله منها مع التردد
لا يحتمل زيادة وأن تذكر في الرابعة أن ما قبلها بالتمام تسجد لأن ما فعله منها قبل التذكر محتمل للزيادة وخرج
بقتدي في الصلاة الشك بعد السلام أي في غير النيو والتكبير فلا يؤخر لأن الظاهر وقوع الصلاة عن تمام
ولأن اعتبار حكم الشك حينئذ يؤدي إلى المشقة (وسلام) في غير محله (وبسبب كلام سهو) فيها بخلاف
كثير الكلام سهو أو بسبب عمداً أو التقيد بالسبب من زيادتي (وانحراف قصر زمنه) من متنفل في سفر إلى
غير مقصده (غير القبلة بجماح الدابة) هذا ما صححه الرافعي في الشرح الصغير وقال الأسنوي انه القياس
لكن النص صرح أنه لا يسجد ومجحه الرافعي في الشرح الكبير ونوع النووي في الروض وغيرها أما إذا طال
زمنه فلا يسجد بل لأن صلاته (ومحله) أي سجود السهو (قبيل السلام) سواء كان السهو بر بادق أو
تقريب الخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قام من ركعتين من الظهر ولم يجلس ثم سجد في آخر الصلاة قبل السلام
سجدةً بين وخبر سلم إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك أصلي ثلاثاً أم أر بعاً فليطرح الشك وتكون على

مروا

ولا يكرر الا في مسبق

يسجد مع امله وآخر
صلاته وساء بسجود
السهو لا بعده ولا فيه
وساجد للسهو في جعة
خرج وقتها قبل سلامه
أو بعضهم ولم يسبق
أربعون يتمها ظهرا
و يسجد آخرها فيهما
وقاصر سجدة للسهو ثم
نوى قبل سلامه الاقامة
والانعام أو صار مقبلا يتم
و يسجد آخر ويلزم
المأموم ما أدركه مع
امامه من الاعتدال ولو
في قنوت والسجدة نين
والجلوس بينهما
وللاستراحة وللشهادتين
وسجود السهو والتلاوة
والانعام اذا اقتدى بهم
لا التشهدان والقنوت
لكن يسن التبعية فيها
ويسقط عنه القيام
والقراءة اذا أدركه في
الركوع والسورة اذا
سمعها والجهري في
الجهريه والتشهد
الاول والجلوس له اذا
تركها الامام

باب صلاة الجماعة
هي من المكتوبات
للمؤداة غير الجمعة فرض
كفاية ولا ترك الجماعة
الا بعد ركعة ووحل
وربح بادرة بلييل
مدافعة حلت ونوفان
لطعام وخوف على
معصوم وغلبة نوم

ما استيقن ثم يسجد للسهو سجدة قبل ان يسلم فان كان صلى جسا شقق له صلته أي ركعتيها السجدة ثان
وما تضمنتاه من الجلوس بينهما الى الرابع (ولا يكرر) السجود تخفيفه مطلقا ولا صورة (الا) في سبع صور
(في مسجود) منها امامه (يسجد مع امامه) رعاية للتابع (وأخر صلته) لانه محل السجود (و) في
(سواء بسجود السهو) بان ظن سهوا فسجد فبان عدمه فسجد ثانيا لزيادة السجود الاول (لا) ساء
(بعد مولاه) فلا يسجد للسهو لانه لا يامن من وقوع مثله فيسلسل ولان السجود يحجر خلال الصلاة
مطلقا (و) في ساء ساجد للسهو في جعة خرج وقتها قبل سلامه (أو) خرج (بعضهم) منها (ولم يسبق) منهم
(أربعون يتمها ظهرا أو يسجد آخرها) فيهما تسن ان السجود الاول ليس في آخر الصلاة (و) في (قاصر
سجدة للسهو ثم نوى قبل سلامه الاقامة أو الانعام أو صار مقبلا) بوصول سفينة دار اقامته أو بمنع سيل أو
زوج أو ولد أو غريم من السفر (يتم) صلته (و) يسجد آخر أو يلزم المأموم (بأنتمامه) ما أدركه مع امامه
و ان لم تحسبه (من الاعتدال ولو في قنوت والسجدة نين والجلوس بينهما والاستراحة وللشهادتين وسجود
السهو و) سجود (التلاوة والانعام اذا اقتدى بهم) ولو لحظة (لا التشهد ان والقنوت لكن يسن) له
(التبعية فيها) أي في التشهدين والقنوت وكذا في التسيحات والتكبيرات نعم ان أدركه في سجود أو
تشهد أو غيره مما لا يحسبه لم يكرر لا تنقل اليه لعدم متابعته له في الانتقال اليه بخلاف ما بعده والركوع
(ويسقط عنه) باتمامه القيام والقراءة اذا أدركه في الركوع (ويسقط عنه) (السورة) في الصلاة الجهرية
(اذا سمعها) من الامام انتهى عن قراءته لهارواه أو دأود أو الترمذي وحسنه فليست مع قراءة الامام فان
لم يسمعها أو كانت الصلاة سرية لم يسقط عنه (و) يسقط عنه (الجهري في) الصلاة (الجهرية) فلا يجهر لانه
ربما يشوش على الامام أو غيره (والتشهد الاول والجلوس له اذا تركها الامام) فيتركها المأموم تبعاً له
ويسقط عنه أيضا القنوت اذا صلى فيه أن يؤمن في الدعاء يستكت أو يوافق في الشاء ومن الدعاء الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم

باب صلاة الجماعة

أقل الجماعة امام ومأموم والاصل في طلبها قبل الاجماع قوله تعالى قلتم طائفة منهم معك أمر بهافي الخوف
في الأمن أولى وخبر الصحيحين صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة وفي رواية فيهما
بخمسين وعشرين درجة لا منافاة بينهما لأن ذلك يختلف باختلاف أحوال المصلين أو أنه صلى الله عليه وسلم
أخبرنا ولا بالقليل ثم أخبره الله بزيادة الفعل (هي) أي الجماعة (في المكتوبات) بقيد زديهما بقولي
(المؤداة غير الجمعة فرض كفاية) على الرجال الأحرار غير ملين ثلاثة في فرقة أو بد لا تقام فيهم الصلاة الا
استحوذ عليهم الشيطان أي غلبوا أو دأود وغيره وصححه ابن حبان وغيره فتجب بحيث يظهر الشعار
في القرية أو ما خرج عما ذكره المنذورة والمقصود بالجمعة وصلاة النساء والخائف من غرق فلا تجب فيها
وجوب كفاية بل لا تسن في المنذورة وجوب عين في الجمعة كما علم مما مر في بابها تسن في البقية ومحلها
في المقضية اذا اتفق فيها صلانا الامام والمأموم (ولا تترك الجماعة) أي لا رخصة في تركها (الابن) الخبر من
سمع النداء فلم يأت به فلا صلته أي مكاملة الدين غير بداه ابن حبان وصححه الحاكم وصححه على شرط
الشيخين والعن (مكطرا) شديد بحيث يبل الثوب ليلا أو نهار أو مثله يبل ثوب (و) حله (بفتح
الحاء شديد) ثوبه الرجل بالنبي فيه ربح بارد أو بلييل (لغظم مشقتها فيكون النهار) (ومدافعو حديث
يولي أو غايط أو ربح فيبدأ يتفرغ بنفسه من ذلك لانه يذهب الخشوع (ونوفان) بالمشاة (لطعام) حضر
صيدا بالاكل والشرب لذلك فباكل لهما بكسر هاء جنة الجوع الا ان يكون الطعام مما يؤتى عليه شرعة
واحدة كسويق (و) (و) خوف على معصوم) من نفسه وما لا غير مما هو أعظم من قوله على نفس أو مالي
ولا عبة بالخوف من مطالته بحق هو ظالم يمنع بل تحله الحضور ونوفية الحق (وغلبة نوم) لأنها تسلب

كتاب الجنائز

بالقبر جمع جنازة بالفتح والكسر وقيل بالفتح اسم للبيت في النفس والكسر اسم للنفس وعليه الميثوقيل
بالعكس من جنزة أي ستره (يجب) على الكفاية (غسل الميت) بقبير زده بقولي (المسلم) ولو غريفا
(ونكفنه) بآثر العورة (والصلاة عليه ودفنه) بالاجماع اما الكافر فلا يجب غسله ولا يجوز الصلاة عليه
ان كان ذنباً يجب تكفينه الذي هو للعاهد ودفنه ما لا يجب تكفينه الحربي والمرئذون الزنديق ولا دفنهم بل
يجوز اغتراء الكلاب عليهم لكن الأولى مؤثراتهم لا ينادي الناس براحتهم (الاشهاد بعمرة كفارة) أي
يمكن حرهم ولو كان صبياً أو فاسقاً أو محدثاً كبر سواء قتله كافر أم أصابه سلاح مسل خطاً أو عاد إليه
سلاح نفسه أو سقط عن دابة أو وطئه الذواب أو أصابه سهم لا يعرف هل رمى به مسلم أو كافر وسواء وجد به
أثر أم لا ملك في الحال أو بقي زحماً أو مات بذلك التكب قبل انقضاء الحرب أو بعده وليس فيه الحركة مذبح
(فيسر دفنه في ثيابه فقط) أي دون غسله والصلاة عليه فلا يجوز ان للأخبار الدالة على ذلك والحكمة فيه
بقاء أثر الشهاد عليه والتعظيم له باستغناؤه عن تطهيره ودعاء القوم له وسعي شهيداً لان الله تعالى ورسوله
شهدوا بالجنزة وقيل لأنه في نص القرآن وقيل غير ذلك كما يشهد في شرح الاصل وغيره وخرج بشهادة المعركة
غيره من الشهداء كمن مات مطبوعاً أو محمداً أو غريقاً أو غريقاً أو مقتولاً ظالماً أو طالباً علم فيقتل ويصلى
عليه وإن صدق عليه اسم الشهيد فهو شهيد في ثواب الآخرة لا في ترك الغسل والصلاة والتصرع بسنن ما ذكر
من زيادتي (و) (الاسقاط) بتلث أوله (لم يكن فيه أماره حياة) ككاه وصباح ونحوه فهو أعظم من تغييره
في نسخة لم يستعمل في أخرى لم يستعمل ولم يتحرك (فلا يصلى عليه مطلقاً) أي سواء بلغ أربعة أشهر أم
لأعدم يقرب حياته (ولا يغسل) كما لا يصلى عليه (الا ان بلغ أربعة أشهر) فيغسل لأن الغسل أو سعة كما بمن
الصلاة لهذا يغسل للدمي ولا يصلى عليه كما مر حكم التكفين حكم الغسل اما اذا بان فيه أماره الحياة فيغسل
ويصلى عليه لتيقن موته بعد حياته وعليه حمل خبر السقوط يصلى عليه يدعي لو اذ به بالمغفرة رواه أبو داود
والترمذي وقال حسن صحيح (ولا يغسل من خيفتته) لكونه مسموماً مثلاً للضرورة بل ييمم (والحجرم
كغيره) فها هو (لكنه لا يقرب طيباً) ككافوره وحنوط ولا يؤخذ شعره وظفره (ولا يغطي رأس الرجل
ولا وجه المرأة) إبقاء لأحرارهم بغيره في غير المحرم أخذ ظفره وشعره في الأصح لأن أجزاء الميت محترمة
مخافة تشبه هذا (وسن في تكفين الرجل لزلز ولقافتان) في الصحيحين قالت عائشة رضي الله عنها كفن
النبي صلى الله عليه وسلم في ثلاث أثواب ليس فيها قميص ولا عمامة ويجوز رابع وخامس بلا كراهة (و) في
تكفين (المرأة لزلز وخار) وهو ما يغطي به الرأس (ويزرع) وهو القميص (ولقافتان) رعاية لزيادة التستر
وكما قيل بابتدئ صلى الله عليه وسلم أم كلثوم والزبادة على الحسة مكرهه في الرجل والمرأة للشراف ومن كفن
منها ثلاثاً فهي لقافتان يستر كل منها جميع البدن وان كفن الرجل في خمسة زبدقن وعمامة تحسن
(ومثلها أي المرأة فيلذكر) (الخشي) احتياطاً وهذا من زيادتي (وفروض الصلاة) على الميت ثمانية
(نية وأربع تكبيرات وقرن النية بأولها وقيام) لقادر (وقراءة الفاتحة) أو بدلها عند العجز عنها (بعد)
التكبير (الأولى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ودعاء الميت) بنحو اللهم إرحمه اللهم اغفر له
(بعد الثالثة وتسليمة أولى) كسائر الصلوات مع ما رواه النسائي بإسناد صحيح عن أبي أمامة سهل بن حنيف
قال من كفن صلاة الجنزة أن يكبر ثم يقرأ بأم القرآن مخافة ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يخلص
الدعاء للميت يسلم وتذكر البعدي هنا وفيما أتى من زيادتي ولا يجب تعيين الميت بل يكفي نية الصلاة على هذا
الميت فان غلب وأخطأ لم تصح صلواته نعم ان أشار إلى الميت صحته (وسن) الصلاة الميت (تعود) قبل القراءة
لادعاء الافتتاح لبناء هذه الصلاة على التحصيف (ورفع اليدين) عند التكفين بقبير زده بقولي (في كل

كتاب الجنائز

يجب غسل الميت المسلم
ونكفنه والصلاة عليه
ودفنه الا شهيداً بعمرة
كفار فيسن دفنه في
ثيابه فقط وسقط الم نين
فيه أماره حياة فلا
يصلى عليه مطلقاً ولا
يفسل الا ان بلغ أربعة
أشهر ولا يغسل من
خيفتته والمحرم
كغيره لكنه لا يقرب
طيباً ولا يغطي رأس
الرجل ولا وجه المرأة
وسن في تكفين الرجل
لزلز ولقافتان والمرأة
لزلز وخار ودرع
ولقافتان ومثلها الخشي
وفروض الصلاة نية
وأربع تكبيرات وقرن
النية بأولها وقيام
وقراءة الفاتحة بعد
الأولى والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم
بعد الثانية ودعاء الميت
بعد الثالثة وتسليمة
أولى وسن تعوذ رفع
اليدين في كل

تكبيرة ودعاء للبيت
بعد الربعة وتسليمة
ثانية وسن اظهار علامة
للقيب بلين أو غيره وكره
بناؤه بأجر أو غيره
وتبييضه بخص ونورة
كتاب الزكاة
يجب لحق الله تعالى
زكاة وفيه وغنيمه
وكفارة وفدية فتجب
الزكاة في ناض ومال
تجارة ونعم ونابتو بدن
وشرطها حريه واسلام
وتعين مالك وحول
الافى نابتو معدن وركاز
وزكاة فطرو نتاج ورج
ان لم ينض من الجنس
والازكي الزائد بحوله
ويعتبر أيضا نصاب
وتمكن والاول سبب
والثاني شرط لضمانها
باب زكاة الناض
لازكاة في ذهب حتى
يبلغ عشرين دينار
ولا فضة حتى تبلغ مائتي
درهم ففهي مارتع
عشرهما ونجب في حلي
محرم ومكره لامباح
باب زكاة التجارة

تكبيرة) ثم وضعهما على صدره (ودعاء للبيت بعد الربعة وتسليمة ثانية) كسائر الصلوات في بعض ذلك
وورد السني في الباقي (وسن اظهار علامة للقيب بلين) أي طوب لم تحرق (أو غيره) كالجهر وقص وحنش
بان يوضع شيء من ذلك على رأس القبر لخبر أبي داود بإسناد جيد أنه كان يضع حجرًا أو شجرة
عظيمة عند رأس عثمان بن معظون وقال أعلم بها قبر أخي وأدفن اليمن ما من أهل (وكره بناؤه) أي
القبر (بأجر) أي طوب لم تحرق (أو غيره) كالجهر وقص وحنش (وتبييضه بخص ونورة) وتبييضه بما
ذكره في أوّل واضح مما عثر به والكراهة للنهي عن ذلك في مسلم وغيره وكره أيضا الكتاب عليه للنهي عنها
في الترمذي

كتاب الزكاة

وما يندكر معها لغة التطهير والاصلاح وغيرهما وشيئا اسم لما يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصوص
والاصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وأتوا الزكاة وأخبار كخبر نبي الاسلام على حسن (يجب) في
المال (لحق الله تعالى) خصة (زكاة وفيه وغنيمه وكفارة وفدية فتجب الزكاة في) خصة (ناض) ومنه
المعدن والركاز (ومال تجارة ونعم ونابتو بدن) وهو زكاة الفطر (وشرطها) أي الزكاة أي شروط
وجوبها أربعة (حريه) ولو لم يعض فلا زكاة على ديني ولو مكاتبًا أو ملك المكاتب ضعيف وغيره لا ملك له
فان عجز المكاتب عن كسبه ما يندكر لسيده وأبدي تحوله من حيث يدوان عتق أبدي تحوله من حين عتقه
(واسلام) فلا زكاة على كافر أصلي بمعنى أنه لا يلزم بأدائها ولا بقضائها كالصلاة والصوم نعم ان لزومه نفقة
رفيقه وقريبه وزوجه المسلمين لزمته زكاة فطرتهن كما سيأتي وأما وجوب زكاة المرئد فموقوف كملكه
(وتعين مالك) فلا زكاة في مال يئب المال ولا مال جنين موقوفه له (وحول) خبر الترمذي من استفاد مالا
فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول (الافى نابتو معدن وركاز) وسيأتي ثبوتها والآخر ان من زبأ دق
هنا (وزكاة فطر) وسيأتي ثبوتها (وتتاج) بكسر أوله فانه يرتك حول أصله (ورج) فانه كذلك (ان
لم ينض) بقيلز دته بقولي (من الجنس) أي جنس ما يقوم به كان اشترى متاعًا بمائتي درهم وحال عليه
الحول وقبضته ثلثمائة درهم أو نض من غير الجنس في أثناء الحول فبقي في المائة حول المائتين (والأى
وان نض بان صار الكل ناضًا من الجنس في أثناء الحول أو أمسكه الى آخر الحول أو اشترى به غرضًا قبل تمامه
(زكي الزائد بحوله) لا بحول أصله (ويعتبر أيضا) في وجوب الزكاة (نصابو يمكن) من أدائها بان يحضر
المال والاصناف فلا زكاة فيها دون نصاب ولا في مال غائب لاحتمال تلفه (و) لكن (الاول سبب) لوجوبها
لا شرط له (والثاني شرط لضمانها) لا لوجوبها

باب زكاة الناض

أعني الذهب والفضة غير المعدن والركاز (لازكاة في ذهب حتى يبلغ عشرين دينارًا) وكرهها بالاشترى في خسة
وعشرون دينارًا أو سبعان وربع (ولا) في (فضة حتى تبلغ مائتي درهم ففهي مارتع عشرهما) قال الله صلى عليه
وسلم ليس في أقل من عشرين دينارًا شيء وفي عشرين نصف دينار رواه أبو داود بإسناد صحيح وقال صلى الله
عليه وسلم ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة رواه الشيخان وروى البخاري في خبر أبي بكر وفي
الرقعة ربع العشر والأوقية بضم الهاء وتشديد الباء على الأشهر أو ربعون درهمًا وفي شرح الأصل فوائد
تتعلق بذلك (ونجب) الزكاة (في حلي) كحلي ذهب أو فضة للرجل (و) حلي (مكره) كمنصهرة
للزينة لشمول الأدلة لهما (لا) حلي (مباح) كالحلي من ذلك اللبس المرأة فلازكاة فيه بناء على ان زكاة الذهب
والفضة نجب فيهما للاستغناء عن الاتفاع بهما لا الجوهر هما وحذفت من الأصل هنا أشياء لعلها من محالها
باب زكاة التجارة

من قوت بلده من
جنس واحد فان أعطى
أعلى منه جاز ولا يحزى
أقل من صاع اللبن
بعضه مكاتب ولرقيق
مشرك بين موسر
ومعسر ومن لزمه
فطرة نفسه لزمه فطرة
من تلزمه نفقته الآن
يكون كافرا أو زوجة
أيها أو مستولده حيث
لزمته نفقتهما

(باب محال جواز أخذ
القيمة في الزكاة)

لا يجوز الا في زكاة
التجارة والجبران
واخراج الشاة عن
الابل وجبر التفاوت
بنقد أو شقص من
الأغبط فيها لو أخذ
الساعي في اجتماع فرضين
غير الأغبط باجتهاد بلا

تقصير منه ولا تدليس
من المالك وصرف
الامام ما أخذه من
التقديدا عن زكاة
تعجلها ولم يقع الموقع

وله ذلك بلاذن جديد
(باب اجتماع زكائين)

لا يجوز الا في زكاة
للتجارة ففي زكاتها
وزكاة الفطر

(باب المبادلة)

مى موجبة لاستئناف
الحول الا في بيع سلع
التجارة بعضها ببعض

وتسمون زكاه أو تلخيزهم وعند النورى سنها تروخيه ونمايون زكاه أو خسة أسباع درهم (من) غالب
(قوت بلده) كسمن البيع وتشوف النفوس اليه يختلف ذلك باختلاف النواحي فادنى الخبر السابق لبيان
الانواع لا تلخيز (من جنس واحد) فلا يقتضى الصاع عن واحد بان يخرج عنه من قوتين وان كان أخذها
أعلى من الواجب لانه خلاف سلك عليه الأخبار (فان أعطى) المزكى (أعلى منه) أى من غالب قوت بلده
(جائز) لا يتراد خبره فاشبه ما لو دفع بنت لبون أو حقة أو جذعة عن بنت مخاض (ولا يحزى) أقل من صاع
لخالفته الأخبار (الابن بعينه) هو أعم من قوله نفقته (مكاتب ولرقيق) هو أعم من قوله ولعبد (مشرك
بين موسر ومعسر) ولكن لم يجد الا بعض صاع فيحزى ككلامهم أقل من صاع بقدر ما فيه مما يقتضى لزوم
للكافة (ومن لزمه فطرة نفسه فطرة من تلزمه نفقته) بملك أو قرابة أو نكاح (الا أن يكون) ممن تلزمه
نفقته (كافرا) فلا تلزم فطرته ممن تلزمه نفقته بل لا تلزمه فطرة نفسه كما مر (أو) يكون (زوجا) أو
مستولدا تلزمته نفقتهما (الولد) فلا تلزمه فطرتهما وان لزمته نفقتهما لان الأصل فيهما الأب وهو
مفسر والفطرة لا تلزم المعسر بخلاف النفقة فيتحقق الولد ولان عدم الفطرة لا يمكن للزوجة من الفسخ
بخلاف عدم النفقة أما من لا تلزمه فطرة نفسه كالكافر فلا تلزمه فطرة من تلزمه نفقته نعم يلزم التكافر فطرة
رفيقه فريعه زوجته المسلمين بناء على أنها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم تسحبها عنه المؤدى
عنه (باب) بيان (محال جواز أخذ القيمة في الزكاة)

(لا يجوز) أخذها (الا) في خمس مسائل (فد زكاة التجارة) لأنها متعلقها (و) في (الجبران)
وهو شتان أو عشرون درهما في الابل كافي أخذه مع بنت مخاض بدلا عن بنت لبون ليستة (و) في (إخراج
الشاة عن) ابون خمس وعشرين من (الابل) وان لم تكن الشاة قيمة فهي بمعاها (و) في (جبر تفاوت)
بين الأغبط وغيره (بنقد أو شقص من الأغبط) فيما لو أخذ الساعي في اجتماع فرضين كاتى بعير (غير
الأغبط باجتهاده) لا تقصير منه ولا تدليس من المالك (و) في (صرف الامام) المستحقين (ما أخذه من
التقديدا عن زكاة تعجلها ولم يقع الموقع) المعجل (الموقع وله ذلك) أى صرفه لهم (بلاذن جديد)
من المالك

(باب) بيان (اجتماع زكائين) في مال واحد
(لا يجوز) اجتماعهما فيه (الا في زكاة) (مسألة للتجارة) ففيم زكاهما وزكاة الفطر
وزكاة الأصل على هذه من له نصاب وعليه دين مثله فعلى كل من المالكين الزكاة وفيه نظر لان الزكائين
لم يجتمعا في مال واحد

(باب المبادلة)

(باب المبادلة)

وأوصاف بأن يتميز
مالهما فيزيكان
كواحدان كان المالا
نصابا دامت خلطتهما
كل الحول وانحدامرا
ومسرحا وسقي وطلا
ومحلبا وجربنا ودكنا
وحافظا ومكان الحفظ
وغيرها (فرع) ملك
نصاب نعم وباع نصفها
في الحول شاتعا أخذ
من كل نصف شاة لهما
حوله فان لم يبع لكتنها
خاطما ليهما وحولهما
مختلف زكيا زكاة
الانفراد وفي القابلة
زكاة الخلطة

(باب تعجيل الزكاة)
يجوز تعجيلها بعد
ملك النصاب لسنة
فقط وشرط أجزاءه
بقاء المالك بصفة
لوجوبه والقابض بصفة
الاستحقاق فان تغير
ردة أو موت أو المالك
بفقر أو زوال ملك أو
القابض بغنى أو اقرار
برق وهو مجهول النسب
استرده المالك ان بين
أنه زكاة معجلة أو علمه
القابض

(باب زكاة المعدن
والركاز)

لا يجب فيهما الا في
ذهب أو فضة فتجب
دواجب المعدن ربع
العشر والركاز الخمس

(و) ثانيهما (خلطة جوار أو صافي) أي يسمى بكل منهما وتسمى بالثاني من زبادني (بأن يجمع مالاها)
أي يتميز كل منهما عن الآخر (فيزيكان) في النوعين (كواحدان كان المالا) أي مجموعهما
(نصابا) نعم ان كان لأحدهما نصاب فأكثر كان خايطا خمس عشرة شاة مثلها لا آخر وانفرد أحدهما
بخمسة وعشرين شاة أربعت الخلطة على الأصح (ودامت خلطتهما على الحول وانحدامرا) أي في النوع الثاني
(مراعاة) بضم الميم أي مأوى الماشية ثيلا (ومسترحا) أي ما يجمع فيه الماشية ثم يساق إلى المزعى
(ومسقى) أي مكان السقي (وطلا) ان لم يختلف النوع كضأن ومغز (وتحلبا) بفتح الميم أي مكان
الحلب بخلاف التحلب بكسر هاء وهو الأثناء الذي يحلب فيه (وجربنا) أي مكان تحفيف النعم وديان
الحب (ودكنا) أي المكان الذي يباع فيه مال التجارة (وحافظا) للمال الزكوي (ومكان الحفظ) له
(وغيرها) فمن زبادني كالماء الذي تسقى منه الراعي والمزعى والطريق بينه وبين المسترح والميزان
والوزان والمكبال والكتال والخزات والحبال إنما اعتبر الاتحاد في ذلك لاجتماع المالا كالل الواصل
ولتحت المونة (فرع) من الفرع ما اندرج تحت أصل كحوله (ملك نصاب نعم وباع نصفها في الحول شاتعا)
من آخر (أخذ من كل) منهما (نصف شاة لهما) حوله فان لم يبع لكتنها (خاطما ليهما) خلطة جوار
(أو حولاها) مختلف زكيا أي زكي كل منهما ماله في تلك السنة (زكاة الانفراد) الحول (وفي) السنة
(القابلة) زكاة الخلطة (الحول)

(باب تعجيل الزكاة)

(يجوز تعجيلها) في المالى الحولى (بعدم ملك النصاب) وقبل تمام الحول لانه ملك الله أرخص في تعجيلها
للعباس ربه أو دأود والحاكم وصحبه استأذنه لأن الحق المالى إذا تعلق بشئين جاز تقديمه على أحدهما
كتقديم الكفارة على الحنث وذلك (لكنه فقط) لا أكثر منها لأن زكاة ما بعدها لم تنقذ حولها
وأما أثر تسليف النبي ﷺ من العباس صدقة عامين فأجبت عنه بانقطاعه واحتمال التسليف في عامين
وخرج بما يملك النصاب ما قبله فلا يجوز فيه تعجيل الزكاة العينية فلو ملك مائة درهم ففعل عنها حنة
دراهم لم تجزه وإن اتفق تمام النصاب قبل الحول أما زكاة التجارة كأن اشترى عرضا يساوي مائة درهم
ففعّل زكاة مائتين وحال الحول وهو يساويهما فيجزى فيها المعجل لأن اعتبار النصاب فيها بأخر
الحول (وشرط أجزاءه) أي المعجل (بقاء المالك بصفة الوجوب) بقاء (القابض بصفة الاستحقاق) إلى
تمام الحول (فان تغير) كل منهما أو أحدهما قبل تمامه (برودة أو موت أو) بغير (المالك بفقر أو زوال
ملك) عن ماله المعجل عنه (أو) تغير (القابض بغنى أو اقرار برقه) (وهو مجهول النسب استرده) أي
المعجل (المالك) من القابض (ان بين أن يزكاة معجلة أو علمه القابض) فان لم يعلم ذلك ولم يعلمه القابض
لم يسترده لتغير بطله بترك الاعلام عند الدفع فيقع تطوعا أو منى ثبت استرداده وهو نالقه فله كبدله أو به نقص
تحدث قبل سبب الإقرار له أو زيادة متصلة كسمن وكبر استرددها بخلاف الانفصال الحادث قبل سبب
الرد كوليدين وإذا لم يقع المعجل زكاة وجبت تحديدها نعم لو عجل شاة عن أربعين فتلفت عند القابض لم
يجب التحديد لأن الواجب على القابض القيمة فلا يكتمل بها نصاب السائمة

(باب زكاة المعدن والركاز)

(لا يجب) الزكاة (فيهما) أي في شئيهما كقولهم وعقفت بقره لأن الأصل عدم وجوبها (الا في
ذهب أو فضة فتجب) للإدلة السابقة (دواجب المعدن ربع العشر) وإن حصل بعلاج لعموم الأدلة
فيه والمعدن ما يخرج من مكان خلقه الله تعالى فيسمى هذا المكان معدنا أيضا (واجب) (الركاز
الخمسة) ويصرف مضر في الزكاة لأنه حق واجب في الاستفادة من الأرض فاشبه الواجب في الثمار والزروع

(وهو)

(وهو) أي الركا (دفعن الجاهلية) لا دفعن الاسلام (وشرط ملك الواحد له) أي الركا (أن لا يوجد
بملك غيره ولا طريق مسلك ولا مكان مسكون أو مطروق) كسجد هو أعم وأولى من قوله ولا طريق مسكون
(والأ) بأن وجدني شيء من هذه الامكنة (فهو) لفظة الآن بجده ملك غيره وعرف (ذلك الغير فهو)
لملك أن لم يتغيره والإفمن نقي الملك منه إلى أن ينتهي إلى الخي فهو له وإن نفاه والاستثناء من ز يادني
وتقدم أنه يشترط في وجوب زكاة المعدن والركا بلوغهما نصاباً ولا يشترط في ذلك الحول لأن الحول للتنمية
وذلك عامة في نفسه

باب قسم الصدقات

أي الزكوات هي الثمانية المذكورة في آية انما الصدقات للفقراء (والفقير ممن لا ملاله ولا كسب يقع
موقعاً من كفايته ولا يمنع الفقر مسكنه وثيابه وعبدته الذي يحتاجه لحسينته وماله الفائت بمرحلتين
والمؤجل وكسب لا يليق به والمستكين من قدر على مال أو كسب يقع موقعاً من كفايته ولا تكفيه
والعامل كساع وكان يوحاشي وقاسم وحافظ الاموال والمؤلفة من أسل ونيته ضعيفة وله شرف
يتوقع باعطائه اسلام غيره أو متائب على ما يبي الزكاة أو أعدائنا والفقاب المكاتبون كتابه صحبة
والغارمون ثلاثة أضرب غارم لا صلاح ولو غنيا وغارم لنفسه لماح ان أعسر وغارم للضمان ان أعسر مع
الدين أو هو وحده موقضين بغير أدن وفي سبيل الله عزاء لافي لهم ولو أغنياه وان للسبيل منسفي سفر
أو محتار في شرطه الحاجة وعدم المعصية بسفره وشرط أخذ الزكاة من هذه الثمانية أن يكون متصلاً وأن
لا يكون فيه رق الا المكاتب وان لا يكون ممن بني هاشم وبني المطلب ومواليهم نعم يجوز ان يكون
الجال والكتال والوزان والحافظ كافر أو هاشمياً ومطلبياً (ولا يجزى ممن كل منها) أي من هذه الثمانية
(أقل من ثلاثين) من الأشخاص عملاً بأقل الجمع في غير الأخيرين في الآية وبالقياس عليه فيهما (الا
العامل) فيكتفي فيه بواحد اذا حصل به القرض (ولا) يجوز (لملك) ولو بنائه (تقلها) أي
الزكاة (بليلة آخر) مثلاً لو دون مسافة القصير (مع وجود مستحقها) أو بعضه في محل وجوبها بالخبر
الصحيحين صدقة تؤخذ من أغنياهم قدر دعي فقرائهم ولا تمتد أطياع مستحق كل بلد إلى زكاة ما بهما من
المال والنقل يؤخذ منهم وخرج بز يادني لملك الاثام فله تقلها (وله) أي لملك ولو بنائه (آخر) زكاة
أمواله الباطنة وهي النقد والقرض والركا والخزائير زكاة الفطر (والظاهرة) وهي التعم والنائب
والمعدن (وصرفها) أي وصرف الزكاة (إلى الامام أولى) من صرفها إلى المستحقين لأنه أعز
بالمستحقين وأقرب على التفريق (الآن يكون جاراً) فصرفها إلى المستحقين أولى من صرفها إلى الامام
ولو طلب الامام زكاة الاموال الظاهرة وجب التسليم اليه بلا خلاي وأما الاموال الباطنة فقال الماوردي
كس للولاية نظري في زكاتها وأحق بها فان بدلوها طوعاً عاقبها التواي

باب قسم الغنيمه والنبي

الاصل في الاوّل آية واعلموا انما غنمنا من شيء وفي الثاني آية تنافاة الله على رسوله (ما أخذناه) هو أولى
من قوله ما أخذ (من أهل حرب قهر) (غنيمة) ومنها ما نهب من مواضع قبل شهر السلاح تحين النبي
الصفان وما أخذناه من دراهم اختلاصاً أو سرقه كما سيأتي في القسمة (والأ) أي وان أخذناه بدون ذلك
كان جوازه عنه خوفاً متاعند سماعهم خبرنا أو زكوة لضر أصابهم أو صولحو عليه (فهو) (في) ومنه
خارج وجزى بتركه مرتد) وهو أعم من قوله وما لمرتد قتل أو مات (ويبدأ) في الغنيمة بالسلب للقائل
المسلم ولورقيقاً وصغيراً أو أثنى خبر الصحيحين من قتل قتلاً فله سلبه وهو عامعه من ثياب وخف وراش
وآلات حرب وزينة كسوار وخام ونفق ونحوها وانما يستحق السلب تركه غير يكتفي به شر كافر في

وهو دفعن الجاهلية
وشرط ملك الواحد له
أن لا يوجد بملك غيره
ولا طريق مسلك
ولا مكان مسكون أو
مطروق والافلقة الا
أن يجده بملك غيره
وعرف

(باب قسم الصدقات)
هي الثمانية المذكورة
في آية انما الصدقات
للفقراء ولا يجزى من
كل منها أقل من ثلاثة
الا العامل ولا للمالك
نقلها البلد آخر مع وجود
مستحقها وله اخراج
زكاة أمواله الباطنة
والظاهرة وصرفها إلى
الامام أولى الا أن
يكون جاراً

باب قسم الغنيمة
والنبي
ما أخذناه من أهل
حرب قهر اغنيمة والا
ففي ومنه خراج وجزية
وتركة مرتد ويبدأ في
الغنيمة بالسلب للقائل

حال القتل بان يزل امتناعه كان يفتا عنه او يقطع بديه او رجله او يامر فاعل بالقتل ما به
الحقيقة والجاز (ثم تحسن باقها) أي في الغنيمة (فأربعة أخماسه لمن شهد) أي حضر (الواقعة
وسراياهم) لو كان لم تشهداها (السرايا جمع سرية وهي قطعة من الجيش يقال خيم السرايا ربيعة
رجل قاله الجوهري وقال صاحب القاموس والسرية من خمسة أنفس إلى ثلثاته أو أربعمائة (دون
من لحقهم بعد) أي بعد انتقضائها ولو قبل جمع المال فلا شيء له بخلاف من لحقهم قبل انتقضائها لكن
لا شيء له فيما غنم قبل الحوقه (الرجال كل سهم وللأفراس ثلثة) سهم له وسهمان للفرس ولا زاد عليهما وإن
حضر بأكثر من فرس وذلك لا يباع وأه الشيخان هذا إن كان الرجل والفارس من أهل الفرض فإن
لم يكونا من أهل كرفين وصي وأشي وكذا في خروج باذن الإمام بغير أجره أو رضى لهما أو الرضى دون سهم
للراجل ويحتجب الأثام في غيره بحسب ما روي وبخلاف بين أهله بحسب نفقهم (وخمسة النفي) أيضا
(فأربعة أخماسه للمرضدين للجهاد) لأنها كانت للنبي صلى الله عليه وسلم لحصول النصرة به فبعده
للمرضدين للنصرة وعمل بفعل السلف (وخمسة الباقي وخمس الغنيمة بخمسة) أي خمس كل منهما
(سهم) منه كان (النبي صلى الله عليه وسلم) يتفق منه على مصالحه وما فضل يصرفه في السلاح وسائر
المصالح (فيصرف بعده للمصالح) أي مصالح المسلمين يقدم منها الأهل فالأهل كسب الغنم وعمل
الخصون ثم أرباق القضاء والعلماء والأغنياء المؤذنين (وسهم لدوي القرى) وهم بنو هاشم وبنو المطلب
لاقتصاره على القسم عليهم مع سؤال بني عكرهم نوفل وعبد شمس له رواه البخاري (لذكر
مثل حظ الأنثيين) لأن ذلك عطية من الله تعالى تستحق بالقرابة كالأرباب سواء فيه غنيهم وفقيرهم وفرسهم
وبعدهم قال الأثام ولو كان الحاصل قدر الووز ع عليهم لا يسد مسد أقدم الأوج منهم فالأوج ج ولا
يسد مسد الضرورة (وسهم لليتامى) واليتيم صغير لا أب له ويشترط فقره لأن لفظ اليتيم يشعر بالحاجة
(وسهم للسالكين) السالمين للفقراء (وسهم لأن السبيل) وقدمت بيان التلاوة في الباب السابق
ويشترط في الجميع الإسلام

ثم خمس باقها فأربعة
أخماسه لمن شهد الواقعة
وسراياهم دون من
لحقهم بعد للراجل سهم
وللفارس ثلاثون بخمس
النفي فأربعة أخماسه
للمرضدين للجهاد
وخمسة الباقي وخمس
الغنيمة بخمسة سهم
لنبي صلى الله عليه
وسلم فيصرف بعده
للمصالح وسهم لدوي
القرى للذكر مثل حظ
الأنثيين وسهم لليتامى
وسهم للسالكين وسهم
لأن السبيل

باب الكفارة

ما خذ من الكفر بفتح الكاف وهو السر لا نها ستر الذنب (هي) أربعة (كفارة ظهار) كفارة (قتل
و) كفارة (جاء نهار رمضان عمدا أو) كفارة (يمين) وبخصال الثلاث الأولى مرتبة والأربعة مرتبة
مختارة كما بينت ذلك بقولي (وواجب الثلاث الأولى اعتناق رقية مؤمنة) قال تعالى في الأولى والذين
نظاهرون من نسائهم الآية وفي الثانية ومن قتل مؤمنا خطأ الآية وقال النبي صلى الله عليه وسلم في
الثالثة لرجل فقال له وقعت على امرأتى في رمضان فهل تجد ما تعيق رقية قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم
شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم
يعرق فيه فمرفقا فقال تصدق بهذا قال على أفقر من أفقر الله ما يارب لا يتبها أهل بيت أحوج إليه من أفضحك النبي
صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنبائه ثم قال اذهب فاطعمه أهلك رواه الشيخان وفي رواية لابي داود كفا
يعرق فيه ثم فطر خمسة عشر موصا أو تقييد الرقية بالمؤمنة ثابت في الثانية بآيتها وفي غيرها بالجل عليها
(سليمة عن عيب يخل بالعمل) ليقوم بكفائه فيستغنى للعبادات وظانفت الأحرار قاتني هاتك كعبلا
لجأله وهو مفسود العتق والعاجز عن العمل لا تأتي له ذلك فلا يحصل باعتناقه مفسود العتق ولا يجزى ريق
ولا فاق رجل أو خنصر أو بنصر من يدا أو أمتلين من أصابع غيرها أو أمتلة من إبهام يدي يجزى صغير
وأفقر من مرضى زوجة (و) أن عجز عن الرقية وجب (صوم شهرين متتابعين) لما مر (و) ينقطع
التتابع بالافطار ولو بعذر (كسر ومرض فيجب الاستئذان ولو كان الإفطار في اليوم الأخير لم يعزى
نوله فانه كسر حرام

باب الكفارة
هي كفارة ظهار وقتل
وجاء نهار رمضان
عمدا أو يمين واجب
الثلاث الأولى اعتناق
رقية مؤمنة سليمة
عن عيب يخل بالعمل
فصوم شهرين متتابعين
ويقطع التتابع بالافطار
ولو بعذر

وأراد كسر مسك في يومه اناس مسك
بأمر الكورما

الانحوس حبض
 فاطعام ستين مسكينا
 لكل مد من غالب قوت
 البلد الا القتل فلا اطعام
 فيه وواجب الاخيرة
 اطعام عشرة مساكين
 من غالب قوت
 البلد أو كسوفهم
 أو تحرير رقبة مؤمنة
 فصوم ثلاثة أيام ولو
 متفرقة

(باب الفدية)

هي ثلاثة أنواع الاول
 مد لا فطار لجل أو رضاء
 أو كبروناخير رمضان
 بلا غير الى رمضان
 آخر وازالة شعرة وتقليم
 ظفر في الاحرام وترك
 ميتة لبسة من لبالي
 منى أو حصاة من الجمار
 وقطع شئ من نبات
 الحرم أو صيده وقيمته
 قيمة المد وغيرها الثاني
 مدان لازالة شعرين أو
 ظفرين في الاحرام
 وقتل صيد وقطع شجرة
 وقيمتها قيمة المدين
 وغيرها الثالث دم
 لقتل صيد ووطء وازالة
 شعرات وتقليم أظفار
 ونظيب ولبس وترك
 احرام من الميقات أو
 طواف وداع أو ميتة
 لبالي منى أو الرمي أو
 ميتة بمزدلفة وقطع
 شجرة حرمية وتمنع

بذلك أتم ما عثر به (الأنحوس حبض) كنفاس فلا ينقطع به التتابع الا ضرورته من هذا ذلك لا فطار كحله
 إذا لم يكن لها عادة تخلو فيها المدة عن الحيض والنفس والآن ينقطع بهما التتابع (ف) ان عجز عن صوم
 الشهرين وجب (اطعام ستين مسكينا كل) منهم (مئة) لثامته (من غالب قوت البلد) الخزي في الفطرة
 (الا القتل فلا اطعام) فيه (افطار) على الولد فيه وحل المطلق على المفتة اما يكون في الأوصاف لاني
 الأصول محل ذلك في الحياة فلو مات قبل الصوم أخرج عن كل يوم مد لكن لا بد لاني فدية كما اذا فات
 صوم رمضان (وواجب الاخيرة) هي كفارة اليمين (اطعام عشرة مساكين) لكل منهم مئة (من
 غالب قوت البلد أو كسوفهم) مما اعتاد لثته كغرفتيه ومندبل ولو لم يلبسوا لم يذهب قوته أو لم يصلح للدفع له
 (أو تحرير رقبة) بمقتضى قوله بقولي (مؤمنة) لا يفسد كفارته اطعام عشرة مساكين مع مائة من حل
 المطلق على المفتة (ف) ان عجز عن ذلك وجب (صوم ثلاثة أيام ولو متفرقة) لا طلاق الاية ولا لاني لما خفف
 هنا بقلة المفتة بخلاف المتفرقة واما فراه فصيام ثلاثة أيام متتابعات وان كانت شادة والشاذ كخبر الواحد
 في وجوب العمل فلم تثبت أي لم تستقر لكونها تسخت (تمة) لو عجز عن خصال الكفارة استقرت
 في ذمته فاذا فسر على خصله فعلها

(باب الفدية)

(هي ثلاثة أنواع) النوع (الاول مئة) يجب (الافطار) من الصوم في رمضان (الحل أو رضاء) أي للخوف
 على الولد فيهما أخذ من آية وعلى الذين يطبقونه فدية قال ابن عباس انها تسخت لاني حق الحامل والمرضع
 رواه البيهقي عنه وسختني التحيرة فلا فدية عليها لثك (أو كبر) لشخص بأن لم يطق من قام به الصوم
 ومثله من لا يرجى بركه (وآخر قضاء) صوم يوم من (رمضان بلا غير الى رمضان آخر) من غير من
 أدرك رمضان فافطر لم يرض ثم صبح ولم يقضه حتى أدرك رمضان آخر صام الذي أدركه ثم يقضي ما عليه ثم
 يطعم عن كل يوم مسكينا رواه الدارقطني والبيهقي لكن منعاهم بتكرار تكرار السنين امانا أخيره
 بعذر كان استمر مسافرا أو مريضا حتى دخل رمضان آخر فلا فدية عليه (أو زالة شعرة) واحدة أو بعضها
 (وتقليم ظفر) واحدة أو بعضه (في الاحرام) بحج أو عمره أو ما يضر تقاضه كظفر من كسر أو شعرة بعينه
 أو قرب منها في تعبير بالازالة أتم من تعبيره بالنسب (ترك ميتة لبالي منى) بلا غير (أو ترك)
 رجم (حصاة من الجمار وقطع شئ من نبات الحرم أو) من (صيده) أو من صيد غيره في الاحرام (وقيمته)
 أي الشئ (قيمة المدين) فان لم تساو به بان نقصت عنه أو زاد عليه وجب أقل منه أو أكثر بحسبه (وغيرها)
 من زبادي كقوت من عليه صوم يوم فخرج عنه مذكور صوم الدهر اذا فطر ناذره يوم مائة النوع
 (الثاني مدين) يجبان (لا زالة شعرين) أو بعضهما (أو ظفرين) أو بعضهما (في الاحرام) الا أن يضر
 بقاها محل إيجاب المد أو المدين في الشعر والظفر اذا اختار الدم فان اختار الطعام ففي واحد منهما
 صاع وفي اثنين صاعان أو الصوم ففي واحد صوم يوم وفي اثنين صوم يومين (وقتل صيد) حرمته وفي الاحرام
 (وقطع شجرة) حرمته (وقيمتها) أي قيمة كل منهما (قيمة المدين) (ظفر مائة) (وغيرها) من زبادي
 كتقليم ظفرين أو بعضهما في الاحرام الا أن يضر بقاها وترك ميتة لبالي منى أو الرمي
 حصتين من الجمار النوع (الثالث دم لقتل صيد) حرمته وفي الاحرام (ووطء) من محرم بعد الافساد
 أو التحلل الاول (وازالة شعرات) دفعة واحدة (وتقليم أظفار) كذلك (ونظيب ولبس وترك
 احرام من الميقات) اذا لم يعتد اليه قبل تلكه نسك (أو) ترك طواف وداع (أو) ترك ميتة لبالي منى (أو)
 ترك (الزمني أو) ترك (ميتة بمزدلفة) وهذا من زبادي (وقطع شجرة حرمية) ففي الكبير بقرعة وفي
 الصغير كشاة (وتتم وفران) ان لم يكن المتمتع والقارن من حاضري المسجد الحرام (وقوات نسك)
 (واحرام) عنه (واقتران) له بوطء فدية بغيره الاصل بافساد الحج مثقال فاساد العمرة كذلك

وتدنه في الايام
 ونكيت واطافة
 وفرضه نية لبلا وصام
 وترك مفطر وجبته
 فرض ونقل ومكروه
 وحرام فالقروض ثلاثة
 انواع مايجب متابعتها
 وهو صوم رمضان
 وكفارة ظهار وقتل
 وجامع نهار رمضان
 عمدا ومايجب تفريقه
 وهو صوم تمتع وقران
 وفوات نسك وترك
 واجب فيه ونذر شرط
 فيه تفريق ومايجوز فيه
 الامران وهو قضاء
 رمضان وكفارة جماع
 في احرام وكفارة يمين
 وفدية حلق او صيد
 او شجر او لبس او تطيب
 او احصار او تقليم اظفار
 او دهن شعر رأس او
 لحية في احرام والنفل
 كثير والمؤكد منه
 خمسة عشر صوم الاثنين
 والخميس وعشر المحرم
 والاشهر الحرم وعرفة
 وتسع ذي الحجة وناسوا
 وعاشوراء وصوم يوم
 وفطر يومين وصوم
 يوم لايجد فيه ماياكله
 وشعبان وستة ايام من
 شوال وايام البيض
 وايام السود والمكروه
 صوم المريض والمسافر

(وتدنه في الايام) وهذا من زبادي وبيان انواع هذه الدماء في مبحث الحج والعمرة
 (كتاب الصوم)

هو لغة الامساك ومنه اني نذرت للرحمن صوماي صمتا ونصرا امساك عن المفطر على وجه مخصوص
 والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى كتب عليكم الصيام وقوله فمن شهد منكم الشهر فليصمه (شرط صحته)
 اربعة اشياء (اسلام وعقل ونقاء من نحو حبس) كنفاس (وعلم بالوقت) وهذا عمده الاصل من فروع
 الآنية فمستتر عنه بالعلم بالشهر فلا يصح صوم كافر ولا مجنون ولا مغمي عليه لم يقع خطفه من نهاره ولا نحو
 حائض ولا من جهل دخول وقت الصوم (وشرط وجوبه) ثلاثة اشياء (اسلام ونكيت واطافة للصوم)
 فلا يجب على كافر أصلي معنى انه لا يطالب به كالمسلم والآفة محاطت بفروع الشرع على الاصح ولا على
 صحة وجنون ومغمي عليه وسكران ولا على من لا يطيقه كسكران ومريض لا يرجي تزوجه ولا يملك يده
 كما مر (وفرضه) اى ركبه ثلاثة اشياء (نية لبلا) لكل يوم فليصم الصيام قبل الفجر فلا يصام له
 رداء الدار فظني وقال رحمه الله تعالى وهذا في صوم الفرض اما صوم النفل فيمكن فيه نية النهار قبل الزوال بشرط
 اتقاء الموانع قبلها (وصائم) كالعاقد في البيع وهذا من زبادي (ترك مفطر) من تناول طعام وغيره
 (وجبته) اى الصوم اربعة اشياء (فرض ونقل ومكروه وحرام فالقروض ثلاثة انواع) سراجها (مايجب
 متابعتها وهو صوم رمضان وكفارة ظهار وكفارة (قتل) كفارة (جماع نهار رمضان عمدا)
 نذر شرط فيه (تابع) ثانيا (مايجب تفريقه وهو صوم تمتع وقران وفوات نسك وترك واجب فيه) يفرق
 فيها بين الثلاثة السبعة والثلاثة الاخيرة من زبادي (و) صوم (نذر شرط فيه تفريق) ثالثها (مايجوز فيه
 الامران) اى التابع والتفريق (وهو قضاء رمضان وكفارة جماع في احرام) بنسك (وكفارة يمين وفدية
 حلق او صيد او شجر او لبس او تطيب او احصار او تقليم اظفار او دهن شعر رأس او لحية في احرام) وصوم
 نذر مطلق (والنفل) من الصوم (كثير) لان الاستكثار منه مطلوب (والمؤكد منه خمسة عشر صوم
 الاثنين والخميس) ولانه مما كان يتحرى صومه ما قال تعرض الاعمال فيها فاجت ان يعرض على
 رواه الناصب رواه الترمذي وغيره (وعشر المحرم والاشهر الحرم) وذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب الشرفها
 وللأمر بقومها في خبراني داود وغيره وافضلها المحرم لخبر مسلم افضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم (و)
 يوم (عرفة) لغبر الحاج وهو تاسع ذي الحجة لانه صلى الله عليه وسلم شمل عن صوم يوم عرفة فقال يكفر السنة
 الماضية والمستقبلة رواه مسلم (وتسع ذي الحجة) للاتباع بما رواه داود وغيره (وتاسعوا) وهو تاسع المحرم
 (وعاشوراء) وهو عاشر لانه صلى الله عليه وسلم شمل عن صومه فقال يكفر السنة الماضية وقال لئن عشت
 الى قابل لأصومن التاسع ذات قبله رواه مسلم (وصوم يوم وفطر يوم) لخبر الصحيحين افضل الصيام
 صيام داود كان يصوم يوما يفطر يوما (وصوم يوم وفطر يومين) لأمر صلى الله عليه وسلم عبد الله بن عمرو
 ابن العاص بذلك رواه الشيخان (وصوم يوم لايجد فيه ماياكله) للاتباع بما رواه مسلم (و) صوم (شعبان)
 لخبر الصحيحين قالت عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يصوم حتى نقول لا يفطر ويفطر حتى نقول لا يصوم
 ومارأته أتمكمل صيام شهر قط الا رمضان ومارأته في شهر أكرم منه صيامي شعبان (و) صوم (ستة
 ايام من شوال) لخبر مسلم من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر (و) صوم (ايام) الليالي
 (البيضاء) وهي الثالث عشر والثالث عشر واللامر بذلك رواه الثنائي وغيره (و) صوم (ايام) الليالي (السوداء) وهي
 في الثامن والعشرون والثالث عشر وهذا من زبادي (والمكروه) منه (صوم المريض والمسافر والحامل والمرضع
 والشيخ الكبير اذا خافوا) منه (مشقة شديدة) وقد نفى ذلك الى التحريم (والتطوع بصوم وعليه قضاء
 فرض) منه فانه يعتبر لان تقدير الفرض اهم بل اذا ضاق وقت حرم التطوع في تعبيري بالفرض اعم من تعبيري
 في حرمه

وافراد يوم جمعة أو
سبت أو أحد بصوم
وصوم الدهر لمن ناف
به ضرراً أو فوت حق
وصوم عرفة للحاج
خلاف الأولى والحرام
صوم العبدن وأيام
التشريق وصوم حائض
ونفساء يوم الشك بلا
سبب والنصف الثاني
من شعبان إلا أن
يصله بما قبله أو يصومه
لسبب
(باب ما يفسد الصوم)
وهو وصول عين جوفه
ولو بحفنة أو ماء مضمضة
أو استنشاق بمبالغه
واستقاء وإزالة
في نوم أو بنظر أو فكر
ووطء في فرج مع تعدد
ذلك واختياره وعلم
بتجر به والوطء في دبر
كقبل إلا في حل
وتحليل أو تحمين وعنة
وأنه لا يسقط به الطلب
في الإيلاء وأن البكر
لا تصير به كالتبوء غيرها
ويجب مع القضاء
الكفارة على من أفسد
صومه بجماع آثم به
للصوم والامساك في
رمضان على متعدد
فطر وتارك النية ليلا
ومن تسحر طائفا بقاءه
أو أفرط طائفا الغروب
فبان خلافه من بان
له يوم ثلاثي شعبان

صوم رمضان (وافراد يوم جمعة أو سبت أو أحد بصوم) انتهى عنه في الأولين رواه في الأول الشيخان وفي
الثاني الترمذي وحسنه ولعظم اليهود ليوم السبت والنصارى ليوم الأحد وكذا في الثاني
(وصوم الدهر لمن ناف به ضرراً أو فوت حق بصوم) يوم (عرفة لحاج خلاف الأولى) وجعله الأصل مكرهاً
وهو مع دليله ضعيف وبالجملة يسن فطره للحاج للاتباع وليقوى على الدعاء (والحرام) منه (صوم العبدن)
للهي عنه (و) صوم (أيام التشريق) ولو من متنع خبر مسلم أيام التشريق أيام أكل وشرب يؤذ كراهة تعالى
(و) صوم (حائض ونفساء) للاجتماع (و) صوم (يوم الشك) وهو يوم الثلاثاء من شعبان إذا عتبت الناس
بأن يومه يوم التشريق أو عتدوا من صبيان أو عتدوا فسد ذلك خبر مسلم من صام يوم الشك فقد
عصى أبا القاسم عليه السلام رواه الترمذي وغيره ومحموده هذا إذا صامه (بلا سبب) والأكثر أن يكون عليه
صوم أو وافق عادته فلا يحرم بل يجب أو يسن كمنظرة في الصلاة في الأوقات المكيه (و) صوم (النصف
الثاني من شعبان) خبر إذا اتصف شعبان فلا يصام حتى يكون رمضان رواه الترمذي وقال حسن صحيح (الآ
أن يصله بما قبله أو يصومه لسبب) كفضاء موافقة عادة فلا يحرم بل يجب أو يسن

باب ما يفسد الصوم
وان علم بعضه عامراً (وهو وصول عين) من متنع (جوفه) ولو بحفنة أو ماء مضمضة أو استنشاق بمبالغه لقوله
تعالى كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر والنهي عن المبالغه في
الصوم بخلاف مكلو وصل بلاما لغو لئلا يولد من مامور به بغير اختيار مخرج بالعين الأخر فلا يضرب وصول
ر به بالشتم إلى دماغه ولا وصول الطعام بالذوق إلى حلقه ولا يفسد الصوم بالاختيار من الأكل والشراب وإن وجد به طعم
السكر في الحلق ولا وصول الدهن إلى الجوف بشرب المسامو بالجوف مالم يوطئ فسد مثلاً أو ذوق جرحه
فوصل ذلك إلى المخ أو اللحم (واستقاء) من ز يادني وان يقين أنه لم يقذف من التي تسمى إلى الجوف (وازال)
لمني بلس بشهوة كالوطء بلازال بل أولى (الاني نوم أو بنظر أو فكر) وليس بالشهوة أو ضم امرأة
إلى نفسه بخائيل فلا يفسد الأزال بشيء منها الصوم لا تفتاء المبصرة أو الشهوة (وطء في فرج) قبل أو دبر (مع
تعدد ذلك) كله (واختيار موعداً بتحرمة) من ز يادني ثبوت بعض ذلك بالنص وبغيره بالاجماع فلا يفسده
شي من ذلك مع نسيان أو إكراه أو جهل بالتحرمة للعنر (والوطء في دبر كقبلي) أي كالوطء فيه في سائر
أحكامه (الاني حل) خبر ان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن رواه الشافعي وصححه (و) في
(تحليل) للزوج الأول احتساباً له وخبر ورد في الصحيحين (و) في (تحمين) لانه فضيلة فلا تنال مجده إلى ذيلة
(و) في (عتق) إذا حصل بذلك مقصود الزوجة (و) في أنه لا يسقط به الطلب في الإيلاء لذلك (و) في (أن
السكر لا تصير به كالتب) في الاستئذان بالنطق وعدم الإجماع في النكاح وجعل الزفاف ثلاث ليال
لقضاء السكر (و) في غيرها) من ز يادني أي غير المذكور أي كالمفعول به لا يزحم بل يحلوا يغربون كان
محسناً كالوطء في البكر في قبلها ظهر بها عيب لا رد أو طهاني درها فله ردوها وترك من كلامه
بأنه لا يجب الفسل أي إعادته بخروج المني منه بخلاف خروجه من القبل فان فيه تفصيلاً لأن وجوب إعادته
الفسل لم يفسد بخروج مني الواطئ بل بخروج مني الموطوء (و) يجب مع القضاء للصوم (الكفارة على من
أفسد صومه) (فد رمضان) بجماع آثم به للصوم هو أولى من قوله عدا فلا كفارة على من أفسده بغير جماع أو
بجماع في غير رمضان كتنزيه قضاء لأن النقص أعم من إفساد صوم رمضان بجماع ولا على مسافر أفرط بالزنا
لأن آثم ليس للصوم بل له مع الزنا (و) يجب مع القضاء (الامساك) للصوم (فد رمضان) لاني غيره (على متعدد
فطر) لعدمه بالافساد (و) على (تارك النية ليلاً) في الفرض لتقصيره (و) على (من تسحر طائفا بقاءه)
أي الليل (أو أفرط طائفا الغروب) فيان خلافه فيهما لذلك (و) على (من بان له يوم ثلاثي شعبان

أَنْتُمْ رَمَضَانَ لِأَنَّهُ كَانَ يَلْزِمُهُ الصَّوْمُ لَوْ عَلِمَ حَقِيقَةُ الْحَالِ (و) عَلَى (مَنْ سَقَمَاءَ الْمُبَالِغَةِ فِيهِمْ) مِنْ
مَضْمُونَةٍ أَوْ اسْتِنَاقٍ تَقْصِيرِهِ بِهَا خِلَافَ صَبِيٍّ بَلَغَ مَفْطَرٍ أَوْ مَجْنُونٍ أَفَاقٍ وَكَافِرٍ أَسْلَمَ وَمَسَافِرٍ وَمَرِيضٍ
عَذْرٌ هِيَ بَعْدَ الْفِطْرِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْإِمْسَاكُ إِذَا لَا يَقْصِرُ مِنْهُمْ نَمُ الْمُسْكُ لَيْسَ فِي صَوْمِهِمْ فَلَوْلَا نَكْبُ حَقْلُورٍ
كَالْجَمَاعِ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ سَوَى الْأَنْفِ

بَابُ الْإِفْطَارِ فِي رَمَضَانَ

(هُوَ أَنْوَاعٌ) سِتَّةٌ (وَأَحْتَجَبَ) مَعَ الْقَضَاءِ (وَهُوَ) الْخَائِضُ وَنَفْسَاءُ لِلْإِجَاعِ وَخَيْرُ الصَّحْبِ عَنِ عَائِشَةَ كُنَّا تَوْمِرُ
بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا تَوْمِرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ (وَجَائِزٌ) مَعَ وَجوبِ الْقَضَاءِ (وَهُوَ) لَمْ يَصْنَعْ (وَمَسَافِرٍ) مُسَافِرٍ
شَفَرٍ قَصِيرٍ) أَمَّا الْجَوَازُ فَلِلْإِجَاعِ وَخُوفِ الضَّرَرِ وَأَمَّا وَجوبُ الْقَضَاءِ فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا
أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ فُطِرَ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ (وَمَوْجِبٌ لِلْفِدْيَةِ) الْقَضَاءُ (وَهُوَ) أَنْتَانِ (الْإِفْطَارُ) خَوْفٌ عَلَى غَيْرِهِ
كَالْإِفْطَارِ لَا تَقَاضِي مَشْرِفٍ عَلَى غَيْرِهِ وَافْطَارُ جَامِلٍ أَوْ مَرَضٍ خَوْفًا عَلَى الْوَلَدِ إِنْ كَانَ وَلَدٌ غَيْرُ الْمَرَضِ أَوْ أَمَّا وَجوبُ
الْفِدْيَةِ فَلَمَّا مَرَّ فِي بَابِهَا أَوْ أَمَّا وَجوبُ الْقَضَاءِ فَكَالْإِفْطَارِ لِمَرَضٍ وَبُسْتَنِيٍّ مِنْ ذَلِكَ الْمَتَحَرَّةِ فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهَا إِذَا
أَفْطَرَتْ لَشَيْءٍ عَمَّا ذَكَرْنَا أَنْ أَفْطَرَ خَوْفٌ عَلَى نَفْسِهِ فَلَا فِدْيَةَ كَلَرِ يَضُ (وَنَاحِيَةُ قَضَاءِ) شَيْءٍ مِنْ (رَمَضَانَ)
مَعَ امْكِنَانِهِ (حَتَّى يَأْتِيَ) رَمَضَانَ (آخِرُ) لَمَّا مَرَّ فِي بَابِ الْفِدْيَةِ (وَمَوْجِبٌ لِلْفِدْيَةِ) الْقَضَاءُ وَهُوَ لَشَيْخٍ
كَبِيرٍ لَمَّا مَرَّ فِي بَابِ الْفِدْيَةِ مَعَ عِزِّهِ عَنِ الصَّوْمِ وَمِثْلُهُ مَرِيضٌ لَا يَرْجُو بَرْؤَهُ (وَعَكْسُهُ) أَيُّ مَوْجِبِ الْقَضَاءِ
دُونَ الْفِدْيَةِ (وَهُوَ) جَمْعُ كُفْمِي عَلَيْهِ) وَنَاسٍ لِلنِّقْمِ وَمَتَعَلِّقٍ بِفِطْرِهِ بِغَيْرِ جَوَازٍ كَالْمَقَاتِ وَلَا يَلْزَمُ بَرْدُ نَفْسٍ
بِوَجوبِ الْفِدْيَةِ عَلَيْهِمْ وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ لِأَنَّ الْأَعْمَاءَ مَرَضٌ بِدَلِيلِ جَوَازِهِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
دُونَ الْجَنُونِ وَتَعْبِيرِي بِمَا ذَكَرْتُ أَوَّلِي مِنْ اقْتِصَارِهِ عَلَى الْمَغْمِيِّ عَلَيْهِ (وَعَبْرٌ) مَوْجِبُ شَيْءٍ مِنْهُمَا (وَهُوَ) الْمَجْنُونُ
عَلَيْهِمْ نَكْلُهُ

بَابُ مَا يَكْرَهُ فِي الصَّوْمِ

أَيُّ لَاجِلِهِ (وَهُوَ) عَشْرَةٌ عَلَى مَا يَأْتِي (مُشَانَعَةً) وَقَدْ نَحَرَمَ قَانَ شَتْمَهُ أَحَدٌ فَلْيَقُلْ أَنِّي صَائِمٌ (وَنَاحِيَةُ قَطْرِ)
لِيَنْ قَصْدَهُ رَأَى أَنْ فِيهِ فَضِيلَةٌ خَيْرٌ الصَّحْبِ لَأَزَالَ أَمْنِي خَيْرٌ مَا عَحَلُوا الْفِطْرَ زَادَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ آخِرُوا
السَّجُورَ (وَمَضْغُ عِلْكَ) بِكسر العين وهو ما يَضْغُ لَأَنَّهُ يَجْمَعُ الرِّيقَ فَإِنْ أَتْلَعَهُ أَفْطَرَ وَجِبَ أَنْ أَتْلَعَ عَطِثَ
قَالَ إِنَّ الرِّيقَ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ عِلْكَ الْخَبِزِ وَغَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَمْ يُولَدْ مِثْلًا لِمَا يَضْغُ لَمْ يَغِيْرَهُ (وَفَوْقُ طَعَامٍ) خَوْفُ
الْوُصُولِ إِلَى حَلْقِهِ (وَاحْتِجَامٌ وَحُجْمٌ) خَيْرُ الْخَبَارِ أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ قَالَ الْبَغَوِيُّ أَيُّ نَعْرُضًا لِلْإِفْطَارِ
الْمَحْجُومُ لِلضَّعِيفِ وَالْحَاجِمُ لِأَنَّهُ لَا يَأْتِي أَنْ يَصِلَ شَيْءٌ إِلَى جَوْفِهِ بِمَقْصِدِ الْحُجْمَةِ وَمَا ذَكَرْنَا مِنْ كَرَاهَةِ الْإِحْتِجَامِ
هُوَ مَا جَزَمَ بِهِ فِي الرُّوضَةِ وَجَزَمَ فِي أَصْلِهِ فِي مَوْضِعٍ وَاجْتَمَعَ بَأَنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلِيِّ قَالَ الْأَشْنَوِيُّ وَهُوَ لِلنَّصُوصِ
وَقَوْلُ الْأَكْبَرِ بْنِ فَلَسْكَنَ الْفَتَوَى عَلَيْهِ إِهْ وَفِي مَعْنَى الْإِحْتِجَامِ الْإِقْتِصَادُ (وَقِيلَ) أَنْ (لَمْ تَحْرُكْ شَهْوَةً) وَلَا إِذَا
تَحَرَّكَ فِي الْفِتْرِ لِلشَّيْخِ وَهُوَ صَائِمٌ وَنَهَى عَنْهَا الشَّابُّ وَقَالَ
الْأَمُّ وَالَّذِي يَحْكُمُ بِهِ الشَّيْخَانِ وَحَكَاهُ صَاحِبُ الْمُهَنْبِ عَنْ الشَّافِعِيِّ أَنَّهَا خِلَافُ الْأَوَّلِيِّ وَهُوَ لِلْعَمِيدِ (وَدُخُولُ
الْحَمَامِ) لِأَنَّهُ يَضْعَفُ (وَسَوَّاكَ) بَعْدَ الزَّوَالِ لِأَنَّهُ يُزِيلُ الْخَلُوفَ (وَنَظَرٌ لِمَا يَحِلُّ) لَهُ التَّمَتُّعُ بِهِ (بَشَهْوَةٍ) أَمَا
الْمَنْظَرُ لِمَا لَا يَحِلُّ فَمَرَّ عَلَى الصَّائِمِ وَغَيْرِهِ

بَابُ مَا يَصِلُ إِلَى الْجَوْفِ وَلَا يَفْطُرُ

(وَهُوَ) مَا وَصَلَ إِلَى الْفِتْرِ (وَأَجْهَلُ أَوْ أَكْرَهُ) لِلْعَنْبَرِ وَاقْتِصَرَ الْأَمَلُ عَلَى النَّسْبَانِ وَالْأَمَلُ فِيهِ خَيْرُ
الصَّحْبِ عَنِ مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَكُلْ أَوْ شَرِبْ فَلَيْسَ صَوْمُهُ قَائِمًا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ (أَوْ بِجَرِيَانٍ وَبِقِيٍّ)
كَطَعَامٍ بَيْنَ أَسْنَانِهِ (وَيُغْذَى عَنِ حَقِّهِ) لَعْنَهُ خِلَافَ مَا إِذَا قَبِرَ عَلَى عَهْدِ تَقْصِيرِهِ (أَوْ) وَصَلَ إِلَيْهِ

أنه من رمضان ومن
سبقه ماء المبالغة فيهما
(باب الإفطار في
رمضان)

هو أنواع واجب مع
القضاء وهو لحائض
ونفساء وجائز مع
وجوب القضاء وهو
لمسريض ومسافر
وموجب للفدية والقضاء
وهو الإفطار لخوف
على غيره وتأخير قضاء
رمضان حتى يأتي آخر
وموجب للفدية دون
القضاء وهو لشيخ كبير
وعكسه وهو لجمع كغمي
عليه وغير موجب لشيء
منهما وهو المجنون
(باب ما يكره في الصوم)
وهو مشانعة وتأخير
فطر ومضغ علك وذوق
طعام واحتجام وحجم
وقيلة لم تحرك شهوة
ودخول حمام وسواك
بعد زوال ونظر لما يحل
بشهوة

(باب ما يصل إلى الجوف
ولا يفطر)
وهو ما وصل بنسيان أو
جهل أو كراه أو مجربان
ريفي وعجز عن مجاهو

و (كان غبار طري) بل لو فتح فاه عمداً حتى وصل الى جوفه لم يفطر على الصحيح (أو) كان (غربة) دقني أو ذبا طائراً أو نحوهم) كقبوض منسفة الاحتراز عن ذلك

(باب الاعتكاف)

وهو لغة التمسك خبراً كان أو شراً أو شيئاً اللبس في المسجد من شخص مخصوص من بنيته والاصل فيه الأجاء
والاخبار كخبر الصحيحين أنه عليه السلام اعتكف العشر الاوسط من رمضان ثم اعتكف العشر الاواخر
ولا زمه حتى يوفاه الله ثم اعتكف أزواجه من بعده وخبر البخاري أنه عليه السلام اعتكف عشر أمّن شوال
وهو سنة مؤكدة كل وقت وفي العشر الاخير من رمضان أكد اقتداء به عليه السلام وطلباً للسلامة القدر
وأركان أربعة لبث ونية ومعتكف ومعتكف فيه وشرط المعتكف اسلام وعقل وخلو عن حدث أكبر
وشرط المعتكف فيه تذكركه بقولي (يختص) الاعتكاف (كالطواف) ونجاسة المسجد (بالمسجد)
للاطلاع فلا يصح شيء منها في غيره والجامع بالاعتكاف أولى (ويفسد) في الحال مطلقاً ومع ماضيه منه
ان كان مندوراً امتناعاً بستره مع العتق والاختيار والعلم بالتحريم (بوطء في فرج) من قبل أو دبر ولو خارج
المسجد (وازال) للني بالمس بشرة بشهوة لاخر اجه نفسه عن أهلية الاعتكاف بخلاف ما لو أنزل بنظر
أو فكر أو لمس بلا شهوة أو احتلام فلا يفسده اعتكافه فيما مضى من المتتابع ويفسد به في الحال بمعنى أنه
لا يحسب مع الجنابة بخلاف الاعمال فإنه يحسب معه كالنوم (وسكر) لما مضى (وخروج من المسجد) بلا عذر
أو إقامة حدثت باقراره لا يبيته (أو لحق تعدى بالمطل به) تقصيره ويفسد أيضاً بغير ذلك كدخول حيض
ونفاس لكن بشرط في افساد الاخير ماضيه من المتابع ان تخلو المدة عنهما غالباً (ولا يجوز زخرو وجهه
منه) اذا كان اعتكافه واجبا قبل ان ينقضي (الأشياء كأكل) وان أمكنه فيه (وشرب) لم يمكن
فيه بخلاف ما لو أمكن فيه لانه لا يستحبانه بخلاف الاكل (وقضاء حاجة) وهي البول أو الغائط
ولا يكف فعلها في سقاية المسجد ولا في دار صدقة التي بجانب المسجد بل له الخروج الى داره الا ان تفاحش
البعد الا ان لا يجد في طريقه موضعاً ولا يليق بحاله قضاء الحاجة في غير داره ولا يعدل الى التعدى من داره
ولا يأتي أكثر من عادته وله التوضؤ حينئذ خارج المسجد وله عبادة المريد اذا لم تطل ولم يعدل عن الطريق
وله الصلاة على الجنائز وضبط عدم الطول بقصرها (وأذان) على منارة المسجد في بيته منه (ان كان) المؤذن
(أرباباً) لا يفسد صلاتها للادان والنفاس صوته بخلاف خروج غير الراتب للادان وخروج الراتب كغير
الادان أو للادان لكن على منارة ليست للمسجد أو له لكن بعيدة عنه (وحدث أكبر) من حيض ونفاس
وجنابة تحريم المكث بشيء منها في المسجد فلا يقطع الخروج له المتتابع الا ان يكون في مدة تخلو عنهما
غالباً (واغماء ومرض يشق معها الإقامة) في المسجد وجنون كذلك كما فهم بالاولى بخلاف ما اذا لم يشق
ذلك (وكذا كراهية المذكور في الاعضاء من زباني) (وعتق) ليست بسبب المرافة ولا قصر الزوج لا عتقاها مدة
بخلاف ما اذا كانت حبسها كان علق طلاقها بمنسبها فقالت وهي معتكفة شئت بخلاف ما اذا قصر الزوج
لاعتكافها مدة فخرجت قبل تمامها (وقى) لأن الخروج له لمصلحة المسجد (وخوف قاهر) بغير حجة
لعذره (و) خوف (انهدام المسجد) خوف (وقوع نفي) يخاف على البليمة (ويجمع) أي لصلايتها
ثلاثة نفوته (لكن يبطل) بخر وجملها (اعتكاف) لأنه كان يمكنه اعتكاف في الجامع (ودفن ميت)
أو أداء شهادة تعتاكف ولا يبطل تابع اعتكافه (مخروجه) في الثانية ان تعين التحمل فيها (أيضا) والأ
بطل لأنني الشق الاول لم يتحمل بداعته بخلاف في الثاني وكذا دفن الميت غسله والصلاة عليه وله الخروج أيضا
لغير احتلام وان أمكن في المسجد واذن ال تاذكر تمام البناء على الفور وبصرح الأصل في الانهدام
والنفي وبقي ما قبله أو قاب قضاء الحاجة وغير الزمن المصروف الى السنتي فيما اذا استنتي وعين المدة

كان غبار طري أو
غربة دقني أو ذبا
طائراً أو نحوهم
(باب الاعتكاف)
يختص كالطواف
بالمسجد ويفسد بوطء
في فرج وازال وسكر
وخروج من المسجد
بلا عذر أو إقامة حد
ثبت باقراره أو لحق
تعدى بالمطل به ولا
يجوز زخرو وجهه الا
لاشياء كأكل وشرب
لم يمكن فيه وقضاء حاجة
وأذان ان كان راتبا
وحدث أكبر واغماء
ومرض يشق معها
الإقامة وعدة وقى
وخوف قاهر وانهدام
المسجد ووقوع نفي
ولجنة لكن يبطل
اعتكافه ودفن ميت
وأداء شهادة تعينا عليه
ولا يبطل تابع
اعتكافه في الثانية ان
تعين التحمل أيضا

(كتاب النسك)

(من حج وعمره) الحج بفتح الحاء وكسر هاء الفتح والقصد هو شئ عاقد الكعبة للانسك الآتي بيانه والعمره ثلثة الزياره وشئ عاقد الكعبة للانسك الآتي بيانه والاصل فيهما قبل الاجاع قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله أي أتوا بهما تامين (وشرط وجوب الحج اسلام ونكاح وحرية واستطاعة وقت) وهو شئ الود والقدرة وعشر ليال من ذي الحجة وذلك للأجاء وقوله تعالى على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا فلا يجب على كافر أصلي بالمعنى السابق في الصوم فلو أسلم وهو معسر بعد استطاعته في الكفر فلا أثر لها بخلاف المريد فانه يستقر في ذمته باستطاعته في الزكاة ولا على غير مكلف كصبي ومجنون ومن بركب ومن لا استطاعة له وسباني بيان كيفية ما لا على من استطاع قبل وقت الحج ثم افتقر قبل مجيئه وكذا لو افتقر بعد حجه وقبل الرجوع لمن يعتبر في حقه الاستطاعة ذهابا وإيابا (و) شرط وجوب (العمره) ما مر الا الوقت اذ لا وقت لها معين) فيجوز الأخرام بها في أي وقت شاء نعم يمنع ذلك على المقيم بمنى للرعي لا شغاله بالرعي والمبيت نص عليه الشافعي في الأم (والنسك أنواع) أربعة (نسك اسلام وقضاء ونذر ونفل) يؤدى النسكان بأوجبه ثلاثة (أفراد بان يحج ثم يعتمر ويمنع بان يعتمر) ولو في غير أشهر الحج (ثم يحج) ولو في غير عامه ونعبري بما ذكرنا ثم يعتمر به (وقرآن بان يحرم بهما معا) كراه الشيوخان (أو) يحرم (بالعمره) ولو قبل أشهر الحج (ثم يحرم) بالحج قبل شروعه في أعمالها كراهواه مسلم (ويمنع عكسه) بان يحرم بالحج ثم بالعمره لانه لا يستفيد بأعمالها عليه شيئا بخلاف ادخاله عليها يستفيد به الوقوف والرعي والمبيت (وعلى كل من المتمتع والقارن كم ان لم يكن ممن حاضري الحرم) قال تعالى في المتمتع المقيمين به القارن فمن تمتع بالعمرة الى الحج الى قوله ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام (وهم ممن دون مرحلتين منه) أي من الحرم لأن كل موضع ذكر الله فيه المسجد الحرام أراد به الحرم الا قوله تعالى قوله وجعل شطر المسجد الحرام فانه أراد به الكعبة فالحاق هذا بالأعم الأغلب أو لم يكن له مسكنان قريبين بعد فان كان مقامه بأحد هاتين أكثر فالحكم له فان استوى مقاميه فيهما وكان أهله وماله بأحد هاتين أو أكثر فالحكم له وان استوى بياني ذلك وكان عزمه الرجوع الى أحد هاتين فالحكم له فان لم يكن له عزم فالحكم للذي خرج منه فان كان ممن حاضري الحرم فلا دم عليه لمفهوم الآية (ولم يعد) ممن ذكر من المتمتع والقارن (لا حرام الحج الى ميثاق) ولو كان غير الميثاق الذي أحرم بالعمرة منه أو كان أقرب منه فلو عاد اليه فلا دم عليه لا تفاء تمتعه وزفوه (واعتمر المتمتع في أشهر حج عامه) فلو اعتمر قبل أشهره أو فيها وحج في عام قابل فلا دم عليه لانه لم يجمع بينهما في الأولى في وقت الحج فاشبه المفرد أو ما في الثانية فلما رآه النبي باسناد حسن عن سعيد بن المسيب كان أصحاب النبي عليه السلام يعتمر ون في أشهر الحج فإذا لم يحجوا من عامهم ذلك لم يهدوا (ويعتمر) الشخص (بالعمره) ان كان بغير الحرم (من الميثاق) على ما سباني بيانه (فان كان بالحرم) هو أو لم يكن من قوله بمكة (خرج الى أدنى الحل) ولو بخطوة (فان لم يخرج) واعتمر (أجزأه) عمرته (وعليه دم) لأن الامانة بترك الميثاق إنما تقتضي لزوم الدم لا عدم الأجزاء (أو أركانها) هو أو لم يكن من قوله وأعمالها أي العمرة أربعة (أحرام) بمعنى الدخول في النسك بالنية (وطواف وسعى) بين الصفا والمروة سبعا بحسب الذهاب مرة والعود أخرى (وازالة شعر) من الرأس وهذا أعم من قوله هتافا بياني والخلق (والأفضل) لمن بالحرم (أن يحرم بها) أي بالعمرة (من الجمرات) باسكان العين وتخفيف الراي على الأصح للاتباع وراه الشيوخان وهي في طريق الطائف على ستة فراسخ من مكة (فالتعميم) لأمره عليه السلام عائشة بالاعتبار منه وهو المكان الذي عند المساجد المعروفة بمساجد عائشة بينه وبين مكة فرسخ (فالحد يمين) بتخفيف الباء على الأصح بغير بين جندة والمدينة على ستة فراسخ من مكة لانه عليه السلام بالاعتبار منها فصده الكفار

(كتاب النسك)

من حج وعمره وشروط وجوب الحج اسلام ونكاح وحرية واستطاعة وقت والعمره ما مر الا الوقت اذ لا وقت لها معين والنسك أنواع نسك اسلام وقضاء ونذر ونفل ويؤدي النسكان بأوجه أفراد بان يحج ثم يعتمر ويمنع بان يعتمر ثم يحج وقرآن بان يحرم بهما معا أو بالعمرة ثم بالحج قبل شروعه في أعمالها ويمنع عكسه وعلى كل من المتمتع والقارن دم ان لم يكن ممن حاضري الحرم وهم ممن دون مرحلتين منه ولم يعد لأحرام الحج الى ميثاق واعتمر المتمتع في أشهر حج عامه ويحرم بالعمرة من الميثاق فان كان بالحرم خرج الى أدنى الحل فان لم يخرج أجزاءه وعليه دم وأركانها أحرام وطواف وسعى وإزالة شعر والأفضل أن يحرم بهما من الجمرات فالتمتع فالحد يمين

فَقِيلَ قُلُوبُهُمْ أَمْرٌ بِهِ كَذَا قَالَ النَّبِيُّ إِلَى أَنْتُمْ بِالْأَعْيَانِ مِنَ الْحَدِيثِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَالصَّوَابُ أَنَّهُ كَانَ أَحْرَمَ
 بِالْعَرِيقِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ الْأَنْتُمْ بِالْخَوْلِ إِلَى مَكَّةَ مِنَ الْحَدِيثِ كَرَاهِيَةِ الْجَارِي

باب أركان الحج وواجباته وسننه

(أركانها) خمسة (أحرمت) لاجتماع ولانباع رواه الشيخان (وقوف بعرفة) بأي جزء منها ولو لحظة أو
 نائماً أو متحركاً أو غير ذلك من غير أن يمشي غير الحج عرفه فخر بن عمر عرفة كلها موقف وقته من الزوال
 يوم تاسع ذي الحجة إلى طلوع الفجر ولو حصل غلط الأثر ذمة قليلة فوقتوا في العاشر صبح لاني الثامن ولا
 الحادي عشر ولا في غير المكان (وطواف أفاضة) لاجتماع لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق ويدخل
 وقتها تصاف ليلة النحر (وسعى) مثل ما مر في العدة للأمر بمنى خبر البيهقي باسناد حسن ويعتبر ابتداءه
 بالمصفا ووقوعه بعد طواف الأفاضة وطواف القدوم ثم تحلل بينهما الوقوف بعرفة (وازاله شعر) من
 الرأس لتوقف التحلل عليه كالطواف قال الرافعي وينبغي أن يعد التزيت الواجب هنا ركناً كافي الوضوء
 والصلاة بان يقسم الأحرام على غيره ثم الوقوف على الطواف وازاله الشعر ثم الطواف على السعي على ما مر
 (ويشترط للطواف) بأبوابه أعياناً بغيره (طهارة) من الحدث والخبث كافي الصلاة لكن لو أحدث هنا تطهر
 ونحوه (وعدم تنكيس) لاجتماع مع خبر خذوا عني مناسككم رواه الجماعة بان
 جعل البيت من يسار من يركب تلقاء وجهه على أسافل بدنه فلا يجوز جعله في صدره عن يمينه ولا تلقاء وجهه ولا
 صدره على أعالي بدنه وإن جعل البيت عن يساره ويكفي بالحجر الأسود ويجازيه بجميع بدنه ولكن
 طواف في المسجد يخرج البيت والشاذ وإن ولو على غير يقع عن البيت كسقف (وسترعورة) كافي الصلاة
 وكون في المسجد كما مر في الاعتكاف (وبسن له) أي للطواف (افتتاحه باستلام الحجر الأسود) بيده (وأن
 يستلم كل طوفة) هو أولى من قوله في كل ركن (أن يقبله) ويضع وجهه عليه فإن عجز عن ذلك استلم
 باليد ثم قبلها فإن عجز عن الاستلام بقصاً ونحوها وقبلها فإن عجز أشار بيده أو بشيء فيها ثم قبل
 ما أشار به المذكرة في المجموع وفي الركن الثاني يستلمه ثم يقبل باليد ولا يسن للنساء استلام ولا تقبيل
 الاعتدال المطاف ببليل أو سائر يوم راعى ذلك في كل طوفة وفي الأوتار كذا (و) أن (يرمل الرجل في)
 الطواف (الثلاث الأول) بان يسرع في مشيه مقاراً بخطاه (ويحشى في الأربع الأخيرة) على هتته
 لاجتماع فيها رواه مسلم ويخص الرمل بطواف بعقبه سعي مطلوب (و) أن (يضطبع) في جميع طواف
 يرمل فيه وكذا في السعي على الصحيح وهو جعل وسط رداءه تحت منكبيه الأيمن وطرفه على الأيسر لاجتماع
 في الطواف المقيس بالسعي رواه أبو داود باسناد صحيح وخرج بزادي الرجل والمرأه الحنثي فلا يسن لها
 الرمل ولا الاضطباع (و) أن (يبدأ كل) من الرجل وغيره (به) أي بالطواف (عند دخول المسجد)
 لاجتماع رواه الشيخان (الآن بعد الإمام في مكتوبة) أو تقام لها الجماعة أو تكون عليه قاتنة (أو يخاف
 فوفد غرضي أو أتبع مؤكدة) فيبدأ بها بالطواف ولو قدمت امرأة جميلة أو شريفة لا تترك إلى الرجال
 أخرت الطواف إلى الليل وتعيير براتب مؤكدة أعم من تعبيره بركعتي الفجر أو الوتر (و) يسن لمن طاف
 (ركعتا الطواف) لاجتماع مع خبر خذوا عني مناسككم وخبر كل محلي غيرها قال لا إلا أن تطوع (وغرها)
 بمنزلة يادني أي غير السنن المذكورة كأن يمشي في طوافه فلا يركب الألف فلوطاف رابك بلا غير مجاز
 بلا كراهية أن ينوي الطواف أن تعلق بسك والواجب النية أن ينوي بين الطواف وأن يقرب من
 البيت فإن لم يمكن الرمل مع القرب بعد رمل فإن كان في البعد نساء لا يؤمن مسهن قريباً من الرمل
 (وواجباته) أي الحج (وهي ما يجب بتركه الفدية) خمسة (الأحرام من البيقات) فلو أحرمت من دون
 أن يمشي ما لم يمشي قبل نكته بسك سواء في ذلك الناسي والجاهل وغيرهما وأن لم يأتها (والميت ليالي مني)

باب أركان الحج
 وواجباته وسننه
 أركانها أحرام ووقوف
 بعرفة وطواف أفاضة
 وسعى وزالة شعر
 ويشترط للطواف
 طهارة وعدم تنكيس
 وسرعورة وكونه في
 المسجد ويسن له
 افتتاحه باستلام الحجر
 الأسود وأن يستلمه في
 كل طوفة وقبله ويرمل
 الرجل في الثلاث الأول
 ويحشى في الأربع
 الأخيرة ويضطبع
 ويبدأ كل به عند
 دخول المسجد الآن
 بعد الإمام في مكتوبة
 أو يخاف فوت فرض
 وراتبة مؤكدة ولن
 طاف ركعتا الطواف
 وغيرها وواجباته وهي
 ما يجب بتركه الفدية
 الأحرام من البيقات
 والميت ليالي مني

بالاستلام

أي معظمها ثم ان نقر قبل غروب شمس اليوم الثاني جاز وسقط عن عتبة البيت الثالث ورعى يومها قال
 تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه (و) البيت (ليلة مزدلفة) ولو بحضور ساعة منها في النصف الثاني
 كما صححه في الروض ونقله عن نص الامم وهذا مع الاستثناء الآتي بالنسبة اليه من زبادي (لا) البيت
 (للزكاة) بضم الراء جمع راع كراء بكسر هاء (وأهل السقاية) فليس بواجب عليهما لأنه صلى الله عليه وسلم
 رخص لهما ألا يلبس أن يتركوا البيت بمنى رواه الترمذي وقال حسن صحيح ورخص النبي صلى الله عليه وسلم
 للعباس أن يبيت بمكة ليالي منى لأجل السقاية رواه الشيخان وقيس بلباس منى ليلة المزدلفة وكذا لا يجب
 البيت على من له غدر من جهة غير البيت مخاف منه أو مريض يتعده أو غيره (وطواف الوداع) فليس
 لا يفترق أحدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت أي الطواف بالبيت كما رواه أبو داود فلو خرج بلا واداع لزمه
 عدم ما لم يعد قبل مسافة القصر ويطوف (ألا) طواف الوداع (لحائض) فلا يجب عليها روي الشيخان
 عن ابن عباس أنه قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف على المرأة الحائض فلو طهرت
 قبل مفارقتها لمكة لم يفرق مكة بعد حجة (أو مكة) لم يفرق مكة بعد حجة
 فلا يجب عليه طواف الوداع وكذا آفاق حجة واداع الأقامة بمكة (والرعي) أي رمى يوم النحر ويأبى
 النحر بني كاسياتي (بما يستحي حجر أو من عقيق وبلور وحديد قبل استخراج حجره منه بالعلاج)
 بخلاف ما لا يساه ككحل وزرنيخ ودنانير ودرهم ونحاس وحديد بعد استخراج حجره منها وسائر
 الجواهر المتطرفة وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم رمى بالأحجار وقال بمثل هذا فارموا رواه النسائي وغيره (وسننه)
 أي الحج (نلبية) بأن يقول ليك لاشريك لك ان الحمد والنعمة لك والملك
 لا شريك لك ويسن الأكل من ثمارها والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند الفراغ منها وسؤال الجنّة والاستعاذة
 من النار وتسمير التلبية الى جرة العقبة لكن لا تسن في طواف القدوم والسني بعده على الجديد لأن
 فيها أذكار خاصة (وجع) يعرف بين الليل والنهار (لبن وقف نهاراً) يخرجون خلافة بين أوجه
 (وطواف قدوم) لأنه تحية البيت فكان كتحية المسجد وإنما تسن لحاج أو قارن دخل مكة قبل الوقوف
 (وشدة سعي) كل مرة في محله وهو من قبل الميل الأخضر المعلق بركن المسجد على يسار الذاهب من الصفا
 بقدر ستة أذرع الى (بين اليكبين) الأخضرين أحدهما بركن المسجد والآخر متمثل بدار العباس
 رضي الله عنه وكذلك للاتباع رواه مسلم ويسن أن يرفى على الصفا والمروة فترقامن الواجب على من لم يرفى
 أن يلمص عقيقه بأصل ما يذهب منه ويلصق رؤس أصابع رجليه بما يذهب اليه من الصفا والمروة ويسن أن
 يوالى بين مراتب السعي وينعو بين الطواف ولا تشترط فيه الطهارة وسنن العورة (و) شدة السعي (في بطن)
 وادي (محسر) للاتباع رواه مسلم وسمي محسر لأن فيل أصحاب الفيل تحسره أي أعيا وشدة
 السعي فيما ذكره الرقي خاصان بالرجل (والاغسال) المسنونة في الحج (والخطبة المسنونة) فيه
 (وهي أربع) أحدها (يوم السابع) من ذي الحجة (بمكة) الثانية (يوم عرفة بنعريف) الثالثة
 (يوم النحر) بمكة (و) الرابعة (يوم النحر الأول بمكة) وكلها فرادى وبعد الصلاة أي صلاة الظهر
 (إلا التي بمكة فقبلها وهي خطبتان) نعم ان كان اليوم يوم جمع وخطبتان فخطبتان (وأن)
 يحلق الرجل ويقصر غيره من امرأته وخشيته وكذا حكمه من زبادي فالحلق للرجل أفضل من التقصير
 خبر الصحيحين اللهم ارحم الخلق قالوا يا رسول الله والمقصرون قال في الثالثة والمقصرون (و) أن
 (يعلمهم) أي الخطيب (في كل خطبة يابن أبيهم من الناسك) الى الخطبة التي تليها ويعلمهم
 في الرابعة جواز النفر وتوديعهم (والوقوف بالمسعى الحرام) وهو جبل في آخر المزدلفة يقال له فزع
 فيذكرون الله في وقوفهم ويدعون الى الأسفار مستقبلين القبلة للاتباع رواه مسلم (والبيت بمكة)

وليلة مزدلفة الا للزكاة
 وأهل السقاية وطواف
 الوداع الا لحائض أو مكى
 والرمي بما يسمى حجرا
 ولو من عقيق وبلور
 وحديد قبل استخراج
 حجره منه بالعلاج
 وسننه نلبية وجمع لمن
 قف نهارا وطواف قدوم
 وشدة سعي بين الميادين
 في بطن محسر والاغسال
 والخطبة المسنونة وهي
 أربع يوم السابع بمكة
 ويوم عرفة بنعريف ويوم
 النحر ويوم النفر الأول
 بمكة وكلها فرادى وبعد
 الصلاة الا التي بنعريف
 فقبلها وهي خطبتان
 وأن يحلق الرجل
 ويقصر غيره ويعلمهم
 في كل خطبة ما بين
 أبيهم من الناسك
 والوقوف بالمسعى الحرام
 والبيت بمكة

ليلة عرفة وأخر ليلة من ليالي منى بأن لا يغفر في اليوم الثاني ويستأنف إذا نقر أن يأتي المحصن فينزل به
ويصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويستأنف بمكة فإذا فرغ من طواف الوداع وقف عند
الملتزم بين الركن والباب ودعا وشرب من ماء زمزم ثم انصرف (والذكر السنون) بأن يقول إذا انصرف
إلى البيت اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابةً وزد من شرفه وعظمته من حجة أراسته
تشريفاً وتكريماً وتعظيماً وربنا اللهم أنت السلام ومنك السلام فحشرنا بالسلام وفي أول طوافه باسم
الله والله أكبر اللهم أعاننا بك وتصدقنا بكتابتك ووفاء بعهدك وأتباع السنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم
وان يقول قسالة البيت اللهم اكبت يتيك والحرم حرمك والأمن أمنا وهذا مقام العائذ بك من النار بين
السماتين ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وفي الرمل اللهم اجعله تحفة مبرورة
وذنبا مغفورا وسعيه مشكورا وأذا رقي على الصفا والمرودة قال الله أكبر الله أكبر الله أكبر والله الحمد لله أكبر
على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو
على كل شيء قدير ثم يدعو بما شاء دينا ودينا ويعيد الذكر والدعاء ثانيا وثالثا وفي سعيه رب اغفر وارحم
وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم (وغیرها) من زيادتي أي وغير السن المذكورة كأن يكون
غسل دخول مكة يدي طوي لمن ممرها وإن يلبس الرجل رداء أو أزارا أو يضيئ جديدين والأفغسولين
ونظيف البدن قبل الاحرام ولو للنساء ولا تضر استدامته بعد الاحرام ولا انتقاله بعرق (تنبيه) يمكن
العمرة شأن الحج الا الخطبوساير ما يتعلق بعرفة ومزدلفة ومنى

باب محرمات الاحرام

أي المحرمات بسببه (هي وطء) الآية فلا رقت أي لا رقتوا والرفق مفسر بالوطء (وقبله) ان حرمت
الشهوة (ومباشرة شهوة واستمناة) نحو بيه كافي الصوم بخلاف الانزال بالنظر أو الفكر (ونكاح)
تجبر مسل لا ينكح المحرم ولا ينكح (ونظيف) في بدنه أو ثوب بما يتسبب طيبا كسك وكافور وزعفران
وورد ونفسج ودهنهما (وليس قفازين) أو أحدهما للنهي عن ذلك رواه البخاري والقفاز شيء
يعمل للبدن حتى يقطن ويكون له أزار أو يزر على الساعد من البرد سواء في هذا والمذكورات الرجل
وغیره (وليس الرجل مخطئا وعمامة وقلنسوة ونكاح) عنها في الصحيحين (واصطياد)
لما كثر في حشيش أو متولد منه ومن غيره وكذا أو صغ اليد عليه بشره أو غيره قال تعالى وحرم عليكم صيد
البر ما دامتم حرما أي أخذه (وقتل صيد) مما ذكر قال تعالى لا تأكلوا الصيد وأتم حرم (ودلالة عليه
وأكل ما صيدته) لقوله صلى الله عليه وسلم لما عقر أبو قتادة وهو حلال الأنان هل منكم أحل امره أن
يحمل عليها أو أشار إليها قالوا لا قال فكلوا ما بقي من لحماره وأه الشيخان (وازالة شعر) من رأس أو غيره
ولو شعرة واحدة (وتقليم ظفر) أو بعضه قال تعالى لا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله وقبس
بشعر الرأس شعر باقي الجسد غير ما زالة الشعر إزالة الظفر بجماع الترفق في الجمع والتعيرى
بازالة الشعر أعم من تعيره بالخلق (ودهن شعر رأس أو لحية) بدنه ولو غير مطيب كزيت وسمن ودهن
لوز كما فيه من التزيين المنافي بخبر المحرم أشعث أغبر أي شانه المأور به ذلك (فان فعل شيئا منها ناسيا)
أي أو جاهلا بتحريمه (فان كان اتلافا كحلق شعر وقيل صيد وحبب الفدية) لأن ضمان الاتلاف
لا يحتلف بذلك نعم محتج في الروضة عدم وجوب الفدية على المخون (أو) كان (عصا) كبس ونظيف
فلا تجب الفدية لا لتفاء الحرمة فيه مع كونه ليس اتلافاً بل العائد العالم بالتحريم فعليه الفدية مطلقا
عالميا سيأتي فان احتاج إلى فعل شيء من ذلك لدواء أو حر أو برد أو نحوها جاز وزنه الفدية نعم لا فدية في قطع
ما ينبت من الشعر في العين أو غطاها أو أنكسر من الظفر ولا في وطء حر أو عصا المسالك ولا في صيد قتله

ليلة عرفة وأخر ليلة
والذكر للسنون
وغیرها
(باب محرمات الاحرام)
هي وطء وقبله ومباشرة
واستمناة ونكاح
ونظيف ولبس قفازين
ولبس الرجل مخطئا
وعمامة وقلنسوة
وبرنسا وخفا واصطياد
وقتل صيد ودلالة عليه
وأكل ما صيد له ولزلة
شعر وتقليم ظفر
ودهن شعر رأس أو
لحية فان فعل شيئا منها
ناسيا فان كان اتلافا
كحلق شعر وقيل صيد
وجبت الفدية أو تمتع
كبس ونظيف فلا

بقرة وفي سبع وعطي
كبش وفي غزال ونحوه في
أرنب عناق وفي نعلب
شاة وفي ضب جدى وفي
بر بوع جعفر وفي نحو
حمام وهو ما عب شاة
وفيها هو أكبر منه
كدر ارج وكروان قيمته
وما عاد ذلك بحكم مثله
عدلان

(باب رمى الجمار)

يدخل وقت رمى جرة
العقبة يوم النحر بنصف
ليلته ويمتد وقت
الاختيار الى غروب
شمسه والجواز الى آخر
أيام التشريق ويدخل
وقته رمى أيام التشريق
بالزوال وعند المرمى
سبعون حصاة يوم
النحر سبع في جرة
العقبة وفي كل يوم من
أيام التشريق احدى
وعشرون لكل جرة
سبع ويجب ترتيبها بأن
يبدأ بالتي تلى مسجد
الحيف ثم الوسطى ثم
جرة العقبة
(باب مواقيت النسك)
ميفات أهل المدينة ذو
الحليفة وأهل الشام
ومصر والمغرب والحففة
وأهل نجد اليمن والحجاز
قرن وأهل نهامة اليمن
يلزم أهل العراق ذات
عرق وكلها منصوبة
واحرامه من العقيق
قبله أفضل

(بقرة) فقد قضى بها في الأولين ابن عباس وغيره موقيس بهما الوعل وعلى تفسيره بما ذكر فلا نسب
أن يقال في الوعل نيس وإن جاز فداء الذكر بالأنثى وعكسه (وفي ضبع وطني تركبش) فقد حكم النبي
عنه في الضبع بكبش وحكم ابن عوف وسعد في الطي نيس أغتر فالمراد بالكبش في الطي النيس
(وفي غزال ونحوه في أرنب عناق) لقضاء عمر فيهما بذلك والعناق أنثى المعز إذا فويت مالم يبلغ سنة قاله
النووي في تحريره وقال في الروضة كاصلها أنها أنثى المعز من حين تولد حتى رعى (وفي نعلب شاة) كما
روى عن عطية (وفي ضب جدى) كما روى عن عمر رضي الله عنه (وفي بر بوع جعفر) لقضاء عمر فيه بذلك
كما أنثى جيفة وهي أنثى المعز إذا بلغت أربعة أشهر وفصلت عن أمها والمراد بها هنا مائة من العناق إذا لاتب
تجبر من البر بوع (وفي نحو حمام) كحمام (وهو ما عب شاة) لقضاء الصحابة فيه بها (وفيها هو أكبر منه) أي من
الجام (كدر ارج) وهو طائر بلطن جناحه استودك ظاهرهما أغتر على خلقه القطا إلا أنه أطف منه وفي
الباب بكده كدحاج حنسي (وكروان) وهو طائر ينسب التظ لانام الليل (قيمته) إذا مثل له (وبما عدا
ذلك) مما لا نقل فيه (بحكم مثله عدلان) فقيهان فطنان

(باب رمى الجمار)

أي الخصي الى الجرات الثلاث الآتية (يدخل وقت رمى جرة العقبة يوم النحر بنصف ليلته) لمن وقف
والأفلاكة من تقديم الوقوف والأفضل أن يرمي بعد طلوع الشمس (ويمتد وقت الاختيار الى غروب
شمسه) أي شمس يوم النحر وهذا من زيادتي (و) وقت الجواز الى آخر أيام التشريق (خلافًا لما
صححه الأصل من أنه يمتد الى غروب الشمس يوم النحر) (ويدخل وقت رمى أيام التشريق بالزوال) أي
رمي كل يوم زوال شمسه للاتباع رواه مسلم ويسن الرمي قبل صلاة الظهر ويمتد وقت اختيار رمي كل يوم
الى غروب شمسه ووقت الجواز الى آخر أيام التشريق فلا يرمى ليلاً أو نهاراً ولو قبل الزوال كان أداء
والمتروك يتدارك شايقاً على وظيفة الوقت (وعدد المرمى سبعون) حصاة (يوم النحر) منها (سبع)
يسع رميان (في جرة العقبة وفي كل يوم من أيام التشريق احدى وعشرون لكل جرة سبع) بسبع
رميات (ويجب ترتيبها بأن يبدأ بالتي تلى مسجد الحيف) وهي أولاهن من جهة عرفات (ثم الوسطى ثم
جرة العقبة) ويقف بعد كل من الأولى والثانية ويدعو بقدر سورة البقرة

(باب مواقيت النسك)

المسكنة من حج وعمرة فهو أعم من تغييره بالحج (ميفات أهل المدينة ذو الحليفة وأهل الشام ومصر
والمغرب والحففة وأهل نجد اليمن و) نجد (الحجاز قرن وأهل نهامة اليمن يلزم أهل العراق ذات عرق)
وكل من عمر بمكان من المذكور أن يحكم بحكم أهله ومن مسكنه بين مكة والمقيات فيمقاه مسكنه (وكلها
منصوبة) أي منصوبة على شأري الشيخان عن ابن عباس قال وقتر رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا
الحليفة ولأهل الشام زاد الشافعي رضي الله عنه ومصر والمغرب والحففة ولأهل نجد قرناً ولأهل اليمن
يلزم وقال لمن لم يزل من غير أهلهم ممن أراد الحج والعمرة فمن كان دون ذلك فمن حيث
أشأ حتى أهل مكة من مكة وروى أبو داود وغيره بأشأنه صحاح أنه ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق
فهو ثابت بالنص كما هو متفق عليه في الشرح الصغير والجموع وقيل ثابت باجتهاد عمر رضي الله عنه
في صححه الأصل كما رافى في شرح المسند والنووي في شرح مسلم وحله في الجموع على أن عمر لم يبلغه النص
فيقاله باجتهاده موافق للنص (واحرامهم) أي أهل العراق (من العقيق قبله) أي قبل ذات عرق
(أفضل) من احرامهم من ذات عرق للإحباط وذو الحليفة على ستة أميال من المدينة وميقاته وبين مكة
نحو عشر مراحل والحففة ويقال لها مبيعة قرية كبيرة بين مكة والمدينة قبل على نحو ثلاث مراحل من

(باب الهدي)

هو واجب فلا يجوز
الاكل منه ومنطوع به
فيجوز ذلك والافضل
أن يأكل ثلثه ويهدي
ثلثه ويتصدق بثلثه
ودماء النفسك نوعان
منصوص في الكتاب
وهو دم تمتع وجزاء صيد
وفدية أذى واحصار فان
عدم التمتع الدم فصيام
ثلاثة أيام في الحج وسبعة
اذا رجع الى أهله وجزاء
الصيد ان كان له مثل
خير بين اخراج مثله
وتقويمه بدرهم يشترى
بها طعاما ويتصدق به
لكل مسكين مد وأن
يصوم عن كل مديوما
وهو صوم التعديل وان
لم يكن له مثل خير بين
تقويمه فيشترى بقيمته
طعاما ويتصدق به وان
يصوم عن كل مديوما
وخير في فدية الاذى
كحلق وتقليم بين ذبح
شاة وصوم ثلاثة أيام
وتصدق باثني عشر مدا
على ستعسا كين يوم
الاحصار شاة فان عجزها
فبذلها طعام بقيمتها
فان عجز صام عن كل
مديوما وغير المنصوص
نوعان أحدهما ترك
نفسك وهو الاحرام من
للبقاء والميت بمزدلفة

مكة والمعروف المشاهد ما قاله الرافعي انها على حنين فرسخا منها قد حُرِّتْ وَفَرَنْ بِاسْكَانِ الرَّاءِ يَنْتَه
وطين مكة من حلتان ويقال له قرن المنازل ونهامة بكسر التاء بلس قبل ما نزل عن نجد الى بلاد الحجاز
ويعلم ويقال الم بالمصرف وتركه جبل من جبال نهامة على ممر حلتين من مكة وذات عرق فرقة على
ممر حلتين من مكة والعقيق ذوات عرق في جانب المشرق
(باب الهدي)

(هو) نوعان (واجب) بفعل حرام أو ترك واجب مما مر بدرك سياتي في بابها وانما وجب به لانه يسلك
به يسلك واجب الشرع (فلا يجوز) الهدي (الاكل منه) ومنطوع به فيجوز له (ذلك) وبلمنه
التصدق بقدر ما ينطلق عليه الاسم (والافضل أن يأكل) منه (ثلثه ويهدي) للاغنياء (ثلثه ويتصدق
بثلثه) لقوله تعالى فتكروا منها وأطعموا القانع أي السائل ويقال الرضخ بما عنده وما يغني بلا سؤال
والمع رأي المتعريض للسؤال وما عتقت كالاصل عتق جماعة وغير آخر وان يأكل ثلثه ويتصدق بثلثه
قال الشيخان ويشبه ان لا يكون اختلافا في الحقيقة لكن من اقتصر على التصديق بالثلثين ذكره الإفضل
أو توسع فقد اهلته صدقة (ودماء النفسك نوعان) أحدهما (منصوص) عليه في الكتاب (وهو) أربعة
(دم تمتع وجزاء صيد وفدية) كحلق (و) فدية (احصار فان عدم التمتع الدم فصيام ثلاثة
أيام في الحج وسبعة اذا رجع الى أهله) واجب قال تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم
والعبرة بعدم في محل الذبح فلا يؤخر فيه ماله الغائب عن ذلك المحل ولا يجب عليه تحصيل الدم باكثر من بمن
المثل فلو فاتته الثلاثة في الحج ففرق في القضاء بينها وبين السبعة بقدر تفرقه بينها في الاداء وهو أربعة أيام
ومدة امكان السفر الى وطنه على العادة الغالبة (وجزاء الصيد ان كان له مثل خير بين اخراج مثله) بان يذبحه
ويتصدق به على مسكين الحرم (وتقويمه بدرهم يشترى بها) مثلاً (طعاما) يحز في الفطرة (ويتصدق
به) على مسكين الحرم (لكل مسكين مديوما) لأن فدية جزء مثل ما قبل من النعم
(وهو صوم التعديل) لقوله تعالى أو عدل ذلك صياما (وان لم يكن له مثل خير بين تقويمه فيشترى بقيمته)
مثلاً (طعاما ويتصدق به) على مسكين الحرم (وأن يصوم عن كل مديوما) كافي المثل فان انكسر مد في
الشقين صام يومين لأن الصوم لا ينقص والعبرة في قيمته غير المثل بمحل الاتلاف لا بمحل المثل
بمكة يوم الاخراج لانها محل الذبح وحيث اعتبر قيمة محل الاتلاف فالمعتبر في الطعام شجرة مكة لا بذلك
المحل (وخير في فدية) دفع (الاذى كحلق وتقليم بين ذبح شاة) بصفة الاضحية يتصدق بلحمها على
مسكين الحرم (وصوم ثلاثة أيام وتصدق باثني عشر مدا على ستعسا كين) من مسكين الحرم لكل
مسكين مديان لقوله تعالى فمن كان مثكم مريضا أو به أذى من رأسه أي خلق فدية من صيام أو صدقة أو نسك
وللامر بذلك في خبر الصحيحين وقيس بالخلق القلي بالمعدود غيره (ودم الاحصار شاة) بصفة الاضحية
لقوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدي (فان عجزها) أي وقت الاخراج (و) يجب (بذلها) كدم
التمتع وغيره وهو (طعام بقيمتها) لانه أقرب الى الدم من الصيام لا شرا كهما في المالتة (فان عجز) عنه
(صام عن كل مديوما) قياسا على الدم الواجب ترك ما مور به (وغير المنصوص) عليه في الكتاب وهو
النوع الثاني (نوعان أحدهما ترك نفسك) بترك تركه (وهو) حمله (الاخر اثم من البقيات والميت بمزدلفة
وبغني والرمح وطواف الوداع) وذكر الميت يعني من زاد في النوع (الثاني الترفق) حمله أيضا (الوطء)
في فرج أو غير مؤان اقتصر الأصل على الثاني (والمس بشهوة والقلة والتطيط واللباس) واللباس أربعة
أنواع أحدها دم ترتب بتقدير وهو دم التمتع والفران والقوا بترك واجب من الحسة المذكورة ولأنها
دم ترتب وتعديل وهو دم الوطء المقدس ودم الاحصار الشاهدم تحيير وتقدير وهو دم اللبس والتطيط ودهن

الرأس أو اللحية وإبانه الشعر أو الظفر والجماع غير المفسد ومقدمات الجماع والاستمناء وأبعاده ثم تحييره وتعديله وهو دم الصيد والشجر

باب افساد النكاح

(بفسده الوطء) في فرج من آدمي أو غيره (قبل التحلل الأول) ان كان الواطئ منعقدا على التحريم مختارا للنهي عنه بقوله تعالى فلا فرج في الزنا الوطء كما مر في الأصل في النهي الفساد ولا افساد بوطء المشكل غيره ولا بوطء غيره له في قبله (وفيه بدنة) ذكر أو أنثى لقضاء الصحابة بذلك (ف) ان عذمه بالزينة (بقرة) ان عذمه الزينة (سبع شياه) فان عذمه بالقوم البدنة بشرهم واشترى بقبضتها طعاما أو تصدق به فان عجز صام عن كل مديونتها (فان وطئ بين التحللين أو بعد الافساد لزمه شاة) كافي الحلق ونحوه ولا يجب البدنة الا في هذا في قتل النعامة كما علم مما مر الا انه يعتبر فيها هنا من الاضحية بخلافها ثم فانها تختلف باختلاف النعامة

باب فوات الحج

لا يقوت الا بقوات الوقوف بعرفة كما مر (من فاته الوقوف) بها (تحلل بعمل عمره) بلا سعي ان كان سعي ولا يجزي ذلك عن عمره الاسلام كما سألني (وعليه القضاء ودم) كثار وأهملك في الموطأ باستاد صحيح عن هتار بن الأسود ان عمر رضى الله عنه أفتى بذلك واشتهر في الصحابة ولم ينكر وهو وقت وجوب الدم اذا أحرم بالقضاء كما يجب دم التمتع بالاعرام بالحج (ولا تقوت العمرة) بقبضته بدمه بقولي (مستقلة) وان كانت في تمتع اذ لا وقت لها معين كما مر وخرج بمستقلة ماله كانت في قران فانها تتبع الحج في الفوات كما تتبع في الصحة والفساد بذلك علم ان قوله ولا تقوت العمرة وان كانت في تمتع أو قران مستقلة

باب مكر وهات النكاح

من حج وعمره فهو أولى من اقتضاه على الحج وان كانت مكر وهاته أكثر (وهي الجدال) قال تعالى ولا جدال في الحج ومثله العمرة أي لا مراء مع الخدمة والرفاء (والنظر) لما يحل له مما تمتع به (بشهوة) لأنه لا نكاح المحرم (ونسمة الطواف شوطا) لأنه الهلاك لكن قال في المجموع والخيار أنه لا يكره تعبيران عباس به ولان الكراهة انما تثبت بنهي الشرع ولم تثبت لا تحفي ان كراهة الجدال ونسمة الطواف شوطا لا تختص بالحج لكنها فيه أقبح كبتس الحرير في الصلاة (وأخذ حصي الجرات من المسجد) لأنها فريضة (أو) من (الجرقة) وان لم تكن الحظائر هي (أو) من (حبل نجس والري بحصاة) قد (رمي بها) وقيل لا كراهة في الأخيرة والترجيح فيها من زبادي وذكر الأصل من المكر وهات الصوم يوم عرفة بهاء (الأصح أنه خلاف الأولى لا مكر وهه كما مر في الصوم) (وغيرها) من زبادي أي وغير المذكورات كان يأخذ الحصص من الحل وان سافر الى النكاح نعو بلا على الشوال وان يحك شعره بأظفار مو أن يمشط رأسه وحسنه ثلاثين الشعر وان يكتحل بما لا يطب فيه مما يميز زينة كالاعيد بخلاف ما لا زينة فيه كالنوتيا وان يأكل الطائف أو يشرب

باب نذر الهدى وغيره

النذر بالمعصية لغة الوعد بخير أو شر وشرع الزام فريضة غير واجبة عينا أو الأصل فيه قوله تعالى وتلقوا نذورا مني وقوله تعالى يوقن بالنذر وخبر البخاري من يذير ان يطيع الله تعالى فليطعه ومن نذر ان يعصى الله فلا يعصه وخبر مسلم لا يذير في معصية الله تعالى ولا فيما لا يملكه ان آدم والنذر نوحان نذير لحاج و غضب كان كذب فلا نافذة على عتق أو صوم وفيه كفارة بمن أو ما التزمه كاساني في باب الأيمان ونذر نذر بجعله شاملا لنذر الجاز أو بعضهم جعلهما نوعين نذر جاز أو نذر نذر وهو ما سلكه كالأصل بقولي (هو) غير نذر اللجاج (نوحان) ما أحدهما (نذر جاز أو وهو ما علق بحلب نعمة أو دفع نقيض) كان شيء الله مرضي أو ذهب عني كذا الله على أو فعل كذا (وس) نانيهما (نذر نذر وهو بخلاف) أي ما لا يعلق بشيء (فيجب الوفاء به) حاله

باب افساد النكاح

بفسده الوطء قبل التحلل الاول وفيه بدنة بقرة فسبع شياه فان وطئ بين التحللين أو بعد الافساد لزمه شاة

باب فوات الحج

من فاته الوقوف تحلل بعمل عمره وعليه القضاء ودم اذا أحرم بالقضاء ولا تقوت العمرة مستقلة

باب مكر وهات النكاح

وهي الجدال والنظر بشهوة ونسمة الطواف شوطا وأخذ حصي الجرات من المسجد أو محل نجس والري بحصاة رمي بها وغيرها

باب نذر الهدى وغيره

هو نوعان نذر جاز أو وهو ما علق بحلب نعمة أو دفع نعمة ونذر نذر وهو بخلافه فيجب الوفاء به

عند حصول المعلق به ثم ان عين المذور ولو بنيتة تعين والا كأن قال لله على أن أهدي هديا فلا يجزى غير نعم واجبه شاة أو سبع بدنة أو بقرة والباقي منطوع به فله الأكل (٦٢) منه وليس لناذر هدي تصرف فيه الا بذبح في وقته وركوبه واركاب

للحاجة وشرب لبن
(باب كيفية الاستطاعة)
هي نوعان استطاعة
بنفسه بان يستمسك
على المركوب بلا مشقة
شديدة ويجد الدابة
وعلفها كل مرحلة
والزاد والماء مخفى في
الحمال المعتاد حملها منها
بشمن المثل وبأمن
الطريق ويخرج مع
المرأة نحو محرم
والاستطاعة بغيره بان
لم يستمسك الاستمسك
السابق ويجد ما يستأجر
به من يحج عنه أو
منطوعا بذلك أو من
يحج عنه بالزق كان
يقول له حج عني
وأعطيك نفقتك فيقع
بكل ذلك عنه ويسقط
فرضه

(باب)

الضرورة وهو من لم
يحج لا يصح حجه عن
غيره فلو نواه عن غيره
وقع عن نفسه أو نوى
من عليه فرض غيره
وقع عنه والعمره
كالحج الا من فاته حج
وتحلل بعمل عمره فلا
يجزئه عن عمره
الاسلام ومن أحرم
بنفسك ثم نسيه فانه

وبالاول (عند حصول المعلق به) خبر البخاري السابق (ثم ان عين) الناذر (المذور ولو بنيتة تعين)
عند لا تعينه فلا تجوز ابداله (والا) أي وان لم يعينه (كأن قال لله على أن أهدي هديا) ولم ينو شيئا (فلا يجزى غير نعم) من دحاج وغيره لأن مطلق النذر يحمل على أقل ما وجب من ذلك الجنس (وواجبه) من
النعم (شاة أو سبع بدنة أو) سبع (بقرة) كافي الاضحية (أو الباقي) من البدنة أو البقرة إذا أخرجها
(منطوع به فله الأكل) كل منه وليس لناذر هدي تصرف فيه (يباع أو أجارة أو أكل أو غير هاتئ وجه بالنذر عن
ملكه (الا) تصرف (بذبح في وقته وركوبه واركاب) وتخل عليه (للحاجة) اليها (وشرب لبن) فله ذلك
فان حصل بذلك نقص صمته (باب كيفية الاستطاعة للنفسك)
(هي نوعان) أحدهما استطاعة بنفسه بان يستمسك على المركوب بلا مشقة شديدة ويعتبر وجود
قائدي حق الأعمى (و) أن (يجد) ذهابا أو اياها مع امكان السير (الدابة) وما يقتضيه الحال من تحمل ونحوه الا
أن يكون سفره قصيرا أو هو قوي على المشي ويعبر بالدابة أعم من تعينه بالراحلة (و) أن يجد (علفها كل
مرحلة) من الزاد والماء (أو عيها) (حتى في الحمال المعتاد حملها منها) لأن المؤنة تقسم بحملها لكثرة ما تنعم ان
فرض سفره وهو كسب في يوم كفاية أيام لم يعتبر وجود الزاد والعبارة في وجود ذلك (بشمن المثل) وهو
القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان (و) أن (يأمن الطريق) ولو ظن في النفس والبضع والمال ونحوها
(و) أن (يخرج مع المرأة نحو محرم) كزوجه أو عبدها وامرأتين ثقتين لتأمن على نفسها وتزماها آخره
اذا لم يخرج إلا بها ويعبر بذلك أعم وأولى بما عثر به (و) ثانيهما استطاعة بغيره بان لم يستمسك على
المركوب (الاستمسك السابق) أن (يجد ما يستأجر به من يحج) أو يعتمر (عنه) فاضلا عن نفقة من
مستلزمه نفقته يوم الاستئجار والمعتبر أجره المثل خافلا (أو) بجدة (منطوعا بذلك أو من يحج) أو يعتمر (عنه)
بالزق كان يقول له حج (أو اعتمر) (عني) وأعطيك نفقتك (فلو استأجره بالنفقة لم يصح لحجها لها) (فيقع)
الحج أو العمره (بكل ذلك عنه ويسقط) به (فرضه) وذكر في شرح الأصل فوائد

(باب) بالتنون

(الضرورة) بصاد مهملة (وهو من لم يحج) حجة الاسلام أي أولم يعتمر عمرته (لا يصح حجه) ولا عمرته
(عن غيره فلو نواه عن غيره وقع عن نفسه) خبر أبي داود باسناد صحيح أنه قال سمع رجلا يقول لبك عن
شبرمة قال من شبرمة قال أخ لي أو قريب قال حججت عن نفسك قال لا قال حج عن نفسك ثم حج عن
شبرمة وسعى من ذكر ضرورة لأنه صرح بنفقته عن أحراجها في الحج (أو نوى من عليه فرض) أداء كان أو
فضاء أو نذر (غيره) بان نوى ففلا أو نوى قضاء وبجعله حجة الاسلام أو نذر أو عليه حجة الاسلام أو قضاء
(وقع عنه) أي عن فرضه يجوز أن تقع كذا دفعه واحدة للعضوب والميت من جاعق (والعمره كالحج)
فإذا ذكر (الامن فانه حج وتحلل بعمل عمره فلا يجزئه عن عمره الاسلام) لأن أحراجه انعقد لنفسك فلا
ينصرف لآخر والتحلل واجب لأن الاستدانة كالاتداء (و) (الامن) من أحرم بنفسك ثم نسيه فانه بنوى
القران أو الحج وهو من زيارتي (و) يجزئه ذلك (عن حجة الاسلام) لأنه ان كان محرما بالحج لم يصح
تجدد نيته أو ادخال العمره عليه لا يفيق فبأن كان محرما بعمره فادخل الحج عليها بخبر (دون عمرته)
مؤلا يجزئه ذلك عنها لا احتمال أنه كان محرما بالحج وبمنع ادخال العمره عليه ولو اقتصر على نية العمره والى
بأعمال الحج حصل التحلل لكن لا تراذمت من الحج ولا من العمره وذكر هنا في شرح الأصل فوائد
(ومن لا حج عليه فله لا يصح منه أيضا وهو الكافر والمجنون والصبي غير المميز والمميز بغير إذن وليه) لعدم

وقد يصح منه وهو العبد والصبي المميز باذن ربه فان كلا قبل الوقوف اجزاها (٦٣) عن حجة الاسلام (باب دخول مكة)

لا يلزم من لم يرد نكاحا
دخولها باحرام وانما
يسن ويختص بحرمها
تحريم الاصطباذ فيه
وقطع شجره ونحر
الهدى بعزل دم المشي
اليه بنشره وكونه
لا يدخل الا باحرام ولا
يتحلل الا فيه الا المحصر
وتغلف الديه بالقتل فيه
ولا تملك لقطته ولا
يدخله مشرك ولا
يدفن فيه ولا يحرم فيه
بالعمرة ولا يجب على
حاضره دم التمتع
والقران
(باب كيفية حج
المرأة)

أهلية الأول للعبادة والثاني والثالث للنسب ولا تغاير حتى الرابع الى المال وأما احرام الولي عن الثلاثة فصحيح
بان ينوي جعلهم محرمين فيصرون محرمين بذلك (وقد يصح منه وهو العبد والصبي المميز باذن ربه)
لانهما من أهل العبادة وقيل زال المانع في الثاني بالاذن واذا قطعنا النظر عن لاحق عليه فالتاس فيه شبهة
أقسام بينها في شرح الاصل (فان كلا) أي العبد والعتيق والصبي بالبلوغ (قبل الوقوف) بعرفة فوقفا
وأما كيفية الاعمال (أجزاها) ذلك (عن حجة الاسلام) لانها أدركت معظم العبادة فصارا كمن أدرك
الركوع وان كلا في أثناء الوقوف فان أقاما بعد من بعده مثله في الوقوف أجزاها والإفلا وان كلا بعد
الوقوف فان كان بعد فوات وقته أو قبله ولم يقبضه لم تجزها جازا لأجزاها
مكة

(باب دخول حريم مكة)

ويقال بكه بالباء في معناها أقوال ذكرتها في شرح الاصل (لا يلزم من لم يرد نكاحا) من حج أو عمره
لا دخولها باحرام وأن لم ينكر دخولها (وانما يسن) كالتحجبة أمان أراد النكاح فيلزم ذلك ويختص
بمحرمتها (أشاعره حكما) تحريم الاصطباذ فيه وقطع شجره ونحر الهدى وتفرق لعلو الطعام لليلزم في
الناسك (ب) الآ في حق المحصر (ولزوم المشي اليه بنشره وكونه لا يدخل) بالبناء للفعول ولو ندبا (الاحرام
ولا يتحلل الا فيه الا المحصر) يتحلل جنت أخضر كما مر بيانه (وتغلف الديه بالقتل فيه) ولو خطأ (ولا تملك
لقطته ولا يدخله مشرك ولا يدفن فيه) كما سبقت بيانه في (ولا يحرم فيه بالعمرة) وهو محارم على
أن لا يخرج الى أدنى الحل ولا يجب على حاضر يقدم التمتع والقران) كما مر بيان ذلك ويحرم التعرض
لصد حرم المدينة ولو نياتها لكان لا ضمان ولا ينقل شيء من راب الحرمين ولا أحجارها واختفت المدينة بانها
مكة

(باب كيفية حج المرأة)

(هي كل رجل في أحكامه الا في كراهية رفع صوتها بالتلبية وجواز لبس قميص وقباء وخمار ورساويل
وكل محيط وخفين وسن خضاب قبل الاحرام وابقاع طوافها وسعيها بالكروان لا يسن لها ركعتي الاضطباع
وانه لا يتاح لها ستر وجهها) كراهية من ز يادني وتقدم بيان ذلك كله ذلك
كتاب البيوع

تجمع بيع وهو تقابل شيء بشيئ آخر عامقابلة مال بمال على وجوه مخصوصة والاصل فيه قبل الاجماع آيات
كقوله تعالى وأحل الله البيع وأخبر كخير سبل النبي صلى الله عليه وسلم أي السكينة أطيب فقال عمل
الرجل يديه وكل بيع مبرور واه الجاهل ومحبته وأركانها عاقبة معقود عليه وصيغة (العقد) الصادق
بالبيع وغيره (نوعان أحدهما ينفرد به عاقد) واحد (وهو) محبة (النذر واليمين والحج والعمرة
والصلاة الجمعة) فلا تنعقد اذ بانها وبأيوم على وجه مخصوص (وغير ذلك) من ز يادني كالاسلام
والصوم وفي عقد الاصل من ذلك الطلاق والعقود العدة نسك كما أوضحته في شرح الاصل (الثاني يعتبر
فيه عاقدان وهو ثلاثة أقسام) أحدها (جائز من الطرفين) فكل من العاقدين فتخرجه (وهو الشركة
والوكالة والعارية) لغير الرهن والدفن أو لأحدهما ولم يفعل (والقراض والوديعة والجماعة والقضاء)
ثالث يتعين القاضى (والوصية والوصاية لكن) بجوازهما (للموصي قبل موته وللموصى لو بقائه) أي
بعد موت الموصي وقبل القبول في الوصية أخذما يأتي (وغيرها) من ز يادني أي وغير المذكورات
كل رهن والهبة أي قبل القبض والقرض ان كان المال في ملك المقرض (و) الثاني (لا يلزم منهما) أي
من الطرفين فليس لأحدهما فتحه بلا موجب (وهو البيع والسلم) بعد انقضاء الخيار (والصلح
عاقدين

هي كل رجل في أحكامه
الا في كراهية رفع صوتها
بالتلبية وجواز لبس
قميص وقباء وخمار
رساويل
وكل محيط
وخفين وسن خضاب
قبل الاحرام وابقاع
طوافها وسعيها ليل
وأنه لا يسن لها ركعتي
الاضطباع وأنه لا يباح
لها ستر وجهها
(كتاب البيوع)
العقد نوعان أحدهما
ينفرد به عاقد وهو
النذر واليمين والحج
والعمرة والصلاة الا

الجمعة وغير ذلك الثاني يعتبر فيه عاقدان وهو ثلاثة أقسام جائز من الطرفين وهو الشركة والوكالة والعارية والقراض والوديعة والجماعة
والقضاء والوصية والوصاية لكن للموصي قبل موته وللموصى له بعد موته أو لازم منهما وهو البيع والسلم والصلح

والحوالة والاجارة والمساقاة والهبة بعد القبض الا في حق الفرع والوصية بعد القبول والنكاح والخلع والاعتاق بعوض والمسابقة
بعوض منهما وغيرهما جائز من (٦٤) أحدهما هو الرهن والضمان والجزية والهدنة والامان والامانة والكتابة وهبة الاصل

لفرعه بعد القبض
بالاذن والبيع ثلاثة
أنواع صحيح وفاسد
ومحرم وان صح
فالصحيح كبيع أعيان
شوهلت وأعيان
موصوفة وصرف
ومراحمه وخيار
وحبوان بحبوان
وتفرق صفقة وجمع
بين بيع وعقد آخر
و بيع بشرط اعتاق أو
براءة و بيع عيني بضمن
واحد بشرط الخيار
ولو في أحدهما والفاسد
كبيع مالم يقبض وما عجز
عن تسليمه وحيل الحيلة
والمضامين والملاقيح
و بيع بشرط والمناذرة
والملاستور البرقي سنبله
ومالم يملكه والربا و بيع
اللحم بالحبوان والحصاة
والماء النابع أو الجاري
مفردا والتمرة قبل
الصلاح بدون شرط
القطع وكل نجس وعيب
الفحل والفرور والاعمى
وشرائه وخيار الرؤية
والموقوف والعبد المسلم
من كافر ومع اشتراط
الولاء أو الرهن أو
الكفيل محمول لا بيع
العرايا في خمسة أوسق

والحوالة والاجارة والمساقاة والهبة بعد القبض الا في حق الفرع (و) كسبائي بيانه (و) الوصية بعد القبول
والنكاح والعتاق أي عقده (و) الخلع والاعتاق بعوض (و) المسابقة بقبول ذنه بقولي (بعوض منهما)
فان كان من أحدهما فمكسب جائز في حق الآخر (و) غيرهما (و) من يادني أي وغير المذكور كالتقريض ان
كان المال خارجا عن ملك المقرض والعار به للرهن أو للدفن (و) الثالث (جائز من أحدهما وهو
الرهن) بعد القبض بالاذن فانه جائز من جهة الرهن لازم من جهة الرهن (و) والضمان فانه جائز من جهة
المضمون له لازم من جهة الضامن (والجزية) فانه جائز من جهة الكافر لازمة من جهة الامام (و) الهدنة
والامان فانه جائز ان من جهة الكافر لا زمان من جهتنا (والامانة) العظمى فانه جائز من جهة
الامام تالم تبين لازمة من جهة أهل الخلع والعقد (والكتابة) فانه جائز من جهة المكاتب لازمة من جهة
السيد (وهبة الاصل لفرعه بعد القبض بالاذن) فانه جائز من جهة لازمة من جهة الفرع (و) البيع
ثلاثة أنواع صحيح وفاسد ومحرم (و) أن صح (و) في غير القربون (و) فالصحيح كبيع أعيان شوهلت
(و) بيع (أعيان موصوفة) في الذمة كالسكر (و) بيع (صنرف) ويحوى من بيع الطعام بالطعام
(و) مراحمه (و) محاطة وتوليدوا اثر الكرم (و) بيع (خيار) أي البيع المشروط فيه الخيار (و) بيع (حبوان
بحبوان) ولو بجنسه (و) تفرق صفقة وجمع بين بيع وعقد آخر (و) كجارفة (و) بيع بشرط اعتاق أو براءة
من العيوب (و) بيع (عيني) هو أعم من قوله وبيع عيني (بضمن واحد بشرط الخيار ولو في أحدهما)
فقط (و) الفاسد كبيع مالم يقبض (و) مالم يملكه (و) بيع (ما عجز عن تسليمه) بيع (حيل الحيلة)
والمضامين والملاقيح وبيع بشرط (و) بيع (المناذرة والملازمة) بيع (البرقي سنبله)
(و) بيع (مالم يملكه) البائع (و) بيع (اللحم بالحبوان) ولو من غير جنسه (و) بيع (الحصاة) بيع
(الماء النابع أو الجاري مفردا) بيع (التمرة قبل) (و) بيع (الصلاح بدون شرط القطع) بان باعها
بشرط التسقية أو مطلقا (و) تغييرى بذلك أولى من تعبيره بما يؤهم خلاف المراد (و) بيع (كل نجس)
ككلب (و) بيع (عيب الفحل) بيع (الفرور) بيع (الاعمى وشرائه) بيع (خيار الرؤية)
وهو شراؤه مالم يره على ان له الخيار أذراه (و) بيع (الموقوف) وان اشترى على الخراب والاضحة
والرهون بعد القبض بالاذن (و) بيع (العبد المسلم) أو المرید (من كافر) الا ان يحكم بعتقه
عليه بشرائه (و) البيع (مع اشتراط الولاء) لغير المشتري (أو) اشتراط (الرهن أو) اشتراط (الكفيل)
محله (أو) بيع العرايا في خمسة أوسق (و) فأكبر (و) المحرم كبيع حاضر لباد (و) النهي عنه في خبر الصحيحين
بان يقدم شيخك بمائة نعم الحاجة اليه لبيعه شعر يومه فيقول له الحاضر انزكه لاشعة على التدرج باغلي
فتوافقه على ذلك والمعنى في النهي عما يؤذى اليه من التصديق على الناس والا تم على الحاضر فقط (و) يلق
الركبان) النهي عنه في خبر الصحيحين بان تلقى طائفة يحملون متاعا الى البلد فيشتري به منهم قبل قدومهم
ومعرفتهم بالسفر والمعنى في النهي عنه عنهم الا تم على المتلق فقط (و) النجش بان يز يد في الثمن (و) ليلغة
(و) لا رغبة في شراؤها بل لغير غيره فيشتري بها النهي عنه والمعنى فيه الأذى أو الخيار للمشتري ولو كان بمواظاة
تفريقه (و) البيع على بيع غيره (و) النهي عنه في خبر الصحيحين (و) بان يكون في زمن خيار
المجلس أو الشرط وذلك كان باع المشتري بالفسخ لبيعه مثل المبيع باقل من ثمنه والمعنى في النهي عنه الأذى
(و) السوم على سومه أي سومه غير النهي عنه في خبر الصحيحين (و) بعد استقرار الثمن (و) التراضي به صرح
بان يقول لمن أخذ ثوبا بشر به بكذا وكذا حتى أبيعك خبرا منه هذا الثمن أو مثله باقل أو يقول للمالك استرده

لاشتر به ببلدية لا
والمحرم كبيع حاضر لباد ونافى الركبان والنجش بان يز يد في الثمن لالرغبة والبيع على بيع غيره قبل
لزمه والسوم على سومه بعد استقرار الثمن

وبيع المصراوهى من ذك الحلب لايهام كثره لبها ولشترها الخبار فور ان ردها (٦٥) ولو بعيب آخر ردمها صاع ثم

والتصريفه وكل تدليس
ككنتم عيبونسو بد
شعر أمة ونجعبده
ونحمبر وجهها حرام
وبيع العنب من يتخذ
خراو البسف من يقتل
به غيره ظلموا والنسكة
من يصطاد في الحرم
والخشب من يتخذ منه
اللاهى وبيع العربون
الجمان يعطيه شيأ على أنه
لصاحب السلعة ان لم
يتم البيع
(باب بيع الاعيان)
العين اما حاضرة أو
غائبة أو فى الذمة
فالخاضرة وهى المرتبة
الرؤية المعتبرة بصح
بيعها بشرطه والغائبة
ان لم يرها العاقدان قبل
لم يصح بيعها وان رأياها
ولم تغير عادة كأرض أو
احتمل تغيرها كحيوان
صح أو غلب تغيرها
كفا كهنر طبة لم يصح
والتي فى الذمة يصح بيعها
بذكرها مع جنسها
وصفتها كعبد حبشى
خاسى وعد هذا يباع
لاسلما مع انها فى الذمة
اعتبارا بلفظه فلا
يشترط فيه تسليم الثمن
قبل التفرق
(باب لزوم البيع)
اذا وجدت صيغة

لاشتر به منك بأكثر والمعنى فى النهى عنه الأيداء وخرج باستقرار الثمن ما لو كان المبيع يتطاف به على من
يريد فلا تمنع من الزيادة في تغييره أو من تغييره بأخيه (وبيع المصراوة) بالنهى عنه فى خبر الصحيحين
(وهى من ذك الحلب لايهام كثره لبها) والمعنى فى النهى عنه التدليس (ولشترها الخبار فوراً) كخيار
العيب واجب عن خبر مسلم من اشترى ثياباً مصراً فهو بالخيار ثلاثة أيام بانه محمول على الغالب من أن
التصريف لا يظهر الا بثلاثة أيام لا حالة نقص الدين قبل تمامها على اختلاف العلف أو الماوى أو تبدل الأيدي
أو غير ذلك (فان ردها ولو بعيب آخر) بعد حليها (وإذا ردمها صاع ثم) خبر مسلم بذلك (والتصريفه وكل
تدليس ككنتم عيبونسو بد شعر أمة ونجعبده) الدال على قوة البدن (ونحمبر وجهها حرام) فيما تم فاعله
العالم بالنهى عنه لكن العقد صحيح ولان النهى عنه أعم ولا مخرج عنه هذا من تعلقات بيع المصراوة
ثم عطف على ما قبله قولى (وبيع العنب من يتخذ خراو البسف من يقتل به غيره) هو أعم من قوله
المسلمين (ظلموا والنسكة من يصطاد) بها (فى الحرم والخشب من يتخذ منه اللاهى) لتسببه فى الحرم ومثلها
بيع المالك المرد من غرف بالفجور فيهم (ومحل تحريم بيعه ذلك من ذكر اذا تحقق أو ظن أنه يفعل ذلك
فان توهمة كره (وبيع العربون) بفتح العين والراء وضم العين واسكان الراء (بان يعطيه شيأ على أنه
لصاحب السلعة) (ان لم يتم البيع) ومن الثمن ان تم للنهى عن ذلك رواه أبو داود وغيره

(باب بيع الاعيان)

وهى ثلاثة أذ (العين) اما حاضرة أو غائبة أو فى الذمة فالخاضرة وهى المرتبة الرؤية المعتبرة (فى صحة البيع) يصح
بيعها بشرطه (والغائبة ان لم يرها العاقدان) بان لم يرها كل منهما أو أحدهما (قبل) أى قبل العقد
(لم يصح بيعها) للغرر (وان رأياها) قبل (ولم تغير عادة كارض) ونياستر أياها من نحو شهر (أو احتمل
تغيرها) وعدمه (كحيوان صح بيعها) لان الغالب فى الأول والظاهر فى الثانى بقاؤها بحالها ومحلها اذا كان
ذا كبرن لاوصافها عند العقد (أو غلب تغيرها) فى المدة (كفا كهنر طبة لم يصح) بيعها للغرر ونكفى
رؤية بعض المبيع ان دل على باقية كظاهر الصورة والرؤية فى كل شئ على ما يليق به (والعين) التى فى الذمة
يصح بيعها بذكرها مع جنسها وصفها كعبد حبشى خاسى مع بقية الصفات التى تذكر فى التملك (وعدت)
هذا (بيعا لاسلما مع أنها) أى العين (فى الذمة اعتبارا بلفظه فلا يشترط فيه تسليم الثمن قبل التفرق) الا أن
يكون ذلك فى رتبين فبشترط فيه التقابض قبله كفى العين الحاضرة وهذا اذا لم يذكر مع ذلك لفظ التملك
فان ذكر كان قال بعتك كذا سلماً أو اشترى به منك سلماً كان سلماً وعلى كون ذلك بيعاً يشترط تعيين
أحد العوضين فى المجلس والأبصر بيع دين بدين وهو باطل

(باب لزوم البيع)

(اذا وجدت صيغة) العاقدان رشيدان مختاران والمبيع مملوك (هو من زبادى) طاهر منتفع به مقدور على
تسليمه معلوم لها والعاقد عليه ولاية وانقطع الخيار (أى خيار المجلس وخيار الشرط) (لزم) البيع فلا يلزم بل
لا يصح بلا صيغة ولا بغير عاقدين متصفين بما مر نعم يصح بيع المكروه بحقوق ولا يصح بيع غير المملوك للبائع
ولا بيع نجس ولا ما لا تنفع فيه كحبه وذب ونحوه ولا ما عجز عن تسليمه ولا مجهول ولا مالمس للعاقد عليه
ولاية كبيع الفضولى وبعض هذه يعلم بما يابى أيضاً وبعضها مما مر من تغييره بالتسليم أولى من تغييره بالتسليم وإذا
لزم بيع العاقدين (فليس لأحدهما فسخ الا لوجب كعيب) وحلف شرط (ويعجز بيع كل عين متصفة بما مر)
أنها فلا يجوز بيع مكاتب بغير رضاه لعلحق حق العتق به كأم الولد ولا بيع أم الولد لذلك والنهى عنه كما سبأنى
فى باهوا ولدها فاسأ عليها ولا بيع لحم أضحية لظاهر قوله نه الى فكلوا منها وأطعموا الفقاع والمعتول ولا بيع
الاسود والاسود والاسود

والعاقدان رشيدان مختاران والمبيع مملوك طاهر منتفع به مقدور على تسليمه معلوم لها
والعاقد عليه ولاية وانقطع الخيار لزم فليس لأحدهما فسخ الا لوجب كعيب ويجوز بيع كل عين متصفة بما مر

وملك المبيع في زمن
الخيار لمن انقضى به
وموقوف ان كان لها
فان تم البيع بان انه
للمشترى من العقد
والا فللبائع

باب السلم

والسلم بشرط له قبض
رأس المال قبل التفرق
وان كان في الذمة
وكون المسلم فيه ديناً
موصوفاً بصفة معلومة
وكونه يؤمن انقطاعه
وقت وجوب تسليمه
وبيان موضع تسليمه
ان عقد بموضع لا يصلح
له أو لجهة مؤثراً لاجل
على موضع العقد
وبيان مقداره من
كيل ووزن وذرع وعد
وسن في حيوان وعق
وحداته في حبوب وغير
وزيب لاجودة ورداءة
وحلول وتأجيل
والطلق يحصل على
الجيد والحلول بشرط
الاجود مبطل لا الرداء
فان ذكر أجل اشترط
كونه معلوماً فيبطئ
بالمجهول كقوله في
حصولاً يصح السلم
فيه لا ينضب كنبيل
مريس وجواهر الافي
لألى صغار وجوز ولوز
عدا ورايح وسفرجل
وكمرى وورمان ويبيض
ويوس وجلود

الموقوف لأنه غير مملوك ولا بيع المعجوز عن تسليمه حتماً وشراً كالطير غير النحل في الهواء ولا بيع
الرهون بعد قبضه بلا إذن المعلق حق الرهن به فاستثناء الأصل للموقوف من العين المملوكة منتقد (وملك
المبيع في زمن الخيار) أي خيار المجلس أو الشرط (لمن انقضى به) من العاقدين لنفوذ تصرفه فيه (وموقوف
ان كان لها فان تم البيع بان انه للمشترى من العقبير الا فللبائع) لان البيع سبب ملك المشتري الا ان الخيار مانع
من الخزم به فوجب الترخيص الى آخر الامر ويتصور كون خيار المجلس لاحدهما دون الآخر بان يختار
الآخر له ومه أو يقارق أحدهما بغيرها أو يتمكن الآخر من خروجه مع مولى يخرج وحيث حكم بملك المبيع
لاحدهما حكم بملك الثمن للآخر وحيث وقف بملك الثمن

باب السلم

هو أولى من قوله باب بيع الصفات وهو السلم لان بيعها لا ينحصر في السلم كما عرفوا السلم وقاله السلف
بيع موصوف في الذمة بلفظ السلم أو نحوه والأصل فيه قبل الاجاع قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا تدابرتهم
بدين الآية زلت في السلم وخير الصحيحين ممن اشترى في شيء فليست في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل
معلوم (بشرط له) مع ان كان البيع وشروطه التي يمكن مجتنباً فيه خسة بشرط (قبض راس المال قبل
التفرق) من مجلس العقد (وان كان في الذمة) فلو تفرق قبل قبضه بطل العقد وقبل قبض بعضه بطل فيما لم
يقبض لانه عقد غير رافق لا يصح له غير آخر ولو جعل رأس المال منفعة دار مثلاً حصل القبض بتسليم الدار
في المجلس (وكون السلم فيه ديناً) فلو قال أسلمت اليك هذا الثوب في هذا العبد لم يصح (موصوفاً بصفة
معلومة) لها ولعل ذلك غير مما يرجع اليها عند التنازع (وكونه يؤمن انقطاعه وقت وجوب تسليمه) فلا يصح
السلم في غير بعضه محضه وقت البا كوزقولا في غير ثوبان أو في غير ثوبين وجوده في الموضع الذي
يعتبر فيه التسليم ولو بنقله للمبيع عادة (وبيان موضع تسليمه) في المؤجل (ان عقد بموضع لا يصلح له أو
لجهة مؤثراً لاجل) لتفاوت الأغراض باختلاف المواضع (والا) بان صلح الموضع لتسليمه ولم يكن له
مؤثراً لم يبين موضعه (محل على موضع العقد) الصالح لتسليمه كما يحمل عليه الحال اذا لم يبين موضع تسليمه
والمراد بموضع العقد تلك الحالة لاذلك الموضع بعينه (وبيان مقداره) أي المسلم فيه (من كيل) فيما يكال
(ووزن) فيما يوزن (وذرع) فيما يزرع (وحل) فيما يحل (وسن في حيوان) بيان (عقود) بضم العين
(وحداته في حبوب وغيره) وبحوها وبشرط ذكر بلدتها ولونها وصغر حباتها وكبرها (لا) بان
خودته وركاءه وحلوله وتأجيله فلا يشترط (والطلق) يحصل على الحلو والحلول) ونزل الجيد على أقل
درجته (وبشرط الاجود مبطل) للعقد لأن أقصاه غير معلوم (لا) شرط (الرداء) لأنه ان أتى ردي
هو أركأ الاشياء فهو المسلم فيه أو بما هو فوقه فالمطالبة بمادته عناد وشكر رداءه والعقب مبطل لعدم
انضباطه لا بشرط رداءه والنوع لا انضباطه (فان ذكر أجل اشترط كونه معلوماً) الآية والخبر السابقين
(فيبطل بالمجهول كقوله في ذبح) لانه جعله ظرفاً فكانه قال يحل في جزء من أجزاءه بخلاف ما لو قال
الى رجب فانه يصح ويحل بأوله لتحقيق الاسم به (ولا يصح السلم فيما لا ينضب) ولا ينقيد عدم الصحة
بثلاثين شيئاً وان قيد بها الأصل (كسبل مريس) بفتح الميم وكسر الراء أي ملصق عليه مريس (وجواهر
الافى لآلى صغار) وهي ما يقصد للدواء لآلى به (وجوزة وكوز عدا) لانه يحتاج معه الى ذكر الحجم وذلك
يؤثر عزه الوجوداً ما اشتمل فيها وزناً وكيلاً لاجل ان مطلقاً قيل يمنع في نوع يكثر اختلافه لفظاً فثورة مورثتها
وهذا ما استدل به الامام في الوزن على اطلاق الاصحاب الجواز ونسبه الرافعي وكذا النووي في غير شرح
الوسيط أافية فقال بعد ذكره ذلك والمشهور في المذهب ما أطلقه الاصحاب ونص عليه الشافعي قال في المهمات
والصواب التمسك به ومثلها قيلت بقولي عدا وان جرى الأصل على كلام الامام (ورايح) بكسر النون
وهو الخنزير الهندي (وسفرجل) وكمرى وورمان ويبيض

ورق وخفاف ونعال
عدا أو كيلاو بنفسج
و ياسمين ودهن ورد
وغالية وثوب ملون أو
مركب عليه بالابرة غير
جنسه ان لم ينضب
ذلك وثوب مصبوغ
بعد النسيج وأطراف
حيوان دروزه ومخيط
فيماء مجهول

انما يجري في نقد وما
قصد لطم فان بيع
ربوي بجنسه شرط
حلول وتقابض قبل
التفرق بماتة يقينا أو
بغير جنسه واتحاد اعله
شرط الأولان فقط
ويجوز بيع حيوان
بآخر واذا عقد على
جنس ربوي من
لجانين واختلف المبيع
ولو صفة كائني دينار
جيدة بماتة جيدة
وماتة رديئة حرم ولم
يصح

بان بخبرشمن ما اشتراه
و یبیه بر ج درهم
لکل عشرة مثلاوهی
جائزة فان ادعی غلطا
وأخبر بأقل قبل قوله
وحط الزائد ورجعه

(بأن يُخبر) المشتري (بشئ مما اشتراكمو يبيعه) مثله (بربح) أي مع ربح (درهم لكل عشرة غللاوهي)
أي المراجعة (جائزة) بلا كراهية يجوز أن يكون الربح من غير جنس النمن (فإن ادعى غلطا وأخبر
بما قبل) مما أخبر به أولا (قبل قوله) بمواخذة له باخباره (وخط الزائدور به) لكذبه فلو قال اشتريته
بما تبيع باعه بمائة ربح درهم لكل عشرة ثم أخبر بأنه اشتراه بنسعين قبل قوله وخط الزائدور به

أو با كثر وكذب فان
لم يبين لقله وجها
محتلا لم يقبل قوله ولا
ينته والا قبل وله
تحليف المشتري فيهما
أنه لا يعرف ذلك
باب الخيار

الخيار المردع في
اليوم خيار شرع وهو
خيار المجلس وخيار
الشرط وأكثر مدته
ثلاثة أيام فان زاد عليها
لم يصح العقد وخيار
عيب عند الاطلاع عليه
وخيار تلقى الركبان
اذا وجلا السعر أغلى
مما ذكره وخيار تفریق
الصفقة في الدوام أو
الابتداء ان جهل
المشتري الحال وخيار
فقد الوصف المشروط
والخيار لجهل الغصب
مع القدره على الانزع
ولطريان العجز مع العلم
به ولجهل كون المبيع
مكثري وللامتناع من
الوفاء بالشرط الصحيح
الافى اعتاق وقطع في
بيع نمره قبل صلاحها
وللتحالف وللبيع
لظهور زيادة الثمن في
المراجه والمشتري
لاختلاط الثمرة ان لم
يجه البائع ما تجدد
والمعجز عن الثمن وتغير
صفة بلراء قبل العقد

وكذلك أحد عشر فيكون الثمن تسعة وتسعين (أو) أخير (أو) كثر (أو) ما أخير به أو لا (وكذبه) أي
المشتري (فان لم يبين لقله وجها محتلا) فتنحى المبيع لم يقبل قوله ولا ينته (لكن كذب قوله الأول لمحا) (والأول)
بأن يبين لقله وجها محتلا كان قال كثر اجعت جردني فغلطت من فمن متاع الى غيره (فلا) أي قوله
و ينته لعنره (وله تحليف المشتري فيهما) أي في الشقين (انه لا يعرف ذلك) لان المشتري قد تفرغ عند عرض
اليمن عليه ويجوز البيع محاطة كعتك هذا بما اشترى وخط درهم لكل عشرة أو من كل عشرة لكن
المحطوط في الأول واحد من كل أحد عشر كافي الربح بخلاف الثانية فان المحطوط فيها واحد من كل عشرة
فكرهه وسواء ذكره أو لم يذكره

باب الخيار

في أنواع البيع (الخيار المردع في اليوم) ستة عشر (خيار شرع) ثبت بالعقد (وهو خيار المجلس)
لثبوت ذلك في خبر الصحيحين (وخيار الشرط) وأكثر مدته ثلاثة أيام لثبوت ذلك في خبر البيهقي وغيره
(فان زاد عليها) في عقده واحد (لم يصح العقد) لأن نصا شرطا فاسدا (وخيار عيب عند الاطلاع عليه)
سواء كان موجودا قبل البيع أم بعده وقبل القبض لثبوت ذلك في خبر الترمذي وغيره (ومن ذلك الخيار
لجهل ذلك كخبره مبيعوه كباط العيب هنا كل ما ينقص العين أو القيمة نقضا بقوت به غير من صحيح اذا
غلب في جنس المبيع عليه كالحصاة والزناو السرقة فخرج بقوله لم يقوت به غرض صحيح مالمو بان بالحيوان
قطع فلقه صغيرة من خذله أو ساقه لا يورث شيئا ولا تقوت غرضا صحيحا فانه لا خيار بذلك وبقوله اذا غلب
الح الشئ في الأمة المحتملة للوط فانه ينقص القيمة ولا خيار بها ادليس الغالب في الاماء عليها (وخيار
تلقى الركبان اذا وجلا السعر أغلى مما ذكره) المتلقى لثبوت في خبر الصحيحين بخلاف مما اذا وجلا مثله
أو دونه فلا خيار لهم اذا تفرق ولا خياره ولو لم يطلعوا على الغبن حتى رخص السعر وعاد الى ما أخبروا به
استمر خيارهم (وخيار تفریق الصفقة في الدوام) كتنف أحد الميعين قبل القبض (أو) في (الابتداء)
كبيع حل وحرم (ان جهل المشتري الحال) لتفریق الصفقة عليه فان علمه أو كان تفریقها في اختلاف
الأحكام كجمع بين بيع وأجارة فلا خيار (وخيار فقد الوصف المشروط) في العقد والمراد وصف يقصد
ليخرج غيره كالزناو السرقة فانه لا خيار بعقده (والخيار لجهل الغصب مع القدره على الانزع) للعقود
عليه من الغاصب فعلا للضرر (و) الخيار (لطريان العجز) عن الانزع (مع العلم به) أي بالغصب
ومنه تعلم ثبوت الخيار لتغير القبض بمجرد أو غير مو به صرح الأصل (و) الخيار (لجهل كون المبيع
مكثري) أو مكروما (و) الخيار (للامتناع من الوفاء بالشرط الصحيح) كشرط رهن أو كفيل في البيع
(الافى) الامتناع من الوفاء بشرط (اعتاق وقطع في بيع نمره قبل) بدو (صلاحها) ولو من غير مالك
أصلها فلا يثبت به خيار بل يجزئ شرط عليه ذلك في الأولى على الاعتاق وفي الثانية على قطع الثمرة ان
يغيب من غير مالك أصلها ولا يلزمه الوفاء بقطعها ان يبيع جنه واطلاق الثانية أولى من تقييد الأصل لها
بمالك الأصل (و) الخيار (للتحالف) فيها اذا اتفقا على صحة العقد واختلفا في كفيته فيفسخانه أو
أحدهما أو الحاكم ان لم يتراضيا (و) الخيار (للبائع لظهور زيادة الثمن في المراجه) فلو قال اشترى
هذا بمائة وباعه بمائتين درهم لكل عشرة ثم زعم انه كان اشتراه بمائة وعشرة صدقه المشتري ثبت
له الخيار (و) الخيار (للمشتري لاختلاط الثمرة) المبيعة بالمتحدة قبل التحليف (ان لم يجه البائع ما تجدد
والأسقط خياره لزوال المحذور وله الخيار أيضا في صورة الأعتجار المدفونة في الأرض المبيعة اذا كان فلقها
وزركها مضرين أو فلقها مضرًا ولم يتركها البائع وتركها اعراض لا عليك كنعيل الدابة (و) الخيار
(للعجز عن الثمن) بان عجز عنه المشتري والمبيع باق عنده لثبوت ذلك في الصحيحين ولا بد في ذلك من
الحجر عليه بسبب عجزه أو من غيبه له مسافة القصر (و) الخيار (لتغير صفته قبل العقد) وان لم يكن

وتعيب الثمرة بترك
 البائع السقي
 (باب البيوع الباطلة)
 هي كبيع مالم يقبض
 الا في ميراث وموصى
 به ووزق سلطان
 وغنيمة ووقف وموهوب
 استرجع وصيد بشبكة
 ومسلم فيه ومكذرى
 وغيرها وكبيع ماعجز
 عن تسليمه حالا كالطير
 في الهواء الا في اجارة
 وسلم وغلة لا يمكن
 كيلها الا في زمن طويل
 ومغصوب او آبق لقادر
 عليه وعين يلد آخر
 وكبيع جبل الحبله
 كأن يقول اذا تبعت
 هذه الناقة ثم تبعت
 التي في بطنها فقد بعثك
 ولدها أو بان يشترى
 شيا شمن مؤجل بتناج
 ناقة معينة ثم تناج مافي
 بطنها وبيع المضامين
 وهي مافي أصلاب
 الفحول والملاقيح
 وهي مافي بطون الاناث
 وبيع بشرط الا بشرط
 رهن أو كفيل أو
 اشهاد أو خيار أو أجل
 أو اعتاق أو براءة من
 العيوب فيبدا عن
 عيب باطن بالحيوان لم
 يعلمه ونقل المبيع من
 مكان البائع أو قطع الثمار
 أو نبقيتها بعد الصلاح
 أو وصف بقصد ككون
 العبد كاتبا

تعباً (و) الخيار (تعيب الثمرة بترك البائع السقي) بعد التخلية وترك ثمن الاصل هنا شياء للعلم بها
 بآمرها
 هي كنبرة (كبيع مالم يقبض) أي لم يقبضه البائع (الاف ميرات وموصى به ووزق سلطان) بان عين
 لمستحق في يمين المال فقدر حصته أو أقل (وغنيمة) ربع (وقف) من تناج ومكذرى وغيرها (وموهوب
 استرجع) من المذهب (وصيد) بشبكة أو عوها (ومسلم فيه ومكذرى وغيرها) هو من زباني
 كنبرة ومال فراض وموهون بعد انفسكا كدو يستثنى من الميراث مالم كان الموهون لا ملك سعه لكونه
 مات قبل قبضه (وكبيع ماعجز) البائع (عن تسليمه حالا كالطير) غير النحل (في الهواء الا في) سقي
 اشياء (اجازة وسلم وغلة) كنبرة (لا يمكن كيلها الا في زمن طويل) مغصوب او آبق لقادر عليه (هو أغم
 من قوله بمن هو تحت يده) (وعين) هو أغم من قوله زعفرار (يولد آخر) أو نحو فيفتح البيع في كل منها
 وان عجز البائع عن تسليمه في الحال لان المشتري يصل الى عرضه فيها (وكبيع جبل الحبله) بفتح الحبله
 والمؤكدة للنهي عنه في خبر الصحيحين (كأن يقول) البائع (اذا تبعت) بالبناء للمفعول أي ولدت
 (هذه الناقة ثم تبعت التي في بطنها فقد بعثك ولدها) بان يشترى شيا شمن مؤجل بتناج ناقة معينة ثم تناج
 مافي بطنها) أي مؤجلا بتناج كنبرة النون وعلان البيع من حيث المعنى في النوع الاول لانه
 مبيع مالم يولد ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وفي الثاني للتأجيل لاجل مجهول (وبيع المضامين
 وهي مافي أصلاب الفحول) بيع (الملاقيح وهي مافي بطون الاناث) للنهي عنهما كبر واما ملك في الموطأ
 ولما مرر بالمضامين جمع مضمون بمعنى متضمن ومنه مضمون الكتاب كذا والملاقيح جمع ملقوح وهي
 مجنين الناقة والمراد هنا أغم من ذلك (ويعم بشرط) كبيع بشرط بيع أو فرض للنهي عنه في خبر
 إلى داود وغيره (الا) ثلاثة عشر بيع (بشرط رهن أو كفيل) معينين ثمن في الذم ولا حاجة اليهما
 في معاملة من لا يرضى الا بهما ولا بد من كون الرهن غير المبيع (أو) بشرط (اشهاد) لقوله تعالى
 واشهدوا اذا ابتاعتم ولا بشرط تعيين الشهود لان الاغراض لا تتفاوت فيهم فان الحق ثبت بأبي عدول
 كانوا (أو) بشرط (خيار) علمه في بابه (أو) بشرط (أجل) معين لقوله تعالى اذا نددتم
 بدين الى أجل مستعجلى أي معين فامكثوه (أو) بشرط (اعتاق) للمبيع خبر الصحيحين عن بريرة
 ان عائشة اشترت بالبشرط العتق والولاء ولم ينكر صلى الله عليه وسلم الا بشرط الولاء لم لقوله كما بال أقوام
 بشرطون بشرط العتق في كتاب الله تعالى الخ ولان استعقاب البيع العتق عهد في شراء القريب فاحتمل
 بشرطه (أو) بشرط (براءة من العيوب) في المبيع ولو غير حيوان فهو أولى من تقييد الاصل الصحة
 بالحيوان (فيرا عن عيب باطن بالحيوان لم يعلمه) دون غيره فلا يبرأ من عيب بغير الحيوان كالعقار
 واليابس مطلقا ولا من عيب ظاهر بالحيوان علمه ولا من عيب باطن بالحيوان علمه وذلك لان الحيوان
 يتغير في الصحة والنعيم وحول طباعه فقلما ينفك عن عيب خفي أو ظاهر فيحتاج البائع فيه الى شرط
 البراءة ليقبض بلزوم البيع فيما لا يعلمه من الخفي دون ما يعلمه مطلقا في حيوان أو غيره فليس فيه وما لا يعلمه
 من الظاهر فيهما كالثمرة خفائه عليه أو من الخفي في غير الحيوان كالحوز واللوز اذ الغالب عدم تغيره
 بخلاف الحيوان فله مع الشرط المذكور الرد بعيب حدث قبل القبض لان الاصل والظاهر انهما لم يردا
 (أو) بشرط (نقل المبيع من مكان البائع) لانه نصرت بيع بمقتضى العقد (أو) بشرط (قطع الثمار
 أو نبقيتها بعد) بدو (الصلاح) هو أولى من قوله بعد التأخير وذلك للأجاء في الأولى ولا من الثمار
 من الاوقات غالباً في الثانية بخلاف ما قبل الصلاح فاذا تلفت لم يبق شي في مقابلة الثمن (أو) بشرط
 (وصف بقصد ككون العبد كاتبا) لانه التزام يتعلق به مصلحة العقد ولم يقبض انشاء امر مستقبل

وحر وأم ولد ومكانب
وحشرات وعشب
الفحل وهو أجرة
ضرايه وبيع الغرر
كمسك في فأر موصوف
على ظهر غنم وبيع عبد
مسلم من كافر ولا يدخل
مسلم في ملك كافر الا
بالارث و باسترجاعه
بافلاس المشتري
و رجوعه في هبته لولده

و رد عليه بعيب
و بقوله لمسلم أعتق
عبدك عنى فيعتقه
عنه و بشرائه من يعتق
عليه و كبيع العرايا وهو
بيع الرطب على الشجر
بتمر أو العنب عليه
بزيب في خسة أو سق
فأ كثر ويجوز فيما
دومها بعد الصلاح ان
خرص ما على الشجر
و كيل الآخر

باب الصالح

يكون هبة بأن يصالح
من عين على بعضها
و يباع بأن يصالح منها
على غيرها و اجارة بأن
يصالح منها على منفعة أو
من منفعتها على غيرها
و ابراء بأن يصالح من
دين على بعضه و غيرها

باب الحوالة

يعتبر لها محيل و محنل
وصيغة و ضرب يحيا
أحنتك على فلان
بالدين الذي لك على

ككسب للنهي عن نموه والمعنى فيه نجاسة عينه فالحق به باقي نجس العين و يعبرى بنجس أعظم من تغييره بكسبه
و خنزير و ما ولد منهما (و) بيع (خبر) للاجماع (و أم ولد و مكانب) لما مر في باب لزوم البيع (و حشرات)
كعقارب و فيران إذا نفع فيها يقابل بالمساواة أن ذكر لها منافع في الخواص (و عيب القتل) للنهي عنه
في خبر البخاري (و هو أجرة ضرايه) ويقال غير ذلك كما يشتهر في شرح الاصل (و بيع الغرر كمسك في
فأر و موصوف على ظهر غنم) للجعل بقدر المبيع (و بيع عبد مسلم) أو من يدر (من كافر) لما في ملكه من
الاهانة (و لا يدخل) عبد (مسلم في ملك كافر) ابتداء (الا) في سب مسائل (بالارث) له (و باسترجاعه
بافلاس المشتري و رجوعه في هبته لولده و رد عليه بعيب) بقوله لمسلم أعتق عبدك عنى فيعتقه عنه
و بشرائه من يعتق عليه و ما يز يد على السكينة يرجع ما يصح منه إلى بعضها بجامع الفسخ و في معناه
الانفساخ (و كبيع العرايا وهو بيع الرطب على الشجر بتمر) على الأرض (أو) بيع (العنب عليه) أي
على الشجر (بزيب) على الأرض (في خسة أو سق) فأ كثر و يجوز فيما دونها بعد (الصلاح) لأنه
على رخص في ذلك في الرطب و قيس به العنب بجامع ان كلا منهما من كثر فيمكن خرصه و بدخر ثابسه
هذا ان خرص ما على الشجر و كيل الآخر (فلا يجوز فيما لو خرص ما على الشجر و وزن الآخر أو خرص
أو وزن ما على الشجر و خرص الآخر و الحق المسار و ردى الر و ياتي الشتر بالرطب

باب الصلح

هو لغة قطع النزاع و شرعا عقد يحصل به ذلك و الأصل فيه قبل الاجماع خبر الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا
أجل حراما أو حرم جلالا واه ابن حبان و صححه و الكفار كالمسلمين و انما خصهم بالذكر لأن قيادهم إلى
الأحكام غالب و الصلح الذي يحل الحرام كان يصالح على خير و الذي يحرم الحلال كان يصالح على أن
لا يتصرف في المصالح بينهم هو (يكون هبة بأن يصالح من عين على بعضها) فحيث له ما يثبت لها (و) يكون
(يبيع بأن يصالح منها) أي من العين المدعاة (على غيرها) من عين أو غيرها فثبت له ما يثبت للبيع (و)
يكون (اجارة بأن يصالح منها) أي من العين المدعاة (على منفعتها و من منفعتها على غيرها) و التفسير الثاني
من ز يادني (و) يكون (براء بأن يصالح من دين على بعضه) كقوله أبراءك عن خمسة من العشرة التي لي
عليك و صالحتك على الباقي لا يشترط القبول فان اقتصر على لفظ الصلح كقوله صالحتك من العشرة التي
عليك على خمسة اشترط القبول لان لفظ الصلح يقتضيه (و) يكون (غيرها) من ز يادني كان يكون سألما
بأن يجعل العين المدعاة رأس مال سلم و جعله كقوله صالحتك من كذا على رد عبيدي و خلعا كقوله
صالحتك من كذا على أن تطلقني طلقه و معارضة عن دم كقوله صالحتك من كذا على ما أستحقه عليك من
القود و فداه كقوله لحر في صالحتك من كذا على اطلاق هذا الاسر و عمارية كقوله صالحتك من الدار
المدعاة على أن تسكنها سنة و فسحا كان صالح من المسلم فيه على رأس المال و يشترط لصحة الصلح سبق
خصومة لأن لفظه يقتضيه و اقرار الخصم اذ بدونه لا يمكن تصحيح التملك و يجوز للأجنبي الصلح مع
انكار الخصم ان قال أقر و وكنتي في الصلح و ان صالح لنفسه في الدين لم يجز أو في العين مجاز ان قال هو مبطل
في انكاره و قدر على النزاع

باب الحوالة

هي لغة التحول و الاتقال و شرعا عقد يقتضي نقل دين من ذمة إلى ذمة و الأصل فيها قبل الاجماع خبر
الصحيحين بمطل الغني ظم إذا أتبع أحدكم على ملي فليتبّع أي و إذا أحيل أحدكم على ملي فليتحل كما رواه
ما هكذا البيهقي و الامر فيه للثبوت (بغيرها) أي لصحتها مع ما ياتي (محيل و محنل و صيغة) برضاها بها لأن
للمحيل إيفاء الحق من حيث شاء فلا يلزم مجته و حق المحتال في ذمة المحيل فلا ينتقل الإبراء و هي بيع دين
بدين استثنى للحاجة (و صر يحيل) أي صيغة الحوالة في جانب المحيل (أحنتك على فلان بالدين الذي لك على

فان اقتصر على أحلك على فلان بكذا فكنية
على فلان بكذا فكنية
ومحال عليه لارضاء
ودينان وكونهما
معلومين يجوز بيعهما
ونساو بهما صفة وقدر
وحلولا وتأجيلا
(باب الوصية)

ملكها موقوف على
القبول ان وجد بان
حصوله للموصى له بالموت
والا فلوارث وشرط
صحها أن لا تكون
معصية ولا محالا وأن لا
يكون الموصى له أو به
حالا انفصل ستة أشهر
فاكثر من حين الوصية
ان كانت أمه فاشاوا
فتصح ان انفصل لارب
سنتين فأقل وتصح
بحمل حادث وكذا بما
لا يخرج من الثلث ان
أجاز الوارث وتصح
لقاتل وحربي ومريد
ولوارث ان أجاز بقية
الورثة المطلقين التصرف
حتى لو أوصى لكل
من بنه بعين بغير
نصيبه صح وتصح من
عليه دين مستغرق ان
أسقط ببراء أو غيره
وكل وصية لا تتوقف
على اجازة من الثلث
الا عتق أم الولد وعتقا
معاقبا صفة وجلت في
المرض ومات قبل
العتق ولا ماله غيره

فان اقتصر على أحلك على فلان بكذا فكنية (و) يعتبر (محال عليه)
لأنه المحل الذي يستوفى منه (لارضاء) لأن الحق للمجمل فله أن يستوفيه بغيره كما لو وكل غيره بالاستيفاء (و)
يعتبر (دينان) دين للمجمل على المجمل ودين للمجمل على المحال عليه فلا تصح من لادين عليه ولا على من
لادين عليه لأنها اعتراض (وكونهما معلومين يجوز بيعهما) فلا يجوز بمجهول ولا عليه ولا بما لا يجوز
بيعه ولا عليه لعدم استقراره كدين التملك ومال الكتابة بأن يجمل به السيد على المكاتب فان أحال به
المكاتب سيده (و) يعتبر (نساو بهما صفة وقدر أو حلولا وتأجيلا) لأن الحوالة مقارضة أرفاقه
للحاجة فاعتبر فيها التناوي في القدر كالقرض والحق بالقدر التقية واستغنى بذكر الصفة عن ذكر الجنس
(باب الوصية)

هي لغة الاتصال من وصي الشيء بكذا أو صله به لأن الموصي وصل خبر ديناه بخبر عقياه وشرعا تارة بحق مضاف
لما بعد الموت ليس بمبتدأ لا يعلني عتق بصفته ان التحقها بحكمها في حسانهما من الثلث كالتبرع المنجز في
مرض الموت والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين وأخبار خبر الصحيحين
ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي به يبيته ليلتين الأولى وصيته مكتوبة عنده وهي مستحقة في الثلث فأقل لغير
الوارث وأركانها أربعة موصي له وموصي به وصيغة (ملكها) أي الوصية بمعنى الموصي به (موقوف)
على القبول ان وجد بان حصوله للموصى له بالموت والافلوارث) اذ لا يمكن جعله للبيت لأنه تجدد لالوارث
لأن الارث مؤخر عن الدين والوصية ولا للموصي له والامتناع زده كالمراثة فتعين وقفه اذا قيل كان له ثمرة
وكسب عبد حلالين الموت والقبول وتعليقه بصفة العبد وفطرته (وشرط صحها ان لا تكون مفضية) كأن
أوصى بسلاح لحربي (ولا محالا) كأن أوصى بعبده ولا عبده (وأن لا يكون الموصي له أو) الموصي (به) حلالا
انفصل ستة أشهر فاعكثر من حين الوصية (به) ان كانت أمه فاشاوا (لزوج أو سبيوا) مكنه وطوها لا احتمال
حليته بعد الوصية والاصل عدمه عندها نعم لو انفصل قبل ستة أشهر أو أم ثم انفصل بعد هاتين أو آخر دخل في
الوصية وان زاد ما بينهما بين انفصاليه على ستة أشهر (والا) أي وان لم تكن فاشاوا ولم يمكنه وطوها (فتصح)
الوصية (ان انفصل لاربع سنين فأقل) لأن الظاهر وجوده عند الوصية لنسبة وطو الشبهة وفي تقدير الزنا
أساءة ظن أما اذا كانت به لثون ستة أشهر فانهما تصح وان كانت فاشاوا لم يكن موقوف (وتصح)
الوصية (بحمل حادث) لأن المعلوم يجوز أن يملك كافي التملك (وكذا) تصح (بما لا يخرج من الثلث ان أجاز
الوارث) لما في الصحيحين ان سعد بن أبي وقاص قال قلت يا رسول الله قد بلغني من الوصية ما ترى وأنا ذؤمالد
ولا يرثني إلا ابنة أفأصدق بثلاثي مالي قال لا قلت فالسطر قال لا قلت فالثلث قال الثلث والثلث كثير والوصية
فيما ذكرتم من التبرعات الواقعة في مرض الموت (وتصح) الوصية (لقاتل) بان يوصي لجارحه ثم يموت بالجرخ
(وخرني ومريد) لم يمت على رذية لعموم أدلة الوصية ولأنها عليك بصيغة كالمهية وما خبر ليس للقاتل وصية
فضعيف ولو صح حمل على وصيته لمن يقتله (ولوارث ان أجاز بقية الورثة المطلقين التصرف حتى لو أوصى
لكل من بنه بعين بغير نصيبه) بشرط الاجازة لا اختلاف الا غرض في الاعيان ومنافعها والاصل في
ذلك خبر لا وصية لوارث الا ان يحجز الورثة (وتصح) الوصية (من عليه دين مستغرق) لانه (ان أسقط ببراء أو
غيره) لعموم أدلتها مع حصول غرض رب الدين وكلام الاصل يقتضي بطلان الوصية من عليه دين مستغرق
وليس مراد (بكل وصية) بالمعنى الشامل للتبرع في مرض الموت (لا تتوقف على اجازة) بحسب (من الثلث)
مخبر سعد السابق (الا عتق أم الولد) ان استولدها في مرض موته (وعتقا معاقبا) في الصحة (بصفته وجلت
في المرض) بغير اختيار السيد (ومات قبل) موته (العتق) لا ماله غيره فان كلا منهما تحسنت من رأس المال

نخل أو شجر عنب لمن

يتعهدانها بجزء معلوم

مما يخرج منهما ولا

تجوز فی غیرہا الاتبع

لہما و یخالفان غیرہما

في الخرص والزكاة

والعرايا والمساواة

ویزید النخل علی

لغيب بالتأثير والمزارعة

أَنْ يَعْقِدَ عَلَى أَرْضٍ

لمن يزعمها بجزء معلوم

مما يخرج منها والبذر

من المالك فان كان

من العامل فهي مخبرة

وہی باطلہ وکذا

المزراعة الآفـي البـياض

بين النحل والعنب أن

عسر سقيهما الا يسقيه

والتحدي العامل ولم يفصل

بين العقدين وأن

تأخر المزارعة على

^٤ وانهما منزلة استهلاك المال بانفاقه في اللذات والشهوات واعتبار الثاني بحالة التعليق ولانه حينئذ لم
يكن متبهما بابطال حق الورثة ^{مع عدم ساء فبقائه مالاً} ما يكون له حق اهل الولد وحق التعليق ^{في تركه} ^{تبعاً لما هو عليه من حرصه على التعليق}

(بَابُ الْمَسَاقَاةِ وَالزَّرَاعَةِ)

[illegible]

باب الإجارة

هي لغة اسم للآفة
مع بيان ما فيه في
رجلا من بني الدي
ومنفعة والمنفعة
فلو جمعها كان اسما جره ليخط التوب يياض النهار لم يصح لان المدة قد لا تفي بالعمل (كشرط صحتها)
أى الاجارة (العلم) أى علم العاقدين (بالمدة والاجارة) فلا يصح مع الجهل بشئ منهما للفرق (وأن
لا تشترط بعقد آخر) كفاي البيع وقيل لا يشترط والترجيح من ز يادنى (وأن يتصل الشروع في استيفاء
المنفعة بالعقد في اجارة العين) فلو اجرة تدار السنة القابلة لم يصح كالأو باعها على أن يستلمها في السنة
القابلة (الافى اجارة ممتدة تلى مدة اجارة) سابقة (قبل انقضائها لمالك منفعتها) وهو المكنتى ان لم
يك العين المكنتاة لغيره ان اكر اهاله فتصح الاجارة وان لم يحصل الاتصال المذكور لانصال المدين كما
لو اكر اه المدين بعقد واحد وخالف الفقهاء فخصر الصحة في المكنتى مطلقا وتعتبرى مدة اعم من تعينه
بالسنة الثانية (والافى كراء القعب) أى التوب (وهو أن يؤجر ذاته من احدى لبركها بعض الطريق)
لغة

تقال على العين المودعة على الابداع وهو كمال تحفظ الحق والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى ان الله
 يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها قوله فليؤدوا الذمى انتمن امانته وخبر امانته الى من اتتمنك ولا تخن
 من خانك رواه الحانكم على شرط مسلم واركانها ربعة مودعة وديعة وصيغة (بضمن الوديع
 مانعدي فيه منها الا ان ياخذت من مالا من كيس) فيه ربعة مودعة عنده (مرد اليه مثله فيضمن
 الجميع اذالم يتمن) اي البرهم عن البقية لانه افعال نفسه بلا غير فهو متعدي فان غير سكة او نحوها
 او رد اليه عن البرهم ضمنه فقط (و يضمن) وديعة (بايداع غيره) اي بايداعه لها غير ولو قاضيه (بلا
 اذن) من المالك (ولا عنترله) بخلاف مالا واستعان بمن يحملها الى الخرز او يضعها في خزانة مشتركة ينفه
 وبين ايها منكون نحو ذلك بخلاف مالا وادعها غيره لعنتر كحرز يقر اغارة في البقية واشرف الحرز على
 الخراب ولم يجد حرز ينقلها اليه واراد سفره ونعترز لاهلها لساها او وكيله ثم القاضي فان دفنها بموضع وسافر
 ضمن ثم ان اعلها امينا يسكن الموضع لم يضمن لان اعلامه بمنزلة ايداعه (و) يضمنها (بوضعها في غير
 حرز مثلها) من حرز مثلها (الى دون حرز مثلها) وهو اولى من قوله الى دون حرزها الاول لانه
 تحرصها للتلف بخلاف مالا ونقلها الى حرز مثلها وان كان الاول احرز ولا يضمنها بنقلها بظن المالك بخلاف مالا
 اتفق بها بظنه (و) يضمنها (بترك) دفع (متلفاتها) تركه حفظها الواجب عليه بالتزامه فلو اودعها بغير ترك
 علفها ضمن الا ان يكون المالك نهاه عنه (و) يضمنها (بالعدول عن الحفظ المأمور به) من المالك (مع تلفها
 بذلك) اي العدول لتعديته فلو قال له لا ترد على الصنف في فرد انكسر بنقله وتلف ما فيه بذلك او سرق
 في الصنف او من حيث لم يرد ففطر فديضمن ولو تلف بغير ذلك فلا ضمان وكذا لو قال لا تقبل عليه
 فاقبل او لا تقبل عليه فقبل فاقبلها لانه زاد في الحفظ ولم يقصر (و) يضمنها (بالاتفادها) فلو ليس
 التوب او ركب الدابة بغير غرض المالك ضمن لتعديته ومني صارت مضبوته باتفاد او غيره ثم ترك الحياة
 لم يبرأ الا ان يحدث له المالك استئمانا

يضمن الوديع مانعدي
 فيه منها الا ان ياخذ
 درهما مثلا من كيس
 ثم رد اليه مثله فيضمن
 الجميع اذالم يتمن
 و يضمن بايداع غيره
 بلا اذن ولا عنترله
 و يضعها في غير حرز
 مثلها و ينقلها الى
 دون حرز مثلها و يترك
 متلفاتها و بالعدول عن
 الحفظ المأمور به مع
 تلفها بذلك و بالاتفاد
 بها

(باب القراض)

يختص بالدرهم والدنانير
 والرج مشترك بحسب
 الشرط فان شرطاه كله
 لاحدهما فقراض فاسد
 ولا يجوز تقييده بمدة
 ويمنع التصرف او
 البيع بعدها فان منعه
 الشراء فقط بعد مدة
 جاز

(باب الوكالة)

و يقال القراض والمضار به وهو ان يعقد على مال يدفعه لغيره لشحرفه على ان يكون الربح مشتركاً بينهما
 والاصل فيه الاجماع واحتج له ايضا بقوله تعالى ولا ترون بصيرا في الارض ينتفون من فضل الله وبانه
 صارت حجة على ما الى الشاهد ان نفقت معه عبداه مبشرة وحقيقته ان اوله وكاله واخره جعله وان كانه
 خمسة تعاقد وصيغة ورأس مالى وعمل ورج (يختص) القراض (بالدرهم والدنانير) الخالص فلا يصح
 على غيرهما كتنبر ومغشوش وفلوس وسائر القروض لان في القراض اغرار اذن العمل فيه غير مضبوط
 والرج غير موقوف به واما جواز الاحتجاج بغيره في كل حال ونسب التجارة به (والرج مشترك)
 بينهما (بحسب الشرط) فلا يجوز اختصاص احدهما به ولا شرط مني لغيرهما الا بعد احدهما فاشترط
 له فهو لسيده (فان شرطاه كله لاحدهما) اي للعامل او للمالك (فقراض قاسد) نظر اللفظ والرج
 كله لك فيهما والعامل اجرة المثل في الاولى دون الثانية (ولا يجوز تقييده بمدة) يمنع التصرف او
 البيع بعدها لان الربح لا ينضم وقتها وتقدرت على الفسخ متى اراد بخلاف ذلك في المساقاة وقول او
 البيع من زبادي (فان منعه الشراء فقط بعد مدة جاز) لحصول الاسترباح بالبيع الذي له فله بعدها فان
 اقتصر على قارضتك سنة فسد العقد والعامل امين فيصدق في الرد والتلف كاني الوديع واني انه اشترى
 للقراض او لنفسه في الربح هو الخسران يوقر رأس المال

(باب الوكالة)

هي بفتح الواو وكسر هاءثة تنقو بض وشرعاً تنقو بض شخص امره الى آخره فبايقبل النيابة لا ليعمله بعد

مَوْنِهِ وَالْأَصْلُ فِيهَا قَبْلُ الْإِجَاعِ قَوْلُهُ تَعَالَى إِذْ هُوَ ابْتِغَى لِنَفْسِهِ أَهْلًا مِمَّنْ دُونِ آلِهِ لِيَسْتَخْفِيَ بَعْدَ فَتْنِهِ يَوْمَ يُنْفَخُ الْأَسْجَانُ فَاعْلَمُ كُلُّ شَيْءٍ خِزْيَانَهُ أُولَئِكَ مَتَّعْتُهُمْ مَالًا يَدْعُونَ بِهِ نَسْوَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ قَدْ فُلَّتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غَمَرَاتٍ مِّنْ ثَمَرَاتِ مَا هُمْ يُسْأَلُونَ أُولَئِكَ يَلْعَنُونَ لِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ

كَيْفَ يَكُونُ فِي نِكَاحٍ أَمْ حَبِيبَةٍ أَوْ كَانِهَا رَجُلٌ بَعَثَ مَوْكِلًا وَرَكِيلًا وَفِيهِ وَصِيفَةٌ لَكِنْ لَا يَشْتَرِطُ الْقَبُولُ لَفْظًا وَبَشَرًا فِي الْمَوْكِلِ تَحْتَهُ مَبَاشَرَةً مَّا وَكَلَّ فِيهِ بَعْلًا أَوْ لَاحِقَةً فِي الْوَكِيلِ بِمَحَبَّةٍ مَبَاشَرَةً تَصَرُّفًا لِنَفْسِهِ فِي الْمَوْكِلِ فِيهِ أَنْ يَمْلِكَ الْمَوْكِلُ الْوَلَايَةَ عَلَيْهِ وَأَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِلنِّسَاءِ وَفَدًا وَضَعْتُ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْأَصْلِ (نَصَحَ) الْوَكَاةُ فِي الْعَقُودِ وَغَيْرِهَا (الْأَفِي) بِمَجْهُولٍ مُّطْلَقٍ كَانَ وَكَلَهُ فِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ لَّانْ فِيهِ غَرَرٌ عَظِيمٌ لَا ضَرُورَةَ إِلَى احْتِمَالِهِ بِخِلَافِ مَا قَالُوا كَلْتِكَ فِي بَيْعِ أَمْوَالِي وَعَتَقِي أَرْقَانِي وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَمْوَالُهُ مَعْلُومَةً لَّانَ الْفَرَقُ فِيهِ قَلِيلٌ وَلَوْ وَكَلَهُ فِي شِرَاءِ عَبْدٍ مَّا كُنْهُ يَمَانٍ نَوْعُهُ وَكَذَلِكَ صَفَتُهُ أَنْ اخْتَلَفَتْ أَصْنَافُهُ نَوْعُهُ اخْتِلَافًا ظَاهِرًا أَوْ فِي شِرَاءِ دَارٍ وَجِبَ بَيَانُ الْحَالَةِ وَالسَّكَةِ أَيْ الْحَارَةِ وَالزَّفَاقِ لَا قَبْرَ النَّمَنِ (وَالْأَفِي) حَلَّ حُدُودًا أَوْ قَبْضًا بِعَلْمِ فَرْقَةٍ الْمَجْلِسِ (فِي تَرْتُوبَةٍ أَوْ) فِي (رَأْسِ مَالٍ سَلَمٍ وَالْأَفِي) وَطَرِ) فَلَا يَبْعَثُ التَّوَكِيلُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا لِأَنَّهَا لَا تَقْبَلُ النِّسَاءَ كَأَهْوٍ مَّعْلُومَةٍ مِنْ أَوْبَاهَا (أَوْ) فِي شَهَادَةٍ أَوْ بَيْنٍ كَابِلَاءٍ أَوْ لَعَانٍ الْحَاقِلُهَا بِالْعِبَادَةِ لِتَعْلُقِ حُكْمِهَا بِتَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى وَيَمْلِكُ بِالْيَمِينِ النَّفْسَ وَتَعْلِيْقُ الْعَتَقِ وَالطَّلَاقِ (أَوْ) فِي (اِقْرَارٍ) لِأَنَّهُ اخْتَارَ عَنْ حَقِّ فَاشْتِ الشَّهَادَةِ وَبِجَعْلٍ مَقْرَأَ نَفْسَ التَّوَكِيلِ (أَوْ) فِي (ظَهَارٍ) لَّانَ الْمَغْلَبَ فِيهِ مَعْنَى الْيَمِينِ (أَوْ) فِي (عِبَادَةٍ) لِلْمَاثِرِ (الْأَسْكَ) مِنْ حَجٍّ أَوْ عَمْرٍةٍ فَهِيَ أَعْمٌ مِنْ تَعْبِيرِهِ بِالْحَجِّ (وَتَفَرُّقُهُ زَكَاةً وَذَيْجٌ أَصَحُّ) لِأَدْلَتِهَا الْمَقْرُورَةِ فِي أَوْبَاهَا وَيَلْحَقُ بِالزَّكَاةِ الْكُفَّارَةُ وَصِدْقَةُ التَّطَوُّعِ وَبِالْأَصْحَابَةِ الْمَهْدَى وَالْعَقِيقَةُ وَبِدَبْحِهَا تَفَرُّقُ لَهَا وَلَحْمٌ الْمَهْدِي وَالْعَقِيقَةُ

(بَابُ الشَّرَكَةِ)

هِيَ بِكسر الشين واسكان الراء وفتح الشين مع كسر الراء واسكانها لغة الاختلاط وشركا عقد ثبت به حق شائع في شئ متعدّد الأصل فيها قبل الإجماع آيات كآية واعلموا أنما أغنتهم من شئ فان لله خشية وخبر يقول الله تعالى ثالث الشريكين مالم يحسن أحدهما صاحبه فاذا خافه خرجت من بينهما رواء الحكام وصحح استناده (هِيَ) نَوْعَانِ أَحَدُهُمَا فِي الْمَلِكِ فَهِيَ كَانِ أَوْ اخْتِيَارُ (كَلْبُ وَشِرَاءُ وَالثَّانِي بِالْعَقْدِ) لَهَا (وَهِيَ) أَنْوَاعُ (أَرْبَعَةٌ شَرَكَةُ أَبدَانٍ) شَرَكَةُ الْخَالَتَيْنِ وَسَائِرُ الْمُخْتَرَفَةِ لِيَكُونَ بَيْنَهُمَا كَسْتُهُمَا مُتَسَاوِيًا أَوْ مُتَفَاوِتًا مَعَ اتِفَاقِ الصَّنْعَةِ أَوْ اخْتِلَافِهَا (و) شَرَكَةُ (وُجُوهٍ) كَانِ يَشْرِكُ وَجْهَانِ لِيَتَنَافَعَ كُلُّ مَنَّهُمَا بِمُؤَخَّلٍ يَكُونُ الْمُتَنَافَعُ لَهَا فَذَا بَيَانُ كَانِ الْفَاضِلُ عَنِ الْإِيمَانِ بَيْنَهُمَا (و) شَرَكَةُ (مُفَاوَضَةٍ) بَانَ يَشْرِكُ اثْنَانِ لِيَكُونَ بَيْنَهُمَا كَسْتُهُمَا بِأَمْوَالِهِمَا أَوْ أَبدَانِهِمَا وَعَلَيْهِمَا مَا يَبْرُضُ مِنْ غَرَرٍ مَوْصُوفَةٍ مُفَاوَضَةٍ مِنْ تَفَاوُضٍ فِي الْحَدِيثِ شَرَكَةُ جَمْعُ (و) شَرَكَةُ (عَيْنَانِ) بِكسر العين من عَيْنِ الشَّيْءِ ظَهَرَا أَلَا نَهَا ظَهَرَ الْأَنْوَاعُ أَوْلَانَهُ ظَهَرَ لِكُلِّ مَنَّهُمَا مَالٌ الْآخِرُ (كُوهِي) أَيِ أَنْوَاعِ الشَّرَكَةِ (بَاطِلَةٌ إِلَّا الْآخِرَةُ فَصَحِيحَةٌ) خَلَوِ الثَّلَاثَةُ الْأَوَّلُ عَنِ الْمَالِ الْمُشْرَكِ وَلَكِنَّهُ الْفَرَقُ فِيهَا بِخِلَافِ الْآخِرَةِ فَهِيَ الصَّحِيحَةُ (بَشَرًا أَنْ يَكُونَ رَأْسُ الْمَالِ مُتَمَلِّكًا) كَالسَّارِهِمِ وَالذَّانِبِ وَالْبَرِّ لِأَنَّهُ إِذَا اخْتَلَطَ بِحَسَنَةٍ لَمْ يَتَمَيَّزْ بِخِلَافِ الْمُتَقَوُّمِ وَقَدْ نَصَحَ فِي الْمُتَقَوُّمِ بَانَ يَكُونُ مُشْرَكًا بَيْنَهُمَا قَبْلَ الْعَقْدِ فَالشَّرْطُ أَنْ لَا يَتَمَيَّزَ الْمَالَانِ عِنْدَ الْعَقْدِ (وَأَنْ يَتَجَدَّ الْمَالَانِ جِنْسًا وَصِفَةً بِحَيْثُ لَوْ خَلَطَا لَمْ يَتَمَيَّزَا) أَيِ لَمْ يَتَمَيَّزْ كُلُّ مَنَّهُمَا عَنِ الْآخِرِ (وَأَنْ يَخْلُطَا قَبْلَ الْعَقْدِ) لِيَتَحَقِّقَ مَعْنَى الشَّرَكَةِ (وَأَنْ يَشْتَرِطَ الرَّجْعُ وَالْخُسْرَانُ عَلَى قَدْرِ الْمَالَيْنِ) عَمَلًا بِقَضَةِ الْعَقْدِ فَإِنْ شَرِطَا خِلَافَهُ فَسَدَ الْعَقْدُ وَرَجَعَ كُلُّ مَنَّهُمَا عَلَى الْآخِرَةِ بِأَجْرٍ وَعَمَلُهُ فِي مَالِهِ وَتَنْفِذُ التَّصَرُّفَاتِ مِنْهَا لِلَّذِينَ يَرِجِعُ لِيَتَنَافَعَ عَلَى قَدْرِ الْمَالَيْنِ وَلَا يَتَمَيَّزُ صِفَةً تَبْدُلُ عَلَى الْأَذْنِ فِي التَّصَرُّفِ فَإِنْ أَتَى تَصَرُّفًا عَلَى اشْتِرَاكِهَا لَمْ يَكُنْ بِمَعْنَى الشَّرَكَةِ وَتَوَكَّلَ وَهُوَ أَتَمُّ فِي بَيَانِ فَيُتَمَامُ فِي الْقَرَارِ (وَلَوْ كَانَ كَوَاحِدًا يَغْلُ وَلَا خَيْرَ رَأْيٍ بَعْدَ آخِرِ بَيَانٍ) بِأَذْنِهَا عَلَى أَنْ الْحَاصِلُ

نصح الا في مجهول
مطلق كان وكله في كل
قليل وكثير والا في
حل حد او فود او قبض
في روي او رأس مال
سلم والا في وطء أو شهادة
أو بين كابل أو لعان
أو اقرار أو ظهار أو
عبادة الانسكا وتفرقة
زكاة وذبح أضحية
(باب الشركة)
هي نوعان أحدهما في
الملك كالث وشراء
والثاني بالعقد وهي
ربعة شركة أبدان
ووجوه ومفاوضة
وعنان وهي باطلة الا
الاخيرة فصحيحة
بشرط أن يكون رأس
المال مثليا وأن يتحد
المالان جنسا وصفة
بحيث لو خلطا لم يميزا
وأن يخلطا قبل العقد
وأن يشترطا الرج
والخسران على قدر
المالين ولو كان لواحد
بغل ولا خيرا ودينه وآخر
يسقي

فالحاصل له وعليه أجرة
البغل والرلوية
(باب الهبة)

أن كانت صيغتها
بموضع معلوم فهي
بيع أو مجهول فباطلة أو
بغير عوض فهي ولا
رجوع فيها إلا أن كانت
من أصل رقيق الموهوب
في سلطنة المتهب ومنها
العمرى والرقي كأن
يقول أعمرتك دارى
وان قال فان مت قبلى
رجعت الى وكان
يقول أرقبتكها وان
قال فان مت قبلى
رجعت الى وان مت
قبلك لمستقرت لك
وانما تملك الهبة
بالقبض بالأذن

بالسوق بينهم (فالحاصل له وعليه أجرة البغل والرلوية) أذ ليس لو أحديهما مال كغيره فاني ذلك مال حتى يأخذه
فأشبهه ما اشترك ثلاثة أعدهم مال واحد والثالث يبيعه فان الرجح للمالك وعليه لكل من الآخرين
أجرة عمله ولمسئلتنا تفيد ذكره في شرح الأصل

(باب الهبة)

الأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا وأخبار كخبر المصحبين
لا يحقرن جارة لجارتها ولا فرس من شاة أى ظلفها أو كانها أركان البيع ثم (ان كانت صيغتها بموضع معلوم
فهى بيع) ونظر المعنى (أو بموضع مجهول فباطلة) اذ لا تصح بيعها بالعوض ولا هبة لذكر العوض
بناء على الأصل من أنها لا تقتضية (أو بغير عوض فهي) مطلقه تشمل الصدقة للمتنزة بالدفع لتولب
الآخر فله هبة المتنزة بالنقل (أو لا رجوع فيها إلا أن كانت من أصل) لفرعه (و رقيق الموهوب في
سلطنة المتهب فيستتم الرجوع بنحو بيعه وقبضه كسبته الصبيح فلو أبادموه الأصل في ذلك خبر لا يعمل
لرجل أن يعطى عطية أو هبة فرجع فيها إلا الوالد فيعطى ولد مرواه الترمذى والحاكم ومصححاه (ومنها)
أى الهبة (العمرى والرقي) من المرافقة لأن كلا منهما يرقى الآخر فالعمرى (عكان يقول أعمرتك دارى)
أى جعلتها لك عمرتك (وان قال فان مت قبلى رجعت الى) أو فهي لزيم أو فهي ذقت فانها عمرى وبلغو
الشرط (و الرقي) (مكان يقول أرقبتكها) أى جعلتها لك رقي (وان قال فان مت قبلى رجعت الى)
وان مت قبلك مستقرت لك (أو قدامت فهي لزيم أو فهي ذقت فانها رقي وبلغو الشرط والأصل
فى ذلك خبر مسلم بأما رجل أعمر عمرى له ولعقب فانها للذى أعطىها لارجع الى الذى أعطىها لأنه أعطى
عطاء وقعت فيه الموارث وخبر الشافى وغيره لا نعمروا ولا رقبوا من أرقفت شيئا أو أعمره فسيبيله يبيد
الميراث (وانما تملك الهبة بالقبض بالأذن) فيه من الواجب وهذا من يادى ولومات أخذ العاقد بن قبل
القبض لم ينسخ العقبى بغير الولد

(باب الضمان)

هولقة الالتزام وشتر عاقد يحصل بالتزام حقد ثابت في ذمة الغير أو احراز من هو عليه أو عين مضمونة
الأصل فيه قبل الإجماع خبر الزعيم غارم رواه الترمذى وقال الحسن صحيح وخبر الحاكم بأسناد صحيح أنه صلى
لله عليه وسلم تحمّل عن رجل عشرة دنانير وأركان خمسة ضامن ومضمون له ومضمون عنه ومضمون
وصيغه (هو نومان) أحدهما (ضمان) بدن هو باطل في عقوبة الله تعالى (من حذر وعليه اقتصر
الأصل أو تعزير إذ يستحق دفعها ما أمكن) صحيح في غيرها كقود وحذف (لأنه متى لازم فاشبه للمال
ولا بد من إذن المضمون يدينه ان كان حيا حرة أهلا للأذن والافاذن مالكة أو وليه (و الثانى) (ضمان)
مال وهو صحيح ان ثبت المألو علم فشره (ومن هو له) لاختلاف الأغراض باختلاف ذلك (وكان) أى للمال
(لازما) كتمن المبيع بعد الزوم (أو أبلا الى الزوم) كتمن المبيع قبل الزوم الحاقا له باللازم (فلا
يصح ضمان مالم يثبت) كضمان ما سببت بيع أو فرض لأن الضمان توثيقه بالحق فلا يسوق جوبه
كالشهادة (ولا) ضمان (مجهول) لأنه ان ثبت مال فى الذمة بعقد فاشبه البيع والإجارة (ولا)
ضمان (نحو نجوم الكتابة) مما ليس بلازم لمن هو عليه كجعل الجعالة قبل الفراغ اذ لن هو عليه أسقاطه
بالفسخ (و) يصح (ضمان الثمن قبل الزوم) لأنه أبلا الى الزوم (و) يصح (ضمان رد الأعيان)
المضمونة كالمقصودة لأن المقصود منها المال بخلافه الأعيان غير المضمونة كالوديعة لا يصح ضمانها لأن
لواجب على من هي تحت يده التحلة لا الإذ وخرج بضمان ردها ضمان فيمتها لو تلفت فلا يصح لعدم
ثبوتها (و) يصح (ضمان الثرك) لشترى مثلا (بعد قبض المضمون) لأنه انما ضمن ما دخل

(باب الضمان)
هو نوعان ضمان بدن
وهو باطل فى عقوبة
الله تعالى صحيح فى غيرها
كقود وحذف
وضمان مال وهو صحيح
ان ثبت المال وعلم
قصر مومن هو له وكان
لازما وأبلا الى الزوم
فلا يصح ضمان مالم
يثبت ولا مجهول ولا
نحو نجوم الكتابة
و يصح ضمان الثمن
قبل الزوم وضمان رد
الأعيان وضمان الثرك
بعد قبض المضمون

في ضمان البائع والتكمن لا بدخل في ضمانه الا بعد القبض (وهو) أي ضمان الدرك (أن يضمن) شخص
(الأحد العاقدين ما بذله للآخر ان خرج مقابله مستحقاً أو معيباً) ورد (أو ناقصاً لنفس الصنعة) التي
وزن بها ودرجته كان الثمن معيباً وعليه اقتصر الأصل أم في الذمة والدرك بفتح الدال مع فتح الراء
واسكانها تنعني المطالبة والمواخنة شئت بذلك لا التزام الغرم عند الدرك المستحق عن ماله يسمى
أيضاً ضمان التهنية وهي الصك الذي يكتب فيه العوض والفقهاء يعبرون به عن العوض

باب الرهن

هو لغة الثبوت ويقال الاحتباس وشراً جعل عين مضمولة وثقة بدنه يستوفي منها عند تعثر وفائه والأصل
فيه قبل الاجماع قوله تعالى في رهن مقبوضة وخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم رهن درعه عند يهودي
بالمدينة يقال له أبو النخعم على ثلاثين صاعاً من شاة لاهله وأركاناً أربعة عاقدة مروهون ومزهون بوضيعة
(كما جاز يثعه جاز رهنه) من مشاع وغيره (الآفي النافع) فلا يجوز رهنها لأنها تلتفت فلا تحصل بها استيفاء
(و) (الآفي) (المدبر) فلا يجوز رهنه وإن كان الدين محالاً لما فيه من الغرر (و) (الآفي) (المعلق) عتقه
(بصفة) فلا يجوز رهنه بموكل من غير شرط يبيع قبل وجودها (لم يعلم الحول) للدين (قبلها) بأن
علم تحوله بعدها أو معها أو احتمال الأمران فقط أو مع سبقه أو احتمال تحوله قبلها أو بعدها أو معها أو فوات
الفرض من الرهن في بعضها والغرر في الباقي بخلاف حوله قبلها بخلاف الصور المذكورة أن شرط يبيع
قبل وجود الصفة فيقول لم يعلم الحول قبلها أولى من قوله أن أمكن سبقها لحول الدين (و) (الآفي) (الزرع)
قبل اشتداد حتم فلا يجوز رهنه بموكل (و) (الآفي) (الزرع) قبل اشتداد حتم فلا يجوز رهنه بموكل (و) (الآفي) (الزرع)
أما رهنه بحال فجاز وإن لم يشرط قطعه بموكل (و) (الآفي) (الزرع) قبل اشتداد حتم فلا يجوز رهنه بموكل (و) (الآفي) (الزرع)
رهنه بموكل أن علم فساد قبل الحول لا بشرط أن يباع عند الانصراف على الفساد ويكون رهنه ولا
يجوز رهن الدين ابتداءً (و) (الآفي) (الزرع) قبل اشتداد حتم فلا يجوز رهنه بموكل (و) (الآفي) (الزرع)
من حرقة (ورهن) الأم دون ولدها غير المير وعكسه وإن امتنع يبيع ذلك (أي ما ذكر من المصحف
والمعطوفات عليه لأن المعنى المقضي لمنع بيعها لم يوجد في رهنها لكن لا يسلم ما قبل الأخير بين الكافر
بل لعديل وعند الاحتياج إلى البيع في رهن الأم دون ولدها وعكسه يباعان ويوزع الثمن عليهما باعتبار
القيمة يظهر ثابتهما بالمرهون وتغير الميرز أعظم من تغييره بالصغير وقولي وعكسه خن يادني
(و) (الآفي) (الزرع) قبل اشتداد حتم فلا يجوز رهنه بموكل (و) (الآفي) (الزرع) قبل اشتداد حتم فلا يجوز رهنه بموكل (و) (الآفي) (الزرع)
له عكسه وعكسه روه ابن حبان والحاكم وقال على شرط الشيخين (الآفي) ثمان مسائل (مقبوض
منقول رهنه) عند غاصبه (ورهنه) تحوّل غصباً أو عارية) عند مرتهنه (وعارية) بمقبوض سوماً أو بيع
سهماً إذا تحوّل كل من المعار والمقبوض (رهنه) في الثلاثة وأن يقبله في بيع شيء صكّر بينهما (ثم رهنه
منه) أي من المشتري قبل قبضته أو بحالها على شيء ثم برهنه منها قبل القبض (وفي معنى الأقالة الفسخ
تتحالفاً أو نحوه وكحه الصانع في ذلك وجود مقتضيه والرهن ليس بمانع ولا يصح الرهن إلا بدني ولو منفعة
ولا بد من كون الدين لازماً أو آتياً إلى الزم ولا ينفك شيء من الرهن إلا بفرار الذم من الدين نعم ينفك
بعضه بغير مرتهن أو بعد العقد أو المستحق أو من عليه الدين أو مالك العارية

باب الكفالة

هي لغة الضم والجمع وشراً عاقبة عتق بلفظها بعوض من جنس بنجسين فكثر وهي خرجة عن قواعد المعاملات
لتورانها بين السيد ورفيقه ولا نها يبيع ماله بماله والأصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى والذين يتبنون
الكتاب مما ملكت أيمانكم الآية وخبرين أغان غرماً أو غازياً أو مكاناً في فك رفته أظله الله على ظله

وهو وأن يضمن لأحد
العاقدين ما بذله للآخر
ان خرج مقابله مستحقاً
أو معيباً أو ناقصاً لنفس
الصنعة

باب الرهن
ما جاز يثعه جاز رهنه
الا في النافع والمدبر
والمعلق بصفة لم يعلم
الحول قبلها والزرع
قبل اشتداد حبه
وإن شرط قطعه عند
حول الدين ويجوز
رهن المصحف والعبد
المسلم من كافر ورهن
الأم دون ولدها غير
الميرز وعكسه وإن
امتنع يبيع ذلك والرهن
أمانة الآفي مقصوب
تحوّل رهنه ومرهون
تحوّل ذمماً أو عارية
وعارية بمقبوض سوماً
أو بيع فاسد إذا تحوّل
رهنه في الثلاثة وأن
يقبله في بيع شيء ثم
برهنه منه قبل قبضته أو
بخالها على شيء ثم رهنه
منها قبل القبض
(باب الكتابة)

ثُمَّ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ يَأْتِيهِ الْمَلَاكُ مِنْ دُونِ الْأَبْوَابِ لَا يُدْعَى اسْمُهُ إِلَّا فِي جَوْشَنُ كَرِيمٍ (بشرط
 أَنْ يَكُنْ) الشَّيْءُ الْخَيْرُ الْمَخْلُوقُ لِلنَّارِ (كُلُّ الرِّقِيقِ) فَلَا تَصِحُّ كِتَابَةُ بَعْضِهِ لِأَنَّهُ يُجَبِّدُ لَا يَسْتَقِلُّ
 بِالزَّوْدِ لَا كِتَابَةَ النُّجُومِ (الْآنَ يَكُونُ بَاقِيَهُ حَرَامًا) فَتَصِحُّ لِأَنَّهَا جَبِّدُ تَفِيدُهُ الْإِسْتِقْلَالُ (أَوْ يَكْتَابُهُ)
 أَيْ الرِّقِيقُ (مَالِكًا مَعَهُ) وَلَوْ بُو كَالَهُ (وَأَنْفَقَ النُّجُومَ) تَجَنَّبَ وَأَجْلُو عَدَدَهُ (وَجَعَلَ الْمَالِ عَلَى نِسْبَةِ
 مِلْكَيْهِمَا) صَرَّحَ بِهِ أَوْ أُطْلِقَ فَتَصِحُّ كِتَابَتُهُ ذَلِكَ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَدْفَعَ لِأَحَدٍ الْمَالَ كَيْنَ شَيْئًا لَمْ يَدْفَعْ مِثْلَهُ لِأَخْرَ
 فِي حَالِ دَفْعِهِ الْفَائِزُ أَذْنُ أَحَدٍ هِيَ فِي دَفْعِ شَيْءٍ لِلْآخِرِ لِيَخْتَصَّ بِهِ لَمْ يَصِحَّ الْقَبْضُ وَقَدْ نَصَحَ كِتَابَةُ بَعْضِ
 الرِّقِيقِ فِي تَصَوُّرٍ أَيْضًا كَانَ أَوْصَى بِكِتَابَةِ عَبْدٍ قَدْ خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ الْأَبْعَضِ وَلَمْ يَجْزِ الْوَرْتَهُ أَوْ كَاتِبٌ فِي مَرَضٍ
 مَوْهٍ بَعْضُ عَبْدِهِ بِرَدِّ ذَلِكَ الْبَعْضِ ثَلَاثَ مَالِهِ (و) يَشْرُطُ (أَنْ يَقُولَ) مَعَ لَفْظِ الْكِتَابَةِ (إِذَا أُدِيَتْ) النُّجُومُ
 (أَيْ) أَوْ رَتَّبَ مِنْهَا (فَأَنْتَ حَرَّاءُ بَنُوهِ) فَلَا يَكُنِي لَفْظُ الْكِتَابَةِ بِمَا تَعْلِيْقُهُ وَلَا يَنْبَغِي لِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَى هَذَا الْعَقْدِ
 وَعَلَى الْفَحْشَاءِ فَلَا يَدْرِي مِنْ غَيْرِهِ بِذَلِكَ كَالْتَأْدَةِ لِلْسِدِّ التَّأْدِيَةِ لِثَابِتِهِ مِنْ وَكِيلِهِ أَوْ دَارَتِهِ أَوْ وَصِيهِ (وَأَنْ يَكُونَ
 مَعُوضًا مَعْلُومًا) فَلَا تَصِحُّ بِمَجْهُولٍ كَسَارِ عَقُودِ الْمَعَاوِضِ (وَأَنْ يَتَعَدَّدَ النُّجُومُ) كَمَا جَرَى عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ
 فَمَنْ يَتَعَدَّدُ فَلَا يَجُوزُ بِعَوْضٍ خَالِدٍ لَا يَنْجُمُ وَاحِدًا وَالنُّجُومُ الْوَقْتُ الْمَضْرُوبُ قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ وَيُطْلَقُ عَلَى الْمَالِ
 الْمُؤَيَّي فِيهِ كَفَى كَلَامِي كَالْأَصْلِ (فَأَنْ يَكُنْ عَلَى دِينَارٍ) خَالًا (وَيُخْدَمُ شَهْرًا لَمْ يَجْزِ) لَعَدَمِ تَنْجِيمِ الدِّينَارِ
 (وَعَلَى خِدْمَةِ شَهْرٍ) مِنْ الْآنَ (وَدِينَارٍ فِي أَثْنَانِهِ أَوْ بَعْدَهُ) وَعَلَى الثَّانِيِ اقْتَصَرَ الْأَصْلُ (جَازَتْ) لِأَنَّ
 الْمَنْفَعَةَ مُسْتَحَقَّةٌ فِي الْحَالِ فَالْمَدَّةُ لِتَقْدِيرِهَا وَالتَّوْفِيقُ فِيهَا وَالِدِيكَارِ انْتِزَاعِ الْمَطَالِبَةِ فِي وَقْتٍ آخَرَ
 وَإِذَا اخْتَلَفَ الْأَسْتَحْقَاقُ حَقٌّ تَنْجِيمٍ وَلَا يَأْسُ بِكَوْنِ الْمَنْفَعَةِ حَالَةً لِأَنَّ التَّأْجِيلَ أَعْيَا شَرْطُ الْخُصُولِ الْقُدْرَةُ
 وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْإِسْتِغَالِ بِالْخِدْمَةِ فِي الْحَالِ فَالنُّجُومُ أَعْيَا شَرْطُ غَيْرِ الْمَنْفَعَةِ الَّتِي يَقْدَرُ عَلَى الشَّرْعِ فِيهَا
 فِي الْحَالِ (وَحُكْمُ فَاسِدِهَا) أَيْ فَاسِدِ الْكِتَابَةِ لِقَوَاتِ شَرْطٍ أَوْ لِفَسَادِهِ أَوْ فَسَادِ عَوْضٍ أَوْ أَجَلٍ (حُكْمُ
 صَحِيحِهَا) فِي اسْتِقْلَالِ الْمَكَاتِ بِالسَّكْبِ وَأَخْذِ أَرْضِ الْحَيَاةِ عَلَيْهِ وَالْمَهْرُ وَعَنْقُهُ بِالْإِدَاءِ فِي مَحَلِّ النُّجُومِ
 إِلَى سَيِّدِهِ وَسَائِرِ أَحْكَامِهَا (الْأَيُّ أَنْ الْفَاسِدَةُ غَيْرُ لَازِمَةٍ مِنْ جِهَةِ السَّيِّدِ كَالْإِتْلَازِمِ) الْكِتَابَةُ (مِنْ جِهَةِ
 الرِّقِيقِ مُطْلَقًا) أَيْ شَوَاءَ كَانَتْ صَحِيحَةً أَمْ فَاسِدَةً مُخْلَافَ السَّيِّدِ فِي الصَّحِيحَةِ فَانْهَازَ مِنْ جِهَتِهِ (و) فِي
 (أَنْ سَيِّدَهُ) فِي الْفَاسِدَةِ (أَوْ دَعْلِهِ مَا قَبَضَهُ مِنْهُ) لِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْهُ (وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْمَكَاتِ
 (بِقِيَمَتِهِ) ثَوْمُ الْعِنَقِ لِأَنَّ فِي الْكِتَابَةِ مَعْنَى الْمَعَاوِضِ وَقَدْ تَلَفَ الْمُتَقَوِّدُ عَلَيْهِ بِالْعِنَقِ فَهُوَ كَالْوَلَفِ الْمُبْعِ بَعْدَ
 فَاسِدًا فَإِنَّ الْمَشْرَى رَجَعَ عَلَى الْبَائِعِ بِمَا أَذَى ذِي رَجَعَ الْبَائِعُ عَلَيْهِ بِالْقِيَمَةِ وَلَوْ تَلَفَ ثَمَّ أَخَذَهُ السَّيِّدُ رَجَعَ عَلَيْهِ
 الْعِنَقُ بِمِثْلِهِ أَوْ قِيَمَتِهِ فَإِنْ كَانَ الْعَوْضُ لَا قِيَمَتَهُ وَلَا حَرَمَتَهُ كَخَزَرٍ لَمْ يَرْجَعْ عَلَى سَيِّدِهِ بِشَيْءٍ وَهُوَ يَرْجِعُ
 عَلَى الْعِنَقِ بِقِيَمَتِهِ وَإِنْ كَانَ تَحْرِمًا كَجِلْدِ مَيْمَةٍ لَمْ يَدْفَعْ رَجَعَ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُ أَذَانُ لَمْ يَرْجَعْ عَلَيْهِ بِبَدَلِهِ
 وَرَبَّنِي مِمَّا ذَكَرْنَا أَخَذَهُ الْكَافِرُ مِنْ مَكَاتِهِ الْكَافِرُ حَالَ الْكَافِرِ فَانْهَازَ بِمِلْكِهِ وَلَا رَاجِعَ (و) فِي (أَنَّهُ)
 أَيْ الْمَكَاتِ فِي الْفَاسِدَةِ (لَا يَعْتَقُ بِأَدَانِهِ) النُّجُومُ (بَعْدَ مَوْتِ سَيِّدِهِ) وَلَا فِي حَيَاتِهِ إِلَى غَيْرِ سَيِّدِهِ مِنْ
 وَكِيلٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوَّلِيهِ فِي مَحَلِّ النُّجُومِ كَمَا تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ (و) فِي (أَنَّهُ) (لَا) يَعْتَقُ (فَمَا إِذَا حَظَّ عَنْهُ
 سَيِّدُهُ شَيْئًا مِنَ النُّجُومِ) لَعَدَمُ وَجُودِ الصِّفَةِ الْمُعْلَقِ نَهَارَ يَسْتَنِي مَعَ مَا ذَكَرْهُ رُصُورَ أُخْرَى مِنْهَا أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي
 الْفَاسِدَةِ حَقٌّ وَإِنْ الْمَكَاتِ فِيهَا لَا يَسَافِرُ بِغَيْرِ أَذْنِ سَيِّدِهِ وَإِنْ فُطِرَتْ تَجِبُ عَلَى سَيِّدِهِ وَأَنَّهُ لَا يَأْخُذُ مِنَ الْزَكَوِّ
 وَأَنَّهُ لَا يَتَعَامَلُ سَيِّدُهُ (وَيَجِبُ) عَلَى سَيِّدِهِ فِي الْكِتَابَةِ الصَّحِيحَةِ (الْإِتْيَاءُ) بَانَ بِحَقِّهِ عَنِ الْمَكَاتِ قَبْلَ عَنْقِهِ
 أَقْلَ مَسْمُولٍ مِنَ النُّجُومِ أَوْ يَدْفَعُهُ لِمَنْهَا بَعْدَ قَبْضِهِ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا مِنْ جِلْسِهَا قَالَ تَعَالَى وَآتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ
 الَّذِي آتَاكُمْ فَتَرِ الْإِتْيَاءُ مِمَّا ذَكَرْنَا لَأَنَّ الْقُدْرَةَ الْأَمَانَةَ عَلَى الْعُقُودِ الْخَطِ أَصْلُ الدَّفْعِ بِذَلِكَ عَنْهُ لَمَّا قُلْنَا مِنْ أَنَّ
 الْقُدْرَةَ الْإِتْيَاءَ عَلَى الْعُقُودِ فِي الْحَالِ حَقِيقَةٌ وَفِي الدَّفْعِ مَوْهُوْهُ مَتَّافٍ فَلَمْ يَنْفَقِ الْمَالُ فِي جِهَةِ أُخْرَى يَوْسِنُ

نصح بشرط أن يكتب
 كل الرقيق إلا أن يكون
 باقية حراً أو يكتبه
 مالكه معاً وانفق
 النجوم وجعل المال
 على نسبة ملكيهما
 وإن يقول إذا أدبت
 إلى فانت حرأ بنويه
 وإن يكون عوضها
 معلوما وإن يتعدد
 النجم فإن كانت على
 دينار وخدمة شهر لم تجز
 أو على خدمة شهر
 ودينار في أثنائه أو بعده
 جازت وحكم فاسدها
 حكم صحيحها إلا أن
 الفاسدة غير لازمة من
 جهة السيد كما لا تلزم من
 جهة الرقيق مطلقاً وإن
 سيده يرد عليه ما قبضه
 منه ويرجع عليه بقيمته
 وإنه لا يعتق بأدائه بعد
 موت سيده ولا فيما إذا
 حط عنه سيده شيئاً من
 النجوم ويجب الإتياء

الاذا كاتبه في مرض
مونه ولم يحتمل الثلث
أكثر من قيمته أو كاتباً
على منفعة نفسه وله أخذ
العوض على العتق
أيضاً في بيع الرقيق من
نفسه وقوله لسيدته
أعتقني على كذا فيفعل
والولاء فيهما لسيدته

وقول غيره أعتق
رقيقك عني على كذا
فيعتقه والولاء للسائل
باب الاقرار

لا يقبل اقرار صبي
ومجنون ولا اقرار مفلس
بدن في حق غرمائه
ان أسند وجوبه لما
بعد الحجر بمعاملة أو
مطلقاً والا قبل ولا
اقرار محجور بسفه الا
في نذر قربة بدنية
ونذير ووصية وحد
وقود وطلاق وخلع
وظهار ونفي نسب
واستلحاقه ولا اقرار
رقيق على سيده الا في
معاملة أذن له فيها
ويؤدي من كسبه وما
في يده والاقرار الصحيح
لا يقبل الرجوع عنه الا
في ردة وزنا وشرب خمر
وسرقة وقطع طريق
في سقوط القطع لالمال
ولا يلزم بالتفسير الا ان
يقر بدهام ويطلق
أو يقول عدة فيحمل
على انها وزنة الا ان
نكون دراهم البلد

زعم فان لم يسمع به فسبح (الاذا كاتبه في مرض مونه ولم يحتمل الثلث أكثر من قيمته) ولم تجز الورثة فلا
يجب الأيتام (أو كاتبه على منفعة نفسه) كان كاتبه على أن يخدمه شهر آمن الآن وعلى خياطه ثوب في ذمته
بعد العقد يوم أو عند انقضاء الشهر أو عقبه أو بعده بنحو يوم أو قبله كذلك فلا يجب الأيتام لأنه إنما
يجب اذا كان في النجوم أعنان (وله أخذ العوض على العتق أيضاً) أي كآله أخذه عليه في الكتابة بذلك
(في بيع الرقيق) هو أعم من قوله العتد (من نفسه) في (قوله لسيدته أعتقني على كذا فيفعل) أي فيعتقه
عليه (والولاء) عليه (فيهما السد) لأنه المعتقد (و) في (قول غيره له أعتق رقيقك عني على كذا
فيعتقه والولاء) عليه فيها (للسائل) لأنه المعتقد بانابته المسؤول
أولها طاعة المالك في ذلك كله ولا جاز

باب الاقرار
هو لغة الأتات من قرأ الشيء يقر فقرأ إذا ثبت وشراً وأخبار الشخص بحق علمه يسمى إقراراً أيضاً
والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى كونوا أقوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم فسرت شهادة المرو على
نفسه بالاقرار وخبر الصحيحين أغداً بنيس إلى امرأة هذا فان اعترفت فاربحها وأمر كأنه أمر بعة مقر ومقر له
ومقر بوصفة (لا يقبل اقرار صبي ومجنون) لعدم صحة عبارتهما في مثل ذلك (ولا اقرار مفلس بدن في حق
غرمائه ان أسند وجوبه لما بعد الحجر بمعاملة أو مطلقاً) بان لم يفتحه بمعاملة ولا غير هافلاز أحهم المقر له لتقصير
في الأولى بمعاملة له وأما في الثانية فلان الاصل في كل حادث تقدر بمقر بزم من لانه محقق وظاهر ان محله فيما
اذا اعترفت مراجعة المقر أخذاً بما يأتي عن الروضة (والا) بان أسند وجوبه لما قبل الحجر ولو بمعاملة أو قال
عن جنابة (قيل) في حقهم وحقه بعد التهمة وان أطلق وجوبه قال الرافعي فقباس المذهب التنزيل على الأقل
وجعله كالوأسندته الى ما بعد الحجر زاذني الروضة هذا ظاهر ان تعذر مراجعة المقر فان أمكنت فينبى أن
راجع لأنه يقبل اقراره (ولا اقرار محجور) عليه (بشفه) لأن نصحيحه يؤدي الى ابطال معنى الحجر
(الافى نذر قربة بدنية ونذير ووصية) فيقبل اقراره بها لصحة عبارته واحتياجه للشواهد والتقيد بالقربة
البدنية مع ذكر التدبير من زبادى وخرج بالبدنية المثالية فلا يصح اقراره بنذره لها اذا كانت معينة دون
ما اذا كانت في الذمة (و) الافى (حقوقه وطلاق وخلع) ولو بدون مهر المثل (وظهار) وابتلاء ورجعة
(ونفي نسب) بلغان وعليه اقتصر الاصل أو بحلف (واستلحاقه) لعدم تعلقها بمال ولبعد التهمة
في الاولين فيقطع في السرقة ولا يثبت المال ويتفق على ولده المستلحق من بيت المال وانما جاز خلعه بدون
مهر المثل لأن له الطلاق محناً فبعوض أولى وقولى واستلحاق له من زبادى (ولا اقرار رقيق على سيده الا في
معاملة أذن له فيها) فيصح اقراره عليه لقدرته على أنشاءها بخلاف اقراره في معاملة لم يأذن له فيها سيده فلا
يقبل على سيده بل يتعلق بذمته يتبع به اذا اعتق صدقه السيد أم لا لتقصير معاملة ولو أقر بعد حجر السيد عليه
بدن معاملة أضافه الى حال الاذن لم تقبل اضافته اقراره على نفسه فصحيح كقراره بحقوقه وطلاق
وقطع في سرقة لبعده عن التهمة فيها ويضمن مال السرقة في ذمته اذا لم يصدق السيد فيها (ويؤدي) ما أقر به
في معاملة أذن له فيها سيده (من كسبه وما في يده) من مال المعاملة (والاقرار الصحيح لا يقبل الرجوع عنه)
اذا لا يجوز إلغاء كلام المكلف بلا مقتضى (الافى ردة وزنا وشرب خمر) فيقبل رجوعه عن اقراره بها لغيره
داود ادر والحدود بالشبهات رواه الترمذي والحاكم وصححه اسناده (و) الافى (سرقه وقطع طريق) فيقبل
رجوعه عن الاقرار بهما (في سقوط القطع لا سقوط المال) فلامر (ولا يلزم) الاقرار الا (بالتفسير)
فلو قال له على مال عظم أو كثير أو أكثر من مال فلان قيل تفسيره باقيل متمول لا احتمال الارادة عظم خطره
أو نحوه فلا يلزم الا باليقين فلا بد من التفسير (الان يقر بدهام ويطلق أو يقول عدة فيحمل على أنها)
كدرهم (وازنة) وان لم تكن زنة كل منها شئ ودائق التي يحذر نه الدهم (الان نكون دراهم البلد

في الثانية عدة فيحمل على أنها تراهم عدة وان كانت ناقصة ولو قال على مائة عدة من الدراهم اعتبر العدد دون الوزن كاذكر في الروضات اصل (او يقبل اقراره لو راعى مرض موته) كالا جنى ولعموم أدلة صحة الاقرار لانه انتهى الى حالة يصدق فيها الشكوك والظاهر أنه لا يقرب الا بتحقيق

(باب الشفعة)

باسكان الفاء وحكى ضمها وهي لغة الضم وشرا عاقى فملك فخرى ثبتت لشريك القديم على الشريك الحادث فيما ملك يعوض والاصل فيها قبل الاجماع خبر البخاري عن جابر قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحلو وصرفت الطرق فلا شفعة وفي رواية لمسلم قضى بالشفعة في كل شرك لم يقسم بعة او حائط والمعنى في دفع ضرر مؤثر القسمة واستحداث المرافقة في الحصة الصائرة الى الشريك الاخذ بالشفعة كصاحب منور وبالشفعة والرابعة ثابت الربيع وهو المنزل والحائط الشنان واركانها أربعة اربعة اخذ وماخو وماخوذته وصيغة (اعانت) الشفعة (في ارض وما يتبعها في البيع كبناء وغراس) وحجافه مستثنى في الارض وبند دائم النسب وحجر الطاحون (وغمره) نظيره كشمرة الشمس قبل ظهورها وغمره النخل قبل تارها وان تارت قبل الاخذ بخلاف غير الارض وما يتبعها في البيع كطابق وبناء في ارضه تحتكرو وجدار مع اشجاره مع مخرمها فقط ومقول غير ما تراه ان بيع مع عقار لانه لا يلزم فلا يلزم ضرر الشريك فيه وانما ثبتت (لشريك) عند البيع فيما لو قسم لم تبطل منفعة المقصودة) منه قبل القسمة فلا تثبت لغيره ولو جاز او شريك بعد البيع لا تفتاء الشريك عند البيع فلو قسم الشريك المشتري بنفسه او بوكيله باحدا بالبيع فلا اخذ بالشفعة وان انقطعت الشراكة بالقسمة وجود الشراكة عند البيع مع قيام غيره من بقاء ملكه ولا تثبت فيما لو قسم تبطل منفعة المقصودة منه قبل القسمة وان لم يكن الاتقاء به من وجه آخر فلا تثبت في طاحون وجامو بتر لا يمكن جعلها طاحونين وجامين و بترين لما مر ان علة ثبوت الشفعة دفع ضرر مؤثر القسمة الى آخره ولو كان بينهما دار صغيرة لا حد لها عشرها فباعت حصته لم تثبت الشفعة للآخر لا منه من القسمة اذ لا فائدة فيها فلا تحاطط طالما لم ينعته بخلاف العكس ولا ملك الشفعة الا بلفظ كأخنت بالشفعة مع

(باب الغصب)

بذل الثمن للمشتري او رضا المشتري بكونه في ذمته او قضاء القاضي له بالشفعة (وهو) لغة اخذ الشيء ظلما وشرا (استيلاء على حق الغير) ولو منقعة كاقامة من قعد بمسجد أو سوقي أو غير مال كزبلد (بغير حق) والاصل في تحريمه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وأخبار كخبر ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام ومن ظلم فليس منكم أرض من سبع ارضين رواها الشيخان وقول بغير حق نعت فيه الرخصة بذلك قوله كالراعي عذونا لبشمل مالوا اخذ مال غيره بظن انتماله فانه غصب وان خلا عن الاثم وقول الراعي ان الثابت في هذه حكم الغصب لا حقيقة ممنوع وكما به جرى على الغالب من أن الغصب يستلزم الاثم (واذا عمل) الغاصب (فيه) أي المقتضوب (عمله) كغصب وغرس وحفر (فله ابطاله) وان رضى المالك بالابقاء لدفع ضمان ما يحدث بسببه ودالعين كما اخذها (الافى) نحو مالو غصب عز لا فسخه او طينافضه به كبناء أو زجاجا فأتخذه قدما أو ذهباً أو فضة فأتخذه حلياً فليس له ابطال شيء منها بغير رضا المالك لانه تعسر لا فائدة فيه ونحو من ز يادى (والمضنات) للمالك ستة (غصب وعارية) واتلاف وقبض بسوم أو بيع فاسد أو نعتي) تجبر على الدماء اخنت حتى تؤديه (والضمان أربعة أنواع) لا نه قد يكون (بالمثل في المثل وهو) ما حصره كيل أو وزن أو جاز السلم فهو (فديكون) بالقيمة في المتقوم كالنافع والحيوان والمكيل والموزون والذين لا يصح السلم فيهما وقول بالمثل في المثل الى آخره أولى عبر به (و) فديكون (بأقل الامرين من القيمة في الارض في السيد اذا تلف عبده الجاني و) فديكون (بغير ذلك في) أربعة (المبيع يد البائع) فانه

في الثانية عدة وبقيا
اقراره لو راعى مرض موته
مونه
(باب الشفعة)
اعانت في ارض وما
يتبعها في البيع كبناء
وغراس وغمره لم تظهر
لشريك عند البيع فيما
لو قسم لم تبطل منفعة
المقصودة
(باب الغصب)
هو استيلاء على حق
غير بغير حق واذا عمل
فيه عملا فله ابطاله الا في
نحو مالو غصب عز لا
فسخه او طينافضه به
لبناء أو زجاجا فأتخذه
قدما أو ذهباً أو فضة
فأتخذه حلياً والمضنات
غصب وعارية واتلاف
وقبض بسوم أو بيع
فاسد أو نعت والضمان
أربعة أنواع بالمثل في
المثل وهو ما حصره
كيل أو وزن أو جاز السلم
فيمو بالقيمة في المتقوم
كالنافع و بأقل الامرين
من القيمة والارض في
السيد اذا تلف عبده
الجاني و بغير ذلك في
المبيع يد البائع

ولبن المصراة والمهر بيد
 الزوج وجنين الامة
 وقد يضمن الشيء
 بشيئين فيما قتل محرم
 مسيدا مملوكا يضمنه
 بالجزاء لحق الله تعالى
 وبالقيمة لما لك وفيها
 لوجني المغصوب في يد
 الفاص ثم تلف عنده
 يضمن للجنى عليه اقل
 الامر من قيمته
 والارث وللمالك قيمته
 وفي الوطى زوجة اصله
 وفرعه بشبهة يفرم
 سهرين بعد الدخول
 ومهر ونصف قبله
 (باب اللقطة)
 هي انواع احوالها حيوان
 وجده في عمارة يحل
 التقاطه ويعرفه سنة
 فان ظهر مالكه فهو له
 والا تملكه بلفظ وكذا
 بمفازة وهو غير ممتنع
 من صغار السباع والا
 فيحل التقاطه للحفظ
 الثاني غير حيوان لا
 يخشى فسادة فهو كالاول
 الثالث يخشى فسادة
 فيخبر بين اكلمو يبعه
 ان ظهر مالكه اعطاه
 قيمته او غنمه

يضمنه بالتمن (ولبن المصراة) فانه يضمنه المشتري بعد الدخول (والمهر بيد الزوج) فانه يضمنه المهر المثل
 (وجنين الامة) فانه يضمنه الجنائي بعشر قيمتها واد الاصل نوعا خاصا وهو الضمان باكثر الامر من مع
 ثلاث مواضع في النوع الثالث والمعروف خلاف ذلك كما بينته في شرحه (وقد يضمن الشيء بشيئين) وذلك في
 ثلاث صور (فما قتل محرم مسيدا مملوكا فانه يضمنه بالجزاء لحق الله تعالى وبالقيمة لما لك وفيها لوجني
 المغصوب في يد الفاص ثم تلف عنده) فانه يضمن للجنى عليه اقل الامر من قيمته والارث (لان
 الاقل ان كان القيمة فهو الذي دخل في ضمانه او الارث فهو الذي وجب (و) يضمن (للمالك قيمته)
 كسائر الاعيان المغصوبة (وفي الوطى زوجة اصله او فرعه بشبهة) فانه يفرم سهرين (يعزم مهرين) مهورا للزوجة
 بالشبهة ومهر لاصله او فرعه (بعد الدخول) لانه فوت عليه النفع بعد ان لزمه جميع المهر (و) يفرم
 (مهرًا) للزوجة كغيرها (ونصفًا) لاصله او فرعه (قبله) أي قبل الدخول لانه حين فوت عليه النفع لم
 يلزمه الا نصف المهر (خاتمة) لو خرج المثل عن ان يكون له قيمة كان غصباء بمفازة فطالبه به على شرط
 نهرو نحوه او جده في الصنف فطالبه في الشتاء فانه يفرم القيمة او ما رخصه فلا ينقله الى القيمة
 (باب اللقطة)

بضم اللام وفتح القاف واسكانها وهي لغة الشيء الملقوط وشرا عابوا جدم من حيوانه محترم غير محرز ولا
 يمتنع بقوته ولا يعرف الواحد مستحقا الاصل فيها قبل الاجماع خبر الصحاحين عن زيد بن خالد الجهني
 ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن لقطة الذهب والورق فقال اعرف غفصاها وكاء هائم عثر فها سنة
 فان لم تعرف فاستنقها وتسكن ودبعة عندك فان جاء صاحبها يؤم من الدهر فادها اليه والافسانك بها
 وسأله عن ضالة الابل فقال مالك ولها دعها فان معها حذاؤها وسقاها فاردها اليها وكل الشجر حتى يلقاها
 في جهاد سألته عن الشاة فقال حذاها فانها هي لك او لا خيك اول الذب واركانها ثلاثة التقاط وملتقط ولقطة
 بمعنى الشيء الملتقط (هي) بهذا المعنى (انواع) تسعة (احدها) حيوان وجد في عمارة يحل التقاطه ويعرف
 سنة فان ظهر مالكه قبل فراغ التعريف او بعده وهو باق (فهو له والا) أي وان لم يظهر مالكه (فملكه)
 ان كان مالا ونقل الاختصاص اليه ان كان غير مال ككل بعد التعريف لقوله في الخبر السابق والافسانك
 بها (بلفظ) لانه تملك مال يبدل فكان كالشفعة واسارة الاخر من المفهومة كاللفظ (وكذا) يحل التقاطه
 ان وجدته بمفازة وهو غير ممتنع من صغار السباع كشاة وعجل والخبر السابق وصانته عن الخوة ثم السباع
 (والا) أي وان كان ممتنع من ذلك بقوة كعصفور فرس او بعتو كارتسوطي او بطران كحمام (فيحل التقاطه
 للحفظ) صانته عن الخوة لا التملك لقوله في الخبر في ضالة الابل دعها وقبس بها قافي معناها نعم ان وجد
 في زمن نهج التقاطه للتملك ايضا والمراد بالعمارة الشارع والمسجد ومحورها لانها مع الموات محل
 اللقطة واعلم ان ملتقط المأكول للتملك ان شاء عثره ثم تملكه كما مر وان شاء باعته باذن الحاكم ان وجد
 والآفاستقلال وحفظه عنه وعرف المبيع ثم تملك التمن وان شاعلك في الحال او اكلمو غرم قيمته ان ظهر
 مالكه لكن يحمله اذ اوجده بمفازة لانه قد لا يجد فيها من يشتري بهو يشي نقله الى العمارة بخلاف ماله ووجده
 بعمارة ولا يجب بعدا كله تعريه على الظاهر للامام من وجهين لكاسيا في عنه (الثاني) غير حيوان لا يخشى
 فسادة (كجد يدو نحاس) (فهو كالاول) من الانواع في انه ان وجد بعمارة او مفازة عثره سنة فان ظهر
 مالكه والاملكه وان شاء باعه وحفظ غنمه الى آخر ما مر مما يمكن اتيانها هنا (الثالث) غير حيوان لا يخشى
 فسادة (كهر يستورط لا يتقزم) (فخبر) ملتقطه (يئن اكله) تملكه كالهو يفرم قيمته (و) بين
 (بيعه) ويعرفه بعد بيعه ليملك عنه بعد التعريف (فان ظهر مالكه اعطاه قيمته) ان اكله (او غنمه)
 ان باعه في التعريف بعد الاكل وجهان أحدهما في العمارة ويجوز به وفي المفازة قال الامام الظاهر انه

بحرم مكة فليلتقطها
 للحفظ ولو نجس بها
 الخامس أن يجدها بدار
 كفر فقبضة خمس وله
 أربعة أخماسها السادس
 أن يجدها مع لقيط
 مشدودة في ثيابه فهي
 للقيط أو يجنبه أو
 مدفونة تحته فلقطة
 السابع أن يجدها
 ويخاف فوت وقت
 النحر فيدفعه لحاكم
 لينحره أو ينحره بنفسه
 الثامن لقطة الحربى
 بدار الاسلام لا يملكها
 بل هي غنيمه التاسع
 لقطة المرتد بردها على
 الامام وهي فيء الا أن
 يسلم فان كان الواحد
 رقيقا غير مكاتب فسيده
 الملتقط ان التقط بآذنه
 أو أقرها عنده والا
 انزعته منه فان ألتفها
 تعلق الضمان برقبته
 وان كان مكاتباً فهي له
 ان لم يعجز والأخذها
 القاضى وحفظها لملكها
 أو صبياً أو مجنوناً أو
 محجوراً عليه بسفه
 انزعها منه ولي وعرفها
 وتملكها أو فاسقاً
 صح التقاطه لكنها
 تززع منه وتوضع عند
 عدل ولا يعتبر نمر ينفه
 بل يضم اليه رقيب
 ومن يرد سفره الايسافر

لا يجب لانه لا فائدة فيه وفيه نظر أما اذا كان الرطب يتشمير فان كانت القطة في يده يبيع أو في تيمره وينزع
 به الواحد ولو ألتقطه بغيره لشمير الباقي لحفظه فارق الحيوان حيث يباع كله لان نفقة الحيوان تتكرر
 فيؤدى الى ان يأكل نفسه هذا كله اذا وجدته في غير الحرم بقر ينفقولي (الرابع أن يجد القطة بحرم مكة
 فليلتقطها للحفظ) لا تملك (ويجب نحرها) خبر الصحيح ان هذا البلد حرمه الله لا يلتقط لقطته
 لأن عزفها وفروا به البخارى لأجل لقطته الممنوع أى لمعرفه والمعنى على الدوام والافكار البلاد
 كذلك والحكمة في ذلك ان الله تعالى جعلها مثاقيل للناس وأما يعودون اليه فربما يعودوا لملكها أو يبيع
 في طلبها ويلزم الملتقط الإقامة لتعريفها أو دفعها الى الحاكم وخرج زيادى مكة حرم المدينة فلا يأتى فيه
 ذلك كما صرح به الدارمى والرويانى (الخامس أن يجدها بدار كفر) وقد دخلها بدار كفر (فهي غنيمه)
 شخصي وله أو بغيره (الخامس أن يجدها مع لقيط) (السادس أن يجدها مع لقيط مشدودة في ثيابه) أو
 مدفونة تحته أو تحت أرقى تحته أو مبداه الذي هو فيه (فهي للقيط) لأن له بدار اختصاصاً كالملك
 والاصل الحر يتعلم يعرف غيرها (أو يجنبه) أو يبيعها الاصل بقوله تحته تحريم (أو مدفونة تحته فلقطة)
 كافي المالك نعم ان حكم بان الارض له كذا هو فيها فهي له تبعاً (السابع أن يجدها بدار يخاف فوت وقت
 النحر فيدفعها لحاكم لينحره أو ينحره بنفسه) ويسن استئذان الحاكم (الثامن لقطة الحربى بدار الاسلام
 لا يملكها) لعدم صحة التقاطه (بل هي غنيمه) لمن أخذها منه من المسلمين كذا في الاصل كاصله والأوجه
 أن من أخذها منه يعرفها بملكها (التاسع لقطة المرتد بردها على الامام) لعدم صحة التقاطه (وهي فيء)
 ويأتى فيما قبله من الحربى انفاً (الا ان يسلم) فتكون لقطته فان كان الواجب رقيقاً غير مكاتب فسيده
 هو (الملتقط ان التقط بآذنه أو أقرها عنده) أى وان التقط بغيره من سيده ولم يقرها عنده (انزعته
 منه) لعدم صحة التقاطه لانه ليس من أهل الولاء يقول الملك واذا أقرها عنده واستحفظه عليها فان كان أمينا
 جازر الأفلأ وهو متعدياً لا يقر (فان ألتفها) الرقيق أو تلفت بتقصيره فيها اذا أقرها عنده سيده أو التقطها
 بآذنه (تعلق الضمان برقبته) كالغصوب (وان كان) الواحد لها (مكاتباً فهي له ان لم يعجز) لانه يستقل
 بالملك والتصرف (والا) أى وان عجز (أخذها القاضى وحفظها لملكها) هكذا هو المنقول وجوز
 البغوى ان يسيده أخذها وعليه جرى الاصل والمعض يصح التقاطه واللقطة وليسيده فان كان بينهما
 منها بآه فهي لذى النوبة (أو) كان الواحد لها (صبياً أو مجنوناً أو محجوراً عليه بسفه انزعها منه) وله
 وعرفها وتملكها (انزعها) حيث يجوز الافتراض له فان التملك في معنى الافتراض فان لم يره لحفظها أو
 تسليمها للقاضى ضمن الولي ان قصر في انزعها حتى تلفت بغيرها تألفه وان احتاج التعريف الى مؤثر
 لم يعطها من مال المولى عليه بل يراجع الحاكم لبيع جزأ منها والظاهر ان لقطة المغنى عليه ينزعها الحاكم
 لكن لا يعرفها بل ينظر افاقته (أو) كان الواحد لها (فأشفاص التقاطه) كاحتطابه (لكنها تززع منه
 وتوضع عند عدل) لان مال الولد لا يقر يده قال الاجنبى أولى (ولا يعتبر نمر ينفه بل يضم اليه) عدل
 (رقيب) للابحون فيها (ومن يرد سفره الايسافر بها الا بعد التعريف) فان أراد السفر بغيرها فوض
 التعريف الى غيره واذا التقط في صحراء قهرها باقرب البلاد اليها ولا يكلف العدول الى غير مقصده والى
 الملتقط تسليمها الى غيره ليعرفها الا باذن الحاكم

باب الآجال

أى المدة (هي) نوعان أحدهما آجال (مضروبة بالشرع) ثانياً أو استنباطاً (وهي) أى هذه الآجال
 أى ما نصبت من غير (عشرون) ثم نوعاً (العدول الاستبراء) بالأقراء أو الأشهر أو وضع الجمل (والهدة)
 باربعة أشهر أو عشرين سنة أو أقل وفي معناها الأمان لكنه انما يؤجل باربعة أشهر (والزكاة) يستأنف

السفر ومدة مسح
المقيم والمسافر ومدة
البلوغ ومبدأ الحيض
والاحتلام والاباس
ومضروبة بالعقد وهو
خمس أنواع ما يبطله
الاجل وهو الربوي
والسلم بتأجيل رأس
ماله وما لا يصح الابه وهو
الاجارة والكتابة
والجزية وما يصح به
وبالحلول كبيع الاعيان
والصفات وما يصح به
مجهولا لامعولما وهو
الرهن والقراض
والعمري والرقبي وما
يصح بمعولما ومجهولا
وهو العارية والوديعة

باب الحجر

هو خاص بالحجر على
الراهن في المرهون الى
وفاء الدين وعلى السيد
في المكاتب وفي بيع
الآبق والمغصوب والمبيع
قبل القبض وعام وهو
حجر فلس يختص بالمال
وسفه ويختص بالمال
والاقرار وجنون في
كل شيء وصغر في غير
العبادات ورق في حق
السيد ومرض في الثلثين
اذا تصرف فيهما بلا
عوض وفي كل المال مع
الوارث وردة فان عاد
لتصرفه والافلاو يرتفع

باشتداد الحث وصلاحي النحر (والعنة) بسنة (واللفظة) كذلك الآتي الحقة فبمن يكلن أن فاقده يقرض
عنه غالب (والرضاع) الحث بسنتين (والحل) بسنة أشهر فكثر الى أربع سنين (وخيار الشرط) ثلاثة
أيام فأقل (وأقل الحيض) يوم وليلة (والنفاس) خمسة (وأكثرهما) أي الحيض بخمسة عشر يوما
والنفاس بسنتين يوما وغالب الحيض بسنة وسبعة نفاس باربعين يوما (وأقل الطهر) بخمسة عشر يوما
وغالبه باربعين يوما وثلاثة عشر يومين (ومدة مقام) أي اقامة (السفر) ثلاثة أيام (ومدة مسح
المقيم والمسافر) سفر ألا تقصر فيه الصلاة يوم وليلة ومدة مسح المسافر سفر أنقصر فيه الصلاة ثلاثة أيام
بلياليها (ومدة البلوغ) أي التي يحصل بها البلوغ خمس عشرة سنة (ومبدأ) امكان (الحيض والاحتلام)
بثلاث سنين تقريضا يستمر يحصل بلوغ الاثني بكل من الثلاث والذكر بالاول والثاني والثالث والخمسة ان حاض وامني
حكم ببلوغه على الاصح وان وجد أحدهما فلا وقال الإمام ينبغي الحكم ببلوغه ثم ان ظهر خلافه غيرنا الحكم
قال الرافعي وهو الحق واستحسن في الروضة بقوله المتولي أنه يحكم به ان نكح زوجا وانكح عاتق كره كافر
يقضي الحكم ببلوغه (والاباس) من الحيض بثلثين وستين سنة على الاصح وجميع هذه الامور معلومة من
محالها (و) ناهيا (مضروبة بالعقد) أي يسببه (وهو) أي العقد الذي يضرب بسببه الاجل (خمس
أنواع ما يبطله الاجل) أي شرطه (وهو الربوي) فهو أعم من تعينه بالصرف (والسلم بتأجيل رأس ماله)
وكذا انما يجعل بدل القرض ان كان للقرض عرض كزمن هب والمقرض ملى (وما لا يصح الابه وهو
الاجارة والكتابة) والمساقاة (والجزية وما يصح به بالحلول كبيع الاعيان) (ويوع) (الصفات وما يصح
به مجهولا لامعولما وهو الرهن والقراض والعمري والرقبي) وذكر الاصل كإصله منه كفالة الدين والمعروف
تخلافه (وما يصح به معلوما ومجهولا وهو العارية والوديعة) والوكالة والوصايا

باب الحجر

هو لغة المنع وشرعا المنع من تصرف خاص بسبب خاص في الاصل فيه قوله تعالى وابتلوا النكاح حتى اذا بلغوا
النكاح الآية وقوله فان كان الذي عليه الحق سفيها لا يقو الصفيه المنبر والضعيف الصبي والذي لا يستطيع
ان يعمل هو المغلوب على عقله (هو) أي الحجر نوعان أحدهما (خاص) بشيء (كالخجر على الرهن في
المرهون الى وفاء الدين) (هو) كالحجر (على السيد في المكاتب وفي بيع الآبق والمغصوب والمبيع قبل القبض)
لما عرف من أباها (و) ناهيا (عام وهو) سبعة (حجر فلس يختص بالمال) أي بالتصرف فيه على الوجه
المدكور في بابه (و) حجر (سفه يختص بالمال) أي بالتصرف فيه بعقد أو غيره (والاقرار) على ما مر في
بابه (و) حجر (جنون في كل شيء) (و) حجر (صغر) بقيد زده بقولي (في غير العبادات) من المعتبر نعم
يعبر قوله في الاذن في الدخول واصل هدية وله تلك المباحات ورازلة المنكرات ويثاب عليها كالمكاتب
ويجوز توكيله في تصرف الزكاة ونحوها اذا عتق له المدفوع اليه (و) حجر (رق في حق السيد) حجر
(مرض في الثلثين) مع غير الورثة (اذا تصرف فيهما بلا عوض) يساويه (وفي كل المال) أي مال المريض
(مع الوارث) كذلك ويرتفع بالصحة كما صرح به الاصل في بعض نسخته بثلثين بها نفوذ تصرفه (و) حجر
(ردة) للمسلمين (فان عاد) المرتد (للاسلام تبين نفوذ تصرفه) ان احتمل الوقف كعتق وهدية (والافلاو
ويرتفع حجر الفلس والسفه بعد الرشد) أي حجر كل منهما (يرفع الحاكم له) الثانية من زباني (و) حجر
البقية بارفعها بنفسها من غير وقف على رفع الحاكم لانه ثبت بغيرها فلا يتوقف على رفعه وترك
من الاصل توقف حجر الردة والسفه المستمر الى ما بعد البلوغ على رفع الحاكم لتضعفه

باب التفليس

هو لغة النداء على المفلس بصفة الافلاس وشرعا الحجر على من عليه دين حال لا يقو به ماله الاصل فيه ما رواه

ومؤته بيع ماله كاجرة
دلال ودينه اللازم
قبل الحجر ان كان به
رهن والبايع بمبيعه ان
لم يقبض عنه ووجده
بحاله أو ناقصا نقص صفة
بأن لا يفرد بالعقد أو
زائدا زيادة منفصلة أو
منفصلة أو كانت أثرا
كفصارة لكن الزيادة
الذكورة للفلس فان
كان زائدا من وجه ناقصا
من وجه فان كان
في الذات رد الزيادة
وضارب مع الغرماء
بالنقص أو في الصفة
فهو للبايع ولا شيء له في
النقص ولا عليه في
الزيادة أو كان النقص
في الصفة والزيادة في
الذات أو الاثر فلا شيء له
والزيادة للفلس وفي
عكسه له الرجوع في
المبيع والمضاربة مع
الغرماء بالنقص وان
وجده مختلطا بمثله أو
دونه فله أخذ قدر
المبيع من المختلط أو
بأجود فلا رجوع في
المخلوط لكنه يضارب
مع الغرماء

(باب الوقف)

التبرع وصية وهبة
وعتق وإباحة ووقف
وشرط صيغة كوقفت
وحسب وصيبت وان

الحاكم ومحقق استناده أن النبي ﷺ جبر على معاذير باع ماله في دين كان عليه وقسمه بين غرمائه
فما صاعدهم خسة اسباع حقوقهم والحجر على المفلس يكون بطلبه أو بطلب الغرماء فان كان الدين لم يجزوا الحاكم
تجبر بلا طلب على كل تقدير (لذا جبر الحاكم على أحد) هو أعم من قوله رجل (بافلاسه قدم على الغرماء
مؤته) من نفسه وغيره نفقة وكسوة وسكنى فتعبري بالمؤنة أعم من تغييره بالنفقة (في حياته) حتى تقسم
ماله لا ينمو سرثا لم يملكه هذا (ان لم يستغن بكسب) لا تقى به فان استغنى به فلا ينفي عليهم ولا يكسبهم
ويصرف كسبه الى ذلك فان لم يقبض به كمل (و) قدم عليهم (مؤته تجهيزه) أي تجهيز مؤته من نفسه وغيره
(بعلموته) قدم (مؤته بيع ماله كاجرة دلال) لانها من مصالح الحجر (و) قدم (دينه اللازم) له أو
ما يؤكل الى اللزوم (قبل الحجر ان كان يبرهن) فيقدم المرتين بشبهه لتقدم تعلقي حقه على حقوق الغرماء
(و) قدم (البايع بمبيعه ان لم يقبض عنه) من المشتري (و) وجده (أي المبيع) بحاله أو ناقصا نقص صفتيان
لا يفرد بالعقد كقطع يد (أو زائدا زيادة منفصلة) كسمن وصنع (أو منفصلة) كشمرة وولد بعد البيع
(أو كانت) أي الزيادة (أثر كفصارة) للثوب المبيع (لكن الزيادة المذكورة للمفلس) فتكون للغرماء
(فان كان) البيع (زائدا من وجه ناقصا من وجه) ككبر عبد وطول نخلة ونعم صنعة مع ترص (فان كانا
في الذات) كتلف أحد البيعتين وولده (رد) البايع (الزيادة) أي أبقاها للمفلس (وضارب مع الغرماء
بالنقص) بعد الفسخ (أو) كانا (في الصفة) كعرج وسمن (فهو) أي المبيع (للبايع ولا شيء له في
النقص ولا شيء) (عليه في الزيادة) كما لو انفردا (أو) كان النقص في الصفة والزيادة في الذات (أو) في
(الاثر) كعرج وولد وكخرق الثوب وفصارة (فلا شيء له) أي للبايع (والزيادة للمفلس) كما لو انفرد (وفي
عكسه) بان كان النقص في الذات والزيادة في الصفة كتلف أحد البيعتين وسمن الآخر (له الرجوع في
المبيع والمضارب ببيع الغرماء بالنقص) أو يفوز بالزيادة (وان وجده) أي المبيع (مختلطا بمثله أو دونه فله)
بعد الفسخ (أخذ قدر المبيع من المختلط) ويكون في التوزن مساهما بنفسه كنقص العيب (أو) وجده
مختلطا (بأجود فلا رجوع) (له في المخلوط) بخلاف من نصرت للمفلس (لكنه يضارب مع الغرماء) بالثمن
بهذا كله إذ ثبت الدين بغير اقرار المفلس فان ثبت باقراره تخفصه ما تفر في يده وله أن يرد بالعيب ما كان
مشتراؤه ان كانت العتقة في الرد

(باب الوقف)

هو لغة الحبس وشرعا حبس مالي يمكن الاتفاق به مع بقاء عنه بقطع التصرف في رقبته على تصرف مباح
والاصل فيه خبر الصحيحين أن عمر رضي الله عنه أصاب أرسا خيرا فقال له النبي ﷺ ان شئت
تحت أصلا تصدقت بها فتصدق بها عمر أنه لا يباع أصلا ولا يوهب ولا يورث وأمر كانه أن يعقواقت
وموقوف وموقوف عليه وصيغة ولما أشار به في المقصود منه أشياء ذكرتها كالاصل معه بقولي (التبرع)
صحة أنواع (وصية وهبة) ومنها العمري والرقى والصدقة والهدية بجامع أن كلامها كما مر عليك بلا
هو (وعتق وإباحة ووقف وشرط) أي الوقف سنة (صيغة كوقفت وحسب وصيبت) وكنت صدقت
بكذا أحد مقو بدة أو محرمة أو لا تباع أو لا يوهب ولا يشترط القبول وان كان الوقف على معين (و) ان يكون
الواقف أهلا للتبرع (أو) لو لم يصب فلا يصح وقف وصي ومجنون وصيغة ومكانه للإمام أن يقف من أملاك
بيت المال ما تقتضيه المصلحة (و) أن يكون (الموقوف عليه) أو لا (موجودا عند الوقف) لان الوقف
تملك ناجر فاشبه الهبة فلو وقف على أولاده ولا ولد له حينئذ لم يصح (وليس) الموقوف عليه (معصية) جهة
كان أو معتق فلا يصح الوقف على عمارة كنيسة تعبد ولا على زبل يلقى من محرّم قتله ولا على مرتد حر في
لأنه أعتق على معصية بخلاف مالا معصية فيه سواء كان جهة قرينة كالفقراء والعلماء والمساكين والمدارس أم
جهة لا يظهر فيها قرينة كالأغنياء ولا يصح على نفسه ومنهم كوقفت على أحد كل (و) أن يكون ممن (يمكن

يكون الواقف أهلا للتبرع والموقوف عليه موجودا عند الوقف وليس معصية يمكن

فملكه ان كان مهيئا
والوقوف يدوم نفعه
لا كقطعوم وربحان
والملك فيه ينتقل لله
نعالي عن اختصاص
الادميين
(باب احياء الموات)
هو الارض التي لم تعمّر
قطر والبلاذ ضربان
بلاد كفر فهي لمن
غلب عليها وبلاد اسلام
فالعامر عمارة اسلامية
وان خرب لأهله وان لم
يعرفوا والعامر عمارة
جاهلية يملك بالأحياء
والخراب يملكه المسلم
بالأحياء حتى ماظهر فيه
من معدن باطن لم يعلمه
والمعدن قسمان ظاهر
وهو ماخرج بلاعلاج
وهو مشترك بين المسلمين
لا يجوز احياءه ولا
اقطاعه فان ضاق قدم
السابق بقدر حاجته
فان جا آمعاقدم بفرعة
وباطن وهو ما لا يخرج
الابعلاج فالسلطان
اقطاعه ولا يملك بالأحياء
ومن سبق اليه فهو أحق
بعمادام يعمل فيه الا
اذا طال مقامه وثم محتاج
هيرة فيزعج بالمعدن
الظاهر واذ قطع العمل
لم يمنع منه غيره وللإمام
أن يحصى بقعة لرجي
محتاج لنفسه ويجوز
نقص ما جاء للحاجة
بأقطام أو غيره لا ما جاء

فملكه ان كان مهيئا بان يكون أهلا للملك فلا يصح الوقف على جنين ولا دابة ولا على العبد لنفسه فلو أطلق
الوقف عليه فهو وقف على سيده (و) أن يكون (الموقوف) ممتا (بموم نفعه) المباح (لا كقطعوم)
لأن منفعة في استهلاكه (و) لا (ربحان) لسرعته فسادا ولا آلات الملاهي ولا يشترط في النفع
حصوله حاله فيفتح وقف العبد والجحش الصغير بنو الزمن الذي يربح ويؤذي الزمات (و) الملك فيه أي في
الموقوف (ينتقل لله تعالى) أي ينفك (عن اختصاص الأدميين) كالتفتي فلا يكون للواقف ولا لموقوف
(باب احياء الموات)

هو مستحب الأصل فيه قبل الاجماع أخبار كخبر من عتق أرضا ليست لأحد فهو أحق بهار واه البخاري
وخبر من أحياء ضامته فهي لروا الترمذي وجبه (هو) أي الموات (الارض التي لم تعمّر قط) أو عتق
جاهلية وليست حرر بمالعمور (و) البلاد ضربان بلاد كفر (فهي لمن غلب عليها) من
المسلمين أو الكفار إذا لا حرمته لها (و) بلاد اسلام فالعامر منها (عمارة اسلامية) وان خرب لأهله وان لم
يعرفوا (و) الأمرفية إذا لم يعرف أهلها إلى رأي الإمام في حفظه أو بيعه وحفظه إلى ظهورهم (و) العامر
عمارة جاهلية يملك بالأحياء كالركاز يجمع أن كلا منهما جاهلي يملك (و) الخراب منها (ملكه المسلم)
بالأحياء حتى ماظهر فيه من معدن باطن (بقيت زده يقول) (لم يعلمه) لأنه من أجزاء الارض وقد ملكها
بالأحياء فان علمه فالراجح في الكفاية أنه يملكه أيضا أما السقعة الحية فقال الإمام ظاهر المذهب أنها لا يملك
لأن المعدن لا يتخذ دار أو لا مز رعة فالقعدة فاسد (و) المعدن قسمان (أحدهما) ظاهر وهو ماخرج بلا علاج
و(أما العلاج) في تحصيله كمنه وكره يوافق (وهو مشترك بين المسلمين لا يجوز احياءه ولا اقطاعه) فلا
يملك بهما مع العلم به كالماء والسكلا والخطب ولو تبي عليه دار المملك السقعة أيضا فان لم يعلم به ففي الطلب عن
الإمام أنه يملكه بالاجماع وأنه أصح الوجهين في التهذيب (فان ضاق) تنبئه عن اثنين مثلا جأ إليه (فقدم
السابق) إليه (بقدر حاجته) ولو تجارة لسقعة فان طلب زيادة أزعج فان أنصرف عنه قبل أن يأخذ
فمتر حاجته فغيره ممن سبق أركي (فان جأ) إليه (معاقدم بفرعة) بينهما لقدم المز بقدر يقاس بالمعدن في
ذلك ما يشبهه مما يحتاج من الموات (و) ثانيهما باطن وهو ما لا يخرج بلا علاج كذهب وقضه وحديد
ونحاس (فالسيلطان اقطاعه) ولا يقطع الا فسر ثانيا للقطع العمل فيمو الأخذ منه (ولا يملك بالأحياء)
كالمعدن الظاهر ولأن المعدن كالموات لا يملك إلا بالعمارة ويحفر المعدن تخرب (ومن سبق إليه)
أي إلى المعدن الباطن (فهو أحق به عمادام يعمل فيه) لسقعة إليه (الا إذا طال مقامه) تضم الميم أي أقامته
وأخذ فتر حاجته (و) محتاج غيره فيزعج كالمعدن الظاهر (و) يفارق الاشواق حيث لا يزجج منها السقعة
الحاجة إلى المعادن (و) اذ قطع العمل لم يمنع منه غيره (ومن سبق إليه) وللإمام أن يحصى بقعة لرجي
الحرجي نعمة أو نعم جز بقا وصدة أو ضالة وذلك بأن يمنع الناس من رعيها إذا لم يضرهم لانه
يحيى النفع بالنون مخيل المسلمين رواه ابن حبان (لأنفسه) لأن ذلك من خصائصه ملك
وليس لغير الإمام أن يحصى (و) يجوز (للإمام) نقص ما جاء للحاجة إليه بان ظهرت المصلحة فيه بعد
ظهوره في الحي (باقطاع أو غيره) نقص (ما جاء للنبي) (لأنفسه) فلا يجوز لأنه
نقص لا ينقص ولا يغير (كتاب الفرائض)

هي جمع فريضة بمعنى مفروضة لما فيها من السهام المقترعة فغلبت على غيرها والفرض لغة التقدير وتشرعها
نصب مقتر شرعاً للوارث من الأصل فيه الآيات والأخبار الآتية وللأرث أسباب شروط وموانع فشرط
ذكرها في شرح الأصل وغيره وأما الآخران فهما ما شرعت فيه فقلت (أسباب الارث) أربعة فربا بقونكاح
صحيح (و) ولادة اسلام) من الوارث بالإخير عامم وبالسقعة خاص (فتصرف التركة) أي تركه المسلم (أو باقيا

(كتاب الفرائض) أسباب الارث أر بعقرا بقونكاح أو ولاوا اسلام فتصرف التركة أو باقيا

وهو غير الاسلام

حكمتى والوارثون من
الرجال عشرة ابن وابنه
وان نزل وأب وأبوه
وان علا وأخ مطلقا
وابنه الاللام وعم وابنه
الاللام وزوج وذو
ولاء ومن النساء سبع
بنت وبنت ابن وان
نزل وأم وجدة وأخت
وزوجة وذات ولاء ثم
ان لم ينتظم بيت المال
رد ما فضل على ذوى
الفروض غير الزوجين
بنسبتهم ذوا الارحام
وهم أحد عشر ولد بنت
وأخت وبنت أخ وعم
وعم لام وخال وخالة
وعمة وجد أب وأم وجدة
أم أبي أم ولد أخ لام
ورث بالفرض من
الرجال خمسة أب وجد
وأخ لام وأخ لابوين
فى المشتركة وزوج
والعصبة خمسة عشر
ابن وابنه وأب وأبوه
وأخ لابوين وابنه
ولابوين وعم لابوين
وابنه وعم لأبوين
والأخوات مع البنات
وذو ولاء وبيت المال
والعصبة من النساء ثلاثة
أقسام عصبة بنفسها
وهى ذات الولاء وعصبة
بغيرها وهى البنات
وبنات الابن والأخوات
لابوين أولاب مع

ليت المال اذا لم يكن وارث خاص (أو) لم يكن وارث كذلك (مستغرق) فى الثاني غير
نألو ارب من لوارث له أعقل عنه وأرثواه ان حبان وصحبه وهو مال لا يرب لنفسه بل يصرف
للمسلمين ولا يرب عنهم كالعصبة من القرابة فلا يصرف منها شيء الى من قام به مانع من الارث اما
تركه كافر لا وارث له يستغرق فنتقل هي أو باقية لبيت المال فى الارث ولا تبين الصرف لجميع المسلمين
فللام ان تبين له طائفة منهم لانه استحقاق بصفتهم هى أخوة الاسلام فصار كالوصية لقوم موصوفين غير
محمودين فانه لا يجب استيفائهم وقولى أو باقية مع خاص او مستغرق من يادنى (وموانعه ستة) أحدها
(ورث) فلا يرب من يرب لنفسه ولا يرب لغيره لأن ما يده لشبده الا المبعوض فيورث عنه جميع ما ملكه بعضه
الخير (و) ثانيا (ردة) فلا يرب الميراث ولا يرب اذ لامو الالة بينه وبين غيره (و) ثالثا (قتل) فلا يرب من له
مدخل فى القتل ولو بحق كسهادة وحكم خبير ليس للقاتل من الميراث شيء عرواه النشائي باسناد صحيح (و)
رابعها (اختلاف دين) بالاسلام والكفر فلا توارث بين مسلم وكافر خبير الصحيحين لا يرب المسلم الكافر
ولا الكافر المسلم (و) خامسها ما ذكرته بقولى (و) اختلاف (دار ذوى الكفر) الاصل ذمة وحرابة فلا
توارث بين حربى لا امان له وذمى لا تقطاع الموالاة بينهما وتوارث الذميان والحر يان وان اختلفت
دارهما لان الكفر كله ملة واحدة وتعبيرى بما ذكر اوضح من تغييره بالدار (و) سادسها (ذو حكمتى) وهو
ان يلزم من اثبات شيء نفى عنه كان اعترف أخ جائز لتركه الميت بابن للميت فانه ثبتت نسبته ولا يرب اذ لو ورث
لمحجب الأخ المقر فلا يكون جائزا فلم يصح استدلاله وفى عدا الاصل منها اشكال وقت الموت يجوز لانه ليس
بمانع حقيقة (و) انتفاء الارث معه انما هو لا انتفاء شرطه (و) الوارثون من الرجال باختصار (عشرة ابن وابنه
وان نزل وأب وأبوه وان علا وأخ مطلقا وابنه الاللام وعم وابنه الاللام وزوج وذو ولاء) هو أعم من قوله
والمعتق (و) الوارثات (من النساء) باختصار (سبع بنت وبنت ابن وان نزل وأم وجدة وأخت وزوجة
وذات ولاء) هو أعم من قوله والمعتقة (ثم ان لم ينتظم بيت المال رد ما فضل) عن ذكر (على ذوى الفروض
غير الزوجين بنسبتهم) أى نسبة فروض من تركه عليه (ثم ان لم يوجد أحد من هؤلاء ورث (ذو الارحام)
فان انتظم بيت المال فلكر ذوا الارث لذوى الارحام وأما الزوجان فلا رد عليهما مطلقا لا انتفاء الرحم وما ذكرته
من الرد وتورث ذوى الارحام بالشرط المذكور من يادنى وهو ما أفق به المتأخرون وهو المعتق والذى
فى الاصل عدتم تورث ذوى الارحام مطلقا وسكت عن الرد (وهم) أى ذوو الارحام (أحد عشر) صنف (أولاد
بنين و) ولد (أخت وبنت أخ و) بنت (عم) مطلقا فى الثلاثة الأخيرة (وعم لام وخال وخالة وعمة) مطلقا فى
الثلاثة الأخيرة (وجد أب وأم) وان علت (وجد أم أبى أم) وان علت (ولد أخ لام) والميت أب واحد من ذكر
(ورث بالفرض من الرجال خمسة أب وجد) أبو مؤان علا (وأخ لام وأخ لابوين فى المشتركة) وسياقى بيانها
(وزوج والعصبة) بالبسط (خمس عشر ابن وابنه) وان نزل (وأب وأبوه) وان علا (وأخ لابوين وابنه)
وان بعد (و) أخ (لابوين) وان بعد (وعم لابوين وابنه) وان بعد (وعم لاب وابنه) وان بعد
(والأخوات مع البنات) أو بنات الابن (وذو ولاء) هو أعم من قوله والمعتق (و) بيت المال (وتبقى من العصبة
البنت بنت الابن والأخت الشقيقة والأخت للأب كل بمقتضاها وذات الولاء بقربى كرى لمن بقولى
(و) والعصبة من النساء ثلاثة أقسام عصبة بنفسها وهى ذات الولاء) هو أعم من قوله والمولاة المعتقة (و) عصبة
بغيرها وهى البنات بنات الابن (وان نزل) والأخوات لابوين أولاب مع اخوتهن وعصبة مع غيرها وهى
الأخوات لابوين أولاب مع البنات بنات الابن (وما ذكرته من تقييد العصبة فى تقسيمها بالنساء تبع
فيه الأصل والآل فرضيتون لم يقتضوه من وان تقيدهن القسمان الاخيران ثم تقيدها لثلاثة أقسام هو
اخوتهن وعصبة مع غيرها وهى الأخوات لابوين أولاب مع البنات بنات الابن

والفروس المذكورة
في كتاب الله تعالى ستة
ثلثان وثلث وسلس
ونصف وربع وثمان
فالثلاثان فرض أربعة
بنتان وبتان واختان
لأبوين أو لأبوالثلاث
فرض اثنين أم لبس
لميتها فرع وارث ولا
عدد من الأخوة
والأخوات الأفي زوج
أو زوجة مع أبوين فلها
فيهما ثلث مائة وعدد
من ولد الأم يستوي
فيه الذكور وغيره
• والسلس فرض
سبعة أبوجد لميتها
فرع وارث وأم لميتها
ذلك أو عدد من
الأخوة والأخوات
وجدة وبنت ابن
فأكثر مع بنت أو أخت
لأب مع أخت لأبوين
وواحد من ولد الأم
• والنصف فرض
خسة بنت وبنت ابن
وأخت لأبوين أو لأب
منفردات وزوج ليس
لميته فرع وارث
• والربع فرض اثنين
زوج لميته فرع وارث
وزوجة ليس لميتها
ذلك واليمن فرض
زوجة فأكثر لميتها ذلك
(فصل في العول)

والذي يعول من أصول

تأعليه أكثر الفرضين وبعضهم على أنها قسمان عصبية بنفسها وعصبية بغيرها وعليه جرى الأميل
(والفروض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة ثلثان وثلث وسلس ونصف وربع وثمان
الأخوة الربع والثلث وضعف كل ونصف كل) فالثلاثان فرض أربعة بنتان وبتان واختان لأبوين أو
لأب) فأكثر من كل إذا انفردتا أو انفردن عن يعصبهن أو يحجبهن حرماناً أو نقصاً قال تعالى في النساء
فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وبنت الابن كالبنات وبنت الابن مقيستان على الاختين أو
البنتين قال تعالى في الاختين فأكثر فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك زلت في سبع أخوان
لجاء حيث مرض وسأل عن أرثين منه قيل على أن المراد منها الاختان فأكثر وأمر بثلث في البنتين
بأعطاهما الثلثين رواه أبو داود والحاكم وصححه إسناداً (والثلث فرض اثنين) أحدهما (أم لبس لميتها فرع
وارث ولا عدد من الأخوة والأخوات) قال تعالى فإن لم يكن له ولد وورثه أمه فلا له الثلث وقال تعالى فإن
كان له أخوة فلا له السلس والمراد اثنتان فأكثر (الأفي زوج أو زوجة مع أبوين فلها) أي للام (فيهما ثلث
مائة) الأولى من ستة والثانية من أربعة وثلثان بالعمريتين وبالفرازين وبالفريتين كما يتنه في غير
هذا الكتاب (و) ثانيهما (عدد من ولد الأم يستوي فيه الذكور وغيره) قال تعالى وإن كان رجل يورث كلالة
أو امرأة وله أخ أو أخت فكل واحد منهما السلس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والمراد
أولاد الأم بدليل قراءة ابن مسعود وغيره وله أخ أو أخت من أم أو القراءة الشاذة كالحبر على الصحيح والخسني
لا يخرج عن الأخ أو الأخت (والسلس فرض سبعة أب وجد لميتها فرع وارث وأم لميتها ذلك أو عدد من
الأخوة والأخوات) قال تعالى ولأبوينه لثلث واحد منهما السلس مما ترك إن كان له ولد والجد كالأب
وقال تعالى فإن كان له أخوة فلا له السلس والمراد عدد من له أخوة من الذكور أو غيرهم على التغليب الشائع
مع الإجماع على أن الاثنين منهم كالثلاثة هنا (وجدة) من أي جهة كانت سواء كان معها ولد أم لا لأنه
مطلوب أعطي الجدة السلس رواه أبو داود وغيره وقضي للجدتين من الميراث بالسلس بينهما رواه الحاكم
وصححه على شرط الشيخين (وبنت ابن فأكثر مع بنت) لقضائه بثلث بالسلس في الواحدة رواه
البخاري عن ابن مسعود وقيس بها الأكثر (وأخت فأكثر مع أخت لأبوين) كافي التي قبلها
(و) واحد من ولد الأم ذكر أو غيره قال تعالى وله أخ أو أخت فكل واحد منهما السلس (والنصف
فرض خسة بنت وبنت ابن وأخت لأبوين أو لأب متفردات) عن يعصبهن أو يحجبهن حرماناً أو نقصاً
قال تعالى في البنات وإن كانت واحدة فلها النصف ومثلها بنت الابن إجماعاً وقال في الأخت وله أخت فلها
نصف ما ترك والمراد الأخت لأبوين أو لأب (وزوج لميتها فرع وارث) قال تعالى ولكم نصف ما ترك
أزواجكم إن لم يكن لهن ولد أي وارث ومثلها ولد الابن إجماعاً ويجري مثل ذلك فيما يأتي (والربع فرض
اثنتين زوج لميته فرع وارث) قال تعالى فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن (وزوجة ليس لميتها
ذلك) قال تعالى ولكم الربع مما تركن إن لم يكن لكم ولد (واليمن فرض زوجة فأكثر لميتها ذلك) قال
تعالى فإن كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركن والزوجان يتوارثان في عدة الطلاق الرجعي كما شمله كلامي
(فصل في العول) وهو زيادة ما بقي من سهام ذوي الفروض على أصل المسئلة ليدخل النقص على كل منهم
بقدر فرضه كنقص أو باب الديون بالمخاصة (والذي يعول من أصول) مسائل (الفرائض) الآتي بيانها
(ثلاثة الستة نعول) أي بعد الإزالة (إلى عشرة شفعاً ووزراً) فعولها إلى سبعة كزوج واختين لغير أم أو إلى ثمانية
كهم وأم أو إلى تسعة كهم وأخت لأم أو إلى عشرة كهم وأخت لأم (والأنا عشر) نعول (إلى سبعة عشر ووزراً) فعولها
إلى ثلاثة عشر كزوج وأم واختين لغير أم أو إلى خمسة عشر كهم وأخت لأم أو إلى سبعة عشر كهم وأخت لأم (والأربعة

والعشرون) تقول (الى سبعة وعشرين بن فقط) كبتين وأبو بن وزوجة تسمى بالمنبرية وقولي فقط من زياتي
 (فصل في بيان الحجب) وهو منع من قام به سبب الارث من الارث بالكلمة أو من أو فر خطبو يسمى
 الأول حجب حرمان والثاني نقصان الأول ضرر بان تحجب بالوصف كزوجة أو نحو مما يمنع الارث وحجب
 بالشخص وقد شيرت في بيان من يحجب ومن يحجب به فقلت (ولد الابن بحجب بالابن والجد بالاب
 والجددة بالأم والأخ لاب بالاخ لابو بن العم لاب بالعم لابو بن ابناهما كذلك) أي ابن الاخ لاب يحجب
 بابن الاخ لابو بن وابن العم لاب يحجب بابن العم لابو بن لان الحجب فيما ذكر أقرب من المحبوب أو أقوى
 منه (و) يحجب (بنات الابن) أي كل منهن (بالبنات) ننتين فأكثر لا شت كما هن الننتين كما سيأتي (الآن
 يكون معهن أو أنزل منهن ذكر فيقتصرن) فلا يحجب (و) يحجب (الاخوات لاب) أي كل منهن
 (بالاخوات لابو بن ننتين فأكثر) لما مر (الآن يكون معهن ذكر فيقتصرن) فلا يحجب (و) يحجب
 (ولد الأم بفرع الميت) ذكره كان أو غيره (وأي أم أي أمه) وإن علا

(فصل في بيان من يقوم مقام غيره في الارث) (ابن الابن كالابن الا انه ليس له مع البنت مثلاً) لأنه
 لا يعصبها (و) بنت الابن كالبنات الا انها تحجب بالابن) لأنه أقرب منها وهو عصبه (والجددة كالأم الا انها
 لا يرث الثلث ولا الثلث ماني) بل فرضها إذا ماتت الشمس (والجد) أبو الاب (كأب الابن الا انه لا يحجب الاخوة
 لابو بن أو لاب) بل يشتركون كما سيأتي ثبانه (والأخ لاب كالأخ لابو بن الا انه ليس له مع الأخت لابو بن
 مثلاً) لأنه لا يعصبها (والأخت لاب كالأخت الشقيقة الا انها تحجب بالاخ الشقيق) لأنه أقرب منها

وحدث من الأصل هنا فصلاً لعله عامراً
 (فصل في بيان عدد أصول المسائل) (أصول) مسائل (الفرائض سبعة اثنان وأربعة وثمانية
 وثلاثة وستة واثنا عشر وأربعة وعشرون) باعتبار مخارج الفروض ومخرج الفرض بل الكسر مطلقاً
 عدد واحد ذلك الكسر فخرج النصف اثنان والثلث والثلاثين ثلاثة وأربع أربعة وهكذا فان كان في
 المسألة فرضان فأكثر كتنفي عند تماثل المخرجين باحد هما وعند دخلهما بكبرهما وكذا يمكن تنفي
 زوجة وأبو بن وعند توافقيهما بمضروب وفق أحدهما في الآخر وعند تباينهما بمضروب أحدهما في الآخر
 كما سيأتي ذلك وزاد بعضهم في باب الجد والأخوة أضلين آخرين أعدهما ثمانية عشر لستس وثلث ماني
 كأب وجد وخبة أخوة لآب ونايهما ستة وثلاثون أربع وستس وثلث ماني كزوجة وأم وجد وسبعة
 أخوة لاب (فكل فريضة فيها نصفان) كزوج وأخت أو اب (أو نصف وماني) كزوج وأخ لاب
 (فأصلها اثنان) مخرج النصف (أو) فيها (ثلاثان وثلث) كاختين لاب وأختين لأم (أو ثلثان
 وماني) كبتين وأخ لاب (أو ثلث وماني) كأم وعم (فأصلها ثلاثة) مخرج الثلث (أو) فيها (أربع
 وماني) كزوجة وعم (فأصلها أربعة) مخرج أربع (أو) مخرج أربع من زياتي وهو مذكور في الكتاب وبركه
 الأصل لذهول أو غيره (أو) فيها (ستس وماني) كأم وابن (أو ستس وثلث) كأم وأخوين لأم
 (أو) ستس (وثلثان) كأم وأختين لاب (أو) ستس (ونصف) كأم وبنت (فأصلها ستة)
 مخرج الستس (أو) فيها (ثمان وماني) كزوجة وابن (أو) ثمن (ونصف وماني) كزوجة وبنت وأخ
 لاب (فأصلها ثمانية) مخرج الثمن (أو) فيها (أربع وستس) كزوجة وأخ لأم (فأصلها اثنا عشر)
 مضروب وفق أحد المخرجين في الآخر (أو) فيها (ثمان وستس وماني) كزوجة و جدة وابن (فأصلها
 أربعة وعشرون) مضروب وفق أحد هما في الآخر هذا كله في أصول المسائل التي فيها فرض أما المسائل
 التي لا فرض فيها فلا حصر لها وهي عند رؤس من فيها بعد فرض الذكور اثنين في النسب لاني الولاء نعم ان

لابو بن والعم لاب بالعم
 لابو بن وابناهما كذلك
 و بنات الابن بالبنات
 الآن يكون معهن أو
 أنزل منهن ذكر
 فيعصبهن والأخوات
 لاب بالاخوات لابو بن
 الآن يكون معهن
 ذكر فيعصبهن وولد
 الأم بفرع الميت وأبيه
 وأي أمه
 (فصل) ابن الابن
 كالابن الا انه ليس له مع
 البنت مثلاً و بنت
 الابن كالبنات الا انها
 تحجب بالابن والجددة
 كالأم الا انها لا يرث الثلث
 و ثلث ماني والجد كأب
 الا انه لا يحجب الاخوة
 لابو بن أو لاب والأخ
 لاب كالأخ لابو بن الا
 أنه ليس له مع الأخت
 لابو بن مثلاً
 والأخت لاب كالأخت
 الشقيقة الا انها تحجب
 بالاخ الشقيق (فصل)
 أصول الفرائض سبعة
 اثنان وأربعة وثمانية
 وثلاثة وستة واثنا عشر
 وأربعة وعشرون
 فكل فريضة فيها
 نصفان أو نصف وماني
 فأصلها اثنان أو ثلثان
 وثلث أو ثلثان وماني

تفاوتوا في الولاء كان اشترك ثلاثا كروا تبيان في عبيد كان لاحداهما نصفه وللآخرى ثلثه والذ كرسديه
واعتقوه فاصل مسئلتهم من مخرج يكتم تلك الاجزاء فاصلها في هذا المثال ستة
فصل في بيان التصحيح وهو تحصيل اقل عدد يخرج منه نصيب كل وارث صحيحا فاذا قامت المسألة من
احد الاصول فنقول (ان) لم تنكسر الفريضة على جنس صحيح من اصلها بلا عول وبعولها ان عالت
فلو خلف جدتين وثلاث زوجات واربع اخوات لام وثمان اخوات لارب صحته من سبعة عشر بالعول وان
(انكسرت الفريضة على جنس واحد ضرب عدده) أي عدد المنكسر عليه نصيبه (في أصلها) بلا عول
(وبعولها) ان عالت فابلق فيه نصيب (أو) على (جنسيتين) فاكثر ضرب بعضها أي بعض الاجناس
(في بعض) بلار كذا إلى الوفاق ان لم تتوافق ويرد اليوان توافق (ثم) ضرب الحاصل (في أصل الفريضة)
(بلاعول) وبعولها ان عالت (فابلق صحته منه) وهذا ان لم تتداخل الاجناس والا كني
بالاكثر وضرب فباز كرو يسمى المضروب في الاصل بقوله جزء السهم فلو خلف ثمانية خمسة اعمام فاصلها
ثلاثة والانكسار فيها على جنس واحد هو الاعمام والمنكسر عليهم سهمان وهما يتانان الخمسة وهي جزء
السهم فاضرب بها في الثلاثة فتصبح من خمسة عشر ولو كان عدد الاعمام فيها عشرة لوافقت الاثنين بالنصف
فاردد العشرة إلى نصفها خمسة واضربه في الثلاثة فتصبح أيضا من خمسة عشر ولا يخفى على من ضبط
الاصل بقية الامثلة

(فصل) ان انكسرت
الفريضة على جنس
واحد ضرب عدده في
أصلها وبعولها أو جنسين
فاكثر ضرب بعضها
في بعض ثم في أصل
الفريضة وبعولها
فابلق صحته منه
(فصل) الاختصار
نوعان أحدهما بين
السهم فرد الفريضة
لوفقه الثاني بين الرؤس
فان كان بينها مماثلة
اقتصر على أحدها أو
مداخلة فعلى أكثرها
أو موافقة فعلى الوفاق
فلو توافق عددان في
جزء ضرب ذلك الجزء
من أحدهما في الآخر
(فصل في المناسخة)
هي أن لا تقسم التركة
حتى يموت بعض الورثة
فتصح فريضة كل
ميت ثم يضرب بعضها
في بعض بعد اعتبار
الاختصار السابق فما
بلغ صحته منه

فصل في الاختصار في مسائل الفرائض (الاختصار نوعان أحدهما يعتبر بين السهام) أي بعضها
مع بعض (فترد الفريضة لوفقه) فتصح منه ويرجع كل نصيب إلى وفاقه فلو خلف بنتا وزوجة وجدا
فبالسبط من أربع وبعو وعشرين للبنات نصفها وللزوجة ثمنها وللجد نصفها بالفرض والباقي بالتعصيب
وبالاختصار من ثمانية لئلا يوافق الانصاء بالثلاث للبنات أو بعو وللزوجة سهم وللجد ثلاثة بالفرض والتعصيب
(الثاني) يعتبر (بين الرؤس) أي بعضهم مع بعض وهو ثلاثة أنواع مماثلة ومداخلة وموافقة (فان
كان بينها مماثلة) كأربع بعو وأربع بعو (اقتصر على أحدها أو) كان بينها (مداخلة) كثلاثة
وبستين وعشرين (فعلى أكثرها) يقتصر (أو) كان بينها (موافقة) كأربع بعو وستين وعشرين (فعلى
الوفاق) يقتصر (فلو توافق عددان في جزء ضرب ذلك الجزء من أحدهما في الآخر) كأربع بعو وستين وعشرين
موافقة بالنصف فيضرب نصف أحدهما في الآخر

(فصل في) بيان (المناسخة) وهي مفاعلة من النسخ وهو الأزالة والتغيير والنقل وسمي بها المعنى
المراد لأزالة أو تغيير ما صحته منه الأولى بموت الثاني أو بما صحته منه الثانية أو لا تقال المال من وارث لو ارث
(هي) اصطلاحا (ان لا تقسم التركة حتى يموت بعض الورثة فتصح فريضة كل ميت) على حثتها
(ثم يضرب بعضها في بعض) بعد اعتبار الاختصار السابق فابلق صحته منه (وذلك بان تجعل مسألة الميت
الاول أصلا لمسألة المناسخة وتأخذ منها نصيب الميت الثاني وتقسّمه على مسئلته فان صح قسمته عليها فذاك
وتصح المسئلان ممن صحته منه الأولى والأقل العمل كافي انكسار السهام على منفي واحد فاحصل من
الضرب نصيب المسئلان فان أردت قسمته من شيء من الأولى ضربت في جزء سهمها وهو ما ضرب فيها
من شيء من الثانية ضربت في جزء سهمها وهو نصيب مورثه في الأولى أو وفاقه فلومات امرأة عن زوج
وابن ثم مات الابن عن ثلاث بنين فالأولى من أربع وسهام الابن منها تنقسم على مسئلته فتصح المسئلان
بما صحته منه الأولى وهو أربع ولومات الابن عن خمسة بنين فسهامه من الأولى تبيان مسئلته فاضرب
مسئلته في الأولى فتصح من عشر بن ومن شيء من الأولى ضربت في جزء سهمها وهو خمسة ومن شيء من
الثانية ضربت في نصيب مورثه وهو ثلاثة ولومات الابن عن ستة بنين فسهامه من الأولى توافق مسئلته

فيه الاخ لابو بن فان
كان الاخ لاب سقط
(فصل في ميراث الجد
يرث مع الفرع الذكور
السلس ومع الاثني
السلس فرضا والباقي
تعصبا وان كان معه
أولاد ابوين أو أب فله
الاكثر من مقاسمتهم
والثلث وبعد أولاد
الابوين عليه أولاد
الاب اذا اجتمعا معه
ولا يرثون الا ان تمحض
أولاد الابوين انما فا
زاد على فرضه فهو
لأولاد الاب فان كان
معهم صاحب فرض فله
الاكثر من المقاسمة
وثالث الباقي والسلس
وقد لا يبقى شيء كبنتين
وأم وزوج فيفرض له
سلس ويزاد في العول
وقد يبقى دون سلس
كبنتين وزوج فيفرض
له ويعال وقد يبقى
سلس كبنتين وأم
فيفوز به ونسقط الاخوة
في هذه الاحوال
(فصل في ميراث المرتد
كما لا يرث بل ماله في
ولا يرث ولد الزنا
والملاعة بقراءة الاب
(فصل في ميراث
شخص جهتها فرض

فاضرب وفق مسئلة في الأولي وهو انان فتصح من ثمانية من ابني من الأولي ضرب في جزء سهمها وهو
انان ومن ابني من الثانية ضرب في وفي نصيب موهو واحد
(فصل في) بيان (الميراث) بفتح الراء أي الميراث فيها بين أولاد الابوين وأولاد الام في كسرها على
نسبة التثنية بك السهم مجازا (هي زوج وأم ولد لها أخ لابو بن للزوج النصف واللام السلس ولولدي
الام الثلث يشاركهما فيه الاخ لابو بن) بقراءة الام كان الجميع أولادهم لأشراكهم في قرابتها التي ورثوا
بها الفرض كما لو كان في أولادها ابن غم فانه يشارك بقربتها وان سقطت عصوبة (فان كان الاخ) الموجود
مع ولدي الام (لاب سقط) فلا تشارك اذ لا تشارك في قرابة الام
(فصل في) بيان (ميراث الجد يرث) أي الجد (مع الفرع الذكور السلس) فرضا (مع)
الفرع (الاثني السلس فرضا والباقي تعصبا وان كان معه أولاد ابوين أو أب) وليس معهم صاحب
فرض (فله الاكثر من مقاسمتهم والثلث) أما المقاسمة فلانه كالأخ في ادائه بالاب وأما الثلث فلانه اذا
اجتمع مع الام أخذ ضعفها فله الثلثان ولها الثلث والاخوة لا ينقصونها عن السلس فوجب أن لا ينقصوا
الجد عن ضعفه وهو الثلث (ويعد أولاد الابوين عليه) أي على الجد (أولاد الاب) في الحساب (اذا
اجتمعوا معه ولا يرثون) مع أولاد الابوين لانهم محجوبون بهم (الا ان تمحض أولاد الابوين انما فا زاد
على فرضه) مع الجد لا يكون الامع الواحد فهو (لأولاد الاب) فلو كان مع الجد شقيقة وأخ وأخت
لاب فتعد الشقيقة الاخ والأخت على الجد فتستوي له المقاسمة وثالث المال فله سهمان من ستة وتأخذ
الشقيقة النصف ثلاثة يبقى واحد على ثلاثة لا يصح ولا يوافق فيعرب ثلاثين ستة فتصح من ثمانية عشر
(فان كان معهم صاحب فرض فله) أي الجد (الاكثر من المقاسمة وثالث الباقي والسلس) من التركة
أما المقاسمة فلتأخذ ما نلت الباقي فلا يعلو لم يكن معه صاحب فرض أخذ ثلث جميع التركة فاذا خرج قدر
الفرض مستحقا بقي ثلث الباقي وأما السلس فلان البنين لا ينقصونه عنه فالاخوة أولى (وقد لا يبقى)
بعد الفرض (شيء كبنتين وأم وزوج فيفرض له سلس ويزاد في العول) فتعول هذه الى خمسة عشر وقد
يبقى دون سلس كبنتين وزوج فيفرض له ويعال فتعول هذه الى ثلاثة عشر (وقد يبقى سلس كبنتين
وأم فيفوز) الجد (به) لانه لا ينقص عنه اجماعا اذا ورث (ونسقط الاخوة والاخوات) في هذه
الاحوال (الثلاث لا تستغرق ذوى الفروض التركة
(فصل في بيان ميراث المرتد ولد الزنا والمنق بلعان) لا يرث المرتد كما لا يرث) كما علم مما مر (بل ماله
في) ليت المال سواء اكنسه حال دينه أم حال اسلامه كالذي الذي لا وارث له يستوعب (ولا يرث
ولد الزنا ولا ولد الملاعنة) المنق بلعان (بقراءة الاب) كما لا يرثان بهما لا تتفاء نسبهما فلم يكن له أن يرثا
ابن وارثهما فضل عن ذوى الفروض من جهته فهو كولو الى أمغان لم يكونوا فليت المال لولده
(فصل في بيان حكم اجتماع جهتي فرض) أو جهتي تعصبا أو جهتيهما في شخص واحد (اذا اجتمع
في شخص) في نكاح مجوسى أو في وطء شبهة (جهتها فرض لم يرث الاباؤها) لانها قراة ابن يورث بكلي
مهما فرض عند انفراد فلا يرث بهما الفرضان عند الاجتماع كالأخت الشقيقة لارث النسب باخوة لاب
والسلس باخوة الأم بل يرث النصف فقط والقوة كان تحجب احداها الاخرى كبنف هي أخت الأم بان
يطأ نحو مجوسى (بشكاح) أو غيره بشبهة أمه فتلد بنتا) فترث منه بالنسبة دون الأختية لان الأخت ملام
محجوبة بالنسبة ونحو من زادت في وقولي أو غيره هو أعم من قوله أو تسلم (أو) بان (لا تحجب كأم هي أخت
الاب بان يطأ) من ذكر (بنته فتلد بنتا) فترث الوالدة منها بالامومة دون الأختية لان الأم لا تحجب باحد
بخلاف الأخت (أو) بان (تكون أقل حجبا كأم أم هي أخت لاب بان يطأ هذه البنت الثانية فتلد ولدا
لم يرث الاباؤها والقوة كان تحجب احداها الاخرى كبنف هي أخت لام بان يطأ نحو مجوسى أو غيره بشبهة أمه فتلد بنتا ولا تحجب
كلم هي أخت لاب بان يطأ بنته فتلد بنتا أو تكون أقل حجبا كأم أم هي أخت لاب بان يطأ هذه البنت الثانية فتلد ولدا

فالاولى أم أمه وأخته فان
 كاتاجهنى فرض ونعصب
 كزوج هو معتق أو
 ابن عم ورت بهما
 (فصل) برث المشكل
 القدر المتبين ووقف
 الباقي الى التبيين
 والمفقود لا يورث
 ووقف نصيبه من
 الميراث حتى يتبين حاله
 ووقف ميراث الحمل
 ولا يعطى غيره الا ما
 يتبين أنه يرثه معه
 (كتاب النكاح)
 هو احرام ومكروه
 وحلال فالحرمان اما
 لعينه للنسب وهو نكاح
 الام والبنت والاخت
 والعمة والخاله وبنت
 الاخ والاخت أو لرضاع
 وهو كالنسب أو لمصاهرة
 وهو نكاح زوجة الاب
 والابن وزوج البنت
 والام واما لجمع بين
 المرأة وأما أو اختها أو
 عمتها أو خالتها وبين
 أمتين والزواج حر وبين
 اكثر من أربع له
 واكثر من

فالاولى أم أمه وأخته) لا يسه قرت منه بالجدود ودون الأختية لأن الجدة أم الأم إنما تحجبها الأم وبالاخت
 محجبتها جماعة (فان كانتا) أى الجهتان (تجهننى فرض ونعصب كزوج هو معتق أو ابن عم ورت بهما)
 فباخذ إذا انفرد النصف بالزوجين الباقي يكونه معتقا وابن عم لا يورث بسببين مختلفين وان كانتا جهننى
 نعصب كان عمه هو معتق لم يرث بهما بل باقوا هما فيرث في المال ينفرد العم لا يكونه معتقا
 (فصل) فى بيان ميراث الخنى المشكل والمفقود والحل (برث) الخنى (المشكل القدر المتبين
 ويوقف الباقي الى التبيين) كزوج وأب وولد خنى للزوج الرابع وللأب الكدس وللخننى النصف ويوقف
 الباقي ينفرد بين الأب (والمفقود لا يورث) بل يوقف ماله حتى تقوم بينة بموته أو تعصى مدة يغلب على الظن
 أنه لا يعيش فوقها فيجهد القاضى ويحكم بموته ثم يعطى ماله من برثه وقت الحكم بموته (و) لا يرث بل (يوقف
 نصيبه من الميراث حتى يتبين حاله) ثم يعمل فى الحاضر بن بالأسرة أى حقهم فنرى يسقط منهم به لا يعطى شيئا
 حتى يتبين حاله من ينقص حقه منهم بخيانته أو موته يقتضى فى حقه ذلك ومن لا يختلف نصيبه بهما يتقاسم فى
 زوج وعمه وأخ لأب مفقود يعطى الزوج النصف ويؤخر العم فى جثته وأخ لأب مفقود يقتضى فى
 حق الجدة بخيانته فباخذ الثلث وفى حق الأخ لأبوين موته فباخذ النصف ويبقى السدس ان تبين موته فلا تجوز
 أو حياته فلا أخ (ويوقف ميراث الحمل ولا يعطى غيره الا ما يتبين أنه يرثه معه) كالأب والجد والزوجة ولو
 خلف الميت خلفا يرث بعد انفصاله بان كان تحتها أو قد برث بان كان تحت غيره كحمل أخيه لا يسه عمل بالأحوط
 فى حقه وفى حق غيره قبل انفصاله فان انفصل قبل الوفاة وجوده عند الموت ورث والأفلاحيان ان لم يكن
 وارث سوى الحمل أو كان من قد يحجب الحمل يوقف المال الى أن ينفصل وان كان من لا يحجب له يفتقر كالأب
 أو جد أو زوج أو زوجة أعطيه غائلا ان أمكن عول كزوجة حامل وأبوين لها من ولها من سائر عائلات
 لا احتمال ان الحمل يتناول فتعول المسئلة من أربع وعشرين الى سبع وعشرين وان لم يكن له مخدر كالأولاد لم
 يعطوا شيئا حتى ينفصل الحمل اذا لضبط له مدة من
 (كتاب النكاح) وهو لغة الضم وشرعا عقد يغير فيه لفظ النكاح أو نحوه وهو حقيقة فى العقد تجاز فى الوطء واما محل على
 الوطء فى قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره خير الصبي حين حتى تدوق غسيلته وتدوق غسيلتك والأصل
 فيه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء أخبار كخبرتنا كخبرنا كخبرنا كخبرنا كخبرنا
 الشافعى بلا غاؤه أقسام ينشأ بقول (هو حرام ومكروه وحلال فالحرمان) أى ما لا يصح ويأثم بفعله العالم
 بتحرمة (إمالة) سواء كان (النسب) هو نكاح الام والبنت والاخت والعمة والخاله وبنت (الاخو) بنت
 (الاخت) حقيقة أو مجاز الآية حرمت عليكم أمهاتكم (أو لرضاع وهو كالنسب) فتحرمت السبع المذكورات
 من الرضاع لقوله تعالى وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وقوله تعالى يحرم من الرضاع
 ما يحرم من النسب وأه الشيخان (أو لمصاهرة وهو) أربعة (نكاح زوجة الأب) وابن عم (و) زوجة
 (الابن) وان سفل (وزوج البنت) وان سفلت (و) زوج (الأم) المدخول بها وان علت قال تعالى ولا
 تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء وقال تعالى وأمهات نسائكم الى قوله من أصلاكم وذكر الحجور
 يجرى على الغالب (وإما الجمع) فى ثمان مسائل (بين المرأة وأما أو اختها أو عمتها أو خالتها) قال تعالى وان
 تجمعوا بين الاختين إلا ما قد سلف وقال لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمة على بنت أخيها
 ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أخيها ولا الصغرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى رواه
 الترمذى وقال حسن صحيح والمراد بأمها وعمتها وخالتها ما يشكك الحقيقة والمجاز (و) بين أمتين (والزواج حر)
 لا ندفع حاجته بامية بخلاف ما لوجه بين حرقة أمية عملا بتفريق الصفة (ولم بين أكبر من أربع) لقوله صلى
 الله عليه وسلم لغيران أمسك أربعين يوما فارق شاربهن رواه ابن عثمان وغيره صحيح (و) بين (أكثر من

ثنتين لغيره) لما روى البيهقي عن الحسن بن الحكم بن عتيبة قال أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على أن لا ينكح العبد كغير من ثنتين (وثنين زوجين لامرأة) بالاجماع (واما لاشتهاء محرمة باجنبيات محصورات) احتياطاً للايضاع مع انتفاء المشقة باجتناهن بخلاف ما لو اختلطت بغير محصورات فانما لو حرر مناعله النكاح منهن لا تستعليه بانه فانما لو سافر الى محل آخر لم يأتين أن تسافر اليه وهذا كما لو اختلطت بغير محصورات بصيود متباحة بغير محصورات فانه لا يحرر الا صلياً منها (واما البت) لشيء يرفع (في العقد وهو نكاح السفار) للنهي عنه في خبر الصحيحين وهو كان يقول كزوجك بطني على أن تزوجني ببتك وبضع كل منهما مائة أو الأخرى فيقبل ذلك (و) نكاح (المتع) للنهي عنه في خبر الصحيحين وهو الموقوف عند الجهور والخالع عن الولي والشهود عند ابن عباس (و) نكاح (المزوم) لم يمس لم لا ينكح المحرم ولا ينكح (وانكاح وليين) امرأة زوجين ان وقعاً مائة أو جهل السبق والمعتة وعرف سبق أحدهما من غير تعيين فيقبل بكل منهما كما سيأتي (و) نكاح (المعتة والمستعرة) من شخص لا آخر لقيام المانع (و) نكاح (المرتأة) في العدة (بالحل) لنحو نقل محرمة نكاحها فليس لها أن تنكح آخر ولو بعد تمام العدة حتى زول الرتبة للتردد في انقضاء العدة وأما إذا لم يرب إلا بعد تمامها فيصح نكاحها كما سيأتي (و) نكاح (الكافرة) غير الكتانية كوثنية ومجوسية بخلاف الكتانية كما سيأتي (و) نكاح (الملوكة للناس) لتنافض الأحكام إذ أحكام النكاح من قسم وطلاق وظهار وإبلاؤه وغيرها لا تجري في الملك وسيأتي بيان هذه المحرمات التسع (والمكروه) من النكاح (كنكاح بغير خطبة غيره) بقيد رده بقولي (ان عرض فيها بالاجابة) على ما سيأتي يان (ونكاح المحلل إذا لم بشرط في صلب (العقد) ما يحل بمقصوده الأصلي فان شرط ذلك كان شرط أن يطلق بعد الوطء يحرر ويحل العقد كما سيأتي (و) نكاح (الغرور) كان غرر الزوج باسلام امرأة أو بغيرها سيأتي بيان هذه الثلاثة ولا ينحصر المنكر وفيها وإن اقتضاء كلام الأصل هنا فتعبر بقولي بكنكاح إلى آخره أولى من قوله والمنكر وهذه ثلاثة الخ (و) نكاح (الحلال) من النكاح الشامل للسلوك (بينة) الأنكحة الصحيحة ولا يمنع زناه بامرأة نكاحها ولو لا أنها لا يثبتها ولو كانت بغيرها لم يثبتها (زناه) إذا لا حرمة لما الزنا (لكن يكره نكاحها) خروجه من حرمة ما عليه كالحنفية (وخص النبي ﷺ في النكاح بعقده بلاولي وشهودي) بان يفقداً أو أحدهما لأن اعتبار الولي للحافظة على الكفاءة وهو فوق الكفاءة واعتبار الشهود لأن من الجحود وهو ما من منه والمرأة إذا جعلت لا يثبت النكاح بل قال العيراني شارح المهلب تكفير بكذبه (و) بعقده (بلا مهر) محالوماً لا وهو بمعنى الهبة (و) بعقده (بلا إذن من المشكوك فيه وليها) لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم (و) بعقده (ولعده) لنفسه ولغيره فيقول الطرفان فتعبر بذلك أعظم من قوله ومباشرة الزوج لنفسه (و) بعقده (في الاحرام) لنفسه بغير الصحيحين عن ابن عباس أن النبي ﷺ ينكح ميمونة وهو محرم لكن أكرهه وأبانه أنه كان حلالاً كما رواه ابن عباس أيضاً (و) يجعل عتقها صداقها (و) جعل عتقها صداقها (و) منعه نكاح أمي ولو سلمه لأن نكاحها معتبر بخوف العنت وهو معصوم وبفقده حرمة ونكاحه عني عن المهر محالوماً لا كما مر (أو) نكاح (كافرة) ولو كتانية لأنها تنكره فحجبته عن الخبر سأل ربي أن لا أزوج الأم من كان مبي في الجنة فأعطاني رواه الحاكم رحمه الله استاده وخرج بالنكاح التستري فله أن يستري بكتانية على الأصح في الرضوخ وأصلها (و) يحل تزوجها كغير من أربع (إلى غير نهاية) لأنه مأمون من الجور وقسمات عن نعم كالمؤمنين (و) زوجه بزوج (و) بغير تلفظ بعقده كافي فتنزيت ببت جحش امرأة بدين حاشي في قوله تعالى فلما قضيت بد منها طر كزوجنا كها (وأمره بتخير نياته) فيه عين مفارقة طلب الدنيا والمقام معه طلب الآخرة لقوله تعالى يا أيها النبي قل لأزواجك الآتين ولئلا يكون مكرها لهن على الصبر على ما آثره لنفسه من الفقر والأصح أنه لا يحرر عليه طلاقهن

ثنتين لغيره وبين تزوجين
لامرأة واما لاشتهاء
محرمة باجنبيات
محصورات واما السبب
في العقد وهو نكاح
السفار والمتع والمحرر
وانكاح وليين امرأة
والمعتة والمستعرة
والمرتأة بالحلل والكافرة
غير الكتانية والملوكة
لنكاح وللكره
كنكاح بغير خطبته
على خطبة غيره ان
عرض فيها بالاجابة
والحلل إذا لم بشرط في
العقد ما يحل بمقصوده
والغرور والحلال بنية
الأنكحة الصحيحة
ولا يمنع زناه بامرأة
نكاحها لها ولا أمها
ولا يثبتها ولو غلوق من
زناه لكن يكره له
نكاحها وخص النبي
ﷺ في النكاح بعقده
بلاولي بلاشهود وبلا
مهر وبلا إذن من
للمشكوك فيه وليها وحده
وفي الاحرام ويجعل
عتقها صداقها ومنعه
نكاح أمة أو كافرة
ويحل تزوجه بزوج
الله له وأمره بتخير
نياته

إذا اخترته وأنه لو اختارت واحدة منهم فراقه لم يحصل الفراق بالاختيار لقوله تعالى فتعالى الله عن مثل ذلك ما ينظرون
 وأما حكمه وأنه لا يشترط في جوابه فوراً فإني خبر الصحابة من أنه متى ما نزلت آية التخيير بدأ بعائنة
 وقال إني إذا ذكر لك أمراً فلا تبادر بي بالجواب حتى تستأمرني أبو بكر (وتحريم نكاحهن) أي زواجه
 (بعده) وإن لم يدخل بهن قال تعالى وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله الآية وقال كراز واجه أمهاتهم نعم
 أن اختارت المحترمة فراقه ففارقها فلا ظهر في النسخ الصغير القطع بالحل والافلامعني للتخيير وجزم به الأئمة
 وغيره وحكمه فيه الاتفاق وأما تناوله فإن لم يطأهن لم يحرمن على غيره والأحرمن وخص في النكاح أيضاً
 بأشياء منها تحريم مساسه بمن نكحها في نكاحه واجبات طلاق مرغوبته على زوجه وأخبار الجاهل جواب
 مخطوبته وتحريم خطبة غيره بمجرد خطبته (ولا يصح نكاح غيره) أي غير النبي صلى الله عليه وآله (بتولي الولي
 أو نائبه طهرى العقد) كفاي البيع والخبر لا نكاح الأبوي وشاهدني عدلي (الآباء إذا تزوج بنت ابنه ابنه)
 الآخر فتزوجت المرأة وتقبل لقوة ولايته (و يشترط رضا المرأة بالنكاح) لأن الحق لها (الأنثى تزوج
 الأب أو الجد البكر أو المجنونة) فلا يشترط رضاها والآن تزوج السبيدأمنه فلا يشترط رضاها لأنه ملك
 بضعها فلك اجازها (و يشترط رضا الزوج به) أي بالنكاح كما علم من اشتراط القبول (الأنثى ابن صغير)
 كمال شفقة الأب والجد (ليس مجنوناً ولا مجنوناً) فإن كان كذلك فلا يزوج قبل البلوغ لأنه لا يحتاج
 إليه في الحال وبعد البلوغ لا بدري كيف يكون الأمر بخلاف العاقل فإن الظاهر حاجته إليه بعد البلوغ (ولا
 ينقصد) النكاح (الابلفظ التزويج أو الانكاح) لأن القرآن ورد بهما فلا ينقصد بغيرهما نعم ينقصد
 بهماهما بالعجبة وإن أحسن العاقل العربية باعتبار أبا المعنى

وتحريم نكاحهن بعده
 ولا يصح نكاح غيره
 بتولي الولي أو نائبه
 طرفي العقد الا فيما اذا
 زوج بنت ابنه ابنه
 ويشترط رضا المرأة
 بالنكاح الا في تزويج
 الأب أو الجد البكر
 أو المجنونة وتزويج
 السيدات من رضا الزوج
 به الا في ابن صغير ليس
 مجنوناً ولا مجنوناً
 ينقصد الابلفظ التزويج
 أو الانكاح

فصل في بيان الأولياء (وذلك النكاح الأقرب من العصبان) لقوة ولايته فيقدم من العصبان النسبة
 الأب ثم الجد أبو الأب لأن عللاً لأن لكل منهما ولاية ونسباً فلهما على من ليس له إلا العصبية ثم أخ
 لا يؤمن ثم أخ لأب ثم ابن الأخ لا يؤمن ثم ابن الأخ لا يؤمن ثم ابن العم كذلك كفاي الأرب (الا الابن) فلا يزوج
 (بالنسبة) لأنه لا مساركة بين أبيه في النسب فلا تدفع العار عنه وتزوج بغيرها كان ابن عم
 أو معتقاً أو قاضياً ولا تضره النسبة لأنها غير مقتضية لمانعة (ثم) بعد العصبية النسبة (المعتق ثم عصبته)
 ثم معتق المعتق ثم عصبته بحق الولاء وكفاي الأرب يزوج عصبته المرأة في حياتها وليها لأنه لما اتفقت ولاية
 المرأة للنكاح استتمت الولاية عليها الولاية على عصبها فزوجهما أو المعتقة ثم جدتها على قريب الأولياء ولا
 يزوجهما إن المعتقة تعتبر في تزويجها رضاها ولا يعتبر إذن المعتقة إذا ولاية لها واستثنى من طرد ذلك ما لو
 كانت المعتقة وموليتها كافراً من والعنفقة مسلمة فلا يزوجهما لا خلافاً فيما ذكرنا ومن عصبته ما لو كانت المعتقة
 مسلمة وليها والعنفقة كافراً من فزوجهما لا خلافاً فيما ذكرنا (ثم) يزوج عصبته (بعدموتها من الولاية) من
 عصباتها فيقدم أبوها على أبيها (ثم) بعد عصبته معتق المعتق (السلطان) لأنه أولى من لولي له كما رواه الترمذي
 وحسنه الحاكم وصححه على شرط الشيخين والمراد من الولاية العامة والبالغة كان أو قاضياً (و يشترط) لصحة
 النكاح (في الولي حرية وذكورة) وهي من زبادي (ورشد وعدالة) ولو ظاهرة فلا ولاية لمن يعمى ولا لمرأة
 وخشي نعم أن زوج الخشي فإن ذكر أصح كما قاله ابن المسلم ولا يجوز عليه بسفه وكذا محل النظر ثم مر أو
 غيره ولا يصح ولا يجوز أن يطبق جنونه أو تقطع كما صححه في أصل الموضوع فليس من الجنون في زوجه لا يعتد
 من جنونه دون إفاقته ولو قصرت نوبة الإفاقته فلهما كفاي كالأمام ولا فاسق نعم للأمام الأعظم
 تزويج بناته ونسب غير بالولاية العامة تفخيماً لسانه (فان عضل أو سافر إلى مرحلتين أو أحرم أو أراد التزوج
 من امرأة سافراً) كفاي عصبته لقائه على الولاية بذلك لأن التزويج حق عليه فإذا تغذر استغفاره منه
 فإياه الحاكم بخلاف ما لو سافر دون مرحلتين لقصر مسافره وإنما يحصل العضل إذا دعت بالغة عاقلة إلى كفه

فصل في الأولياء
 ولي النكاح الأقرب
 من العصبان الا الابن
 بالنسبة ثم المعتق ثم
 عصبته ويزوج عصبته
 المرأة في حياتها وليها
 وبعد موتها من له
 الولاء ثم السلطان
 ويشترط في الولي حرية
 وذكورة ورشد وعدالة
 فان عضل أو سافر إلى
 مرحلتين أو أحرم
 أو أراد التزوج بمولته
 زوج السلطان

وامتنع الولي من تزويجه وان كان امتناعه لنقص المهر لان المهر يتمخص حقاها ولا بد من نبوت العضل
عند الحاكم بان يمتنع الولي من التزويج بين يديه بعد امره به والمرأة والخاطب حاضران أو تمام الكفة
عليه تعززا أو نولس أو تحمل تزويج السلطان بالعضل إذا لم يسكر فإن نكحها فلا نكاح كبيرة يفسق بها العاضل
فزوج الأبعد تفرق على أن الفاسق لا يلي قاله الشيخان (وقد تم عند اجتماع أولياء في درجة بقرعة) أن
تنازعوا بان أراد كل منهم أن يزوجه لانها فاطمة للزواج (و يشترط في الشاهدين ما يأتي في الشهادات)
وسيا في ثبانه (وينعقد النكاح بابني الزوجين) أي ابني كل منهما أو ابن أحدهما وابن الآخر (وأبو يهما
وعلى يهما) البتة النكاح يهما في الجملة (و بمسئوري العدالة) وهما المعروفان بها ظاهر الأباطن بان
عرفت بالمخالطة دون التزكية عند الحاكم كدال عليه كلام الرافعي أولا وقال النووي انه الحق وذلك لان
الظاهر من المسلمين العدالة نعم ان كان العاقد يهما الحاكم لم يصح لسهولة الكسب عليه كما جزم به بان
الصلاح وغيره (لا) بمسئوري (الاسلام والحرية) وهو ممن لا يعرف اسلامه وحرية بان يكون بموضع
تخلط فيه المسلمون بالكفار والأحرار بالأرقاء ولا عالت فلا ينعقد به لسهولة الوقوف على الاسلام والحرية
وكذا لا ينعقد أيضا بظاهر الاسلام والحرية بالدار حتى يعرف حاله فيهما باطنا (ولو بان فسق أحدهما) أي
الشاهدين أو فسقهما المفهوم بالاولى (عند العقد بان يطلانه) لقوات العدالة وانما يثبت ذلك بينة أو اتفاق
الزوجين عليه أو اعتراف الزوج به ولا أثر لقول الشاهدين كفا فاسقين عند العقد كما لا أثر لقولهما كفا
فاسقين بعد الحكم بشهادتهما

وقدم عند اجتماع
أولياء في درجة بقرعة
و يشترط في الشاهدين
ما في الشهادات وينعقد
النكاح بابني الزوجين
وأبو يهما وعدو يهما
وبمسئوري العدالة
لا الاسلام والحرية ولو
بان فسق أحدهما
عند العقد بان يطلانه

(فصل في بيان الانكحة الباطلة وهي نكاح الشغار) للنهي كما مر (كان) هو أولى من قوله
بان (يقول زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك) وبضع كل منهما صداق الآخر (فيقبل ذلك كان يقول
زوجتك بنتك وزوجتك بنتي على ما ذكرت وهذا التفسير مما أخذ من آخر الخبر المحتمل لان يكون ممن
تفسير النبي صلى الله عليه وسلم وأن يكون ممن تفسير ابن عمر الراوي له فيرجع اليه وان كان ممن تفسير
الراوي لانه أعلم بتفسير الخبر من غيره والمعنى في البطلان التثريب في البضع حيث يجعل مورد النكاح
امراة وصداقا لآخرى فاشبه تزويجا من رجلين وصحى متعار من قولهم شغار البلد عن السلطان إذا خلا عنه
تخلوه عن بعض شرائطه (وان سكتا مع ذلك) لهما أو لأحدهما (مهر) كان قبل وبضع كل واحد والفت
صداق الآخرى أو بضع هذمو الف صداق لتلك وبضع الآخرى صداق لهذه فانه نكاح شغار فيبطل لوجود
التثريب المذكور (فان لم يجعل البضع مهر) بان سكتا عن ذلك (صحة) النكاحان لا تفتاء التثريب
المذكور ولكل واحد مهر المثل فان سكتا عن جعله مهر في أحدهما دون الآخر صح في الاول دون الثاني
(و) نكاح (المتعة) للنهي عنه كما مر (وهو النكاح الى أجل) ولو معلوما ومنه نكاح متعة سمي بذلك
لان الغرض منه مجرد التمتع دون التوالد وغيره من أغراض النكاح (و) نكاح (الحرم) فلا يصح
النكاح في احرام أحد العاقدين أو الزوجين بحج أو عمرة أو مطلقا صحيحا أو فاسدا وان عقده الامام أو كان
يدين التحليلين خبر لا ينكح المحرم ولا وينكح وما زوي عن ابن عباس رضى الله عنهما من أنه قال
تزوج ميمونة وهو محرم فهو من خصائصه صلى الله عليه وسلم على أن أكثر الروايات أنه تزوجها وهو حلال كما
مروا لو أحرم الولي أو الزوج فعقد وكيله الحلال لم يصح العقد لأن الوكيل سفير محض فكان العاقد الموكل
(ويجوز في الاحرام الرجعة) لأنها استدامة لا ابتداء عقد (و) يجوز فيه (الشهادة) فينعقد النكاح يهما
لأن ارتباط النكاح بهما ليس كارتباطه بغيرهما بمأمر (وانكاح وليين امرأة) وقد أدت لكل منهما فيه
(زوجين) ولم يعرف سبق أحدهما معينا بان وقعتهما أو جهل سبق والمعية أو عرف سبق أحدهما معينا
عند افعهما في الاولين اذ ليس أحدهما أولى من الآخر مع امتناع الجمع بينهما وتعتبر امضاء العقد في الثالثة
لعدم تعيين السابق (فان دخل يها أحدهما لم يمتهر مثلها) وان دخل يها فلها على كل منهما مهر مثلها (فان

(فصل في بيان
الانكحة الباطلة وهي
نكاح الشغار كان
يقول زوجتك بنتي
على أن تزوجني بنتك
وبضع كل صداق الآخرى
وان سكتا مع ذلك مهرا
فان لم يجعل البضع مهرا
صح والمتعة هو النكاح
الى أجل والحرم ويجوز
في الاحرام الرجعة
والشهادة وانكاح
وليين امرأة زوجين
ولم يعرف سبق
أحدهما معينا فان
دخل يها أحدهما لزمه
مهر مثلها فان

حد الان ادعى الجهل
ونكاح المرتبة قبل
انتضاء عدتها فيجزم
نكاحها حتى زول
الريبة وان انتضت
الاقرار فلو نكحها
رجل أو من ظنها معتدة
أو مستبرأة أو محرمة أو
محرما ثم بان خلافه
فالنكاح باطل ونكاح
المسلم كافر غير كناية
خالصة فان كانت خالصة
وهي اسرائيلية حلت
ان لم تدخل أصولها في
ذلك الدين بعد نسخه
أو غير اسرائيلية حلت
ان علم دخولهم في ذلك
الدين قبل نسخه ولو
بعد تبديله ان تجنبوا
المبدل فتحل اليهودية
والنصرانية بالشرط
المذكور وكذا السامرة
والصابئة ان وافقتا
اليهود والنصارى في
أصل دينهم والمنتقل
من دين لآخر لا يقبل
منه الا الاسلام ولا تحل
مسلمة لكافر ولا
مرتدة لاحد فان ارتد
أحد الزوجين قبل
الدخول بطل النكاح
أو بعده فان جمعها
الاسلام في العدة دام
النكاح والا فلا ولا
نكاح ملك اليمين فلا

عرف عن السابق) ولم ينس وكان كفا أو أسقطت الكفاءة (فهو الصحيح) فان نسي وجب التوقف حتى
يتبين فلا يجوز لو أحل منها وطؤها ولا يجوز لثالث نكاحها قبل أن يطلقها أو يموت أو يطلق أحدهما يموت
الاخر وتنقض عدتها (ونكاح المعتدة والمستبرأة من غير ولوم من وطء شبهة أو شك في الانتضاء) أي
انتضاء العدة والمستبرأة (فان دخل بها) ولو كانت كونا (الان ادعى الجهل) بحرمة النكاح في العدة
والاستبراء من غيره فلا حد عليه مظهر ان يحله اذا كان قريب عهد بالاسلام أو نشأ بعهدا عن العلماء
(ونكاح المرتبة بالحل) قبل انتضاء عدتها فيجزم نكاحها حتى زول الريبة وان انتضت الاقرار) للتردد
في انتضاء عدتها (فلو نكحها رجل) بعد انتضاء عدتها والريبة باقية ثم بان أن لا حل (أو) نكح (من ظنها
معتدة أو مستبرأة أو محرمة أو محرما ثم بان خلافه فالتكاح باطل) للتردد في الحل وقول الأصل من زيادته
انه صحيح كالأبواب مال أياه يظن تخيانا فكان يتابع فيه شبهة الاستنوى والمنقول ما قدمته كما بينته في شرح
الأصل (ونكاح المسلم كافر غير كناية خالصة) كان كانت وثنية أو مجوسية أو أحداً بوجهها كذا لقوله
تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى تؤمنوا وتغلبا التحريم في الأخيرة فخرج بالمسلم الكافر لكن ذكر في
الكفاية في حل الوثنية للكتاني وتجهين وهل تحرم الوثنية على الوثني قال السبكي ينبغي التحريم ان قلنا انهم
مخاطبون بالفروع والأفلاجل ولا حرمة (فان كانت) كناية (خالصة وهي) اسرائيلية حلت لنا قال تعالى
والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم أي حل لكم والمراد من الكتاب التوراة والإنجيل دون
سائر الكتب قبلهما كصحيح شيب وادريس وإبراهيم عليهم الصلاة والسلام لأنها لم تنزل بنظم بدرس
وبتلى وإنما أوتى اليهم معانيها وقيل لأنها حكم ومواعظ لأحكام وشرائع هذا (ان لم تدخل أصولها في
ذلك الدين بعد نسخه) سواء أعلقت القليلة أم شك فيها التمسكهم بذلك الدين حين كان حقا والأفلا
يحل لسقوط فضيلة ذلك الدين (أو) وهي (غير اسرائيلية حلت) لما مر (ان علم دخولهم في ذلك الدين
قبل نسخه ولو بعد تبديله أن تجنبوا المبدل) والأفلا تحل لما مر وأخذ بالاعظ فها إذا شك في الدخول
للمذكور تغييرى بما ذكر هو مراد الأصل بما عتبر به فتحل اليهودية والنصرانية بالشرط المذكور
في الاسرائيلية وغيرها (و) كذا (السامرية والصابئة) ان وافقتا اليهود والنصارى في أصل دينهم
وان لم توافقاهم في فروعه فان خالفناهم في أصل دينهم حرمتا وهذا التفصيل هو مانص عليه الشافعي في
مختصر المزني وعليه محل إطلاقه في موضع بالحل وفي آخر بعلمه (والمنتقل من دين لآخر) كيهودي أو
وثني تنظر فهو أعم من قوله من يهود الى تنظر وعكسه (لا يقبل منه الا الاسلام) لأنه أقر بطلان ما انتقل
عنه وكان مقرا بطلان ما انتقل اليه (ولا تحل مسلمة لكافر) حرمة كانت أو أمة بالاتفاق (ولا) تحل مرتدة
لاحد الاسلام لأنها كافرة لا تقرب ولا كافر لبقاء علقته الاسلام فيها (فان ارتد أحد الزوجين) أو كلاهما
(قبل الدخول بطل النكاح) علمهم تا كده بالدخول (أو بعده) وقف (فان جمعها الاسلام في
العدة دام النكاح) لأنه اختلاف دين طرأ بعد الدخول فلا يوجب البطلان في الحال كاسلام أحد الزوجين
الكافرين ومن يحرم وطؤها في التوقف لا حد عليه فيه شبهة بقاء النكاح (والا) أي وان لم يجمعها
الاسلام في العدة (فلا) يدوم النكاح وهذا أعم من قوله وان أسلمت بعد موت الزوج لم يوث (ولا) يحل
(نكاح ملك اليمين فلا ينكح) السيد (أمته) ولا من ملك بعضها تضاد الأحكام اذ النكاح يقتضي قسما
وطلاقا وظهارا أو غيرها من أحكام بخلاف الملك فيمنع اجتماعهما (ولا) ينكح (السيدة عبدا) ولا
من يملك بقضه لا قضاء الملك طاعة العبد لسيدته والنكاح طاعة له ولهما تضادان فيمنع اجتماعهما
(فلو طرأ الملك) أي ملك لها أو لبعضها أو عكسه (بعد النكاح بطل النكاح) سواء كان الذي يملك
مكانا أم لا لأن ملك اليمين أقوى من النكاح لأنه يملك به الرقبة والمنفعة والنكاح لا يملك به الأضرب من

المنفعة فسقط الأضعف بالأقوى (نعم ان اشترت) أي الزوجة الحرة (زوجها قبل الدخول بمهرها بطل الشراء)
للتوثق اذ لو صح لا يفسخ النكاح فسقط المهر لعدم الوطء فيعبري الشراء عن الثمن فيبطل (ودام النكاح)
(فصل في بيان) (النكحة المكروهة) (كالنكاح بعد خطبة منهي عنها نهيها كخطبة على خطبة
من أجابه بغير رضا من تعتبر اجابته) وهو الولي المجزؤ وغير المجزؤ والسلطان في المجزؤ نفي السيد أو وليه في الامور
غير المكانية (ولم ياذن) أي الخاطب الأول (ولم يترك ولم يعرض المحجب) كدليل النهي عن ذلك ختم
الصحيحين لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن ياذن له وفي رواية حتى يذّر والمعنى
فيه الأبداء وسواء فيه الخاطب المسلم والذمي والتقييد بالآخ في الخبر جري على الغالب والتز به والتعريض مع
قولي ولم يعرض المحجب ممن ز يادني وقولي كخطبة الخ أولى من قوله وهي الخطبة أما إذا أذن له الخاطب أو ترك
أو أعرض المحجب فلا كراهة ومثلهما لو أعرض الخاطب ولو بطول الزمن وأما إذا كانت الخطبة منهياً عنها
نحو بما كان تكون الاجابة تنصريحاً بالنكاح بعد حرام لكنه صحيح (ويحرم) على غير ذي العدة
(خطبة المعتدة) عن وفاة أو طلاق أو فسخ (بالصريح) (الجماع) (لا بالتعريض) لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما
عرضتم به من خطبة النساء أو كنتم في أنفسكم وفارق التصريح بما به إذا صرح بتحقيقه ونهيه فيها فربما
تكتفي في انقضاء العدة (الآل جمع) فيحرم التعريض بخطبتها أيضاً لها في معنى الزوج والتصريح به هو ما يقطع
بالزينة في النكاح كما يرد أن أنكحك وإذا انقضت عدتك فكذلك لا تعريضاً بما يحتمل الرغبة في النكاح
وغيرها كرت رغب فيك ومن يجمد عليك وانت جميلة وإذا انقضت عدتك فاذنني (وكذلك المحلل بان
ينزجها على أن يحللها زوجها الأول بعد طلاقها بشرطه) بان تخاو عن بقية الموانع كالعدة وهذا أن عزم على
ذلك ولم بشرطه (فان زوجها بشرط أنه إذا وطئها طلقها بطل النكاح) لأنه صرح من نكاح المنفعة (وكذلك
المغرور بحريتها أو نسيها فلو شرط حرّيتها في العقد فبان زوجها هو ممن لا يحل له نكاح الأمه) كما سيأتي بيانه
(فهو باطل والآ) بان لم يكن كذلك (فصحيح) لأن العقود دلت عليه معين لا يستدل بخلاف الصفة المشروطة
(والحر الخيار) لقولنا ما شرطه بخلاف العبد وإن صرح الأصل بان له ذلك أيضاً وللزوج الخيار في كل وصف
شروط ولم يمنع صحة النكاح فبان خلافه لأن سائر أها الزوج فيه (فان فسخ) النكاح فما ذكر (قبل الدخول
فلامهر ولا منعة) لأن شأن الفسخ تراد العوضين وقدر جمع البضع البهاشما فيرجع عوضه إليه مثلاً (أو بعده
لزمه مهر مثلها) لأنه منع معبقة وهو ما نازل المستحق على ظن السلامة ولم تحصل فكان العقد جري بلا
نسيبة (فان ولدت) أي الأمه ولدت (بان انعقاده) قبل علمه بها (حرّاً) لأن الزوج حرّ بنها حين حصوله
سواء كان محرراً أم عبداً (ولزمه) أي الزوج (فيمنه) لسيدها لأنه قوت عليه رفقة التابع لرفقها بظنه حرّيتها
وتعتبر القيمة (يوم الوضع) لأنه أول أيام إمكان تقوّمه هذا (ان وضعته حياً) نعم ان كان المغرور عبداً لسيده
الأمه فلا شيء عليه إذا لا يجب للسيد على رقيقه مال وكذا ان كان الغار سيدها لأنه لو غرم رجع عليه أما إذا
وضعه ميتاً فلا يجب شيء لعدم ثبوت حياته نعم ان كان ذلك بجناية فعلى المغرور عشرة قيمة الأم يوم الجناية
لسيدها لأنه انقضى مضموناً بالفرقة فكما يقوم له يقوم عليه كالعبد الخاني إذا قتل تعلق حق المجنى عليه بقيمة
(و يرجع) الزوج (بها) ان غرمها (لا بالمهر على من عزمه) لأنه الموقع له في غرامتها في الأولى ودخل في العقد على
ان يغرم في الثانية (وان بان نسيها) فما إذا غرم به الزوج (دون المشروط صح) النكاح (وله الخيار) بقيه ذلك
يقول (ان بان) نسيها (دون نسيه) أيضاً لما في التعزير بالحرية (وحكم المهر) هنا (ثامناً) ثم (ولا
يلزمه قيمة الولد) لا تفتاء على لزومها السابقة (فان كانت هي المغرورة) بحرّيتها أو نسيه (فحكم الخيار
والمهر والتعويضات) في التعزير بها فلها الخيار في الأولى ان كانت حرة وفي الثانية ان بان نسب الزوج بدون
المشروط بدون نسيها لما مر فان فسخت فيها قبل الدخول فلامهر ولا منعة لما مر أو بعده لزمه مهر مثلها بخلاف

الشرط • وما يكره من الانكحة نكاح من لم تنج الى الوطء مع فقده الآهنة أو مع وجوده لم يأت به علة
كهرم ونكاح المسلم ذميمة وأحر يتو نكاح المرتبة بالجل بعد انقضاء عدتها ونكاح الفاسقة وبنت الفاسق
(فصل في غير الحر ينكح) ولو كانت ابنة مبيعة فهو أولى من قوله العبد (ينكح امرأتين) فقط ولو امتن
في عقيدها أحد لانه على النصف من الحر وقد أجمع الصحابة على ذلك كما مر في أول النكاح (وله نكاح أمه على
حرقة) بخلاف الحر كما سيأتي (ولا يملك المطلقتين وإن كانتا زوجتين معاً) قاله عثمان بن مازن ثابت ولا يخالف
لها من الصحابة ورواه الشافعي (فإن زوج باذن سيده صح) التزوج لفهم الخبر الآتي (والمهر) يكون
(في ذمته) فقط للزوم مبرضا مستحقه كبذل القرض (الأن يكون مكنساً أو مأذوناً في تجارة فهو) مع
كونه في ذمته (في كسبه) المعتاد كالأصطباو الاحتطاب والنادر كالحاصل بهبة أو وصية لأن المهر من لوازم
النكاح وكسب العبد أقرب بشيء يصرف اليه والأذن له في النكاح أذن له في صرف المهر من كسبه الخادى
(بشروط دفعه) وهو في مهر المفوضة بوطء أو قرض صحيح وفي مهر غير الحال بالنكاح والمؤجل
بالحال بخلاف الكسب قبله فإنه يحتض به السيد ويعيرى بما ذكره أولى من قوله بعد النكاح (وقباً يده
من مال التجارة) ربحاً أو رأس مال لأن ذلك دين لزمه بعقيدته يؤدى فيه كدين التجارة سواء أخصل قبل
وجوب الدفع أم بعده (أو) تزوج (بغير اذنه أو) باذنه (خالقه) فيما أذن له فيه (لم يصح) التزوج أم لا
فلقوله ملكاً أو ما ملوكهم زوج بغير اذن مولاه فهو تاهر وراه الترمذي وحسنوا الحال كما وصححه أبو داود
بلفظ فهو باطل وأما الثاني فلم يخالفه (فإن دخل بها) قبل أن يفرق بينهما (لزمته مهر المثل في ذمته) للزومه
بمضا من حقه كبذل القرض (و) محل للحر نكاح من تهارق بشروط أن تكون مسلمة) إن كان مسلمة
فلا محل له الكافرة لقوله تعالى فمأملكت أيمانكم من فتيانكم المؤمنات (وأن يعجز عن تصليح التمتع)
بأن لا تكون تحت حرة ولو كانت أمة أو تكون لكن لا تصليح ذلك كصغيرة لا تحتمل الوطء ومهر مته وغائبة
وإنه يفرق بينهما على أن تنكح الأمة على الحرقة محمول على حرقة تصليح التمتع وإن يعجز
عن حرقة تصليح التمتع بأن لا يجدها ولا يقدر على مهرها وعن تسرق قال تعالى ومن لم يستطع منكم طوقاً لأن
ينكح المحصنات المؤمنات فمأملكت أيمانكم (وأن يخاف زنا) بأن تغلب شهوته بضعف تقواه بخلاف من
على الغالب من أن المؤمن أنما يغلب على المؤمنين (وأن يخاف زنا) بأن تغلب شهوته بضعف تقواه بخلاف من
صفت شهوته أو قوى تقواه قال تعالى ذلك لمن خشى العنت منكم أي الزنا وأصله المشقة سمي به الزنا لأنه
سببها بالحنفي الدنيا والعقوبة في الآخر فربما ذكر علم ما صرح به الأصل من أنه يحرم على الحر التزوج بأمتين
ويعيرى بمن تهارق أولى من تعيره بالامة

(فصل في عيوب النكاح) (العيوب المثبتة للخيار) فسخ (النكاح) سبعة (جنون) ولو متقطعا
وهو زوال الشعور من القلب مع بقاء الحركة والقوة في الاعضاء (وجذام) وإن قل هو علة يحرم منها العقب
ثم يسود ثم يتقطع ويتناثر (ورض) وإن قل هو تياض شديد يقع الجلبو بذهب دونه فيثبت الخيار
حال كون أحد الثلاثة (بأحد الزوجين) لقوات كمال التمتع ومحل في الأخير إذا استحكما (ودنوق قرن)
وهما انسداد عجل الجماع من المرأة في الأول بلحم وفي الثاني بعظمه قبل بلحم فيثبت الخيار للتزوج حال كون
أحدهما (تتأ) أي بالزوج ولقوات التمتع المقصود من النكاح (وجبت) له كراى قطعه أو قطع بغيره بحيث
لم يبق منه قدر حشفته (وهنة) أي عجز الزوج عن الوطء في القبل وهو عيب مسمى وجنون لعدم انتشار آله
وإن حصل بمرض فيثبت الخيار للتزوجة حال كون أحدهما (به) أي بالزوج ولو كان الحب بقلها أو بعد الوطء
لحصول الضرر بذلك وفيما ساقها إذا اجتثت ذكره على المكثري إذا خرب الدار المكثرة بخلاف المشري إذا
عنت المبيع قبل القبض لا نفاض لحقه وحمل ثبوت الخيار بالعنة قبل الوطء أما بعده فلا لأنها مع

(فصل في غير الحر ينكح)
امرأتين وله نكاح أمة
على حرة ولا يملك
المطلقتين وإن كانت
زوجته حرة فإن زوج
بأذن سيده صح والمهر
في ذمته إلا أن يكون
مكنساً أو مأذوناً في
تجارة فهو في كسبه بعد
وجوب دفعه وفيما يده
من مال التجارة أو بغير
أذنه أو خالفه لم يصح
فإن دخل بها لزمه مهر
المثل في ذمته ويحل
للحر نكاح من تهارق
بشروط أن تكون
مسلمة وأن يعجز عن
تصليح التمتع وأن
يخاف زنا

(فصل في عيوب النكاح)
العيوب المثبتة للخيار
في النكاح جنون
وجذام ومرض بأسد
الزوجين ورتق وقرن
بها وجب وعنة به

بالطلاق (قبل الدخول) لا بد وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وغير الطلاق من أنواع الفرقتين
عليه (والثاني) وهو مهر المثل (يعتبر بنسبها) ومن من ينسب الى من ينسب اليه ويعتبر القرب
فيقدم اخوات لأبوين ثم لأب ثم بنات أخ ثم بنات ابن ثم بنات أعمام كذلك (ثم) بعد تقدير الاعتبار
بين لعمهين أو جمل مهرهن أو نسبهن أو لأبهن لم ينكحن (يعتبر بنسب الأرماء كجدايت وخالات) تقدم
الجهة القريبة منهن على غيرها وتقدم القريبة من الجهة الواحدة على غيرها قال الماوردي وتقدم منهن الأم
ثم الأبخت كالأخت ثم الجدات ثم الخالات ثم بنات الأخوات ثم بنات الأخوال (ثم) بعد تقدير الاعتبار بين يعتبر
(بنسب بلدها أو من يماثلها بحال أو ضده) وغيرهما بما يحصل به تفاوت الرغبة كفضاحة أو من أو بكارة أو نبوة
فان اختصت عن يعتبر مهرها من بفضل أو نقص فرض مهر لائق بالحال (ويجب) مهر المثل في حصة
مواضع (في نكاح ووطء وخلع ورجوع عن نكاح ورضاع فالكساح) يجب فيه مهر المثل (فما لو تزوجها
مفقوثة) بان قالترشيدة ولو لها زوجي بلا مهر فزوج ونفي المهر أو سكت أو زوج بدون مهر المثل أو بغير نقد
البلد كافي الحاوي أو قال سيدا منزوحها بلا مهر أو سكت عنه فقيل الزوج (ووطئها) لان الوطء لا يباح
بالأباحتها فيه من حق الله تعالى نعم لو نكح في الكفر مفقوثة ثم أسلم أو اعتقد ان لا مهر لمفقوثة بحال فهو وطئ
فلا شيء لها (أو مات أحدهما قبل الفرض) لان الموت كالوطء في نفي المسمى فكذا في إيجاب مهر المثل في
التفويض ولان تزوج بنسبها نكحت بلا مهر فأتزوجه قبل ان يفرض لها مهر فقضى لها رسول الله
بمهر نسائها بالميراث رواه أبو داود وغيره وقال الترمذي حسن صحيح (وفما لو كان المسمى
حرأما) كحر أو حر (أو ملك غيره) كمنسوب (أو مجهول) كاحدهذين التوئين لفساد المسمى وفي معناه
ما لو كان غير متمول كحبي خنط (أو عسانا نلفت قبل قبضها) من الزوج لا تنسخ عقد الصداق بالتلف بناء
على أنه متضمنون في بدو الزوج ضمان عقد كالمبيع في بدو البائع لا ضمان بدو كالمستأجر (أو شرط فيه شرط فاسد)
كان شرط فيه خيار أو على ان لايتها كذا أو على ان يعطيه كذا (أو نكح نسوة بمهر واحد لفساده
بالجهل بما يحصل كذا منهن في الحال فيجب لكل منهن مهر المثل لتعدد المالك ولهذا الزوج أمته لو أحدهم
واحد صح جزأ لا لحاد المالك (أو أصدقها ثوبا على انه مهر وثي فبان مردها) ولم يرض به كزوجته (وفي
الفرور) اذا فسح العقد بعد الوطء (كما مر) يانه (وفي عبد ذلك) من زباني كالأصدقها غير مقدور
على تسليمه أو متعلقا بصفة أو غير ألم تبدل صلاحه بغير شرط القطع أو ما لا يكون نفقة عليها كتعليم ولدها أو مثالا
يقبل النقل كحد قذف (والوطء) يجب فيه مهر المثل (فيما لو كان بشبهة) بان ظن أنها أمرا أنه أو أمته
أو وطئ مكاتنه أو أمته ولده لا تلافه البضع وحله في أمته ولده اذا لم يصير به أم ولده أو صار ثوبا آخر الإزال عن
تغيب الحشفة والأفقد آخر موجب المهر عن العلق أو قل نه فلا يجب المهر (أو) كان (في نكاح فاسد)
لما أمر (أو الخلع يجب فيه ما يجب في النكاح) فيجب مهر المثل فيما لو اختلفت أمه باذن سيدها أو أطلق وتعلق
بكسبه أو نحو مو قبل الو اختلفت بلاذنه بعين وتعلق بنسبها (والرضاع) يجب فيه نصف مهر المثل للزوج (فيما
لو أَرْضِعَتْ وَجْهَ الْعَبْدِ الصَّغِيرِ) أمه الزوج فلا نفقة عليه بضع الصغير أو ما النصف فأعتبر كما
يجب عليه بما يجب عليه اذ عليه للصغير ونصف مهرها المسمى ان كان محبها والآن نصف مهر مثلها لا ينسخ
نكاحها بفرقة لا من جهتها قبل الدخول (والشهادة) يجب فيها مهر المثل للزوج (فيما لو شهدا) أي رجلان
(بطلاق) بائن أو رجعي ولم يرجع (ثم رجعا) لأنها فاقوا عليه البضع سواء كان ذلك قبل الدخول أم بعده
بخلاف ما مر في الرضاع لأن فرقة الرضاع حقيقة فلا توجب الا النصف وفي الشهادة والتكاح باقي برغم
الشاهدين وقد أحوالا ينفرد بينهما فمر ما يقتضيه حصول الحيولة بشهادتهما (ولو وهبته صداقا) وأفضته له
(ثم طلقها قبل الدخول رجعا عليها نصف بدل المهر) من مثل أو قيمة لتعذر رد العين هذا ان لم يكن دينان فان

قبل الدخول والثاني
يعتبر بنساء عصباتها
ثم بنساء الارحام كجدات
وخالات ثم بنساء بلدها
أو من يماثلها بحمال
أو ضدّه ويحب في نكاح
ووطء وخلع ورجوع
عن شهادة ورضاع
فالنكاح فيما لو تزوجها
مفوضة ووطئها أو مات
أحدهما قبل الفرض
وفيما لو كان المسمى
حرما أو ملك غيره أو
مجهولا أو عينا تلفت
قبل قبضها أو شرط فيه
شرط فاسد أو نكح
نسوة بمهر واحد أو
أصدقها ثوبا على أنه
هردي فإن مرد يوافي
الفرور كما مرد في غير
ذلك ^{بما ذكره كذا} والوطء فيما لو كان
بشبهة أو في نكاح فاسد
واخلع يجب فيه ما يجب
في النكاح والرضاع
فما لو أرضعت زوجته
الكبرى الصغرى
والشهادة فيما لو شهدا
بطلاق ثم رجعا ولو
وهبته صداقها قبل
الدخول رجع عليها
بنصف بدل المهر

كان ديناً فو شمله أو أرا نفعه لم يرجع عليها لأنها لم تأخذ منه مالا (ولو وهبها أوها) من زوجه (أو بجز)
كسائر حقوقها وماذا كرم علم ما صرح به الأصل أنه لا يلزم إلا ما دفع مهر المثل لكافر بجاءت زوجه متسكئة
لأن البضع ليس بمال حتى يشمله الأمان

(فصل في المتعة) (لكل مفارقة متعة) قال تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم النساء الأيتام قال ولطفتان
متاع بالمهر وفيه قال فتعالين أمتعنن وأمر حكن (الآتي فرض لما مهر) في العقد أو بعده في تقوى بين
(وفورقت قبل الدخول أو كانت الفزقة بتدبها) وأخذها أو مع الزوج (أو بملكه) أي الزوج (لها أو بموت)
لها أو لأحد ما فلا متعة لها في الجميع أما الأولى فلا نه تعالى لم يجعل لها سوى نصف المهر بقوله فتصف ما فرضتم
لأنه لم يشترط متعة بضعها فيكون نصف مهرها للمحاش وأما الثانية فلا تغاير الإباحين ولا نه في صورة
موت واحد متفحة لا مستوحش فقول أو بملكها أو بموت من زواجه (وفزقة اللعان بسببه) فتجب
المتعة (و) فزقة (الغنة بسببها) فلا تحجب بسبب أن لا تنقص المتعة عن ثلاثين ذكرها وإن لا يبلغ نصف
المهر فلا حد لواجب بل إن تراصيا في ذلك وإن نازعها القاضي باجتهاد متعبراً حالها

(فصل في الوليمة) (الوليمة) لعرس وغيره (سنة) لثبوتها عنه (مطلقة) قولاً وفعلًا فقد قال لعبد
الرحمن بن عوف وقد تزوج أولاً ولو بشاة وأولم على صفة شعر وسمن وأقفر رواها الشيخان
والأمر في الأول للثبوت فيما على الأصح في سائر الولام (والاجابة) وليمة (عرس واجبة) غننا ولغيرها
سنة (بشرط) منها أن لا يكون ثم معصية كسكر وملا هو صورة حيوان منصوبة) كأن تكون على
جدار أو سادة منصوبة (و) كان بحيث لو نهاهم عنها (لم يشتهوا) ومنها أن تكون الدعوة عامة وفي اليوم
الأول في العرس وإن يكون الدعوة معينة في التودد فإن كانت صورة الحيوان مبسوطة بداس أو مقطوعة
الرأس أو كان ثم صورة شجر لم يمنع تلك الاجابة فإن ما يسطر بداس منها منبتة لها بقدر لا يشبه ثمانية
رواح أو كانوا بحيث يشتهون وتجب أو سكت اجابة للدعوة فإزالة السكر (وبحل نثر) نحو (سكر) كدراهم
ودنانير وجوز في الولام (ولقطه نثر كهما) أي النثر واللقط (أولى) لأن الثاني يشبه النهي والأول
منسب إلى ما يشبهها نعم إن عرف أن النار لا يؤثر بعضهم على بعض ولم يقدح اللقط في مرد أو اللقط لم
يكن الترك أولى

(باب القسم والنشوز)

وهو الخروج من الطاعة (القسم) بفتح القاف (نوعان خصوص وعموم فالخصوص) في سبعة أحوالها
وبأنها (فما لو زفت إليه بكر) ولو أمة (فيخصها بأقامه سبع عندها بلا قضاء) للباقيات (أو ثبتت) ولو أمة
(فثلاث) لخبر ابن عباس سبع البكر وثلاث للثيب (فإن زادها) أي الثيب (إلى سبع) باختبارها
(قضاها) أي إلى سبع (الباقيات) ونسخت خبرها بين ثلاث بلا قضاء وسبع بقضاء والعدد المذكور
واجب على الزوج لثبوت الحشمة بينهما وزيد البكر لأن جاءها أكثر ويحبسها الأمانة كزول الحشمة
لأن زول بالفرق فلو فرقه لم يحسب استأنف وقضى الفرق للباقيات ولو زاد البكر على الثيب أو الثيب على
الثلاث بغير اختيار من الثيب قضى الزائد للباقيات (و) ثالثها (فما لو سافر) ولو سافراً قصيراً (لأنه نقل)
بأحدى نسائه بفرقة (لأنباع رواه الشيخان) (فلا يقضى للباقيات مدة السفر) لأن قضاءها لم ينقل
عنه صلى الله عليه وسلم ولأن المصحح به معه وإن كانت بصحبته فقد نعتت بالسفر ومشافه أما لو سافر
لنقله فيحرم عليه أن يصحب بعضهن ولو بفرقة أو أن يخلفهن محضراً من الأضرار بل ينقلهن أو يعلفهن
أو ينقل بعضهن بطلاق بعضاً فإن سافر ببعضهن ولو بفرقة قضى للباقيات أو سافر بأحدى نسائه بلا
فرقة فقد قضى قضى للباقيات أو وصل المقصد وأقام وساكين مصححو به مدة الإقامة قضاها للباقيات

ولو وهب أبوها لم يجز
(فصل) لكل مفارقة
متعة إلا التي فرض لها
مهر وفورقت قبل
الدخول أو كانت الفزقة
بسببها أو بملكها لها
بموت وفزقة اللعان
بسببها والغنة بسببها
(فصل) الوليمة سنة
والاجابة لعرس واجبة
بشرط طمئنها أن لا يكون
ثم معصية كسكر وملا
وصورة حيوان منصوبة
وكان بحيث لو نهاهم لم
يشتهوا ويحل نثر نحو
سكر ولقطه نثر كهما
لولى

(باب القسم والنشوز)
القسم نوعان خصوص
وعموم فالخصوص فيما
لو زفت إليه بكر فيخصها
بأقامة سبع عندها بلا
قضاء أو ثبت ثلث
فإن زادها إلى سبع قضاها
للباقيات وفيما لو سافر
لأنه نقله بأحدى نسائه
بفرقة فلا يقضى
للباقيات مدة السفر

وفما لو كان نكحه حرة
 وأمة فلها ليلة وللحرة
 ليلتان فيخضها بزيادة
 ليلة وفما لو نشزت
 إحدى نساته أو سافرت
 لأمة بلا إذن أو به
 لغبر حاجته أو منع الأمة
 سيدها فيقسم للباقيات
 بلا قضاء للناشئة
 والمسافرة والأمة
 والعموم أن يسوى
 ينهن بأن ينقسم لكل
 واحدة ليلة أو ليلتين
 أو ثلاثا ولا يلزمه وطء
 فإن خرج في نوبة
 أحدها ليل أو
 لعنر قضى لها ما فات
 ولو ظهر أماره نشوز
 وعظها أو تحققة وان
 لم يتكرر وعظها
 وهجرها في المضجع
 وضرها فإن ادعى كل
 تعدى الآخر واشتبه
 بعث القاضي حكمين
 برضاها بفعلان المصلحة
 من اصلاح وتفرق
 وهما وكيلان لها فيوكل
 حكمه بطلاق وقبول
 عوض وتوكل حكمها
 ببذل عوض وقبول
 طلاق به

باب الخلع
 هو فرقة بعوض بلفظ
 طلاق أو خلع وهو
 بلفظ الخلع طلاق لافسخ
 فان وقع

(و) رابعها (فما لو كان نكحه حرة وأمة) كأن سبق نكاح الأمة بشرطه على نكاح الحرة
 أو كان الزوج عبدا (فلها) أي الأمة ولو مكانه (ليسهة وللحرة ليلتان فيخضها بزيادة ليلة) كما رواه
 الدارقطني عن علي ولا يعرف له مخالف والمبعة كالأمة (و) خامسها وسادسها وسابعها (فما لو نشزت
 إحدى نساته) كان بدخولهن إلى منزله فيمتنع أحدهن (أو سافرت لأمة بلا إذن أو به) أي بأذنه
 (لغير حاجته) بأن كان لحاجتها أو لحاجة أجنبي أو لحاجتها كزهره (أو منع الأمة سيدها)
 من تمكنه (فيقسم للباقيات بقضاء للناشئة والمسافرة والأمة) لعدم تمكنهن من الخروج بزيادة لأمة
 أو سافرت معها ولو بلا إذن فيقسم لها أن لم ينهها وكذا لمن أن كن معها أيضا بغير حاجته أي غيرها فقط ولو
 كان لحاجته ولو مع حاجة غيره فيقسم لها (والعموم أن يسوى ينهن) بأن ينقسم لكل واحدة ليلة أو
 ليلتين أو ثلاثا فيعصى بتركه التسوى بقول يجوز الزيادة على الثلاث بغير ضامن لما فيه من طول العهد بهن
 المفضي إلى الاحتشاش ونجس القرعة عند تنازعهن للابتداء بواحدة منهن فيبدأ بمن خرجت فرقتها وبعد
 تمام نوبتها يفرع بين الباقيات ثم بين الأخريتين فإذا تمت النوبة راعى الترتيب بفرقة (ولا يلزمه وطء)
 فلا يلزمه التسوية ينهن فيه ولا في غيره من التمتع لكن يستحب ولو أخرج من عنهن لم يأم (فان خرج في
 نوبة أحدها ليل أو لعنر) كان أخرجه السلطان فهرأ عليه وطال خروجه (قضى لها ما فات) وخرج
 بليلا النهار فلا قضاء عليه إذا لم يطل مكثه عند أخرى (ولو ظهر أماره نشوز) فولا كان تجب به كلام حسن
 بعد أن كان بلين أو فعلا كان يجدها منها أغراضا وعيوبها بعد طلاق وجه ولفظ (أو عظها) بلا خرم ولا ضرب
 فلعنر ببذل أو تنوب عما وقع منها بغير عذر والوعظ كان يقول لها أنتي الله في الحق الواجب عليك
 وأخبرني العقوب بقرين لها أن النشوز يسقط النفقة والقسم (أو تحققة) أي النشوز (وإن لم يتكرر
 وعظها وهجرها في المضجع وضرها) قال تعالى واللاتي يخافون نشوزهن فعضوهن واهجروهن في
 المضجع وضروهن وأخوف في معنى العلم ومحل ما ذكر في الضرب لمن يفيد أن يكون غير مبرج في غير
 الوجه والمهالك (فان ادعى كل) من الزوجين (تعدى الآخر) عليه (واشتبه) الحال (بعث القاضي)
 وجوباً (حكمين برضاها) لينظر في أمرهما بعد اختلاف حكمه به وحكمها بها ومعرفة ما عندهما في ذلك ثم
 (بفعلان المصلحة) بينهما (من اصلاح وتفرق) قال تعالى وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله
 وحكما من أهلها الآية ويستحب كونهما من أهلها لا يتولان الأهل أعرف بمصلحة الأهل (وهما وكيلان
 لها) لاحكام من جهة الحاكم لأن الحال قد يؤدي إلى الفراق والبعض حق الزوج والمال حق الزوج وهما
 رشيدين فلا تولي عليهما في حقهما (فيوكل) هو (حكمه بطلاق وقبول عوض وتوكل) هي حكمها
 (ببذل عوض وقبول طلاق به) أي بالعوض ثم الحكمان يشترط فيهما الإسلام والحرية والعقل والاختداء
 إلى المقصود من بعثهما ويسن كونهما ذكرا

باب الخلع

بضم الخاء من الخلع بفتحها وهو النزع لأن كلام من الزوجين لبأس الآخر فكانه بمفارقة الآخر نزع لباسه
 والاصل فيه قبل الاجماع آية فان طعن لكم عن شيء منه نفسا والأمر به في خبر البخاري في امرأة ثابت بن
 قيس بقوله أقبل الخديفة وطلقها تطليقة وأمره كانه خسة ملتزم للعوض وزوج وبيع وعوض وصيغة (هو)
 فرقة) أي من زوج يصح طلاقه (بعوض) أي ثلجة الزوج (يلفظ طلاق أو خلع والمراد تأشيرهما
 وغيرهما من ألفاظ الطلاق والخلع ضربان أحدهما كناية كالفرق والإمانة والمفاداة وخرج بجهة
 الزوج تعليق طلاقها بالبراءة عما لها على غيره فيقع الطلاق فيها رجعية ودخل فيها سيده الزوج فانه
 الذي يستحق العوض (وهو بلفظ الخلع طلاق) وإن لم ينوبه الطلاق (لافسخ فان وقع) الخلع

بمسمى صحيح لازم أو فاسد

أو بلا عوض وجب
مهر مثل وهذه الفرقه
فرقه يبنونه

كتاب الطلاق

فرقة النكاح طلاق

وفسخ فالطلاق أنواع

للمعهود والخلع وفرقة

الايلاء والحكمين

والفسخ أنواع فرقة

اعسار مهر أو نفقة

وفرقة لعان وعتيقة

وعيوب وغرور ووطء

شبهه وسبي واسلام وردة

واسلام على اختين

أو أكثر من أربع

أو أمتين وملك أحد

الزوجين الآخر وعدم

الكفاءة وانتقال من

دين إلى آخر ورضاع

والطلاق صريح وكناية

فصريحه الطلاق

والفسراق والسراح

والخلع ونعم في جواب

القائل له اطلقت

زوجتك ان أراد التماس

الانشاء فان أراد

الاستخبار فنعم اقرار

وكنايته ما احتمله

وغيره كأنه خلية برة

بأن بنة تله ولا بد لها من

النية ويقارق الفسخ

الطلاق بأنه لاسنة فيه

ولا بدعة ولا رجعة ولا

يثبت فيه شيء من

خصائص النكاح

كالطلاق والظهار والايلاء

(بمسمى صحيح لازم) كما في البيع ونحوه (أو) بمسمى (فاسد) يقصد كخمر (أو) وقع الخلع مع الزوج
(بلا ذكر عوض) ونوى التماس قبولها فقبلت (وجوب مهر مثل) لأنه المهر عند فساد العوض
في الأولى ولا طراد العرف بجزء من الخلع بقوض فيرجع إلى المرد عند الإطلاق في الثانية (وهذه الفرقه
فرقه يبنونه) فلا يلحق المختلعة طلاق ولاظهار ولا ايلاء ولا تسحق نفقة ولا كسوة ان كانت حائلا ولا وارث
بينها وبين الزوج ويجب بوطئها الخلو لا يستبيح الزوج وطأها الا بعقد جديد يجب فيه مهر جديد
ولو عتقت في العدة لم تكمل عدة الحرائر أو مات الزوج فيها لم تنتقل لعدة الوفاة ولو عقد عليها قد كان علق
بطلاقها بشيء قبل الخلع لم تعد اليقين بعد العقد بخلاف الرجعة في ذلك كله فانها كالزوجة

كتاب الطلاق

هو لغة حل القيد وشتر ما حل عقد النكاح بلفظ طلاق ونحوه والاصل فيه قبل الاجماع الكتاب كقوله تعالى
الطلاق مرتان والسنه كقوله ملك ليس شيء من الحلال أبغض إلى الله من الطلاق رواه أبو داود
بأسناد صحيح والحاكم وصححه وأبو كانه أربعة مطلق وصيغته فصدوزوجة وله والفسخ أنواع يبنونها بقولي
(فرقة النكاح) في الحياض (طلاق وفسخ فالطلاق أنواع) أربعة (المعهود) الآتي ثمانية (والخلع)
كما مر ثمانية (وفرقة الايلاء) الآتي ثمانية في باب (وفرقة الحكمين) السابق يانها في باب القسم
والنشوز (والفسخ أنواع) ثمانية عشر (فرقة اعسار مهر أو نفقة) أي اعسار الزوج بهما بعد ايمانه
ثلاثة أيام ليتحقق اعساره لكن الفسخ بالمهر انما يكون قبل الوطء لا بعده لبقاء المعوض قبله وتلفه
بعد موته كالاعسار بالنفقة الاعسار بكل من الكسوة والمنسكن (وفرقة لعان) الآتي ثمانية في باب
(و) فرقة (عتيقه عيوب وغرور) كما مر ثمانية في محالها (و) فرقة (وطء شبهه) كأن وطئ بها
أم زوجته أو ابنتها (و) فرقة (سبي) للزوجين الحرين أو أحدهما قبل الدخول أو بعده صغيرين كانا
أو كبيرين واسترق الزوج لأن الرق إذا حدث أزال الملك عن النفس فعن العتية أولى (و) فرقة (اسلام)
من أحد الزوجين (وردق) منه أو منهما (واسلام) من الزوج (على اختين أو) من تحرر على أكثر
من أربع (أو) على (أمتين أو) فرقة (ملك أحد الزوجين الآخر) كما مر ثمانية في محالها (و) فرقة
(عدم الكفاءة) بان اطلقت الأذن فبان الزوج غير كفء (و) فرقة (انتقال من دين إلى آخر)
كانتقال أحد الزوجين من اليهودية إلى النصرانية فهو أعظم من قوله تمحس أحد الزوجين (و) فرقة
(رضاع) بشرطه الآتي في باب وحذف من الأصل انكاح الوليين والموت لأثما لبثا بفسخ إذا لم يفسخ
فرغ الصحو وهي منتفية في الأول والموت ينتهي به النكاح فليس فسخه (والطلاق صريح وكناية
فصريحه) خمسة (الطلاق والفراق والسراح والخلع) ومنه لفظ المفاداة (ونعم في جواب القائل له
أطلقت زوجتك ان أراد) القائل (التماس الانشاء) لاشتهارها في معنى الطلاق مع ورودها
في القرآن وان لم يرد فيه لفظ نعم لأنه بمعنى طلقها (فان أراد الاستخبار فنعم اقرار) بالطلاق وان جهل
مراد القائل فظاهر أنه يحتمل على الاستخبار لان الانشاء لا يستفهم عنه (و) كنياته ما احتمله أي الطلاق
(وغيره كاني خلية) أو (برية أي من الزوج أو) (بان) أي مفارقة أو (بنة) أي مقطوعة الوصلة
أو (بتلة) أي منزوعة النكاح أو اعتدي أو استر في رجك لآتي طلقك (ولا بد لها) أي الكناية
(من النية) مقترنة بأولها وان عزيت في آخرها (و) يقارق الفسخ الطلاق (باربعة أشياء) (بأنه لاسنة
فيه) أي الفسخ (ولا بدعة) لأنه شرع لدفع مضار نادرة فلا يليق به مراقبة الأوقات (ولا رجعة)
فيه (ولا يثبت فيه) أي ولا يبقى معه (شيء من خصائص النكاح كالطلاق والظهار والايلاء) لأنه
يفيد اليقونة دائما بخلاف الطلاق (ولا) يثبت فيه (أنها لا تحل) له (بعده حتى تنكح)

ولو طلق زوجته ثلاثا أو ظاهر (١٠٦) منها أو لا عنها ثم ملكها أو طأها ولو طلقها ولم يستكمل الثلاث قهر وجت خبره عادت

ببافيه ولو أوقع نصف طلاق كمل الا في أنت طالق نصفى طلقة فلا يقع الا واحدة الا أن يرد نصف كل من طلقة (باب الرجعة)

نصح بالصرح كار تجعتك وأمسكتك وكرددتك اليك بالكناية بنية كاعتك حلك ورفعت تحريمك وزوجتك ونخالف النكاح في أنها نصح بلا ولي وشهود ولفظ انكاح أو زوج ورضا منها ومن وليها وفي الاحرام وتوجب مهرها وشرط صحتها ايقاعها قبل تمام عدته فلو وطئت بشبهة فحملت فانها انتقلت الى العدة بالجماع مع ذلك للزوج رجعتها فيها وتجديد العقد عليها فيها ان كانت يائسا لان عدتها لم تتم ويتواران في الاولى (باب الابلاء)

هو حلف الزوج بتصور وطؤه ويصح طلاقه على امتناعه من وطء زوجته في قبلها مطلقا أو فوق أربعة أشهر أو طوك خمسة أشهر أو حتى يموت فلان الأصل فيه قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم الا بغير حرمان للابناء وأركانه ستزوج وزوجة بقيد هي السابق بحالوف عليه وهو الوطء ومدقوصيفة وعلم مامية أنه لا يصح من أجبي حتى لو نكحها لم يكن مؤلها بما قاله لا من شل أو جسد ذكره ولم يبق منه فلت الحشفة فقولى بتصور وطؤه أولى من اقتصاره على عدم الصفة من المحبوس ولا من متبر وجنون ومكره ولا من رتقاء وقرناء (و ينقيد بالصرح بالجماع والوطء واقتضاض بكر) بالقابو بالقاف ونقيض حشفة بفرج (و بالكناية بنية كالباضع والمباشرة واليس) والصرح بنية كالباضع والمباشرة واليس (و بالكناية بنية كالباضع والمباشرة واليس) فاذامضت الاربعة الا بلاء (الابناء)

لم توجد وقد يكون الفرض من التعليق بالمستحيل امتناع الوقوع لامتناع وقوع المعلق بغير كافي قوله تعالى حتى يبلغ الحلقى في ستم الحياط (ولو طلق زوجته ثلاثا أو ظاهر منها أو لا عنها ثم ملكها) بان كانت أمة (لم يطأها) فتنحى تحلل في الاولى ويكفر في الثانية وأما الثالثة فلا يطأها أصلا لانها حُرمت عليه أبدا (ولو طلقها ولم يستكمل الثلاث قهر وجت خبره) ثم عادت اليه (تجادت ببافيه وان دخل بها القهر لأن عمر رضى الله عنه أفتى بذلك ووافقه جمع من الصحابة ولا يخالف لم كاره واليهي (ولو أوقع) عليها (نصف طلاق) كقوله أنت طالق نصف طلقة (يكمل) فتقع طلقة لأن الطلاق لا ينقض (الا في) أنت طالق نصفى طلقة فلا يقع الا واحدة (لأن ذلك طلقة) (الا أن يرد نصف كل من طلقة) فيقع طلقان تكملا للبعضين وكذا الحكم في بقية الكسور كربع طلقة وربع طلقة

(باب الرجعة)

هي بفتح الراء أفصح من كسر ها وهي لغة المرأة من الرجوع وشر عارذ المرأ الى النكاح من طلاق غير بائن في العدة والأصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى وتقولن نحن نحقق بردهن في ذلك أى في العدة ان أرادوا أصلا أى رجعة وقوله الطلاق من ان الآية وقوله ملك الله لغير مبره فلتراجعها كما مر وان كانها أر رجعة طلاق كرجعت زوج وزوجته وصيغة (نصح بالصرح) كرجعتك وأمسكتك وكرددتك الى (لشهرتها في ذلك وورودها في الكتاب والسنة والاضافة في الرد كما مثلت واجبة بخلاف غيره لانه قد يفهم منه الرد الى الا توبين بسبب الفراق بخلاف غيره (و) نصح (بالكناية بنية كاعتك حلك ورفعت تحريمك وزوجتك) ونصح بالترجعة وذكر الكناية من زيادنى (ونخالف) الرجعة (النكاح في أنها نصح بلا ولي وشهود) بلا لفظ انكاح أو زوج (بلا (رضا منها ومن وليها) نصح (في الاحرام ولا يوجب مهرا) لأنها في حكم استدانة النكاح في جميع ذلك والأمر بالانبيها في آية فأمسكوهن بمعروف ومحول على النكاح بشرط صحتها مع كون الزوج أهلا للنكاح بنفسه (ايقاعها قبل تمام عدته) للآية الاولى (فلو وطئت) في عدته (بشبهة فحملت فانها انتقلت الى العدة بالجماع مع ذلك للزوج رجعتها فيها) له (تجدد العقد عليها فيها ان كانت يائسا لان عدتها لم تتم) فيها ما كالموطئ كما نصت أيضا ونفساء فان له أن يراجعها في زمن الحيض أو النفاس وان لم تشرع في العدة (و) لأنها (يتواران في الاولى)

(باب الابلاء)

(هو) لغة الحلف وشرعا (حلف الزوج بتصور وطؤه ويصح طلاقه) ولو سكرانا (على امتناعه من وطء زوجته) التي تصور وطؤها (في قبلها مطلقا أو فوق أربعة أشهر أو طوك خمسة أشهر أو حتى يموت فلان الأصل فيه قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم الا بغير حرمان للابناء وأركانه ستزوج وزوجة بقيد هي السابق بحالوف عليه وهو الوطء ومدقوصيفة وعلم مامية أنه لا يصح من أجبي حتى لو نكحها لم يكن مؤلها بما قاله لا من شل أو جسد ذكره ولم يبق منه فلت الحشفة فقولى بتصور وطؤه أولى من اقتصاره على عدم الصفة من المحبوس ولا من متبر وجنون ومكره ولا من رتقاء وقرناء (و ينقيد بالصرح بالجماع والوطء واقتضاض بكر) بالقابو بالقاف ونقيض حشفة بفرج (و بالكناية بنية كالباضع والمباشرة واليس) والصرح بنية كالباضع والمباشرة واليس (و بالكناية بنية كالباضع والمباشرة واليس) فاذامضت الاربعة الا بلاء (الابناء)

وإنما ينفذ بالحلف بالله وبصفاته وبتعلق طلاق أو عتق أو التزام قرينة فان حلف بما لا يثبت مدة الإيلاء كقوله على

صوم هذا الشهر فليس بمول واذا وطئ عتقها
لزمته كفارة يمين ان
حلف بالله فان عتق
لمانع طبعي كمرض
برجى زواله فاء بلسانه
فيقول اذا قدرت فنت
ويرتفع حكم الإيلاء
بالوطء والطلاق البائن
وانقضاء مدة الحلف
وموت بعض المحارف
عليهن في قوله لأربع
والله لأطو كن ولو
وطئ ثلاثا تعين الإيلاء
في الرابعة من حينئذ
فان قال والله لأطأ كل
واحدة منكن فهو
مول من كل واحدة

الترتيب بين مطالبها بالطلاق في الفتنه هو ما ذكره الرافعي تبعاً لظاهر النص كقضية كلام الأصل أنها تردد
الطلب بينهما والذي في الروضة كما صلبها في موضع وسبب الزرع كشيء غيره الأول (وانما ينفذ) الإيلاء
بالحلف بالله تعالى بصفاته المذكورة في الإيمان (وبتعلق طلاق أو عتق أو التزام قرينة) كقوله ان
وطئت فعتقك طالق أو فعتدي حر أو فلتة علي صلاة أو صوم أو عتق أو ألف درهم للفقراء (فان حلف بما
لا يثبت مدة الإيلاء كقوله على صوم هذا الشهر) ان وطئت فعتقك (فليس بمول) لانه لا يلزمه بالوطء بعد الشهر شيء
(واذا وطئ عتقها) بمطالبة أو دورها (لزمته كفارة يمين) بقيد زده بقولي (ان حلف بالله) أي باسمه أو صفته
فان حلف بتعلق طلاق أو عتق أو وجود الصفة أو بالزام قرينة لزمته أو كفارة يمين (فان عتق
لمانع طبعي) من الوطء (كمرض برجى زواله) أو لا يرجى زواله كحجب (فاء بلسانه فيقول) في الأول (اذا
قدرت فنت) وفي الثاني لو قدرت فنت لانه يحجب به الذي وان عتق لمانع شرعي كاحرام طائفة محظرات لانه
الذي يمكن طهره بالوطء فان عصي بوطء سقطت المطالبة لانحلال اليمين (ويرتفع حكم الإيلاء) باربعه أمور
لانحلال اليمين بكل منها (بالوطء) من المولى وهو مكلف عالم مختار وكذا سكران (والطلاق البائن وانقضاء
مدة الحلف وموت بعض المحارف عليهن في قوله لأربع) من النسوة مثلاً (والله لأطو كن) ولا نظر الى
تصوير الوطء بعد الموت لان اسم الوطء انما ينطلق على ما يقع في الحياة (ولو) لم يمت منهن أحد (وطئ ثلاثا)
منهن (تعين الإيلاء في الرابع من حينئذ) لحصول الحجب بوطئها فعلم انه لا يكون مؤلفاً في الحال لان المعنى
لأطأ جميعكن فلا يحجب بوطء ثلاث منهن (فان قال والله لأطأ كل واحدة منكن فهو مول من كل
واحدة) فمنهن في الحال لحصول الحجب بوطء كل واحدة ولو قال والله لأطأ واحدة منكن فان قصد الامتناع
عن واحدة معينة قول منها فقط أو مبهمة عنيها أو عن كل واحدة أو أطلق قول من كل منهن

باب الظهار

ما خول من الظاهر لان صورته الأصلية أن يقول لزوجتي أنت علي كظهر أمي وخصوا الظاهر لانه موضع
الركوب والمرأة موكوب الزوج والأصل فيه قبل الاجماع أي الذين يظهرون من نساءهم وهو حرام لقوله
تعالى فيه وانهم ليقولون منكر آمن القول ويزوروا ذكره أو كانه أربعة زوجات ومثبه به وصفه كما توخى من قولي
(يصح من كل زوج يصح طلاقه) ولو خبيثاً وجبوا عينا وسكران وكافراً فلا يصح من أجنته حتى
لو نكحها بعد ذلك لم يصح مظاهرها أو لا من صبي ومجنون ومكره (وهو أن يقول لزوجته أنت أو عضو من
أعضائك الظاهرة) ولو بدون (علي) أو مبي أو مبي (كظهر أمي) أي في التحريم (بخلاف الأعضاء الباطنة
كالكبد والقلب) فليس بظهار لانه لا يمكن التمتع به حتى يوصف بالحرمه (فان شبهها ببعض آخر) غير
الظهار (من أعضاء أمه ولم يذكر للكرامة) كيدها أو بطنها (مكان ظهرا) مطلقاً (وكذا) يكون ظهراً
(ان ذكرها) أي للكرامة كعينها (وقصد ظهرا) فان قصد كرامة أو أطلق فلا يكون ظهراً (وقوله أنت
كأني كناية) لانه يحتمل الظهار كغيره (وكلام محرم) غيرها (لم يطرأ محرماً) عليه كاخته وعمته وخاله
ومحرماته أمه وزوجه أي التي نكحها قبل ولادته بخلاف نحو مريضته وزوجاته فليس بكلام
الطهر تحريمها عليه (وتلزمه كفارة العود) للآية السابقة (وهو) في ظهار غير مؤقت من غير جعية (أن
يمسكها زمناً يمكن فراقها فيه) لان العود للقول بخلافه يقال قال فلان قولاً ثم عاد له وعاد فيه أي خالفه
ونقضه وهو فراقها من قولهم عادى عادي هته ومفصلاً للظهار وصف المرأة بالتحريم وامسكها كناية عن مخالفة أما العود
في الظهار المؤقت فهو ان يطأ في المدية (ولما العود في غير مؤقت من رجعية فهو ان يرجع والأوجه ان
الكفارة نجت بالظهار والعود (ولو ظاهر من أربع بكلمة) كقوله لئن علي كظهر أمي (لزمه بما ساء كهن
أربع كفارات) لوجود الظهار والعود في حق كل منهن ولو ظاهر منهن باربع كلمات لو موالية فعاد من

باب الظهار

يصح من كل زوج
يصح طلاقه وهو أن
يقول لزوجته أنت
أو عضو من أعضائك
الظاهرة على كظهر
أمي بخلاف الأعضاء
باطنة كالكبد والقلب
فان شبهها ببعض آخر
من أعضاء أمه ولم يذكر
للكرامة كان ظهراً
وكذا ان ذكرها وقصد
ظهاراً وقوله أنت كأني
كناية وكلام محرم لم
يطرأ تحريمها وتلزمه
كفارة بالعود وهو أن
يمسكها زمناً يمكن

باب اللعان
هو أن يقول أربع
مرات أشهد بالله أني
لن الصادقين فيهم ميت
به هذه من الزنا والخامسة
أن لعنة الله عليه أن
كان من الكاذبين فيما
رماها به من الزنا ويحصل
به انتفاء نسب نفاه به
ودره الحد عنه ونحريم
المرأة عليه مؤبدا
واجباب الحد عليها
وانفساخ وسقوط
حصاتها في حقه فان
أ كذب نفسه ثبت
النسب ولزمه الحد ولم
ترفع الحرمة ولا يلاعن
أجنبي إلا ان قذفها
وهي زوجته سواء أنفي
ولدا أم لا أو وطنها بشبهة
ان كان ثم ولد ينفي نسبه
ويحصل به غير الرابعة
ولا تلاعن هي ولا
تكرر اليمين الا في
اللعان والفسام شرط
اللعان سبق قذف
يوجب الحد الا في صور
أن تكون كافرة أو أمة
أو مدبرة أو مكاتبه أو أم
ولد أو مبعضة أو مجنونة
أو صغيرة أو مكرهة أو
موطوءة بشبهة وضابط
ذلك أن يكون سبب
وجوب التعزير فيها
بالتكذيب فإن كان
سببه التأديب لم يكن

الثلاث الأول فان فارق الرابعة عذب ظهارها فعليه ثلاث كفارات والآثار بق
باب اللعان

هو لغة الطرد والابعاد شرعا كلمات معكودة جعلت حجة المضطر الى قذف من لطم فرأشه وألحق العار به
أولى نفي وليد أو كان ثلاث متلاعنان وصيغة كما يعلم بما يأتي والأصل فيه قوله تعالى والذين يزعمون أزواجهم
الآيات واليه أشرت بقولي (هو أن يقول) الزوج (أربع مرات أشهد بالله أني لمن الصادقين فيهم ميت به
هذه من الزنا) أي زوجته (والخامسة أن لعنة الله عليه أن كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا) ويشير
اليها في الحضور ويخبرها في الغيبة بما يأتي بتدل ضمار الغائب بضمائر المتكلم فيقول لعنة الله على أن كنت إلى
آخره وان كان ولد ينفي ذكره في الكلمات الخمس ليتبين عنه فيقول وإن الولد الذي ولدته أو هذا الولد من
زنا وان لم يقل ليس مني (ويحصل به) أي بلعانه سنة (انتفاء نسب نفاه به) حيث كان ولداً في الصحيحين
أنه مطلق فزق بينهما وألحق الولد بالمرأة (وكذا الحد عنه) لما وكذا للزاني أن ساء في لعانه للإلابة
السابقة الأولى وقباحتها في الثانية وكالحد التعزير (ونحريم المرأة عليه مؤبداً) تخبر البيهقي
المتلاعنان لا يجتمعان أبداً (واجباب الحد عليها) لقوله تعالى ويترأ عنها العذاب (وانفساخ) النكاح
ظاهراً باطناً كالرضاع (وسقوط حصاتها في حقه ان لم تلاعن) أو لاغت وقد فها بذلك الزنا أو أطلق
والأولان من هذه السنة مقصودان والبقية تبع لهما (فان أ كذب نفسه ثبت النسب) لانه ثبت بالإمكان
(ولزمه الحد ولم ترفع الحرمة) لظاهر الأدلة السابقة (ولا يلاعن أجنبية) لأن شرط الملاعن أن يكون زوجاً
(الأن قذفها وهي زوجته) فيلاعن (سواء أنفي ولداً أم لا) فان قذفها بعد أن أبانها أو ماتت فان كان برزناً
مطلقاً أو مضافاً إلى بعد نكاحه لا عن أن كان ولداً بل حقه ويرد نقبه دون ما إذا لم يكن ولداً وان كان مضافاً
إلى قبل نكاحه أو إلى بعد البينونة فلا يلاعن سواء أنفي ولداً أم لا فيحد لكن له انشاء قذف مطلق أو مضاف
إلى بعد النكاح ويلاعن لنفي الولد يسقط عنه الحد (أو) الا ان (وطنها بشبهة) كنكاح فاسد ثم قذفها
فيلاعن (ان كان ثم ولد ينفي نسبه ويحصل به غير الرابعة) من الصور السابقة في المتن فيثبت نسب نفاه بلعانه
ويترأ عنها الحد بشعاً لا انتفاء النسب ونحريم المرأة عليه مؤبداً كما لو لاعن في نكاح صحيح أما الرابعة فلا تحصل
به فلا يجب الحد عليها (ولا تلاعن هي) لا انتفاء الزوجية ولان لعانه لنفي النسب وهو لا يتعلق بها ولو قال
زوجي موطن بشبهة وجب لها تعزير لأن فته عاراً لا بداءاً له اللعان وإن لم يكن ولداً يقول في نفسه أشهد
بالله أني لمن الصادقين فيما رماها به من أصابعي لما على فراشي وأن هذا الولد من تلك الأصابع (ولا تكرر
اليمين الا في اللعان والقسم) لعظم أمرهما وليس منها ما يكون ابتداء بلائنة في جانب المدعي الا فيهما
(وشرط اللعان سبق قذف الزوج الحد) كقوله من صرأ حمر نيت أو بارأيت ومن كنايت من ثبات في الحبل
أو زنايت أو يافاجرة فلا يجوز اللعان بدون ذلك (الا في صور) عشرة (أن تكون) المرأة (كافرة أو أمة أو
مدبرة أو مكاتبه أو أم ولد أو مبعضة أو مجنونة أو صغيرة أو مكرهة أو موطوءة بشبهة) فان
قذفها لا يوجب الحد لانه إنما يجب بقذف محصن وهو مكلف حر مسلم عفيف عن وطء محصن وهو منتف في
المنكورات فيقذف فنما يوجب التعزير والأخيرة من زباني (وضابط ذلك أن يكون عيب وجوب
التعزير فيها التكذيب) لان القاذف كاذب ظاهر فيلاعن لدفع التعزير (فان كان سببه التأديب) اما
(لكن معكوم كقذف طفلة لاوطأ) أو رتقاء أو قرناء (أو لصديق ظاهر كقذف كيرة بنسبها فلا يلاعن
لما في الأول فليقتل كذبه فلا يمكن من الخلف على أن صادق فيعزير لا للقذف لانه كاذب فيه قطعاً فلم
يلحق بها عار بل منعاله من الأبداء والخوض في الباطل أعاني الثاني وهو من زباني فلان اللعان لا يظهر
الصدق وهو ظاهر فلا معنى له ولان التعزير فيه ليست والأبداء فاشبه التعزير بقذف صغيرة لاوطأ

ولزوجته عارضة لعانه بان تقول) بعده أربع مرات (أشهد بالله اني لمن الكاذبين فبما رماني به من الزنا
 بان تقول اشهد بالله انه
 لمن الكاذبين فبما رماني
 به من الزنا والخامسة ان
 غضب الله عليها ان
 كان من الصادقين فيه
 ويشترط للعان امر
 القاضي وتلقين كلماته
 (باب العدة والاستبراء)
 العدة اما للفرقة حياة وانما
 تجب بعد طء او ادخال
 مني وهي لحره ذات
 اقراء ثلاثة اقراء وغير
 ذات اقراء ثلاثة اشهر
 ولغيرها لذات الاقراء
 قرءان ولغير ذات اقراء
 شهر ونصف اما للفرقة
 وفاة فتجب وان اتقى
 الوطء وادخال المنى
 وهي لحره اربعة اشهر
 وعشرة ايام بلباليها
 ولغيرها شهران وخمسة
 ايام بلباليها هذا كله
 في غير ذات الحمل اما فيها
 فبوضعه ولو ميتا او
 مضغة غير مصورة اخبر
 لقوا بل بأنها اصل آدمي
 بشرط نسبة الحمل الى
 صاحب العدة ولو احتمالا
 كمنى بلعان وانفصاله كله
 حتى ثاني توأمين بان
 يكون بينهما دون ستة
 اشهر * والاستبراء
 واجب ومستحب
 فالواجب في اتفاله من
 حرية الى رقي كالمسبية
 او عكسه كالعقبة وأم
 الولد بموت سيدها عنها

ولزوجته عارضة لعانه بان تقول) بعده أربع مرات (أشهد بالله اني لمن الكاذبين فبما رماني به من الزنا
 بان تقول اشهد بالله انه
 لمن الكاذبين فبما رماني
 به من الزنا والخامسة ان
 غضب الله عليها ان
 كان من الصادقين فيه
 ويشترط للعان امر
 القاضي وتلقين كلماته
 (باب العدة والاستبراء)
 العدة اما للفرقة حياة وانما
 تجب بعد طء او ادخال
 مني وهي لحره ذات
 اقراء ثلاثة اقراء وغير
 ذات اقراء ثلاثة اشهر
 ولغيرها لذات الاقراء
 قرءان ولغير ذات اقراء
 شهر ونصف اما للفرقة
 وفاة فتجب وان اتقى
 الوطء وادخال المنى
 وهي لحره اربعة اشهر
 وعشرة ايام بلباليها
 ولغيرها شهران وخمسة
 ايام بلباليها هذا كله
 في غير ذات الحمل اما فيها
 فبوضعه ولو ميتا او
 مضغة غير مصورة اخبر
 لقوا بل بأنها اصل آدمي
 بشرط نسبة الحمل الى
 صاحب العدة ولو احتمالا
 كمنى بلعان وانفصاله كله
 حتى ثاني توأمين بان
 يكون بينهما دون ستة
 اشهر * والاستبراء
 واجب ومستحب
 فالواجب في اتفاله من
 حرية الى رقي كالمسبية
 او عكسه كالعقبة وأم
 الولد بموت سيدها عنها

لو من رقي الى رقي
كلشتراة والموروة
وفي نجد حلوطنها
كالملقة قبل الدخول
والمكاتبه بالتعجب لو
لغيره كان يربد تزويجها
والمستعجب لما امة
كان اشترى زوجته او
في حرة كان ملتولد
زوجته من غيره من
غير اصل وفرع فتستبرأ
ولا يعتبر في العدة اقصى
الاجلين الا قبل طلق
احدى امواتيه باثنا
وقد دخل بهما ثم ملت
قبل البيان او التعيين
فتعند كل منهما
بالاكثر من عدة الوفاة
من الموت وثلاثة اقراء
من الطلاق وفيها الواسم
على اختين او امتين
لو اكثر من اربع
ولدت قبل ما مر وفيها لو
ملت سيدام ولزوجها
ولم يدر او لها مو تافتعت
من يوم موت آخرها
باربعة اشهر وعشر
ان كان بينهما شهران
وخمس ليال فاكثر فلا بد
مع ذلك من حبيضة
وان كان بينهما اقل
من ذلك لم تحتج لذلك
(باب الرضاع)

لا تثبت حرمة الا يكون
اللبن لادمية بلغت تسعا
وبوصوله للجوف وكون
الرضيع لم يبلغ حولين

قبل عتقها لم يجب عليها الاستبراء وتزوج في الحال ادلا شئ من كونه بخلاف أم الولد (أو من رقي المدق
كلشتراة والموروة) والمردودة بقيت لتجدد الملك (وفي نجد حلوطنها له) أي السيد (كالملقة قبل
الدخول والمكاتبه بالتعجب) أو بفسخها الكتاب بلفظ ذلك التمتع بغير زواله بخلاف المطلقة بعد الدخول
لا يجب عليها الاستبراء إلا أن ملكها من زوجة ثم طلقها وتعتب عندها فيجب عليها الاستبراء (أو لغيره
كان يربد) السيد (زوجه) وكانت موطوءة أو موطوءة غير موطوءة محرمًا ومكروهًا تزويج غيره ولم
يستبرأ منها من اتفقت عليه (أو المستعجب لما كان اشترى زوجته) فتستبرأ استحبًا بالتميز ولو
النكاح عن ولي ملك اليمين فإنه في النكاح ينعقد بملكوته كأنه يعتق بالملك وفي ملك اليمين ينعقد حرًا أو تبيع
أمة أم ولد (أو في حرة كان ملتولد لزوجته من غيره عن غير أصل وفرع فتستبرأ) استحبًا بالأحتمال
انها حامل باخلام لبنت فترث منه (ولا يعتبر في العدة اقصى الاجلين) من عدة وفاة وثلاثة اقراء (أو في
ثلاثة مواضع) فيما لو طلق احدي امواتيه (بأثنا وقد دخل بهما) وهما ثواتا اقراء متعينة كانت
المطلقة أو متبهمه (ثم مات قبل البيان) في المعة عنده (أو التعيين) فتعند كل منهما بالاكثر من
عدة الوفاة من الموت وثلاثة اقراء من الطلاق (لأن كل واحدة لزمها عدة والتست عليها أخرى فلزمها أن
تأني بالاكثر احتياطًا فان لم يدخل بهما أو دخل بكل منهما والطلاق رجعي أو كاتنا أو أني أشهر اعتدنا لوفاء
ولو دخل باحداهما وهي ذات شهر مطلقا وذات اقراء في طلاق رجعي اعتدت كل منهما لوفاء أو في طلاق
بأثني اعتدت من دخل بها بالاكثر والاخرى عدة الوفاة للاحتياط في الجميع (وفيها لو أسلم) الزوج (على
أختين أو امتين أو أكثر من أر بع ومات قبل ما مر) أي البيان أو التعيين فتعند كل بالاكثر من عدة
الوفاة وثلاثة اقراء من الموت احتياطًا وذكر التعيين في هذه والتي قبلها من ز يادني (وفيها لو مات سيد أم ولد
وزوجها ولم يدر أو لها مو تافتعت من يوم موت آخرها) موتا (باربعة اشهر وعشر) احتياطًا (ثم ان كان
بينهما شهران وخمس ليال فاكثر) ولم تخض فيها (فلا بد مع ذلك) أي مع الاربعة اشهر وعشر (من
حبيضة) فيها أو بعدها لاحتمال ان الزوج مات أو وانقضت عدتها وعاد فمات السيد (وان كان بينهما
اقل من ذلك لم تحتج لذلك) ادلا استبراء عليها لانها لم تغد فمات السيد لكونها زوجة أو معتدة وما ذكرته
من أن حكم الشهرين وخمس ليال حكم الاكثر منها هو المعتمد وقد اوضحته في شرح الاصل

باب الرضاع

هو بفتح الراء وكسر هاء لغة اسم لمص الثدي وشرب لبنه وشرب ما اسم لحصول لبن امرأة أو ما حصل منه في جوف
طفل وتقيم التحريم به في كتاب النكاح والكلام هنا في بيان ما يحصل به وأركان ثلاثة مريض
ورضع ولبن (لا تثبت حرمة الا يكون اللبن لادمية بلغت تسعا) من السنين القمرية تقر بها الاحتكام
البلوغ سواء البكر والحلية وغيرها فلا تثبت بلبن رجل ولا بلبن خنثى مالم تنضج أو ماله لانها لم تخلقا
لغذاء الولد فاشبهت بالمانع ولا بلبن بهيمة حتى لو شرب بعينه كروأ شي لم تثبت بينهما الخوة لأنه لا يصلح
لغذاء الولد صلاحية لبن الادمية ولا بلبن خنثى لأن الرضاع يلو النسب والله قطع النسب بين الحنث والانثى
وهذا لا يخرج بتعدي الاصل بامراء قول بلبن من لم تبلغ تسع سنين لانها لا تعتدل البلوغ (وبوصوله) أي
وصول ما حصل منه (لجوف) من معة أو دماغ أو اسطيفت ففتح وان نقاباه في الحال لو صوله الى محل التعدي
بخلاف وصوله الى غيرها كالخامل بصبه في جراحة يبطئه او في احليله او وصوله اليهما بواسطة المسام كصبه
في العين (و) (ب) تكون الرضيع لم يبلغ حولين في ابتداء الخامسة بفتح فلا ير الرضاع بعدها ولا مع الشك
في ذلك بخير لارضاع الاما كان في الحولين نرواه الشيخ وغيره للشك في سبب التحريم في صورة الشك
وابتداء الحولين ممن انفصل الولد يعتبر كونه حيًا حياة مستقرة فلا أثر لوصول ما مر الى جوف غيره

الخروج عن التغذي (و) (بكون الرضاع والحلاب في حياتها) الحياة المستقرة فلا ينبت اللبن متيناً لأنه
 من جنة منفسكه عن الحلب والحرمة كلين البهيمة ولا ينبت من انتهت الى حركة مذبح لانها كالبهيمة
 (و) (بكونه خيس رضاعاً) بمقتضى فلا يرتدونها ولا مع الشك فيها للشك في سبب التحريم وفقد روى مسلم
 عن عائشة رضي الله عنها كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات ينحر من فيهن خيس
 معلومات فتوفي رسول الله ﷺ من قبل ما يقرأ من القرآن أي ينبت حكمهن أو يفرضهن من لم يبلغ
 النسخ لقربه (وضطن بالعرف) نحو أن لم يكن شيعاً اذ لا حمله في الشرع ولا في اللغة فرجعنا فيه الى
 القرف (فلو قطع اعراضه) عن الثدي أو قطعه عليه المرضعة ثم عاد (نعتد) الرضاع (أو قطع اللهو) أو
 لتنفسه (وعاد فؤده) أو تحول من ثديها الى ثديها (الآخر) هو أول من قوله من ثدي الى ثدي (فلا) نعتد
 كما أن من استقل من طعام الى طعام آخر أو أمسك عنه ساعة للهو ويحوى ثم عاد اليه لا ينحر بعد ذلك عن كونه
 كلاً واحدة (وكل رضاع حرم) على الرضيع (أقاربها) أي المرضعة (حرم أقارب الثدي) وتسمى المرضعة
 أمه والذي من اللبن أباه وأبواؤها أجدادها وأمهاتها جداتها وأولادها أخوتها وأخواتها وأخواتها
 وأخواتها وخالاتها وأبوتها اللبن جده وأخوه حمه وكذا الباقي (الأولاد الملائعة والزنا من لا يعرف له أب) فلا
 يحرم عليه الرضاعة أقارب الرجل إلا ما يقتضي عنه فكذا الرضيع فلو استلحق من تقام لحق الرضيع أيضاً
 (ومن له خمس بنات أو خمس لبنهن له) خمس مستولدات أو أربع وبنات وأمه ولد (فأرضعن طفلاً) بان
 أرضعته (كل واحد منهن) أرضعته حرم من عليه في الأخيرة لأنهن مؤطوات أبيه (ولا أمومة لمن كان كلاً
 منهن علم رضيعه خمس رضعات) (دون الأولى) فلا يحرم من عليه فيها لأنه ليس ابنه ولا يعبر في الأخيرة بما ذكر
 أعم من اقتضاه على المثاليين المذكورين (ولا ينحر) في وصول اللبن للجوف (بجفنة) لا تنفاه التغذي بها
 (ولا تنقطع نسبة اللبن عن صاحبه) هو أعم من قوله زوج وإن طالت المدة أو انقطع اللبن وعاد أو طلق
 وزوجت آخر لعموم الأدلة ولأنه لم يحدث ما يحال عليه (الأولاد من آخر فاللبن بعد هذا آخر) لحديث
 ما يحال عليه فقط أنه قبلها الأول وإن دخل وقت ظهور لبن رجل آخر لأن اللبن غذاء للولد لا للحمل (ولو
 تزوجت امرأة في العدة ثم أرضعت بلبنها طفلاً فهو) أي اللبن تابع للولد فهو لبن لحقه الولد بقاقيب) بان
 أمكن كونه من صاحب العدة والمزوج فيها (أو غيره) كان انحصر الأمكان في واحد منها فالرضع منه ابن
 لمن لحقه المولود

باب النفقات

وما يتبعها من أدم وغيره وهي جمع نفقة (لوجوبها) على الشخص لغيره (سببان نسب وملك) أي ملك
 نكاح ومين (فتجب بالنسب نفقة الأصل) من أب وأم ولول أو بسطة لقوله تعالى وصاحبكم ما في الدنيا معروفاً
 ومنه القيام بنفقتهم (وزوجته) لأنها من تمتع الاعفاف للزوجه (والفرع) من ابن أو بنت ولول أو بسطة
 لقوله تعالى فان أرضعنكم فأنهن أحقرهن ووجهها أنها لما تزمت أجرة الرضاع الولد كانت نفقته الزم
 (ويشترط) في وجوب النفقة (بإسار المنفق بفاصل عن مؤنته ومؤنته زوجته) وخادماً وخادماً وأمه ولده يؤمه
 وليته ما يصرفه الى من ذكره فان لم يفضل شيء فلا تجب النفقة لمن ذكره لأنه ليس من أهل المواساة ولا تجب
 لملك كفايته ولا يمكن نسبها إلا ان يكون أصلاً فتجب له حرمة خلاف الفرع وتعتبر بالمؤنة أعم من
 تعبيرة بالموت (ويجب بالملك نفقة الزوجه) لغير ما عجز وجو الرجل عليه قال تطعمها اذا طعمت وتكسوها
 اذا اكتسبت وأه أبو داود والحاكم وصححه اسناداً لقوله تعالى وعائش وبن بالمعروف (و) نفقة (خادماً
 ان كانت ممن تخدم) في بيت أبيها (أو احتاجت) لذلك (لزماناً أو مرضاً) لأن ذلك من المعاشرة بالمعروف
 (و) نفقة (المعتدة ان كانت رجعية) لقاء حبس الزوج عليها وسلطته (أو) كانت (حاملًا غير معتدة
 عن وفاة) أو وطء شبهة أو فسخ عمارن المعتدة لقوله تعالى وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يوضعن
 الحمل

وكون الرضاع والحلاب
 في حياتها أو كونه خمس
 رضعات وضطن
 بالعرف فلو قطع اعراضه
 تعدد أو قطع للهو وعاد
 فور أو تحول من ثديها
 الى الآخر فلا وكل رضاع
 حرم أقاربها حرم أقارب
 ذي اللبن الأولاد الملائعة
 والزنا من لا يعرف له
 أب ومن له خمس بنات
 أو خمس لبنهن له فأرضعن
 طفلاً كل واحد منهن
 حرم من عليه في الأخيرة
 لأنهن مؤطوات أبيه
 دون الأولى ولا ينحر
 بمقتضى لا تنقطع نسبة
 اللبن عن صاحبه إلا
 بولادة من آخر فاللبن
 بعد هذا للآخر ولو
 تزوجت امرأة في العدة
 ثم أرضعت بلبنها طفلاً
 فهو تابع للولد فهو لمن
 لحقه الولد بقاقيب أو غيره
 (باب النفقات)
 لوجوبها سببان نسب
 وملك فتجب بالنسب
 نفقة الأصل وزوجه
 والفرع ويشترط بإسار
 المنفق بفاصل عن
 مؤنته ومؤنته زوجته
 ويجب بالملك نفقة
 الزوجه وخادماً ان
 كانت ممن تخدم أو
 احتاجت زماناً أو مرضاً
 والمعتدة ان كانت رجعية
 أو حاملًا غير معتدة عن وفاة

وحرام وهو قتل من له
أمان من مسلم وغيره
عدوانا وأنواع الجنابة
ثلاثة عمد وشبه عمد
وخطأ ولا قود في
الاخيرين ويجب
في العمد الا في قتل
الاصل فرعه أو مورث
فرعه وانتقال بعض
ارث القتل اليه كأن
قتل أحد أخوين أباهما
ثم الآخر أمهما فلا يقتل
قاتل الأب وسيد رقيقه
ولو مكاتباً أو أم ولد
وحر في غيره ومسلم
كافر إلا أن يجرح ذمي
ذمياً أو مرتد ثم يموت
الجرح بالجرح أو قتل
حر من به رق إلا أن
يجرح رفيق رقيقاً ثم
يعتق الجراح ثم يموت
الجرح بالجرحة أو
يقتل مجهول النسب
عبدان ثم يفر بالرق وقتل
شخص مرتد أو حر يبا
أو زانيا محصناً أو تارك
صلاة أو قاطع طريق
تحنم قتله وقده مملوقاً
وزعم أنه غير انسان
وقتل مسلم من ظنه
حر يبا فبان مسلماً
وجب القود بالسبب
كال مباشرة فيجب على
الشاهد إذا رجع بعد
القتل بشهادته أو المكره

الشاح بقدر موضح المشجور ويخطأ عليه بسوا أو نحوه وتوضح بالموسى وكذا كرم العصفور والاصلي والسياد
من زيادني ههناي الجميع (والقتل) من حيث الحكم (أنواع) ثلاثة (واجب وهو قتل الحر في والمرند
وقاطع الطريق والزاني المحصن وتارك الصلاة) كما هي مبينة في أبوابها (ومباح وهو القتل قودا وحرام
وهو قتل من له أمان من مسلم وغيره عدوانا) وهو من الكبائر (وأنواع الجنابة) من قتل وغيره فهو أعم
من قوله وأنواعه يعني القتل (ثلاثة عمد) وهو قصد الفعل والشخص بما يتلف غالباً (وشبه عمد) وهو
قصد ذلك بما يتلف لأغالبه (وخطأ) وهو أن لا يقصد الفعل أو يقصد له لكن لا يقصد الشخص (ولا قود
في الاخيرين) وانما فيهما الدية لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبته مؤمناً ودية وخبر قتل الخطأ
شبه العمد قتل السوط والعصاة يمتنعين الابل رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وغيره (وموجب
القود في العمد) بشرطه بالأجاء (الآفي) أربع عشرة مسألة في (قتل الاصل فرعه) لغيره لا يقاد للآفي من
أبيه رواه الحاكم وصححه بقية الاصول كالأب وبقي الفرع كالابن والمعنى فيه أن الأصل مكان سبباً في
وجود الفرع فلا يكون الفرع سبباً في عدمه (أو) في قتله (مورث فرعه) كأن قتل عتقه أو زوجته نفسه
وله منها ابن لأنه إذا لم يقتض منه نجابته عليه فآوئى أن لا يستوفيه منه (و) في (انتقال بعض ارث القتل
اليه) أي إلى القاتل (كأن قتل أحد أخوين أباهما ثم الآخر أمهما) والزوجية باقية (فلا يقتل قاتل الأب)
لا انتقال بعض ارث أبيه اليه من أمه ومن نجلته بعض القصاص فيسقط باقيها يقتل قاتل الأم (و) في قتل
(سبيير فيقول مكاتباً أو أم ولد) أو من يملك بعضه لعدم المكافأة (و) في قتل (حر في غيره) ولو مسلم ثلاثة
لم يلزم حكمين (و) في قتل (مسلم كافر) ولو ذمياً لغير البخاري إلا لا يقتل مسلم بكافر ولعدم المكافأة (الآفي)
ثلاث (مؤثر أن يجرح ذمياً أو مرتداً) ثم يسلم الجراح (ثم يموت الجراح بالجرحة) فيقتل به مكافئاً له
حال الجنابة وقد كرم المرتد مع المرتد من يذني (و) في (قتل حر) كغله أو بعضه (من يهرق) لقوله تعالى
الحر بالحر والعبد بالعبد ولا يقتل حر بعبد رواه الدارقطني (الآفي) صورتي (أن يجرح رفيق رقيقاً
هو أولى من قوله عبد عبداً) ثم يعتق الجراح ثم يموت الجراح بالجرحة فيقتل بمثل امرته (أو) أن (يقتل
مجهول النسب ثم يفر بالرق) فيقتل بمثل امرته باقراره (و) في قتل شخص معصوم (مرتداً أو
حر يثا) وهو من زيادني (أو زانيا محصناً أو تارك صلاة أو قاطع طريق تحنم قتله) لاستفاد حق الله تعالى مع
استفاد عصمته عليه (و) في (قتله) أي الشخص (مملوقاً وزعم أنه غير انسان) في قتل مسلم من ظنه
حر يبا فبان مسلماً أو قوداً (و) في (قتله) لأنه أسقط حرمته نفسه بمقامه فمرفوقاً حر يبا أولى من
قوله كافر (و) يجب القود بالسبب وهو ما يؤثر في تحصيل ما يؤثر في التلف (ك) ما يجب به (المباشرة) وهي
ما يؤثر في التلف ويحصله (فيجب) القود (على الشاهد إذا رجع بعد القتل بشهادته) وقال تقتل الكذب
وعلمت أنه يقتل بشهادتي (و) على (المكره) بكسر الراء بغير حق بان قال أقتل هذا أو أقتلك فقتله فاشبه
ما لو رماه بسهم فقتله وتغير رأي بما ذكر أو لم يدر أعم مما عثر به
(فصل في موجب القتل) بفتح الجيم (فلا يوجب القتل شيئاً لوجوبه أو إباحته) وتقدم بيانها (وقد
يوجب) وإن كان واجباً القود كقتل المرتد مثله والزاني المحصن مثله (وقد يوجب الكفارة فقط) أي
دون القصاص والمال (كقتله نفسه أو عبده أو مسلماً بدار الحرب أو بصفهم) ظنه حر يبا لأن كلاً منهم
معصوم يحرم قتله والكفارة حق لله تعالى فلا تسقط بذلك بخلاف الضمان بغيرها (وقد يوجبها القود أو
الدية وهو القتل المحرم عمداً) إلا ما استثنى أما الكفارة فلعمارة وأما الكافي فلأنه مثل خير أولياء
القتيل بين القتل وأخذ الدية رواه الشيخان (وكيفية) أي القتل (القود) بفتح الواو أي القصاص

القود بينه وبين العفو
بلا مال أو به الا فيما لو
قطع المستحق بدى
القاتل ولم يمتولم تنقص
ديته فيتخير بين القود
والعفو لا بمال وفيما لو
قتل أحد عبده الآخر
فيتخير بين القود
والعفو لا بمال

فصل في الجناية على

الرفيق كالحر الا في أنه
لا يقتل به حر ولا مبعوض
وان الواجب قيمته من
نقد البلد وأن الذكر
وغيره سواء وأنه تعتبر

أوصافه ضمان نفسه

فصل في الشركة في

الجناية أنواع أحدها

لا يسقط فيه القود عن

أحد منهم بان يكون

فعل كل عمدا عدوانا

بلا شبهة للثاني لا قوديه

بان يكون فعل بعض

خطأ أو شبه عمد الثالث

يسقط فيه القود عن

بعض فقط اما الاستحالة

إيجاد القود عليه

ككونه سبعا أو حية أو

قاتل نفسه أو لانه

ككونه أصلا أو صبيا

أو مجنونا شاركه غيره

فصل في الجناية على

مادون النفس تكون

بازالة طرف أو معنى أو

بمجرح ينتهي الى عظم

لقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى وخبر من قتل عمداً فهو قود رواه الشافعي وغيره بأشأنه
صحيحة ولا يبدل متلف فتعين جنته كالتلف المتلى وشتم قوداً لأنهم يهودون الخاني بحبل أو غيره (والدية
بدل عن النفس عند سقوط القود) بلا عفو أو بعفو عنه عليها وقول عن النفس أولى من قوله عنه أي
القود لأن المرأة إذا قتلته بحل لم يهدية ولو كانت تدل عن القود لم يهدية امرأة (وقد يوجب الكفارة
والدية فقط) أي دون القود (وهو الخطأ وشبه العمد) لما مر عند قولنا لا قود في الأخير (ويختار
مستحق القود بين العفو) عنه أما (بلا مال أو به الا فيما لو قطع المستحق) هو أعم من قوله الولي
(بدى القاتل ولم يمتولم تنقص ديته) عن دية القاتل (فيتخير بين القود) للالتزام (والعفو لا بمال) لأنه
استوفى ما يقابل الدية وهو لم ينقص ديته من ز يادى (وفيما لو قتل أحد عبده الآخر فيتخير بين القود)
الزجر والالتزام (والعفو لا بمال) لأن السيد لا يثبت له على عبده مال

فصل في الجناية على الرفيق (الجناية على الرفيق كـ) (الحر) فيما مر (الا) في ست
مسائل (في أنه لا يقتل به حر ولا مبعوض) لعدم المكافاة (وان الواجب قيمته) وانها (من نقد البلد)
بخلاف الحر فيهما فان واجبه الدية من الابل (وان الذكر وغيره) من أثنى وخشي وهو من ز يادى في حكم
الجناية (سواء) بخلافه في الحر فان دية الأثنى والخنثى على النصف من دية الذكر (وانه تعتبر أوصافه في
ضمان نفسه) بخلاف الحر فلا تعتبر أوصافه في ضمان نفسه بل دية المعب كدية السلم

فصل في الاشتراك في الجناية (الشركة في الجناية) هي أعم من قوله في القتل (أنواع) ثلاثة (أحدها
لا يسقط فيه القود عن أحدهم بان يكون فعل كل عمداً عدواناً بلا شبهة) كما روى الشافعي وغيره أن عمر
قتل نكراً خمسة أو سبعة برجل قتلوه عيلة وقال لو نالوا عليه أهل صنعاء لقتلهم جميعاً ولم ينكر عليه فصار اجتماعاً
ويُقاس بالقتل غيره (الثاني لا قود فيه بان يكون فعل بعضهم خطأ أو شبه عمد) لأن التلف حصل بفعلين
لا يجب بأحدهما القصاص فغلب المستقط كما يغلب فيما إذا قتل المبعوض رقيقاً (الثالث يسقط فيه القود عن
بعضهم فقط) أي دون البعض الآخر (اما الاشتحالة إيجاب القود عليه ككونه سبعا أو حية أو قاتل نفسه
أو مانع ككونه أصلاً أو صبياً أو مجنونا شاركه غيره) فيها فيجب القود على الغير فقط لحصول التلف
بفعلين عمدين فلا يؤثر فيه امتناع القود على الشريك بمعنى محقق

فصل في بيان الجناية على غير النفس (الجناية على مادون النفس تكون بازالة طرف) كيد ورجل
(أو معنى) كسقم وبصر والنصر به ممن ز يادى (أو بمجرح ينتهي الى عظم كوضح أو غيره) كوجه
(ففي كل منها القود) كبشر ضطها واستيفاء مثيلها (دون غيرها) من هاشمة نهم العظم ومنقلة تنقلون نحو
ذلك لبشر ضطها

فصل في مستوفى القود (القود يثبت لكل الورثة) كالدينقو ينتظر ثابتهم وكال صبيتهم ومجنونهم
ومجنس القاتل ولا يحل بكفيل (فان اتفقوا) أي المستحقون (على مستوفى) فذلك (والا) بان أراد كل
منهم أن يستوفيه بنفسه (أفرغ) بينهم وجوباً فمن خرجت له القرعة تولاها لكن باذن الباقي على الأصح
(ولا يدخلها عاجز) عن المباشرة لأنها إنما تجري بين المستوفين في الأهلية لكن لا يجوز الاستيفاء بعد خروج
القرعة إلا باذن العاجز ورجع الأصل الدخول تبعاً للفقوى (ولا يستوفى) قود (الإبازن الامام) ولو بنائه

مخطو ما احتياجه الى النظر لاختلاف العلماء في شروكه (ويقر المستقل) من المستحقين (بذلك)
لافتيائه على الامام ويقع عن القصاص (ولا باذن الامام الاعراف) من مستحقه (بذلك) أي باستيفائه
فيأذن له (في نفس) لأنها مضبوطة (لا) في غيرها (هو أعم من قوله لا طرف لأنه لا يؤمن أن يز يد
أما عازداً على ما مر من أن لا يؤمن أن يز يد

كوضح رأس أو غيره في كل منها القود دون غيرها (فصل) القود يثبت لكل الورثت فان اتفقوا على مستوفى
والأفرغ ولا يدخلها عاجز ولا يستوفى إلا باذن الامام ويقر للمستقل بذلك ولا باذن الامام الاعراف بذلك في نفس لا غيرها

و يقاد بمثل فعل الجاني
 أو سيف الا في نحو
 وطء فسيف فقط
 (باب الديات)
 هي نوعان مغلفة في
 العمد وشبهه مطلقا
 وهي اثنان ثلاثون
 حقة وثلاثون جذعة
 وأربعون خلفه وخففة
 في الخطأ وهي أخماس
 من بنات مخاض
 و بنات لبون و بنات لبون
 وحقاق وجذعات
 ونجب الدية في النفس
 والطرف والمعنى
 والجرح ثم من ذلك
 مايجب فيه كل الدية
 كالنفس والشم والمارن
 واللسان والكلام
 والحشفة والافضاء والعقل
 وكسر الصلب وسلخ
 الجلد اذا لم ينبت بدله
 والاذنين وسعتهما
 ومنه مايجب فيه نصفها
 كاذن وسمعها وعين
 وبصرها وشفة ولحي
 ويد و بطنها ورجل
 ومشها وحلمة امرأة
 وكحصى والبوشفر
 ونصف لسان وشم منخر
 ونصف عقل ومنه
 مايجب فيه ثلثها كأومة
 وجانقة وثلث لسان
 وثلث كلام ومنه مايجب
 فيه ربعها كجفن العين

في الايلام يتردد الالة مثلا (و يقاد بمثل فعل الجاني) ولو جانقة رعاية للمائلة (أو بسيف) لانه أسهل وأسرع
 والنصر يح بذلك من ز يادني وما ذكرته من الجانقة هو المنقول عن النص والجمهور وصق به جماعة بخلاف
 ما وقع في الاصل تبعاً للمحتاج من تصحيح تعين السيف (الافى نحو وطء) مما يحرم فعله كسحر وسيف
 مستنوم (فسيف فقط) يقادون تعيرى بذلك أعظم مما عثر به
 (باب الديات)

تجمع دية في الهاء نحو ض عن فاء الكلمة اذ أصلها وذي يقال يوذيت القتبيل وذيأي أعطيت دية وهي المال
 الواجب بالحناية على الخرفي نفس أو فيما دونها (هي نوعان) (أحد هما) (مغلظة في العمد وشبهه مطلقاً)
 عما في الخطأ كما يأتي في الباب الآتي (وهي) أي المغلظة (أثلاث ثلاثون حقة وثلاثون نخضة وأربعون
 مخلفة) أي حوامل مخبر الترمذي في العمد وخبر أي داو في شبهه بذلك (و) ثانيهما (خففة في الخطأ)
 فيما عدا ما يأتي في الباب مخففة (وهي) أخماس من بنات لبون و بنات مخاض و بنات لبون وحقاق وجذعات
 من كل منهما في دية الرجل المسلم عشرون مخبر الترمذي وغيره بذلك (ونجب الدية في النفس والطرف
 والمعنى) وهو من ز يادني (والجرح ثم من ذلك مايجب فيه كل الدية) أي دية الجني عليه (كالنفس) الحرة
 المعصومة (والشم) من المنخرين ولا نعمن أعظم المنافع كالبصر (والمارن) وهو ثلثان من الأنف مشتمل
 على طرفين وحاجز لحر عمرو بن حزم وفي الأنف اذا استوصل المارن الدية السكاملة وراه البيهقي (واللسان)
 الناطق ولو ألسكن وأرتو الشغ و طفل مخبر ابن حزم وفي اللسان الدية وراه أبو داود وغيره (والكلام) وان
 كان لا يحسن بعض الحروف خلفه لأنه من أعظم المنافع ونقل الشافعي في الام في الاجماع وانما تؤخذ دية
 اذا قال أهل الخبرة لا يعود نطقه (والحشفة) لأن معظم منافع الذ كرو هو لذة المباشرة تتعلق بها فاعداها
 منه تابع لها كالكف مع الاصابع (والافضاء) للمرأة من زوج أو غيره بوطء أو بغيره وهو رفع ما بين مدخل
 ذ كرو ذيرة لا اختلال التمتع بذلك ولمنع استمسك الخارج وقيل هو رفع ما بين مدخل ذ كرو ومخرج بول
 (والعقل) الغريزي مخبر البيهقي بذلك ولا يزداد شئ على دية العقل انزال ما لا أزش له ولا حكومة كطمة
 (وكسرت الصلب) اذا فات به المشي أو المنى أو الجماع (وسلخ الجلد اذا لم ينبت بدله) وبقيت ثيابا مستقرة ومات
 ولو بعد مائة بسبب من غير الساع أو منه واختلفت الجانيان عمد أو غيره لانه كالجنس الواحد من الاعضاء
 من حيث انه معدل لرض واحد (والاذنين) ولو لم يابسا سهما وسواء في ذلك السميع والاصم وذلك لخبر ابن
 حزم وفي الاذن خمسون رواء الدار قطن وغيره ولانه بقل منهما منفعته دفع الهواء بالاحساس (وسمعها)
 مخبر البيهقي بذلك ولا نعمن المنافع المقصودة والنصر يح بهده وما قبلها من ز يادني وكالبطن والمشى
 والبصر فقولى كالنفس الخ أولى من قوله وهو الى آخره (ومنه مايجب فيه نصفها كاذن) واحدة (وسمعها
 وعين) واحدة (وبصرها وشفة) واحدة (ولحي) واحدة (وبدو بطنها ورجل ومشها وحلمة امرأة) وهي
 رأس الثدي عملاً بالتقسيط في جميعها (وفي حلمة غيرها) من رجل وخشني (حكومة) لا تتفاء المنفعة فيه
 (وكحصى البوشفر ونصف لسان وشم منخر) واحدة (ونصف عقل) محبان كان يحن يؤما ويقود ثوما
 عملاً بالتقسيط وقولى كاذن الى آخره أولى من قوله وهو الخ (ومنه مايجب فيه ثلثها كأومة) وهي التي
 تبلغ خرطة الساع مخبر عمرو بن حزم بذلك وراه أبو داود وغيره وقيل بها الذامغة وهي التي تحرق خرقة طة
 الساع (وجانقة) وهي جرح يتفقد الى جوف باطن عجل أو طريق له كبطن ومخبر عمرو بن حزم أيضاً
 (وثلث لسان وثلث كلام) واحدة (والجرح ثم من ذلك مايجب فيه كل الدية) أي دية الجني عليه (كالنفس) الحرة
 قوله وهو الخ (ومنه مايجب فيه ربعها كجفن العين) ولو لا غنى ور بع شئ مما من عملاً بما قلناه فتعيرى بذلك

UNIVERSITY OF ULAH

ومنه ما يجب فيه عشر ونصفه وهو المنقلة ومنه ما يجب فيه عشرها ومنه ما يجب فيه نصف عشرها كوضعة وسن وأتلة ابهام ومنه ما يجب فيه ثلث عشرها كأتلة خنصر

باب العاقلة

هي العصبات الا الاصل والفرع وتحمل خطأ وشبه عمد ولا تحمل عمدا ولا صلحا ولا اعترافا ولا عن عبد ومرتد ومنتقل من كفر الى كفر وكافر رمي فأصاب بعد اسلامه ومن أسلم واختلف عاقلته في وقت القتل ويحمل القاتل مع العاقلة فيمن جنى ثم ارتد ثم أسلم فأرشد الجنابة على عاقلته المسلمين والباقي عليه وفي البعض وفي ذمي أوضح مثلا مسلم ثم أسلم قبل موت المسلم فعلى عاقلته الذميين أرشد للوضعة والباقي عليه وفي مسألة الاصطدام الآية (فصل) تغلظ دية العمد بكونها مثله وحالة وعلى الجاني وتخفف دية الخطا بكونها خمسة وموجلة وعلى العاقلة الا أن يكون القتل بحرم مكة أو شهر حرام أو محرم رحم فتغلظ

أولى من قوله وهو جفن العين (ومنه ما يجب فيه عشر) من الدية (ونصفه وهو المنقلة) المسبوقة بإيضاح وختم لخبر عمرو بن حزم بذلك رواه أبو داود (ومنه ما يجب فيه عشرها) كما صرح بها شعبة مع إيضاح الخبر السابق بالأول والخبر بذكر الثاني رواه الدارقطني والبيهقي فتعيرى بذلك أولى من قوله وهو إلى آخره (ومنه ما يجب فيه نصف عشرها كوضعة) في الرأس أو الوجه (وسن) لخبر عمرو بن حزم بذلك وأتلة ابهام عمدا بالتغليب وهاشمة بلا إضاح وتنقل فتقولي كوضعة إلى آخره أولى من قوله وهو إلى آخره (ومنه ما يجب فيه ثلث عشرها) فاقول (كأتلة خنصر).

باب العاقلة

جمع عاقله سميت بذلك لعقلهم الآبل بقاء دار المستحق وقيل لتشملهم عن الجاني العقل أي الدية وقيل تغير ذلك (هي العصبات) للجاني من نسب ولأمر بيت مال والمراد في الأولين الجمع على أنهم الذكور الآخر لزم الكفون غير الفقراء فيحملون مال حناته (الا الاصل والفرع) روى الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن امرأتين اقتلتا خذفت أحدهما الأخرى بحجر فقتلتها ما في بطنها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية جنينها محرقة عبد أو أمير قضي بدية المرأة على عاقلتها أي القاتلة وفي رواية وإن العقل على عصبتها وفي رواية لاني داود بن الوليد أي من العقل وروى النسائي خبر لا يؤخذ الرجل بحرق ابنة وسواء في ذلك أصول الجاني وفروعه لما مر أم أصول معتق الجاني وفروعه لما روى الشافعي والبيهقي إن عمر قضى على علي رضي الله عنهما بأن يعقل عن موالى صفية بنت عبد المطلب لانه ابن أخيها دون ابنها الزبير واشتهر ذلك بشهم وقيل بالابن شار الألباض (وتحمل) العاقلة (خطأ وشبه عمد) للخبر السابق في شبه العمدي فباسم عليه في الخطأ وفي قولي تحمل إشارة إلى أن الدية تحت على الجاني ابتداء ثم تحتلها العاقلة عنه وهو الصحيح (ولا تحمل عمدا) قطعاً ولا صلحاً على القود (ولا اعترافاً) بالجنابة روى ذلك عن ابن عباس نعم أن صدقت العاقلة المعروف بالجنابة تحت عنه (ولا) تحمل (عن عبد) بل يتعلق الأرض برقبته ولو أمره السيد نعم إن أمره وهو غير بمنزلة الضمان على الأمر (و) لا عن (مرتد) لا تغف النضرة والولاية (و) لا عن (منتقل من كفر إلى كفر) لانه في معنى المرتد من حيث أنه لا يقبل منه الا الاسلام (و) لا عن (كافر رمي فأصاب) المرتضى اليه (بعد اسلامه) لا تغف النضرة والولاية حالة الفعل اذ يعتبران من الفعل إلى فوت النفس (و) لا عن (من أسلم واختلف عاقلته) المسلم والكافرة (في وقت القتل) أي وقت القتل أو قبل اسلامه أو بعده ولا يثبت (و) يحمل القاتل مع العاقلة في أربع صور (فيمن) أي مسلم (جنى) ثم ارتد ثم أسلم قبل موت الجنى عليه أو بعده (فأرشد الجنابة على عاقلته المسلمين والباقي) إلى تمام الدية (عليه وفي البعض) فيتعلق بما فيه من الرقي أقل الأمرين من حصتي الدية والقيمة وتحمل عاقلته الباقي (وفي ذمي) أوضح مثلا مسلم ثم أسلم قبل موت المسلم فعلى عاقلته الذميين أرشد للوضعة والباقي عليه ولا شيء على عاقلته المسلمين (وفي مسألة الاصطدام الآية) ومعنى تحمل القاتل بعض الدية في هذه سقوطها

(فصل) في تغلظ الدية وتخفيفها (تغلظ دية العمد بكونها مثله) كما مر (و) كونه (حالة) كونه (على الجاني) على قياس ابدال المتلفات (وتخفف دية الخطا بكونها خمسة) كما مر (و) كونه (موجلة) بثلاث سنين في النفس الكاملة وبسنتين في المرافق والخصى المسلمين في السنة الأولى فثلث دية النفس الكاملة وبسنة في كافر معصوم وبسنة أو أكثر في الأطراف والأرض والحكومات بحسب قلتها وكثرتها على ما عرفت مما تقرر (و) كونه (على العاقلة) لما مر في أول الباب (الا أن يكون القتل بحرم مكة) سواء أركان القاتل والمقتول فيه أم أحدهما (أو شهر حرام) من ذي القعدة وذى الحجة والمحرم ورجب (أو) القتل (محرم رحم) بالأصافة (فتغلظ) بكونها مثله وتخفف بالوجهين الآخرين

وتغلظ دية شبه عمد
بكونها مثلثة وتخفف
بكونها مؤجلة وعلى
العاقلة

فصل في بيان الاصطدام ^{بأن} الاصطدام
أما بأن يصطدم حران
فيموتان دابتهما فلي
كل منهما نصف قيمة
دابة الآخر وعلى عاقلة
كل نصف دية الآخر
مخففة إن لم يقصد ذلك
والا فنصفها مثلثة أو
بأن يصطدم سفينتان
فكل راكبين إن فعل
الملاحان ذلك أو قصر
أو بأن يصطدم ماش
وراقف فيهدر الماشي
وعلى عاقلة دية الراقف
أو ماش وقاعد بطريق
ضيق هدر القاعد وعلى
عاقلة دية الماشي ولو
رموا بالمنجنين فرجع
الحجر عليهم فانوا هدر
من دية كل بقدر حصة
جنايته وقسم باقيها
على عاقلة الباقيين

فصل في ضرب بطن
امرأة فألقت جنينا
ميتا معصوما فعليه
غرة رقيق يبلغ عشر
دية أمه إن كان حرا والا
فعليه عشر أقصى قيم
أمه ونجب فيهما
الكفارة فان ألقته حيا
ففيه الدية أو القيمة إن
مات عقبه أو دام ألمه إلى

وخرج بالاضافة محرم الرضاع كبت عم هي أخت من الرضاع ومحرم المصاهرة كبت شتم هي أم زوجها
(وتغلظ دية شبه عمد بكونها مثلثة) كما مر (وتخفف بكونها مؤجلة) بكونها (على العاقلة) كما مر
فصل في بيان الاصطدام ^{بأن} الاصطدام (الاصطدام) أنواع ثلاثة (أما) (أن يصطدم حران) ماشان أو راكبان
ولو كان الاصطدام بغلبة دابتي الراكبين (فيموتان دابتهما فلي كل منهما نصف قيمة دابة الآخر لا شرا كيهما
في الانلاف مع هدر فعل كل منهما في حق نفسه (وعلى عاقلة كل نصف دية الآخر مخففة) بكونها مخففة من جلة
(إن لم يقصد ذلك) أي الاصطدام كان كائنا عميتان أو في ظلمة (والا) ثبأن فصد ذلك (ف) على عاقلة كل
(نصفها) أي نصف دية الآخر (مثلثة) لأن كلا منهما مات بفعله وفعل صاحبه ففعله هدر في حق نفسه
مضمون في حق صاحبه وهو في الأول خطأ وفي الثاني شبه عمد وتعبير بالحجر من أولى من تعبيره بالراكبين
والماشين على أن ما ذكره في الراكبين من أن على كل منهما نصف دية صاحبه إن قصد الاصطدام وجه
ضعيف إذا أصح أنه على العاقلة كما قرر بظاهر المتن ما ذكر في ضمان الدابتين محلله إذا كاتال راكبين فإن
كاتال الجنين لزم كلا منهما نصف قيمتهما (أو بأن يصطدم سفينتان) فيهما ملاحان فليقتلوا ونافيهما
(فكل راكبين) الحرين أي فكاصطدامهما فيما ذكر بقيد دية بقولي (أن فعل الملاحان ذلك) أي
الاصطدام (أو قصر) حتى حصل ذلك كان سترافي ربحه شديدا لا يسبق في مثله السفين أو لم يكتمل لحد منهما نعم
إن قصد الملاحان الاصطدام بما تعد مفضا للهلاك غالبا وجب دية كل منهما في تركه الآخر لا على عاقلة أما إذا
لم يفعلوا ولم يقصرا كان حصل الاصطدام بغلبة الراي وجب لذلك فلا ضمان (أو بأن يصطدم ماش وراقف)
في طريق أو أن ضاق فيموتا (فيهدر الماشي وعلى عاقلة دية الراقف) لأن الوقوف من مرافق الطريق
والتلقي حصل بحركة الماشي فخص بالضمان (أو) يصطدم (ماش وقاعد) بقتل دية بقولي (بطرفي صيق
هدير القاعد وعلى عاقلة دية الماشي) لأن القعود ليس من مرافق الطريق الصيق والقاعد فيه مقصّر أما
إذا انسع الطريق فيهدر الماشي وعلى عاقلة دية القاعد والماش مع النائم كهو مع القاعد (ولورموا
بالمنجنين) بفتح الميم والجرم (فرجع الحجر عليهم فانوا هدر من دية كل) منهم (بقدر حصة جنايته
وقسم باقيها على عاقلة الباقيين) لأن كلا منهما مات بفعله وفعل الباقي فسقط ما قبل فعله
فصل في الجناية على الجنين إذا (ضرب) مثلا (بطن امرأة) حبة ضربة مؤثرة (فألقت جنينا)
بان نبت فيه شيء ومن خلقه الله تعالى كالحمل قال القائل فيه صورة خفية (ميتا) بقتل دية بقولي (معصوما)
عند الضرب (فعليه غرة رقيق ولو أمه) (ببلغ) الرقيق (بجسده دية أمه) أي الجنين (إن كان حرا) وتفرض
الأم كأيدينا أن فضلها فهو تعتبر أن يكون الرقيق بميزا سلبا من عيب مبيع (والا) أي وإن لم يكن الجنين
حرًا (فعليه عشر أقصى قيم أمه) من جنايته إلى الإلقاء أما وجوب العشر فعلى وزان اعتبار الفترة في الحر
بعشر دية أمه وأما وجوب الأقصى وهو ثلثي أصل الروضة فعلى وزان القصب والأصل أقصر على اعتبار
عشر القيمة (ونجب فيهما) أي في الجنين الحر والرقيق أي في كل منهما (الكفارة) لأنه آدمي معصوم (فإن
ألقته حيا ففقه الذمي) إن كان حرا (أو القيمة) إن كان رقيقا (فإن مات عقبه أو دام ألمه إلى موته) لأننا بقينا
جنايته وقدمت بالجناية (والا) بأن بقي زمانا لا ألم به ثم مات (فلا ضمان) فيه لأننا لم نتحقق من الجناية (فإن
تنازعا) في أنه مات بجنايته أولا (خلف الجاني أنه لم يمت بجنايته) لأنه الأصل فإن كانت المرأة ميتة حال
الضرب أو كان الجنين غير معصوم عنده فلا شيء فيه لظهور موته بموته في الأولى وعدم الاحترام في الثانية

باب القسامة

(هي) بفتح القاف (حلف مدعي بقتل) لاطرف وجرح ومقتل لأن القسامة على خلاف القياس فيقتصر
فيها على مورد النقص (على معنى) كسائر الدعوى فلو قال قتله أخذ هؤلاء لم تسمع دعواه لألها المديني

جنايته

وهي جائزة بشرط
غير ما ذكر أن يكون ثم
لوث وهو قرينة لصدق
المدعي وان لا يخالف
المدعي عليهم غيرهم
وأن يحلف المدعي
خسبن يمينا فان تعدد
حلف كل بقدر حصته
من الأثر وجبر
المنكسر فان نكلوا
ردت الايمان على
المدعي عليه فان تعدد
حلف كل خسبن يمينا
واذا حلف المدعي وجبت
الدية ولا فود ولو عمدا
ولا يزيد الايمان على
خسبن الا في جبر
المنكسر وفيما لومت
الحالف قبل تمامها
فيسأف وارثه وفيما
لوعاب بعضهم وحلف
الحاضر فيحلف الغائب
اذا حضر

(فصل) قتل بسحره
وقال انه يقتل غالبا
الفود أولا يقتل أولا
يقتل الانادر افا لدية
(باب أحكام المرتد)
نحب استنباته ثم يقتل
كتارك الصلاة وتنفارق
الردة الكفر الأصلي في
أن المرتد لا يفر عليها
ويلزم بأحكامها ولا
يصح نكاحه ويبطل
ان لم يسلم قبل اتقاء
عدته ونحرم ديبخته

عليه كقولي كغيري تحلف مدعي جري على الغالب فقد يكون الحالف غير مدعي كالأوصى لأم ولد بقيمة
عبدية ان قتل ثم مات السيد حلف الوارث بعد دعواها (وهي جائزة بشرط غير ما ذكر) من القتل وتعيين
المدعي عليه (أن يكون ثم لوث) بالثبوت (وهو قرينة لصدق المدعي) كان وجد قتل أو بعضه في محاجة
أو تفرق عنه جمع محصورون (وان لا يخالف المدعي عليهم) من الأعداء (غيرهم) من غير أصدقاء
القتيل وأهله وهذا ما نقله النووي في شرح مسلم عن نص الشافعي لكن قال في الروضة كما أصلها الشرط
أن لا يسأف عنهم غيرهم (وان يحلف المدعي خسبن يمينا) ولو تفرق قتل الصحابيين بذلك النقص خبر
البيهقي البينة على المدعي واليمين على من أنكر (فان تعدد) المدعي (حلف كل بقدر حصته من الإثر)
غالباً فأسأف على ما ثبت بها (وجبر المنكسر) ان لم تنقسم صحبة لأن اليمين الواحدة لا تنقسم فلو كانوا
ثلاثة حلف كل منهم سبعة عشر (فان نكلوا ردت الايمان على المدعي عليه فان تعدد) المدعي عليه (حلف
كل خسبن يمينا) والفرق بين تعدد المدعي أن كل من المدعي عليهم ينفق عن نفسه القتل كما ينفق
المفرد وكل من المدعين لا يثبت لنفسه ما يثبت للمفرد وقيل يحلف كل يمينا واحدة ويرجعه الاصل (واذا
حلف المدعي وجبت الدية) على المدعي عليه قتل عمه أو على عاقلة في قتل خطأ أو شبه عمه (ولا فود ولو
عمداً) لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر البخاري اما أن تذكروا صاحبكم أو تأذوا بحرب من الله (ولا يزيد
الايمان على خسبن الا في جبر المنكسر) للضرورة كما مر ثانياً (وفيما لومت الحالف قبل تمامها فتنسأف
وارثه) اذا لم يستحق أحد شيئاً يمين غيره (وفيما لو غاب بعضهم وحلف الحاضر فيحلف الغائب) اذا حضر
فلو كان له أئبان وغاب أحدهما وأراد الحاضر الحلف تخلف خسبن يمينا فإذا حضر الغائب حلف خمسة

وعشرين من هذه من يادني
(فصل) في القتل بالسحر اذا (قتل بسحره) باقراره آدمياً معصوماً (وقال ان) أي سحري (يقتل
غالباً) أو شهد عدلان أن سحره يقتل غالباً (لزمه الفود) كالقتل بالسيف ونحوه (أو) قال (لا يقتل أو
لا يقتل الانادر افا لدية) من لزمه لأنه في الأولى عمد فمما يظهر لاقراره أو لا لکن لا فود فيه لأجل صدق قوله
لا يقتل وفي الثانية شبه عمد نعم ان صدق فيه عاقلة حلفت عنه الدية كما مرث الإشارة اليه في باب العاقلة فلو
شهد عدلان أن سحره لا يقتل لزمه الدية لا خطأ

(باب أحكام المرتد)

(نحب استنباته) في الحال (ثم يقتل) ان لم يثبت (كتارك الصلاة) فانه يجب استنباته في الحال ثم يقتل
ان لم يثبت وما ذكرناه في تارك الصلاة هو ما اقتضاه كلام الشافعي والروضة وأصلها والمجموع والتصريح
بقولي ثم يقتل من يادني (وتنفارق الردة) وهي قطع من يصح طلاقه الاسلام بكفرية أو قولاً أو فعلاً
استهزأ كان كل من ذلك أو عناداً أو اعتقاداً (الكفر الأصلي) في أن المرتد لا يفر عليها فلا يقبل منه
الا الاسلام (ويلزم بأحكامها) لا لزمه لها بالاسلام (ولا يصح نكاحه) لأنه غير مقيم (ويبطل) النكاح
(ان لم يسلم قبل اتقاء عدته) كما مر في محله (ونحرم ديبخته) كما تحرم منّا كحبه (ويهلر دمه) خبر من
بدل ديبته فاقتلوه (ولا يستقر له ملك) بل هو موقوف أن هلك من ذلك ما كان زواله بالردة وأن أسلم بأن أنه لم
يرل (ولا يسى ولا يفادى ولا يمين عليه) لأنه غير مقيم (ولا يورث ولا يورث) كما مر في محله بخلاف الكافر
الأصلي في جميع ذلك به ذلك محل أن الردة لا تنفارق الكفر الأصلي فيها وألف شيئاً في القتال فانه يضمنه
كالكافر الأصلي وعليه نص الشافعي في كبريته كما قاله الماوردي وصححه الشيخ أبو حامد وغيره وقيل
لا يضمن وصححه صاحب التنبيه وأقره عليه النووي

(باب أحكام السكران)

(باب أحكام السكران) تنفيذ

وبهله دمه ولا يستقر له ملك ولا يسى ولا يفادى ولا يمين عليه ولا يورث ولا يورث (باب أحكام السكران)

(تَنْفِذُ نَصْرٍ فَانَهُ) كَلَامُ كَافٍ وَلَا تَفَاقٍ الصَّحَابَةُ عَلَى مَوَاحِدَةٍ بِالْقَدْفِ (لَهُ أَوْ عَلَيْهِ) كَرَدَتْهُ وَإِسْلَامُهُ عَنْهَا
 (وَلَا يُحْدِثُ) حَالُ (السَّكْرِ) بَلْ يُؤَخِّرُ إِلَى أَنْ يَفْقَهُ لِيَرْتَدَّ فَإِنْ أَقْبَمَ عَلَيْهِ فِي سَكْرَةٍ أَعْتَدَتْهُ عَلَى الْأَصَحِّ
 لَأَنَّهُ لَا يَلْقَى أَنَّى يَسْكُرُ إِنْ قَامَ بِضَرْبٍ بِرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (وَمِنْ حَقِّهِ) أَيِ السَّكْرِ (الْعُرْفُ وَلَا يَصِلُ فِيهِ) لَعَدَمِ
 تَمِيْزِهِ (وَرَبْقُصِي) مَا فَانَهُ (تَقْدِرُ وَآلَهُ) تَغْلِيظًا عَلَيْهِ (وَإِذَا ارْتَدَّ لَا يَسْتَبَابُ نَدْبًا حَتَّى يَفْقَهُ) فَتَنْصَحُ اسْتِنَابَهُ
 قَبْلَ الْإِفَاقَةِ وَهَذَا هُوَ الْمَصْحُوحُ وَإِنْ اقْتَضَى كَلَامُ الْأَصْلِ خِلَافَهُ لَكِنَّهُ إِذَا أَفَاقَ يُعْرَضُ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ فَإِنْ
 وَصَفَهُ كَانَ مُسْلِمًا مِنْ حَيْثُ أَسْلَمَ وَالْأَفْكَافُ مِنَ الْإِنِّ نَقْلُهُ مِنْ الصَّبَاغِ عَنِ النَّصِّ وَجَرَى عَلَيْهِ جَاءَهُ
 فَوَقُوعُهُ فِيهِ اسْتِغْلَاظُهُ

باب الأكره

(شَرْطُهُ قُدْرَةُ الْمَكْرِهِ) بِكُشْرِ الرَّاءِ (عَلَى تَحْقِيقِ مَا هَدَّ بِهِ) بَلْ لَأَنَّهُ أَوْ تَغْلِيظًا (عَاجِلًا ظَلَمًا وَعَجْزًا الْمَكْرَهُ)
 بَفَتْحِ الرَّاءِ (عَنْ دَفْعِهِ) يَهْرَبُ أَوْ غَيْرَهُ (وَلَوْ أَنَّ امْتَنَعَ) مِنْ فَعْلٍ مَا كَرِهَ عَلَيْهِ (تَحْقِيقُهُ) أَيِ مَا هَدَّ بِهِ
 (وَرَبْقُصَلُ) الْأَكْرَاهُ (بِتَخْوِيفٍ بِمَحْذُورٍ كَضَرْبٍ شَدِيدٍ وَجَسٍّ طَوِيلٍ وَاتِّلَافٍ مَالٍ) وَتَخْتَلِفُ ذَلِكَ
 بِاخْتِلَافِ طَبَقَاتِ النَّاسِ وَأَحْوَالِهِمْ فَلَا يَحْصُلُ الْأَكْرَاهُ بِالتَّخْوِيفِ بِالْعُقُوبَةِ إِلَّا جَلَّةً كَقَوْلِهِ لَا ضَرْبَ بَشْكَ غَدَاً
 وَلَا بِالتَّخْوِيفِ بِالْمُسْتَحْقِ كَقَوْلِهِ لِمَنْ عَلَيْهِ قِصَاصٌ أَفْعَلْ كَذَا أَوْ الْإِقْصَاصُ مِنْكَ وَهَذَا إِذَا خَرَجَ بِمَا زَدَتْهُ
 لِحَقْوِي تَعَاجِلًا ظَلَمًا (وَلَا يَنْفِذُ نَصْرُكَ الْمَكْرَهُ) بِفَتْحِ الرَّاءِ (بِفِرْحَانٍ) كَتَلْفِظُهُ بِكَلِمَةٍ كَفَرُّ وَطَلَاغُهُ لِقَوْلِهِ
 تَعَالَى الْأَمْنُ أَكْرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَتَخِيرُ لَاطِلًا فِي إِغْلَاقِ رَوَاهِ الْحَاكِمِ وَصَحِيحُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَفَسَّرَ
 الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ الْإِغْلَاقَ بِالْأَكْرَاهِ (وَيُلْزِمُهُ الْقَوْدُ) بِمَاشَرَتِهِ لِلْحَنَانَةِ
 أَوْ لِيَهْرَبُ بِأَنْدَرِ غَيْرِ مَا تَوَقَّعُ

كتاب الجهاد

الْأَصْلُ فِيهِ قَبْلُ الْإِجَاعِ آيَاتُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَرَقَانِلُوا الْمَشْرِكِينَ شَاقَّةً وَأَخْبَارَ كَخَبَرِ
 الصَّحَابَةِ حِينَ أَمَرَتْ أَقَاتِلِ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (هُوَ) بَعْدَ الْهَجْرَةِ (فَرَضَ كِفَايَةً) كُلُّ سَنَةٍ وَلَوْ فِي
 عَهْدِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَأَحْيَاءِ الْكُفَّةِ لَا فَرَضَ عَيْنٌ وَآلِ التَّعْطِيلِ الْمَعَاشِ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ
 الْآيَةُ كَرَفِضِ الْمَجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ وَوَعْدُ كَلَامِ الْحَسَنِ وَالْعَاصِي لَا يُؤْعَدُّ بِهَا وَتَحْصِلُ الْكِفَايَةُ بَانَ
 يَسْتَحِبُّ الْأَمَامُ التَّغَوُّرَ بِمُكَافَأَتِهِ لِلْكَفَّارِ مَعَ أَحْكَامِ الْحَصُونِ وَالْخُنَادِقِ وَتَقْلِيدِ الْأَمْرَاءِ ذَلِكَ أَوْ بَانَ بِدَخَلِ
 الْأَمَامِ أَوْ نَائِبِهِ دَارَ الْكُفْرِ بِالْجُيُوشِ لِقِتَالِهِمْ (الْآنَ) بِحِطِّ الْعُدُوِّ بِنَا فِيصِيرُ فَرَضَ عَيْنٍ (إِلَّا إِذَا لَمْ يُمْكِنَ مِنْ
 قِصْدِهِ الْعُدُوَّ نَاهَتْ لِلْقِتَالِ وَجُوزَ اسْمُهُ أَوْ قِتَالُهُ لَا يَصِيرُ فَرَضَ عَيْنٍ فَلَهُ اسْتِسْلَامٌ وَقِتَالٌ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ إِنْ امْتَنَعَ مِنْ
 الْاسْتِسْلَامِ قِتَالٌ وَامْتِنَتِ الْمَرْأَةُ فَاحْتَنَانُ أَخَذَتْ (وَيُقَاتِلُ أَهْلَ الرِّدَّةِ قَبْلَ أَهْلِ الْحَرْبِ) لِأَنَّهَا أَخَفُّ أَنْوَاعِ
 الْكُفْرِ وَيُقَاتِلُونَ (مُقْبِلِينَ وَمُدْبِرِينَ) وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُمْ إِلَّا الْإِسْلَامَ أَوِ السَّيْفَ لِأَنَّهُمْ مُهْتَرُونَ كَمَا مَرَّ يَتَانَهُ
 (وَكَذَا) يُقَاتِلُ (أَهْلَ الْحَرْبِ) بِمَا مَرَّ (الْآنَ) كَانَ لَهُمْ كِتَابٌ أَوْ شِبْهُ كِتَابٍ (وَيَذَلُّوا الْحَرْبَ) فَانْتَهَى يَقْرُونَ
 عَلَى دِينِهِمْ بِهَا كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِهَا وَسَيَأْتِي أَنَّ الْكُفَّارَ يَقْرُونَ أَيْضًا بِالْإِيمَانِ وَالْهَدْيِ تَوْفِيقِي أَوْ شِبْهُ كِتَابٍ مِنْ
 زِيَادَتِي (وَيَفْعَلُ الْأَمَامُ مَا فِيهِ الْأَحْظُ لَنَا فِي) أَسْتَبْرَأُ كَامِلٌ يَبْلُو غَوًى وَعَقْلٌ وَذِكْرٌ كَوْرٌ وَخَرِيَّةٌ (وَلَوْ هِيَ) أَوْ لَا رَأَى
 لَهُ أَوْ عَتِقَ ذِمَّتِي (مِنْ مَنْ) يَتَخَلَّصُ سَبِيلَهُ (وَقَدْ أَمَرَ بِأَسْرَى مَنَّا وَكَيْدًا مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ فَمَا يَظْهَرُ أَوْ بِمَالٍ) (وَقَتْلُ)
 بِضَرْبِ الرِّقَبَةِ (وَأَرْقَاقُ) لِلاتِّبَاعِ فِيهَا وَبِهَا يَكُونُ مَالُ الْقِدَادِ وَبِهَا قَانِمٌ إِذَا رَقِيَ كَسَارُ أَمْوَالِ الْغَنَائِمِ (فَانْخَنَى)
 عَلَيْهِ (الْأَحْظُ فِي الْحَالِ) خُجَسَةً حَتَّى يَظْهَرَ (وَالنَّاقِصُ) بِصَغْرِ وَجُنُونٍ وَغَيْرُ كَوْرٍ وَغَيْرُ حَرِيَّةٍ
 (بِرَقٍّ بِالْأَسْرِ) وَتَعْيِيرِي بِمَا ذَكَرْتُ دَخَلَ لِلْخَنَى وَالْبَعْضُ بِخِلَافِ تَعْيِيرِهِ بِمَا ذَكَرْتُ (وَلَا جِهَادَ عَلَى نَاقِصٍ)
 بِشَيْءٍ عَمَّا ذَكَرْتُ لَعَدَمِ أَهْلِيهِ الصَّعِيرِ وَالْجُنُونِ وَمَنْ يَهْرَقُ وَضَعْفُ الْأَشْيَاءِ وَالْخَنَى عَنِ الْقِتَالِ غَالِبًا (وَالْأَعْلَى
 كَافِرٌ) لِأَنَّهُ غَيْرُ مُطَالَبٍ بِهِ كَافِي الصَّلَاةِ وَهَذَا مَعَ ذِكْرِ حَكْمٍ مِنْ يَهْرَقُ وَالْخَنَى مِنْ زِيَادَتِي (وَالْأَعْلَى
 غَيْرُ مُسْتَطِيعٍ) لِلْقِتَالِ كَرَبِضٍ وَذِي عَرَسٍ بَيْنَ وَقْطَعٍ أَشْلُ مَعْذُورٍ الْحَجَّ (الْأَلَا) كَانَ عَدَمُ اسْتَطَاعَتِهِ
 وَوَعْلُهُ مَعْنَى

تَنْفِذُ نَصْرٍ فَانَهُ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ وَلَا يَحْدِثُ فِي السَّكْرِ
 وَمَرْجَعُهُ الْعُرْفُ وَلَا يَصِلُ فِيهِ وَيَقْضَى
 بَعْدَ زَوَالِهِ وَإِذَا ارْتَدَّ
 لَا يَسْتَبَابُ نَدْبًا حَتَّى
 يَفْقَهُ

باب الأكره

شَرْطُهُ قُدْرَةُ الْمَكْرِهِ
 عَلَى تَحْقِيقِ مَا هَدَّ بِهِ
 عَاجِلًا ظَلَمًا وَعَجْزًا الْمَكْرَهُ
 عَنْ دَفْعِهِ وَظَنَّهُ أَنَّهُ إِنْ
 امْتَنَعَ حَقَّقَهُ وَبِحَصْلِ
 بِتَخْوِيفٍ بِمَحْذُورٍ
 كَضَرْبٍ شَدِيدٍ وَجَسٍّ
 طَوِيلٍ وَاتِّلَافٍ مَالٍ وَلَا
 يَنْفِذُ نَصْرُكَ الْمَكْرَهُ
 بِفِرْحَانٍ يُلْزِمُهُ الْقَوْدُ

كتاب الجهاد

هُوَ فَرَضُ كِفَايَةِ الْأَنْ
 بِحِطِّ الْعُدُوِّ بِنَا فِيصِيرُ
 فَرَضَ عَيْنٍ وَيُقَاتِلُ
 أَهْلَ الرِّدَّةِ مُقْبِلِينَ قَبْلَ
 أَهْلِ الْحَرْبِ وَمُدْبِرِينَ
 وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُمْ إِلَّا الْإِسْلَامَ
 أَوِ السَّيْفَ وَكَذَا أَهْلَ
 الْحَرْبِ إِلَّا إِنْ كَانَ لَهُمْ
 كِتَابٌ أَوْ شِبْهُ كِتَابٍ
 وَيَفْعَلُ الْأَمَامُ مَا فِيهِ
 الْأَحْظُ لَنَا فِي كَامِلٍ وَلَوْ
 هُمَا أَوْ لَا رَأَى لَهُ أَوْ عَتِقَ
 ذِمَّتِي مِنْ مَنْ وَفْدَاءُ
 وَقَتْلُ وَارْقَاقُ فَاِنْ خَنَى
 الْأَحْظُ حَبْسَهُ حَتَّى
 يَظْهَرَ وَالنَّاقِصُ بِرَقٍّ
 بِالْأَسْرِ وَلَا جِهَادَ عَلَى
 نَاقِصٍ وَكَافِرٍ وَغَيْرِ
 مُسْتَطِيعٍ

تلخوف طريق من كفار
ولصوص ويعتبر اذن
رب الدين الحال في
سفر مو سر والابوين
المسلمين في سفر مخوف
باب البغاة

قتال المسلمين ثلاثة
انواع البغاة والخوارج
وقطاع الطريق فيقتال
الاول مقبلا غير مدبر
وكذا الثاني ان قاتلنا
او خرج عن قبضتنا ولا
يذوق على جريحهم
فاذا انقضت الحرب رد
عليهم ما اخذ منهم
واخذ منهم ما اخذوه
منا ولا يجب ضمان
ما اتلفوه لضرورة
القتال ويشرط في ذلك
ان يكون لهم تأويل
وشوكة والافهم كقطاع
الطريق وينبع قطاع
الطريق حتى يتفرقوا
ولا يذوق على جريحهم

كتاب السير

ما اخذه حربي من
معصوم يسترجعه
ماله والمأخوذ من
اهل الحرب قهرا او
سرقه او وجد كاللقة
غنيمة تخمس السلب
فللقاتل ويجوز الاكل
من طعامها بدار الحرب

(تلخوف طريق من كفار ولصوص) فانه يجب عليه الجهاد لان مناه على ركوب المخاوف (ويعتبر اذن
رب الدين الحال في سفر مو سر) للجهاد او غيره مسلما كان رب الدين او ذميا بخلاف الموحدين ان قصر
الاجل والحال اذا كان الدين مخترا عنهم واستتاب الموحدين من يقضي دينه من مال حاضر مجاز له الشكر بدون
اذن رب الدين (ويعتبر اذن) (الابوين المسلمين في) سفر (مخوف) لان برهما فرض عين بخلاف
الابوين الكافرين وبخلاف غير المخوف لا يعتبر الاذن فيهما وتغييرى بما ذكر اولى مما اعتبر به

باب البغاة

جمع باغ سقوا بذلك لما اوزتهم الحذوهم يخالفوا الامام بترك الانقياد او منع حق توجه عليهم والاصل فيه قبل
الاجماع آبقوان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا وليس فيها ذكر الخروج على الامام صريح كالحال كنهائهم
لعمومها او تقتضيه لانه اذا طلب القتال لم يبغي طائفة على طائفة فلا يبغي على الامام اولى وقتالهم واجب ولما
شاركهم في طلب القتال طائفتان اخرج ان جمع الثلاثة بقولي (قتال المسلمين ثلاثة انواع البغاة) وهم من
ذكر (الخوارج) وهم قوم يكفرون مشرك كبيرو يتركون الجماعة (وقطاع الطريق) وهم طائفة
يتكفرون في المكامن لا خدما او قتل اوارعاب ثكارة اعتقادا على الشفوة مع البغاة عن الغوث (فيقتال)
الفريق (الاول مقبلا غير مدبر) اذا كان في اذبار غير متحرف في القتال ولا متحيز الى فئة ولا محتجما تحت
راية غيرهم (وكذا) الفريق (الثاني ان قاتلنا او خرج عن قبضتنا) والافلا قاتلون نعم ان نضروا بينهم
ستفرضناهم حتى يروا الضرر وقولي او خرج عن قبضتنا من زيادتي (ولا يذوق على جريحهم) للنهي عن
ذلك ولا يقاتل البغاة حتى يبعث اليهم الامام امينا فطنانا صحاحا سلم ما ينقمون فان ذكروا مظالم او شبهة
ازالمافان اصروا وانصحتهم وعظهم فان اصروا وادعاهم الى المناظرة فان لم يجيبوا او غلبوا او اصرروا مكابرين
ما اذنهم بالقتال فان استمروا وافيه فعل مارا مصلحة (فاذا انقضت الحرب) وامنت عائلتهم (وذكر عليهم ما اخذوا
منهم) كخيلهم وسلاحهم لا يستعمل ذلك الا للضرورة (واخذ منهم ما اخذوه منا ولا يجب) عليهم (ضمان
ما اتلفوه من نفس ومال) ويحويهما (للضرورة والقتال) كاهل العدل بخلاف ذلك في غير القتال لو فوه
للضرورة رنه فيهما فمضمون على الاصل في الاتلافات وتغييرى بما ذكر اولى مما اعتبر به (ويشرط في ذلك)
اى فيما ذكر من حكم البغاة والخوارج (ان يكون لهم تأويل) باطل ظنا (وشوكة) اى قوة وهي لا تحصل
الاعطاء وان لم يكن اثما لهم (والا) اى وان اتنى شئ مما شرط (فهم كقطاع الطريق) وسياتي حكمهم
(وينبع قطاع الطريق) بالقتال (حتى يتفرقوا ولا يذوق على جريحهم) كما مر في نظيره

كتاب السير

اى احكام الجهاد المتلقاه من سير النبي صلى الله عليه وآله في غزواته والترجة السابقة في حكم القتال بالجهاد (ما اخذه
حربي من معصوم) هو اعتم من قوله مال مسلم (يسترجعه ماله) قبل القسمة وبعدها ويعوض الامام
في الاخر من ظهر ذلك في نصيبه من بيت المال فان لم يكن فيه شئ أعاد القسمة (وللماخوذ) هو اعتم من
قوله والنال المأخوذ (من اهل الحرب قهرا او سرقه او وجد كاللقة غنيمة) نزل بلا لدخوله دراهم
وتغير بره بنفسه منزلة القتال لكن ان امكن كون اللقة لمسلم وجب نزعها عنها وتكون غنيمة
(تخمس السلب للقاتل) كما مر في ذلك في باب قسم الغنيمة والقيء (ويجوز) لمن شهد الواقعة قبل
القسمة (الاكل من طعامها) العام (بدار الحرب) وفي العود منها الى عجز ان غيرها كدار اهل الذمة خبر
ابى داود والحاكم وقال صحيح على شرط البخارى عن عبد الله بن ابي او في قال اصناما مع رسول الله
صلى الله عليه وآله بخير طعاما فكان كل واحد منا يأخذ منه قدر كفايته ولان الحاجة في تلك الاماكن داعة له
ويجوز غلب البهائم ثبنا وشعرا ونحوها وذبح ما كولا لا ياكل الاخذ جليده وجعله صفاة او غيره

و يجب رد جلده ان لم يؤكل معه و خرج بالاكل الركوب واللبس ونحوهما وبالعام ما انتشر الحاجة اليه كسكره
 وقائمه (بلاضمان) لما امتن (فان فضل منه بعد الوصول لعمران غيرها) كعمران اهل الذمة (شيئ رد الى
 الغنيمه) كزوال الحاجة وقولي لعمران غيرها اعم من قوله الى دار الاسلام (ويحرم) على من لزمه الجهاد
 (الانصراف عن الصف ان قارمناهم) وان زادوا على مثلنا كما تافوا على ما تبين و واحد ضعفاء لاية
 فان يكن منكم مائة صابرة مع النظر للمعنى والاية ختر بمعنى الامر اي تصبر مائة مائتين وعليها يحمل قوله
 تعالى اذا لقيتم فئة فاثبتوا وخرج من لزمه الجهاد غيره كما مر اقول بالصف مالو في مسلم مشركين فانه يجوز له
 انصرافه عنهم وان طلبهم ولم يطلبوا بما بعده ما اذا لم تقارمهم وان لم يز يدوا على مثلنا فيجوز الانصراف
 كما تافوا على ما تبين الا اذا اقاوا بقاء فتعيرى بالمقاومة اولى من تعيرى بعدمز يادهم على مثلنا (الا
 متعيرى القتال) كن تصرف ليكن في موضع و نهجهم او ينصرف من مضيق لينبعه العتو الى منسجم
 سهل (او متعيرى الى فئة) يستنجد بها ولو بعيدة فيجوز انصراف لقوله تعالى المتعيرى الى اخره
 (ويقتل كل كافر) لعموم قوله تعالى اقتلوا المشركين (الا الرسل) وهو من ز يادى الجربان السنة بعدمز
 قتلهم (و) الا (من رقى بالاسر) بقتل ز دته بقولي (ولم يقتل) للنهي في خبر الصحيحين عن قتل النساء
 والصبيان والحق المجنون والخنثى ومن رقى بهما وقولي من رقى بالاسر اعم وأولى مما عثر به (ويجوز
 قتلهم بما يعم لاجرم مكة) كرميهم بمنجنيق ونار وارسال ماو عليهم ويجوز حصارهم لانه ملك حاصر
 اهل الطائفة واهل الشيخان ونصب عليهم المنجنيق رواه الشيخين وقيل به ثاني معناه بما يعم الهلاك به
 وخرج ز يادى لاجرم مكة مالمو كانوا به فلا يجوز قتلهم بما يعم (لكن يكره) قتلهم بذلك (ان كان فيهم
 معصوم ووجد الامام عنه غنى) لعدم الضرورة بذلك (و) يجوز (عقد دوابهم لحاجة) كدفعهم او الظفر
 بهم او خوفه وجوعها اليهم بعد ان غنمناها فقولى لحاجة اعم من قوله في حال القتال (و) يجوز (ورميهم
 وان ترسو ابذر لرميهم) لمقتل يد البلاء وتخفيفها اى اطفالهم ونسائهم ومجانينهم لتلايخوذوا ذلك ذريعة
 الى تعطيل الجهاد وما ذكره كالاصل من جواز رميهم عند الترس بذلك مطلقا هو ما رجحه في الروضه
 والذى رجحه في المنهاج عند الترس به تقييد ذلك بما اذا دعت ضرورة الحرب رميهم تعيرى بذر لرميهم اعم
 من تعيرى بالاطفال وكالذرارى فيما ذكره بخلافهم ومن يرمى لهم (وكما مستأمن مات بدار نلوار نه ان كان)
 لانه حق ثبت للوروث فينتقل لورثه كغيره من الحقوق (والا) بان لم يكن (فهو في) في خمس حصة
 خمسة اخلاين تعطي للذكور بن في آية النى والباقي للترزقة والكلال فماد كرميهم الاختصاص
 (باب الجزية)

تطلق على العقيد على المال الملتزم به وهي مأخوذة من الجازاة لكفنا عنهم قيل من الجزاء بمعنى القضاء قال
 الله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس شيئا اى لا تقضى الاصل فيها قبل الاجماع اية قاتلوا الذين
 لا يؤمنون بالله وقد اخذها النبي صلى الله عليه وسلم من محوس هجر وقال ستواهم سنة اهل الكتاب كراه البخارى
 ومن اهل شجر ان كراه واه اودادو المعنى في ذلك ان في اخذها معونة لئلا واهانه لهم ورتما يحملهم ذلك
 على الاسلام وفيتر اعطاء الجزية في الآية بالترامها والصغار بالترام احكاما كوار كانها حصة صبغة ومال
 وعاقبو معقوله ويمكن قابل للتفر رفيه وصبغها فكان يقول الامام اقررتكم بدار الاسلام واذا نيت في
 اقامتكم بها على ان تلتزموا كذا جزية فترتقاوا الحكينا اى الذى يعتقون محرم كزنا وسرقة دون
 غيره كشراب مسكر ونكاح مجوس محرم (اقلها) عند قوتنا (دينار) لكل سنة لقوله صلى الله عليه وسلم
 لمعاذ لما بعث الى اليمن تخمين كل حال اى محتلد دينار او عدله من المعافى ثياب تكون باليمن رواه ابوداود
 وغيره وصححه ابن حبان والحاكم وظاهر الخبر صحة العقد بما قيمته دينار والمقول تعين الدينار لكن بعد

بلاضمان فان فضل منه
 بعد الوصول لعمران
 غيرها شئ رد الى
 الغنيمه ويحرم
 الانصراف عن الصف
 ان قارمناهم المتعيرى
 لقتال او متعيرى الى
 فئة ويقتل كل كافر
 الا الرسل ومن رقى
 بالاسر ولم يقتل ويجوز
 قتلهم بما يعم لاجرم مكة
 لكن يكره ان كان فيهم
 معصوم ووجد الامام
 عنه غنى وعقد دوابهم
 لحاجة ورميهم وان
 ترسو ابذر لرميهم مال
 مستأمن مات بدارنا
 لوار نه ان كان والافهو
 في

(باب الجزية)
 اقلها دينار

عن رجل حرب بالغ عاقل
له كتاب او شبهة كتاب
ويسن مما كسبه غير
فقير حتى يأخذ من
متوسط دينار بن وغني
از بقول وعقدت باكثر
لزمهم وان جهلوا حال
العقد جواز به دينار فان
أبو افناقصون ومن
ذكر الله تعالى او كتابه
أو نبيا او دينه بما لا ينبغي
أوزني بمسماة ولو باسم
نكاح او فتن مسما
عن دينه او قطع عليه
الطريق او دل اهل
الحرب على عورة لنا
أو آوى عينا لهم اتقض
عهده ان شرط اتقاضه
به ويمنعون من اظهار
منكر ينشأ ومن
احداث نحو كنيسة
ببلادنا ومن دخول
مسجد بلادنا ومن
ان يسقوا مسلما خرا
او يطعموه لحم خنزير
ومن ركوب خيل
وركوب بسرج وركب
نحو حد يدو يؤمرون
بالغيار او بالزنا رفوق
نباهم ولا يمكن كافر
من سكنى الحجاز وله
المرور والاقامة فيه ثلاثة
ايام ولا يمكن من دخول
حرم مكة فان دخله
ومات لم يدفن فيه فان
دفن بنش

باب الهدنة

العقد به بجوز ان يؤخذ عنه ما قيمته دينار وعليه يحمل الخبز وانما يؤخذ ما ذكر (عن رجل) لا تشي
ولا خشي للآية (حز) لا من يرق لأن الاخذ لحقن الدم وهو محققون الدم (بالغ) لا يصح لما أمرت لعدم تكليفه
(عاقل) لا يجوز لما صرح (كتاب) لم يعمد تمسك جده به بعد نسخه كتمسك بصحف ابراهيم عليه الصلاة
والسلام (أو) له (شبهة كتاب) وهو انجوسى للآية وخبر البخارى السابقين وتغليباً لحقن الدم لا عمن علمنا
تمسك جده به بعد نسخه ولا عن عبدة الأوثان والشمس والقمر ونحوهم لما أمرت وافادة حكم الخنسي ومن
يقرق من زياتى (ويسن) للامام (عما كسبه غير فقير) أى شياخه في قدر الجزية سواء لم عقد لنفسه أو
لموكله حتى يز يد على دينار بل اذا أمكنه ان يعقد باكثر منه لم يجوز ان يعقد بدونه الاصلح وهو يسن ان
يفاوت بينهم (حتى) يأخذ من متوسط دينار بن وغني أربعة (مخر) وجامن الخلاف ويعتبر الغنى وغيره وقت
الاخذ لا وقت العقد (ولو عقدت باكثر) من دينار (لزمهم) الاكثر (وان جهلوا حال العقد) جواز به
بدينار (كن) اشترى شيئا باكثر من ثمن مثله وان جهل الغنى حال العقد (فان أتوا) بذل الزيادة على
الدينار (فناقصون) للعهد كما لو أتوا بذل أصل الجزية (ومن ذكر الله تعالى او كتابه) بما لا يمكن ثبوت به (أو
نبيا) له (أو دينه بما لا ينبغي) أوزني بمسماة ولو باسم نكاح او فتن مسما عن دينه او قطع عليه الطريق او دل
اهل الحرب على عورة (لنا) كضعف (أو آوى عينا) لهم أي جاسوسا لاهل الحرب او نحوها
(اتقض عهده) عهده (ان شرط اتقاضه به) والآفل وظاهر كلام الأصل انه لا يلزم الامام انه يشترط عليهم
اتقاض العهد هذه الامور وليس كذلك وقولى او كتابه من زياتى (ويمنعون) وجوبه (من اظهار
منكر ينشأ) كظاهر حل خمر وادخال كخنزير كنيسة أو بيعوا ابناءهم ايانا قو لم الله ثالث ثلاثة واعتقادهم
في محزير والمسيح عليهما الصلاة والسلام وصوت ناقوس واظهار عبيد وتعبير بماد كراعم وأولى مما عثر به
(ومن احداث نحو كنيسة) كنيسة وصومعة للتعبيد فيهما (ببلادنا) نعم ان فتحنا بلادا صلحا وشرطا كونه
لنا وشرط احداث ماد كرا فلا يمنعون من الاحداث (ومن دخول مسجد) بقيد زنة بقولى (بلاذن) منا
(ومن ان يسقوا مسلما خرا أو يطعموه لحم خنزير) أو نحوه (ومن ركوب خيل) من (ركوب بسرج
وركوب نحو حد يد) لان في ذلك عزا وتعبير بماد كراولى مما عثر به (ويؤمرون) وجوبه (بالغيار)
بكسر المعجمة وهو تغيير اللباس بجان يحيط فوق الثياب بموضع لا يقتاد الخياطة عليه كالكتف ما يحالف لونه
لونه ولبس والاولى بالنصارى الازرق والرمادى واليهود الاصفر والمجوس الاحمر والاسود ويكتفى عن
الخياطة بالعمامة كما عليه العمل الآن (أو بالزنا) بضم الزاى وهو خيط غلظ فيه ألوان يشد في الوسط (فوق
نباهم) غير أنهم عتوا (ولا يمكن كافر من سكنى الحجاز) وهو مكة والمدينة والهامة وطريق الثلاثة وقرأها
رؤي النبي عن أبي عبيدة بن الجراح أخر ما تكلم به رسول الله ﷺ أخر جوا اليهود من الحجاز (وله)
اذا اذن له الامام لصلحتنا (المرور) فيه (والاقامة فيه ثلاثة أيام) غير يؤمى الدخول والخروج لا الزيادة على
ذلك (ولا يمكن من دخول حرم مكة) ولو لمصلحة لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام والمراد جميع الحرم
(فان دخله ومات لم يدفن فيه فان دفن بنش) وأخرج منه لثمه ما لم يتفتت وان مات في غير حرم مكة من
الحجاز وشق نقله منه دفن هناك

باب الهدنة

من الهدون أى السكون وهي لغة المصالحه وشرعاً مصالحة اهل الحرب على ترك القتال مدة معينة بقروض
او غيره وتسمى مودعة ومهادنة ومعاودة ومسألة والاصل فيها قوله تعالى براءة من الله ورسوله الآية
وقوله وان جئتموهم للسلام فاجتنبوا ومهادنة مثل قوله فريشاعام الحديدية كإرواء الشيخان (بعقدها)
محجوزا (بالامام ولو بنائبه) لمصلحة (أربعة أشهر) فأقل ان لم يكن بنائبه لآية فسحوا في الأرض
أربعة أشهر ولأنه ﷺ هادن صفوان بن أمية أربعة أشهر ثم الفتح وجاء اسلامه فاستسلم

بعقدها الامام ولو بنائبه أربعة أشهر

قبل

أو على انه متى بداله نقص

العهد فان كان بناضع
جارت الزيادة الى عشر
سنتين ولا يجوز على
خراج بدفع اليهم ولا
يجوز لمسلم دفع مال
لمشرك لحقن دمه الا
أن يحيط به العدو أو
يؤسر أو يلزمه القود
له فيبذل الدينه فان
هادنهم الامام على مالا
يجوز فسد فان جاءنا
منهم مسلمان لم يعط
سيده قيمته ولا زوجها
مهرًا فان تقضوا بلغوا
المؤمن ثم كانوا احرا بالنا
ويجوز امان كل مسلم
مختار غير صبي ومجنون
وأسير حر يباح محصورا
غير أسير ونحو جاسوس
أربعة أشهر ولو تخاكم
ذميان أو مسلم وذمي
أو معاهد أو هو وذمي
وجب الحكم

(باب الخراج)

الأرض ان فتحت غنوة
فهي غنيمة فان
استرضى الامام العائنين
ووقفها ووضع عليها
خراجا لزم دفعه في الكفر
والاسلام وهو أجرة
أو صلحا وشرطت لنا
فكاذكر أو لم على
ان يؤدوا عنها خراجا
كل سنة فكالجزية

(باب السبق)

يصح السبق على خيل وابل وفيلة وبغال وجبرو على سهام وراح وأحجار وكل آلة حرب

١٥ نالون كبره فيكون عوارن كمن كبره فيكونه قمره

فقبل مضيتها (أو على انه متى بداله) أو لمسلم معين عدل ذي رأي (نقض العهد) ونيس له أن يزبد على المدّة
المشروعة المتقدمة والانية (فان كان بناضع جازت الزيادة) على الأربعة (الى عشر سنين) بحسب الحاجة
لأنه متى جازت في شاهدة المدقروا أو دأود فان زبد على الجاز منها بطل في الزائد يفسد العقد اطلاقه
(ولا يجوز) عقدها (على خراج يدفع اليهم) أي الى أهل الحرب لقوله تعالى فلا تنهوا دعوا الى السلام اتم
الأعلان (ولا يجوز لمسلم دفع مال لمشرك لحقن دمه) ولو في غير هذه الما (الا ان يحيط به العدو أو يؤسر)
يفتح السب (أو يلزمه القود) كان قتل قتل اسلامه كافرا (فيبذل) بعد اسلامه لو اذنه (الدينه) ليغفو
عنه (فان هادنهم الامام على مالا يجوز) كنع فك أسرا أو رد مسلم أسروه وأفلت منهم وترك كمالنا عندهم
من مسلم وغيره وعقدتة لم يذون دينار أو على أن يقيموا بالحجاز أو بدخلوا الحرم أو يظهروا الحرم
بدلنا (فسد) الشرط لأنه أحل حراما والعقد لأفترانه بشرط مفسد (فان جاءنا منهم) عبدا وامرأة
(مسلمان) أو اسلمنا عندنا (لم يعط سيده قيمته ولا زوجها مهرًا) أي لان الاسلام هو الذي أحال ثمنه ودين
حقه ولان البضع ليس بمال فلا يشمله الايمان (فان نقضوا) العهد كانوا ابدارنا (بلغوا المؤمن) أي ما يأمنون
فيه مشاؤون من أهل العهد وفاء بالعهد (ثم كانوا احرا بالنا) فبأن فيهم ما ياتي في الحريين (ويجوز امان كل مسلم
مختار غير صبي ومجنون وأسير حر يباح محصورا غير أسير ونحو جاسوس) واحدًا كان أو أكثر كاهل قرية
صغيره فلا يصح الايمان من كافر لأنه مشهور ولا من مكره أو صغير أو مجنون كسائر عقودهم ولا من أسير أي
معتق أو محبوس لأنه مشهور بأيديهم لا يعرف روجه المصلحة ولا امان حر في غير محصور كاهل ناحية وبلد
لأنه يفسد باب الجهاد ولا امان أسير أي وأمنه غير الامام قال الماوردي وغيره من هو يئده ولا امان نحو جاسوس
كطالع الكفار لا يضر ولا ضرر ولا ضرار قال الامام وينبغي أن لا يبلغ المؤمن وشمل تاذ كره جواز الايمان من
السكران (أو بعة أشهر) فأقل فلوز اد عليها ولا ضعف بنا بطل في الزائد فقط تفر بقا للصفقة فان أطلق محتل
على أربعة أشهر ويبلغ بعدها المؤمن وقولي مختارا الى اخره ممن يادني (ولو تخاكم عندنا في نكاح أو غيره
ذميان أو مسلم وذمي أو معاهد أو هو) أي معاهد (وذي زوجت) علينا (الحكم) بينهما بلا خلاف في غير
الأولى والاخيرة واما فيهما فلنقوله تعالى وان أحكم بينهم بما أنزل الله نعم لو رافعوا البنيان شررب خرم لم تحدهم
وان رضوا بحكمنا لانهم لا يعتقدون تحريمه قاله الرافعي في باب حد الزنا في معنى المعاهد المؤمن وخارج بما ذكر
المعاهدان والمؤمنان والحر يبان وبعض هؤلاء مع بعضهم والحربي مع المسلم أو الذمي تغييرى بما ذكر أولى
مما اعتبر به

(باب الخراج)

(الأرض) المأخوذة من الكفار (ان فتحت غنوة) أي فخرأ كارض مصر والشام والعراق (فهي غنيمة
فان استرضى الامام العائنين) فيما يخصهم منها بعوض أو بغيره (ووقفها) علينا (ووضع عليها خراجا) بأن
آخرها (لزم) المستاجر (دفعه في) حاله (الكفر والاسلام وهو أجرة) سنوي كل سنة لئلا يضلحنا فيقدم
الاهم فالاهم ويجوز بيع ما يخص العائنين وقسمه غنمة بينهم ويجوز قسمها بعضهم (أو) فتحت (صلحا)
كل أرض مكة (وشرطت لنا فكاذاكر) فبالو فتحت غنوة (أو) شرطت (لم على أن يؤدوا عنها خراجا كل
سنة فكالجزية) فيشرط بلاءه دينار اعن كل عالم عند التوزيع على عيدين ورس من عليهم الجزية

(باب السبق على الخيل والسهام ونحوها)

(يصح السبق على خيل وابل وفيلة وبغال وجبرو) يصح (على سهام وراح وأحجار) باليد وبالقلع
(و) على (كل آلة حرب) كسلاح ومنحنيق ولو بعوض خيل لا سبق الا في بصل أو خفت أو حافر أو واه الشافعي
وغيره وصححه ابن حبان وقيس بما فيه كل آلة حرب بخلاف غيرها كطير وكرة ومحجن وبندي وعوم فلا
يصح السبق عليه بعوض وقولي وكل آلة حرب أولى من قوله وكل نافع في الحرب لا سهام ذلك ادخال البندق

TUHFATUL TULAB

ومركوبه كف
لمركوبيهما فان سبقها
أخذ المالكين أو سبقه
وجا أمعا أولم يسبق
أحد فلا شيء أو جاء مع
أحدهما فال هذا
لنفسه ومال المتأخر
للمحلل والذي معه والا
فال المتأخر للاول
ويشترط للسبق شروط
منها علم مبدأ وغاية
وعوض فان أخذ به
رهن أو ضمن جاز
وكونه بين اثنين فاكثر
فلو قال ارم عشرة عني
وعشرة عنك فان كان
صوابك في عشرتك
أكثر فلنك على كذا
لم يجز ويجوز جعل بعض
المال تالي السابق
ولغيره بشرط نقص
الاخير وعدم زيادة
غيره على من قبله

كتاب الحدود

هي قتل وقطع وضرب
ولومع نفي فالقتل في
الردة وزنا المحصن وترك
الصلاة وقطع الطريق
مع قتل والاحمان
بمحصول بحرية وبلوغ
وعقل ووطء في نكاح
صحيح وتعتبر هذه
الصفات حالي الوطء
والزنا والقطع في السرقة
وقطع الطريق مع أخذ

ونحوه (و يجوز أخذ عوض عليه) أي على السبق (ومن الامام وغيره) لو من أحد المتسابقين (كان يقول
من سبق منكم فله في بيت المال أو على ركذ أو ان سقتني فلنك على ركذ أو سقتك فلا شيء) أي عليك لما في ذلك
من الخسار على تعلم الفرق وسبق غيرها (بذل مال في طاعة) فان أخرج كل منهما مالا (على انه ان سبق الآخر
فهو له) (لم يجز) لان كلا منهما متقدمين ان كتموا ان يعرفوا وهو صورة القمار المحرم (الاممحلل) كقتل ولهما
(أو مركوب به كقتل لمركوبيهما) ان سبق أحدهما لمهاو ان سبق علم يعرف شيئا كما يعلم بما يأتي فيجوز وتغيري
بالمركوب أعظم من تغييره بالفرس (فان سبقهما أخذ المالكين) بجاء أمعا وأحد هما قبل الآخر (أو سبقاه و جا
ثمعأ ولم يسبق أحد فلا شيء) لاحد لعدم سبق المحلل وعدم سبق أحد هما الآخر (أو جاء مع أحدهما) وتأخر
الآخر (فال هذا لنفسه ومال المتأخر للمحلل الذي معه) لانهما سبقاه (وبال) بان توطئهما أو سبقاه و جا
مركوبين أو سبقاه أحدهما و جاء مع المتأخر (فال المتأخر للاول) لسبقه لمهاو فولي أولم يسبق أحد من يادني
وفولي والا أتم بما عثر به (ويشترط للسبق شروط منها علم مبدأ) يبدأ منه الراعيان أو الراميان (و) علم
(غاية) ينتهي اليها الراميان وركذا الراميان ان ذكرت الغاية (و) علم (عوض) عينا كان أو ذينا كالأجر
فلو شرطت عوضا مجهولا لا كتب غير موصوف لم يصح العقد (فان أخذه رهن أو ضمن مجاز) كسائر
أعواض العقود اللازمة (و) منها (و) كونه بين اثنين فاكثر ولو قال ارم عشرة عني وعشرة عنك فان كان
صوابك في عشرتك أكثر فلنك على كذا (لم يجز) لانه يناضل نفسه بنفسه وفولي ولو قال ارم عشرة الى آخره
أولى بما عثر به لانه وجه ضعيف (و يجوز جعل بعض المال) المأخوذ على السبق (لتالي السابق ولغيره بشرط
نقص الاخير) ولو عن الاول فقط (وعدم زيادة غيره على من قبله) فلون سابق ثلاثة وشروط الاول عشرة
وللتالي مثله وللتالث تسعة صحيح وبذلك علم انه لا يشترط نقص غير الاخير عن الذي قبله فمأخذه الاصل من
أشراط ذلك ضعيف ومن الشروط تنساي المتسابقين في المبدأ والغاية وامكان سبق كل من الراعيين
والراميين وامكان قطعه المسافة بالاندور وتعيين الفرسين ولو بالوصف وبيان قدر الغرض بطول وعرضا ان
ذكر الغرض ولم يفت عرفت و بيان البادي بالزعمي فقول شرط منها أولى من قوله خمسة شروط لانها لا
تتخصص فيها

كتاب الحدود

مجمع حد هو لومة المنع وشرا عاقبو بتعينة على ذنب (هي) ثلاثة (قتل وقطع وضرب ولومع) صلب
أو (نفي فالقتل) يتكون في اربعة (في الردة) لما مر في باب أحكام المرتد (و) في (زنا المحصن)
الامر به صلى الله عليه وسلم بالرجم فيه في أخبار مسلم وغيره (و) في (ترك الصلاة) كسلا لما مر في الباب
السابق (و) في (قطع الطريق مع قتل) من القاطع لمعصوم فكانه لما سباني في باب (و) الاحصان
المأخوذ مما تقدم (بمحصول بحر ينفو بلوغ وعقل ووطء) بقبل أو فيه (في نكاح صحيح وتعتبر هذه الصفات)
حالي الوطء في النكاح الصحيح (والزنا) وان تخلل الحالتين جئون أوفى (وتعتبر الصفات حالة
الزنا من يادني (والقطع) يتكون في شئين في السرقة وقطع الطريق مع أخذ المال) بلا شبهة من
جرز وكان المثال نصاب سرقة كساباني في بابيهما (والضرب) يتكون في ثلاثة (في الشرب) لما مر
أشكر كثيرا (وهو أربعون) مجلدة بسوط أو نحوه لانه صلى الله عليه وسلم ضرب في الخبر بالجرم
والنعال أربعين رواء مسلم (وفي القذف) للمكلف الحر المسلم العفيف عن زنا ووطء محرم بملاوكة ووطء
دبر حلية (وهو ثمانون) مجلدة الآية والذين يرمون المحصنات (وفي زنا البكر وهو بمانة) الآية الزانية
والزاني مع أخبار الصحيحين هكذا كله في الخبر (ومن يرقى) يكون مبعضا (على النصف من غيره)
كنظائره (ومن مات بذلك فهو ميت) لان الحق قتله (ولا يحل حامل) مولود من زنا (حتى تضعه) وترضعه

المال والضرب في الشرب وهو أربعون وفي القذف وهو ثمانون وفي زنا البكر وهو مائة ومن يرقى على

الزانية ومن مات بذلك فهو ميت ولا تحل حامل حتى تضع

ويوجد

و يوجبه كافي بعد قطعه سواء أرحم ما يستفهم عن غيرها من امرأة أخرى أو بهيمة يحل لبنا أم لا (ولا
شكره) حتى يفيق كما مر في باب أحكامه (ولا ذوات أعماء حتى يفيق) عليه مدح (ولا في مرضه أن رجعي برؤيه) ولا
يحل بعد كماله أي يخرج جونه (عليه مائة غصن مائة) فان كان عليه جسون غصنا فربن (يحبث نم
الأغصان أو ينكبس بعضها ببعض) لئلا ينعض الالفان اتني الشق أو الانكباب أو شك في ذلك لم يسقط
الحل (ويحبث في حره وبرد شديدين) لوجوبه بل قد تكون النفس مستوفاة به (لكن يجب تأخير الجلد إلى
زوال ذلك) وهذا هو المذهب في الرضوخ الذي في المنهاج مقتضى عدم الضمان بتركه استحبابه ومن ثم قال في
الأصل يستحب تأخير الجلد إلى زوال ذلك على اضطراب فيه (والنبي) وهو التعزير بكونه (في نحو الخنث
بفتح النون أشهر من كسرها أي المنسبه بالنساء لما روي البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لعن
رسول الله ^{عليه} الخنثين من الرجال والنساء وقال أخرجهن من بيوتكم وأخرج فلانا
وأخرج فلانا وروى أبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أتى رجلا قد خضب بدهن رجله فقال بما هذا فقيل
أنه يشبه بالنساء فأمر به فنفى إلى النقيع وشمل نحو الخنث كل أن يعصيه لأحد فيها ولا كفارة كقاطع
الطريق بلا قتل ولا أخذ مال لما يأتي في باب قطع الطريق (وفي ذناب البكر والتغزير) فيه (الخرقة وغيره)
ولو مبغضا (ينصفها) كمنظاره وقول في بغرب الحر سنة من ز يادني وتعبيري بما ذكر أولي من اقتصاره على
الخنث وقاطع الطريق المذكور ذناب البكر (وكالزنا) بقيل المرافة (اللوأط) فيفصل في بين المحض وغيره
لكن بالمفعول به تحلوه بغرب) ثم أن كان محصنا ولا ستر الك من ز يادني (وفي آتيان البهيمه والتغزير)
كسائر المعاصي التي لا حد فيها ولا كفارة

باب السرقة

بفتح السين وكسر الراء ويجوز أسكانها مع فتح السين وكسر هاء الأصل في القطع بها قبل الإجماع قوله تعالى
والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وغيره من الاختيار التي بعضها وهي لغة ٢ خذ المال حقيقه وشريعا أخذ
المال حقيقه من حرز مثله بشرط فلا قطع على تخليص وهو من يعيد الحرب ولا منتحب وهو من يعتمد القوة
والغلبة ولا خان كالوديع مجحد الوكعة (شرط القطع بها) كون المسروق ربع دينار خالصا وهو من ز يادني
(أو مقوما به) فمقتضى المسقط بدسارق الأقر بع دينار فصاعدا والدينار المقيال الخالص وقيل بربعه
المقوم به نعم بشرط في المقوم به إذا كان قطع من ذهب غير مضروب الوزن أيضا فلا قطع بدون الربع ولا
بغضه بشرط تبلغ قيمته ربع دينار خالصا (و بشرط القطع بها) (أخذه) بأن يأخذه السارق (من حرز مثله)
فلا قطع بسرقة قيمته بغير حرز مثله لجبر لا قطع في شيء من الماشية إلا فيما آواه المراح ومن سرق من الثمر
شيئا بعد أن يؤد به الحرز ينقطع من الجن فعله القطع رواه أبو داود وغيره والجن التمرين وكانت قيمته ثلاثة
دراهم وكانت الثلاثة متساوية بغير ربع دينار والحرز يختلف باختلاف الأموال والأحوال ومرجع العرف
(وعدم الشبهة) للسارق (فيه) أي في المسروق خبر ادر والحدود بالشبهات (وهي شبهة ملك ولو مشتركا)
فلا قطع بسرقة قيمته من نفسه من بد غيره كمنه ومن مستاجر ولا بسرقة المال المشترك (وشبهة ولادق) فلا قطع
بمال أصله أو فرع (لا) شبهة (زوجية) فيقطع أحد الزوجين بسرقة المال الآخر المحرز عنه لعموم الأدلة
(فتقطع) أو لا (بذرة) البني قال تعالى فاقطعوا أيديهما وقري شادا فاقطعوا أي أيديهما والقراءة الشاذة كخبر
الواحد في الاحتجاج بها (فان عاد) بعد قطعها (فرجله اليسرى ثم) ان عاد (بیده اليسرى ثم) ان عاد
(فرجله اليمنى) فلا مرد بذلك والمعاد القطع من الكوع في اليد الأخرى به في خير سارق قد داء صفوان والقطع
من الكعب في الرجل لفعل عمر رضي الله عنه ذلك ونعم من محل قطعه بدهن وعلى وهو مصلحة للقباء
هفو تم عليه والإمام إمامه ثم ان عاد بعد ذلك تغزير (ويسقط) الحلد (بقطع يسرى عن يميني) من يده أو رجله

ولا سكران ولا ذوات أعماء
حتى يفيق ولا في
مرضه أن رجعي برؤيه
والاجلد بعشكال عليه
مائة غصن بحيث نم
الأغصان أو ينكبس
بعضها ببعض ويحد
في حر وبرد شديدين
لكن يجب تأخير الجلد
الميز وال ذلك والنفي في
نحو الخنث وفي ذناب البكر
وبغرب الحر سنة وغيره
نصفها وكالزنا اللواط
لكن المفعول به يجلد
وبغرب وفي آتيان
البيهمة التعزير
(باب السرقة)
شرط القطع بها كون
المسروق ربع دينار
خالصا أو مقوما به وأخذه
من حرز مثله وعدم
الشبهة فيه وهي شبهة
ملك ولو مشتركا وشبهة
ولادة لازوجية فتقطع
يده فان عاد فرجله
اليسرى ثم يده اليسرى
ثم رجله اليمنى ويسقط
بقطع يسرى عن يميني

وبالعكس وتقطع بد
عن رجل وبالعكس
ويجب رد المروق
ان يني والافبله
كالمنسوب

(باب قطع الطريق)
يعزرقاطع الطريق ان
لم يقتل ولم يأخذ المال
بجنس وغيره وقتل
حما ان قتل ولم يأخذ
المال وان عكس قطعت
يده اليمنى ورجله
البسرى فان عاد فرجله
اليمنى ویده البسرى
فان قتل وأخذ المال
قتل ثم صلب ثلاثة فان
تاب قبل الظفر به
سقطت عنه عقوبة
تخصم ويستحق القتل
أو الدية أو العفو بحانا
ويشترط أن يكون
لقاطع الطريق شوكة
فلا يدخل فيه نحو
مختلس

(باب الصيال)
وضمان البهائم له دفع
كل صائل عن معصوم
بالاخف فان لم يندفع
الاباقتل فقتله لم يضمنه
ويجب الدفع عن بضع
ونفس قصدها غير مسلم
محقوق الدم ولو دخل
يته وأبى الخروج بعد
أمره به فله ضربه وان

(وبالعكس وتقطع بد عن رجل وبالعكس) وان أساء القاطع لأن الغرض الزجر والتنكيل (ويجب مع ذلك رد المروق) المصاحبه (ان يني والافبله) من مثل أو قيمة فهو أولى من اقتضاه على القيمة (كالمنسوب) فانه يجبرده ان يني والافبله وذلك لخبر أني داود وغيره على اليد بما أخذت حتى تؤديه أو بدله ان تلف

(باب قطع الطريق)
الإصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية (يعزرقاطع الطريق ان لم يقتل ولم يأخذ المال) النصاب (بجنس وغيره) لارنكاهم معصية لا تحت قبها ولا كفارة وحسبه في غير بلده أولى حتى تظهر نية (وقتل حتما ان قتل) معصوما يكافئه عمدا (ولم يأخذ المال) النصاب للآية (وان عكس) بان أخذ المال النصاب بلا شبهة من حرز ولم يقتل (قطعت) بطلب من المالك (يده اليمنى ورجله البسرى) فان عاد (بعد قطعهما) (فرجله اليمنى ویده البسرى) يقطعان للآية وانما قطع من خلاف ثلاث بقوت جنس المنفعة عليه (فان قتل وأخذ المال) النصاب المحرز عنه بلا شبهة (قتل ثم صلب) بعد غسله وكفنه والصلاة عليه فهو أولى من قوله وصلب (ثلاثة) من الايام من زيادته في التنكيل كزيادة الحريم ثم بعد ثلاثة ينزل (فان تاب قبل الظفر) يسقطت عنه عقوبة (من قطع يده ورجله وصلب) ويحكم قتل لآية الا الذين تابوا من قبل أن يقبلوا عليهم بخلاف ما لو تاب بعد تلفه ما هو بخلاف القود والمال وحيد الزنا والسرقة وغيرها الا قتل المرتد يترك الصلاة فيسقط بها وتغيري بما ذكرنا أولى مما عثر به (ولم يستحق) اذا تاب القاطع قبل الظفر (القتل أو الدية) العفو عليها (أو العفو) باقل من الدية أو (بحانا) كافي القتل في غير قطع الطريق (ويشترط أن يكون لقاطع الطريق شوكة) أي قوة (فلا يدخل فيه نحو مختلس) كمنتهب والمختلس من يعزرقاطع الطريق ويعتمد الحرز نحو من زيادته

(باب الصيال)

هو الاستطالة والوثوب (وضمان البهائم له) أي الشخص (دفع كل صائل) مسلم وكافر وجرح ورفيق ومكاتب وغيره (عن معصوم) من نفس وطرف وأهل وماله وان قتل واختصاص كجلبه ميتة ومنفعة وبضع غير أهل ومقدساته كتفصيل ومعاقبة لآية من اعتدى عليكم وخبر البخاري أنصرا أخاك ظالما أو مظلوما والصائل ظالم فيمنع من ظلمه لأن ذلك نصره وخبر الترمذي وصححه من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد نعم لو صال مكرها على اتلاف مال غيره لم يجز دفعه بل يلزم المالك أن يني روحه ماله كما تناول المضطر طعامه لئلا يهلك منهم ادفع المكره وقولي عن معصوم أولى وأعم من قوله عن نفس أو طرف أو أهل أو مال و يدفعه (بالاخف) فلا خف لقوله تعالى ادفع بالتي هي أحسن ولأن ذلك حوز للضرورة ولا ضرورة في الأتقل مع امكان تحصيل المقصود بالاخف فيدفعه بالمرء منه قتال بخبر فبالاستغانة فبالضرب باليد فبالسوط فبالعصا فبالقطع (فان لم يندفع الا بالقتل فقتله لم يضمنه) بقود ولا بدق ولا قيمة ولا حكم ولا كفارة وظاهر الخبر السابق وحمل رعاية الترتيب في المقصوم أملا غيره كحربي وممن يذوقه قتله لعدم حرمة ويستثنى أيضا ما لو آه أو لحي في أجنبية فله أن يسد بالقتل وان اندفع بدونه وكان غير محصن فانه في كل لحظة مواقع لا يستدرك بالاناة ومالو التحم القتال بينهما واشتد الأمر عن الضبط فنسقط مراعاة الترتيب (ويجب) على من لم يحف على نفسه (الدفع عن بضع) لانه لا شئيل الى اياحه (و) عن (نفس قصدها غير مسلم محقوق الدم) بان يكون كافرا أو بهيمة أو مسلما غير محقون الدم كزاني محصن لعدم حرمة غير البهيمة ولحقارها فان قصدها مسلم محقون الدم فلا يجز دفعه بل يجوز الاستسلام له في تعيرى بما ذكرنا أولى مما عثر به (ولو دخل) غيره (يته وأبى الخروج بعد أمره به) له (و) ولم يأت اخراجه الا بالضرب (فله ضربه وان

أتى ذاك على نفسه

ولو عض عضوه ولم
بندفع الا بانزاعه
فاتتت أسنانه لم
بضمين وكذا لو طعن
عين من اطلع في يته
بخفيف أور ماها به
فذهبت ان تعد النظر
اليه مجردا الى حرمة
وكان من نحو ثقب ولم
يكن للنظر فيه محرم
مسترة أو حلية أو
متاع واذا تلفت بهيمة
شيا وذو اليد معها
ضمن ما تلفته ليل أو
نهارا كما لو أوقفها في
طريق ليس له إيقافها
فيه فالتفت شيا وان
لم يكن معها لم يضمنه
ان لم يفرط والا ضمن
الا ان قصر مالك الشئ
باب الجدار المائل
اذا بني جداره مستقيما
فالولو الى غير ملكه
أو أدخل نحو سبع
ملكه فالتفت شيا أو
حفر فيه بترافسقط فيها
شيء فالتفت لم يضمنه الا
ان كان مكان التلف من
الحرم والشئ صيدا
فيضمن والجزاء
باب الاثر به
هي مسكرو غيره فالمسكر
حرام وان قل أو شرب
لداو أو عطش أو غيره
ان كان نجسا حرم تناوله
الا الماء المتنجس والبول

أتى ذلك الضرب (على نفسه) تعديه (ولو عض) من غيره (عضوه) ولم يدفع (الا بانزاعه) أي العضو من
فيه فانزعه (فاتتت) أسنانه (المعضوض) معصوم أو حر (لم يضمن) سواء كان العاض ظالما أو مظلوما
وأمكنه التخلص بغير العض أما اذا دفع بغير الانزاع فيضمن لتركه الواجب عليه من التخلص بالأسهل
من فك حبله وضرب شدة أو كان العضوض غير من ذكر فيضمن لآية لا يبنى لمثل هذا ان يفعل بالعاض
ذلك أو كان العاض المظلوم لا يمكنه أن يتخلص حقه الا بالعض فيضمن العضوض العاض لان العاض أراد
تخلص حقه بالعض (وكذا لو طعن عين من اطلع في يته) ولو مكترى أو مستعارا (بخفيف) كفور
(أور ماها) كحصة (فذهبت) عينه فانه لا يضمن خبر الصحيحين لو اطلع أغد في يته ولم ياذن له فذهبت
بخصا ففقدت عينه ما كان عليك من جناح وفي رواية صححها ابن حبان والبيهقي فلا فو كولاية هذا (ان
تعد النظر اليه) حالة كونه (مجردا) عما يستر عورته (أو الى حرمة) وان كانت مستورة (وكان من نحو
ثقب) بفتح المثنية وضمتها مما لا تعد فيه الرمي مقصرا كسطح ومنازة (ولم يكن للنظر فيه محرم مسترة
أو حلية أو متاع) وخرج بعين الناظر غيرها كاذن المستمع وبسته المسجد والشارع ونحوهما وبالحفيف
اذا وجدته الثقيل كخشبة وحجر وبالعمد النظر اتفاقا أو خطأ وبالجرد مستور العورة وبما قبله وما بعده
النظر الى غيره وغير حرمة ونحو الثقب غيره كالباب المفتوح والشباك أو اسع العيون وما بعده
مالو كان الناظر فيه محرم مسترة أو حلية أو متاع فيضمن في الجميع لتقصيره في الرمي حثيثا وتعميرا
بخفيف ونحو ثقب وحلية أعم مما عثر به فولي اليه مع مسترة أو متاع ممن ز يادني) واذا تلفت بهيمة
شيا (ذو اليد) ولو مستاجر أو غاصبا أو متصرفا فهو أولى من قوله (وصاحبها) معها ضمن ما تلفته (نفسا
ومالا) (لئلا أو نهارا) غالبا سواء كان سابقها أم راكبها أم قائدها أم فطرها فقطعت القطر لانها في يده
وعليه تعهدا وحفظها) كالو أوقفها في طريق ليس له إيقافها (فالتفت شيا) فانه يضمنه
لخالفته العادة (وان لم يكن معها لم يضمنه) أي ما تلفته ليل أو نهارا ولو بالليل (ان لم يفرط) في ربطها
أو رسلها كان أرسلها ولو ليل لم يضمن (والا) بأن فرط في ذلك كان أرسلها ولو نهارا
لم يضمن بتوسطها فالتفتها (ضمن الا ان قصر مالك الشئ) كان كان في نحو طلة يابتر فتركه مقصرا فلا ضمان
لغير بطالك ونحوه يما ذكره أصطوا أعم مما عثر به

باب حكم الجدار المائل وما يند كرمه

(اذا بني جداره مستقيما فالولو الى غير ملكه) وسقط وتلف يمتني (أو أدخل نحو سبع) كحبة فهو أعم
من قوله سبع أو حبة (ملكه) فالتفت شيا أو حفر فيه أي في ملكه (بترافسقط فيها) فالتفت لم يضمنه
لان الميل في الأولى لم يحصل بفعله ولان له في الأخيرة أن يفعل في ملكه ما يشاء (الا ان) دعائي الأخيرة
انسانا فسقط في البتر جاحلا بها وملا (كان) في الثلاثة (مكان التلف من الحرم والشئ) التالف (صيدا
فيضمن) الانسان (والجزاء) للتغريم في الأولى وحرم ما حرم في الثانية واستثناء الصيد في الأولى من الثلاث
من ز يادني بل كلام الأصل يقتضي عدم الضمان فيه ألاما لو بني جدارا مائلا فان كان مائلا الى غير ملكه فسقط
وتلف به شئ ضمنه وان كان مائلا الى ملكه لم يضمنه

باب حكم الاثر به

هي نوعان (مسكرو غيره فالمسكر) من خمر وغيره (حرام) تناوله (وان قل أو شرب لداو أو عطش) لآية
انما الخمر والمسكر ولغير الصحيحين كل شراب أو مسكر فهو حرام نعم من غش بلغم لم يجد غيره حل اشاعتها به
بل وجب وكذا لو انتهى الاثر بالمعطشان الى الهلاك ولم يجد غيره وعبر الاثر به بما يزيل العقل كالسج
حرام ايضا ان كان (مسكرا) كالدوم (محموم) تناوله (لغير التداوي) (الا الماء المتنجس والبول)

ونحوهما فلا يحرم تناولهما (للعطش) للضرورة مع عدم إزالة العقل (فلو وجد) الشخص (ماء طاهراً
 و) ماء (نجساً) قال الشافعي في حرمة (توضأ بالطاهر) وجوباً لأنه صار حقاً مستحقاً للتطهير به (وشرب
 النجس) للعطش لما مر من الذي صححه في الروضة تبعاً لاختيار الشافعي أنه يشرب الطاهر ويتيمم قال في
 المهمات والاول هو المتيقن (وان كان) غير المسكر (طاهراً فان كان متضرراً) بمن يتناوله كالتم (أو مستقراً
 غالباً كخطأ غرام) تناوله لتضرره به واستقراره له (الآلء المتغير) فلا يحرم تناوله كاللحم المنين أما
 ما يستقراً نادراً كالصّب والحيل فلا يحرم تناوله (فان اتقن ذلك) أي ما ذكر مما يقتضي التحريم (خلال)
 أي فغير المسكر حينئذ حلال لا يتفاء عليه التحريم

باب الأطعمة

أي بيان ما يحل منها وما يحرم والاصل فيها آية قل لا أجد فيها أوحي إلى محرماً ما قوله ويحل لهم الطيبات يحرم
 عليهم الخبائث (كل طاهر كنعم) وهي الأبل والبقر والغنم (وطير) كدجاج وحمام (وضع)
 بضم الباء (وضعه) بوزن بوع يحل أكله لاستطاعة العرب ذلك ولأدلة أخرى منها قوله تعالى أحلت لكم
 بهيمة الأنعام وان النبي صلى الله عليه وسلم قال يحل أكل الصبغ رواه الترمذي وقال حسن صحيح وان
 الصبغ أكل على مائذنه صلى الله عليه وسلم رواه الشيخان (الآدميا) فلا يحل أكله لحرمته (ومتضرراً)
 كنتم وحجرك وراي الضرر (ومتستقراً) كخمره لاستقراره (وداً مخلب) من الطير كباز وشاهين وصفر
 للنهي عنها في خبر مسلم (وذئاب) من الشباع كاسيروم وذنث للنهي عنها في خبر الصحيحين (وما نض على
 تحريمه في آية حرمت عليكم الميتة وكل ما استخبت) كخسرات وهي صغار دواب الارض كخنفساء وكدود
 وكثرة طائوس وذباب ما تولد من ما كولو غيره (أو نهى عن قتله) كحطاف ويحل وصفه وهلكه صرد
 (أو امر به كجبه وعقرب وحادق فارة لأن النهي عن قتل شيء أو الامر به يقتضي حرماً كما هو هذان من
 زيادتي (والدواب الا الخيل) روى الشيخان عن جابر بن سمير رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن حموم
 الجمل الأهلية وأذن في لحوم الخيل وروى عنه أيضاً أبو داود وذيخنا يوم خيبر الخيل والبغال والحمير فنهانا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن البغال والحمير ولم ينهنا عن الخيل (ونكره الحلال) من نعم ودجاج خير مما أي
 يكره تناول شيء منها كبنها وبضها ولها وصفها وركوبها بلا حائل فتخيرى بها اعتم من تغييره بلتحمها
 هكذا (إذا تغير لحمها) أي طعمها ولونه أو ريحها تبقى الكراهة (الى أن تعلق طاهراً فتطيت) أو تطيب
 بنفسها من غير شيء وانما اقتصر على الاول بحر ما على الغالب لخراج طيبها بغسله ونحوهما والاصل
 في ذلك خبراً أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل الجلالة وشرب لبنها حتى تعلق أو يعين ليلقروا الترمذي
 وقال حسن صحيح زاد أبو داود وركوبها وانما لم يحرم ذلك لأنه انما نهى عنه ليتغير ذلك لا يوجب التحريم
 كاللحم المنين (و) يكره لحرق تناول (ما كسب) أي كسبه خراً أو غيره (بمخامرة نجس كخنجم) وكسب ربل
 ونحوه لأنه مثل شئ عن كسب الحمام فنهى عنه وقال أظعمه رفيقك واعلفه ناضحك رواه ابن حبان
 وصححه الترمذي وحسنه قيس بما فيه غيره من صرف النهي عن الحرمة خبر الشيخين عن ابن عباس
 احتجهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعطى الحمام أجرته فلو كان حراماً لم يعطه وخرج بمخامرة النجس
 غيرها فلا يكره ما كسب بقتل حيوانه ونحوهما (لا أخذ) لأجرة (على رقيه) (لا أكل مما أخذ عليها)
 فلا يكرهان لاخبار صحبة في ذلك ذكرت بعضها في شرح الاصل وقيل يكرهان وعليه جرى الاصل (ويحرم
 أخذ الأجرة على أداء شهادة) لأنه فرض عليه ولا يكره كلام بسير لأجرة مثله (لا أجر مكره) أي للاداء من
 محله الى محل الاداء فلا يحرم (إذا كان بينه وبين الحاكم مسافة) أي مسافة العتوى فافوقها ولو كان فقيراً
 يكسب قوته يومه وما يومه وكان الاداء يسبقه عن ذلك لم يلزمه الاداء الا اذا بذل له المشيئة فله قدر كسبه في مدة الاداء

للعطش فلو وجد ماء
 طاهر او نجسا توضأ
 بالطاهر وشرب النجس
 وان كان طاهراً فان
 كان مضرراً أو مستقراً
 غالباً كخطأ غرام
 الآلء المتغير فان
 اتقن ذلك خلال
 باب الأطعمة
 كل طاهر كنعم وطير
 وضع وضبو بوزن
 يحل أكله الآدميا
 ومضراً أو مستقراً وذا
 مخلب وذئاب وما نض
 على تحريمه في آية حرمت
 عليكم الميتة وكل
 ما استخبت أو نهى
 عن قتله أو امر به
 والدواب الا الخيل
 ونكره لجلالة اذا تغير
 لحمها الى أن تعلق طاهراً
 فتطيبها ما كسب
 بمخامرة نجس كخنجم
 لا أخذ على رقيه أو كل
 مما أخذ عليها ويحرم
 أخذ الأجرة على أداء
 شهادة لأجرة ركو به
 له اذا كان بينه وبين
 الحاكم مسافة

نحو سهم فان لم يدرك فيه حياة مستقرة او نعتذر ذبحه بلا تقصير كأن سل السكين ذات قبل التمكن حل والا فلا أو يصاد بجارحة طبر أو سبع فان عجز عن ذبحه حتى مات حل بشرط أن تكون معلنة بان ترسل بار ساله وتزجر بان زجر موتك الصيد ولا تأكل منه وتكرر ذلك مرة بعد أخرى حتى يظن تأديها وأن يرسلها فلو استرسلت بنفسها وقتلت لم يحل إلا أن يزجرها فتزجر ثم يرسلها وان يرسلها على صيد فلو أرسلها على غير شيء فقتلت صيدا لم يحل ومثلها السهم ونحوه وأن لا يغيب عنه فيجده ميتا إلا ان تكون الضربة لا يعيش معها وأن لا يتردى من عل ولا يقع في ماء أو نار إلا أن تكون الضربة كذلك ولو قد نصفين حلا ويحل حيوان البحر وان مات أو طفا الأما يعش فيه وفي البر كضفدع وسرطان

باب الاضحية

الدما واجبة وهي دماء الخنزير والاضحية المنفردة

وخرج بالاداء التحمل فله الاخذ عليه قال الشريفي رحمه الله اذ ادعى التحمل فان اياه المشهود عليه فلا أجر فله

باب الصيد

بمعنى الصيد (والذبائح) جمع ذبيحة بمعنى مذبحه والاصل فيها قبل الاجاع قوله تعالى واذا احلتم فاصطادوا وقوله الا اذا كنتم (الصيد اما ان يصاد بيد او بنحو شبكة) كالحائنه لمضيق لا ينفلت منه (فذ كانه بقطع حلقوته) بضم الحاء وهو محري النفس (و) قطع (مريته) بفتح الميم وبالمد وهو محري الطعام لانه مقتور عليه والحياة نذهب بفقد هيا ونحوه من زباني (أو بصاد بار سال نحو سهم) كرمح (فان لم يدرك فيه حياة مستقرة) كان امتنع بقوته فقاتل الفترة عليه (أو) أدركها (نعتذر ذبحه بلا تقصير) كأن سل السكين (أو اشتغل بشؤ غيره للقبلة) (فان قبل التمكن حل) اجاعا ونحوه الشبحين كما أصبت بقوسك فاذكر اسم الله عليه وكل (والا) بان أدرك فيه حياة مستقرة فوزك ذبحه فات او نعتذر ذبحه بسبب تقصير كان لم يكن معه سكين أو غيبت منه أو علق في القيد فات (فلا) يحل لتقصيره (أو بصاد بجارحة) كضفدع (أو) جارحة (سبع) ككلب (فان عجز عن ذبحه) بلا تقصير (حتى مات حل) لقوله تعالى احل لكم الطيبات وما عاكتم من الجوارح اي صيده (يشترط) خمسة الاول (أن تكون معلنة) لا يغيب عنها (بان ترسل بار ساله) اي تبيع باعراثة (و) بان (تزرع بار ساله) في ابتداء الامر بعد شدة عسوها (و) بان يمك (الصيد) لياخذه المرسل (و) بان (لا تأكل منه) اي من لحمه ونحوه قبل قتله او عقيقه لقوله تعالى فان أكل فلا تأكل فاعلم مسكه على نفسه رواه الشيخان (و) بان (تكرر) منها (ذلك) اي ما تقتل من الأمور المذكورة (مرة بعد أخرى حتى يظن تأديها) والرجوع في ذلك الى أهل الحيرة بالجوارح (و) الثاني (أن يرسلها فلو استرسلت بنفسها وقتلت) صيدا (لم يحل) لا تنفاه الأرسال (الا ان يزجرها) ضاحيا (فتزجر ثم يرسلها) فيتحل لوجود الأرسال (و) الثالث (أن يرسلها على صيد) شخصا أو نوعا (فلو أرسلها على غير شيء) كان أرسلها اختيارا لقوتها فقتل صيدا لم يحل لعدم إرساله على الصيد (ومثلها) في هذا الشرط (السهم ونحوه) فلو أرسل سهمها اختيارا لقوته فقتل صيدا لم يحل (و) الرابع (أن لا يغيب عنه) الصيد (فيجده) بعد عيشه (ميتا) فان غاب عنه فوجد ميتا حرم لاحتمال موته بسبب آخر (الا ان تكون الضربة) اي ضربة الجارحة للصيد (لا يعش معها) فيتحل (و) الخامس (أن لا يتردى من عل) الى سفلى (ولا يقع في ماء أو نار) ولا يفجرم لاحتمال موته بالسبب الثاني (الا ان تكون الضربة كذلك) اي لا يعش معها فيتحل (ولو قد) نصفين (حلا) لاطلاق الاخبار (ويحل حيوان البحر وان) لم يكن على صورة السمك المعروف او (مات أو طفا) بفتح الطاء والفاء فوق الماء اي علاه لقوله تعالى احل لكم صيد البحر (الا ما يعش فيه وفي البر كضفدع) بكسر الضاد والدا على الاشهر (وسرطان) ويسمى عقرب للسمك وحفاه ونسائس تحت لحمها والنهي عن قتل الضفدع رواه ابو داود والحاكم وصححه وتعبرى بالاستثناء المذكور واولى مما عبر به

باب الاضحية

بضم الهمزة وكسر هاء مع تخفيف الباء وتشديد هاء يقال ضحية بفتح الضاد وكسر هاء وهي اسم لما يذبح من النعم تقربا الى الله تعالى من يوم عيد النحر الى اخر ايام النحر وقد سميت بأول زمان فعلها وهو الضحى اي الاصل فيها قبل الاجاع قوله تعالى فصل ربك وانحر اي صل صلاة العيد وانحر النسيك وخبر مسلم عن انس رضي الله عنه قال ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين اقر بين ذبحهما بيده وسخى وكره ووضع رجليه على صفاحهما والامسح قبل الابيض الخالص وقيل الذي يكاه كثر من سواده وقيل غير ذلك (الدما) بضم الدال (واجبة وهي) ثلاثة (دماء الحج) المتقدم ثباتها في بابه (و) دماء (الاضحية المذكورة والمعينة للضحية) ابتداء او عماني الذم (وسمى الضحية) غير الواجبة (والعقيقة) والوليمة لا تجزى في الاضحية (الا الحنفية)

النساء عن واحد والبقر
والبقرة عن سبعة ولا
يجزى فيها معيب بعيب
ينقص ما كولا فلا
تجزى العوراء ولا
العرجاء ولا المريضة
البيّن عورها وعرجها
ومرضها ولا المعفاه
التي لا تنقي ولا الجرباء
وتجزى مكسورة القرن
وفاقدة الضرع
ويسن استئصالها وأن
لا تكون مكسورة
القرن وأن لا تذبح الا
بعد صلاة العيد فان
ذبحها قبلها وقدمضى
بعد طلوع الشمس فسر
ركعتين وخطبتين
خفيفات جاز وأن يكون
الذبح مسلما وذبح
حائض أو مجنون أو صبي
أحب من ذبح كتابي
وأن يكون الذبح نهارا
وأن يطلب لها موضعا
لينا وأن لا يأخذ من
شعره ولا ظفره شيئا في
العشر وأن يوجه
ذبيحته الى القبلة وأن
يسمى الله تعالى وأن
يصل على النبي ﷺ
وأن يقول اللهم هذا
منك واليك فتقبل مني
وأن لا يبين رأسها فان
ذبحها من قفاها حلت

من الضأن والثني من غيره) أي من معز وابل وبقر اقتصارا على الوارد فيها عن النبي ﷺ وأصحابه رضي
الله عنهم (فذبح الضأن ما أجدع) وهو من زيادتي (أو دخل في) السنة (الثانية وثني المعز والبقر) ثم أدخل
(في) السنة (الثالثة وثني) (الابل) ثم أدخل (في) السنة (السادسة) وكذلك تجزى كل واحد من هذه أضحوه من
الضأن فانه جائز وخبر مسلم لا تذبحوا الأمسية الا ان تعسر عليكم فاذبحوا أجدعة من الضأن قال العلماء المصنة
هي الثنية من الابل والبقر والغنم فافوقها قوله في الخبر لا تذبحوا الأمسية أي تسن لكم أن لا تذبحوا الا
مسيئة الخ (وتجزى النساء عن واحد) خبر الموطأ في ذلك (وتجزى) (البقر والبقرة عن سبعة) كما تجزى
عنهم في التحليل للأحصار في خبر مسلم عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ (بالحد يدين الثنية عن سبعة
والبقرة عن سبعة) (ولا تجزى فيها) أي الاضحية (تقتب بقتب ينقص ما كولا) منها من لحم وشحم
وغيرهما فتعبري بذلك أولى من قوله ما تنقص اللحم (فلا تجزى العوراء ولا العرجاء ولا المريضة البيّن
عورها وعرجها) وأن حصل عند اضحائها التضحية باصطحابها (ومرضها ولا المعفاه التي لا تنقي) فحظر
الترمذي وغيره بذلك وتنقي ما خوذت من النقي بكسر النون وأسكان القاف وهو المخ أي لا تذبحها وحرج
بالبيّن البيّن فلا يضرك لانه لا يؤثر في اللحم (ولا الجرباء) وأن قل تجزى بها لانه يفسد اللحم والودك بها طلاق لها
أولى من تقيد الاصل لها بالبيّن تجزى بها (وتجزى مكسورة القرن) مكسرة لم ينقص المأكول (وفاقدة)
اذ لا يتعلق به كثير غرض (وفاقدة الضرع) من زيادتي وكذا فاقدة الالبان والذنب لا تخلو فة ولا أذن (وتسن
في الاضحية) (استئصالها) لقوله تعالى فمن استئصالها هو استئصالها هكذا واستئصالها
(وأن لا تكون مكسورة القرن) ولا فاقدة الضرع السابق أول الباب (وأن لا تذبح الا بعد صلاة العيد)
للتابع روى الشيخان (فان ذبحها قبلها وقدمضى بعد طلوع الشمس فسر ركعتين وخطبتين خفيفات
جاز) وأن لم يمس ذلك فلا يجوز لانه غير وقت الاضحية (وأن يكون الذبح مسلما) لانه يتوفى ما لا يتوفاه غيره
(وذبح حائض أو مجنون أو صبي) وما (أحب من ذبح كتابي) تحل ذبيحته كصالح (وأن يكون الذبح نهارا)
وأن جاز ليلا مع الكراهة لانه قد يحطى الذبح حولان الفقراء لا يحضر وكن فيه حضورهم بالنهار (وأن يطلب
لها موضعا لينا) لانه أسهل لها (وأن لا يأخذ من شعره ولا ظفره شيئا في العشر) أي عشر ذي الحجة حتى
يصلح خبر مسلم اذ رأيتهم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يصحى فليتمسك عن شعره وأظفاره وفي رواية
فلا يأخذ من شعره وأظفاره شيئا حتى يصحى (وأن يوجه ذبيحته) أي مذبحها (الى القبلة) للتابع روى
الشيخان ويتوجه هو اليها أيضا (وأن يستمى الله تعالى) وشده عند الذبح فيقول بسم الله للتابع روى
الشيخان (وأن يصل) ويسلم (على النبي ﷺ) لانه محل بشارته فيذكر الله فشرع فيه ذكر نبيه
كالأذان والصلاة (وأن يقول اللهم هذا منك واليك فتقبل مني) للتابع وذكر النبي ﷺ من زيادتي
(وأن لا يبين رأسها) كسافي إباته من عدم الاحسان في الذبح (فان ذبحها من قفاها حلت) لوجود الذبح
وعصى بذلك مكافئ من التعديب (وأن تنحر الابل وذبح البقر والغنم) للتابع روى الشيخان
وتعبري بمأذ كراوى مما عثر به (وموضع النحر اليسرى) موضع (الذبح) كالحلق وهو (أسفل
مجامع اللحيين وكاله) أي مأذ كراوى (قطع الودجين) بفتح الواو والذال وهما عرقان في صفحتي العنق
يتحيطان به (مع الحلقوم والمرى) وتقدم بيانها ويسن أن تكون الابل عند النحر قائمة متعقولة
وكعبه يسرى والبقر والغنم عند الذبح مضجعة جنب أيسر مشدودة القوائم غير الرجل اليمنى وأن تحل
المدينة وأن يصدق بكل الاضحية الا لقمها بأكملها شوكا فانها مضمونة (وآخر وقتها) أي التضحية
(غروب الشمس من آخر أيام النشر بقى) فحظر ابن حبان في كل أيام النشر بقى ذبح (ولو ذبح كل من رجلين
أضحية الاخر ضمن ما بين القيمتين) أي قيمتها حية وقيمتها مذبوحة لان اراقه الدم فريضة

العظم وأن تطبخ وتطعم
﴿فصل﴾ كان أهل
الجاهلية يتقربون إلى
الله بأمور أبطلها بقوله
ما جعل الله من بحيرة الآية
فالبحيرة التي تنتج
خسة أبطن آخرها ذكر
فيشقى مالكها أذنهما
ويحلى سبيلها ولا ينتفع
بلسنها بل يحلبه للضيوف
والسائبة نوعان العبد
يعتقه مالكة سائبة
والبعير يسببه مالكة
لقضاء حوائج الناس
عليه والوصيلة نوعان
الشاة تنتج سبعة عناقين
عناقين فان تجت في
الثامنة جدًا وعناقا
قالوا وصلت أخاها فلا
يذبحونه لأجلها ولا
يشرب لبن الأم إلا
الرجال دون النساء
وجرت مجرى السائبة
والشاة كانت اذا تجت
ذكر اذبحوه لآلهتهم أو
أشي فلهم اود كرأواشي
قالوا وصلت أخاها فلم
يذبحوا الذكرا لآلهتهم
والحامي الفحل يضرب
في ابل الشخص عشر
سنين فيحلى سبيله
ويقولون حي ظهره
فلا ينتفعون من ظهره
بشيء
﴿باب الأيمان﴾

مقصودة وقد فوتها (وأجزاء) كل منهما (عن الاضحية) بغير ذننه بقولي (الواجبة بنذر) فيقرها
صاحبها لأنها مستحقة الصنف لجهة التضحية ولأن ذبحها لا يفتقر إلى نية أو متطوع بها والواجبة بالجعل
فلا يجزى ذبحها عن الاضحية لا فتقاره إلى نية

﴿فصل في العقيقة﴾ هي لغة الشعر الذي على رأس الولد حين يولد وشعرًا ما يذبح عند خلقه شعرو (نسن)
العقيقة على الغلام (وهي في حقه) شاتان (نسن) (عن غيره) من أشي وخشي (وهي في حقها) شاة
أن أريد العنق فيها بالنيابة للامر بذلك في غير الخنثى رواه الترمذي وقال حسن صحيح وقيل بالأشي الخنثى
وذكر الخنثى من زكادني وحصل أصل السنف في عقيقة الغلام بشاة (نسن) (أن لا تكسر العظم) بل تفصل
الأعضاء فتأخذ لآلئها أعضاء الولد (نسن) (أن تطبخ) كسائر الولائم الأربعة فتنقع في لبن اللبنة
لغير رواء الحاكم وأن يكون طبخها بخلوة فتأخذ لآلئها أعضاء الولد ولا ينقص الله عليه وسلم كان يحب
الخلوة والعسل (و) (أن) (تطعم) للفقراء كالأضحية وبعتها اليهم أولى من أن يذبحوها

﴿فصل﴾ (كان أهل الجاهلية يتقربون إلى الله تعالى) (بأمور) (أبطلها) الله تعالى
(بقوله ما جعل الله من بحيرة الآية) أي ما وجبها ولا أمر بها (فالبحيرة) من بحر أي شق هي (التي) (تنتج)
ينبتاها للمفعول (خسة أبطن آخرها ذكر) كما جزم به الرخشي وغيره وقيل سبعة ذكر أو أثنان أو أحدهما
ورجحه الأصل (فيشقى مالكها أذنهما) يحلى سبيلها ولا ينتفع بها ولا (بلسنها بل يحلبه للضيوف والسائبة)
نوعان (سراحدما) (العبد) يعتقه مالكة (هو أولى من قوله) يعتقه الرجل (سائبة) أي (لا ينتفع به ولا)
بولائه (والثاني) (البعير) يسببه مالكة لقضاء حوائج الناس عليه (وقد كان الرجل إذا مرض أو غاب يقول)
أن شفاني الله تعالى أو قديمت من سفرى فناقني سائبة فإذا حصل ذلك سببها وجعلها كالبحيرة في تحريم
الاتفاع بها (والوصيلة) بمعنى الواصلة (نوسمان) أحدهما ما قاله الخوهرى وغيره (الشاة) تنتج سبعة
أبطن (عناقين عناقين فان تجت في الثامنة) جدًا وعناقا (قالوا وصلت أخاها فلا يذبحونه لأجلها ولا يشرب لبن الأم إلا الرجال دون النساء وجرت مجرى السائبة والشاة كانت اذا تجت ذكر اذبحوه لآلهتهم أو أشي فلهم اود كرأواشي قالوا وصلت أخاها فلم يذبحوا الذكرا لآلهتهم والحامي الفحل يضرب في ابل الشخص عشر سنين فيحلى سبيله ويقولون حي ظهره فلا ينتفعون من ظهره بشيء بعد ذلك

﴿باب الأيمان﴾

تجمع بين الأصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم الآية وأخبار
كخبر البخاري أنه صلى الله عليه وسلم كان يحلف لا يؤمققت القلوب واليمين والخلف والإيلاء والقسم بمعنى
(هي نوسمان واقعة في خصومة) واقعة (في غيرها فالتى) منتفع (فيها) أن نكون (لأدفع) وهي بمن
المنكر (للحق) (أو لاستحقاق) وهي (خسة) (اللعان) والقسامة واليمين مع الشاهد في الأموال أو ما
يؤول اليها (و) (اليمين) (المردودة) على المدعى (بعد النكول) كما هي مبينة في أبوابها (وهي) أي (المردودة)
كالاقرار (من المدعى عليه) (لا كالبينة) تغليباً لجانبه (واليمين مع الشاهدين) وتقع (في الرد)
أي دعوى رد المشتري المبيع (بعيب ودعوى) الزوج (العتة) على الزوج (و) (دعوى) (الجراحة)
في عضو باطن (ادعى الجراح) أنه غير سليم (و) (دعوى) (الاعسار) أي اعسار نفسه إذا عهد

هي نوسمان واقعة في خصومة وغيرها فالتى فيها مال المدفع وهي بمن المنكر أو لاستحقاق وهي اللعان والقسامة واليمين مع الشاهدين في الأموال والمردودة بعد النكول وهي كالاقرار لا كالبينة واليمين مع الشاهدين في الرد بعيب ودعوى العتة والجراحة في عضو باطن والاعسار

وعلى الغائب والميت وفيما اذا قال (١٣٢) لزوجته أنت طالق أمس ثم قال أردت من غيري والتي في غيرها لغو اليمين كلا والله

وبلى والله بلا قصد حلف
وبمين المكره وهما غير
منعقدتين واليمين
المعقودة بالاختيار فان
كانت على ماض وهي
كاذبة فهي اليمين
الغموس والحلف اما
بالله أو باسم من أسمائه أو
صفة من صفاته أو
بطلاق أو عتق أو نذر
لجاء وهو التزام قرينة
معلقة بما لا يريد حصوله
ويتخير فيه بين ما
التزمه وكفارة اليمين
وحروف القسم الألف
وان لم تشتر والباء
والتاء والواو ولو قال الله
وضم أو فتح أو كسر أو
سكن فكناية والفاظ
اليمين كاقسم أو أقسمت
أو أحلف أو حلفت أو
أعزم أو عزمت بالله
ان لم يرد اخبارا فان لم
بذكر الله أو صفته
فليس يمين وينقطع
حكم اليمين بانحلالها
وباستثناء متصل ومن
حلف على يمين فرأى
غيرها خير امنها فليأت
الذي هو خير ثم ليكفر
عن يمينه فان قدم
الكفارة جاز الاصلام
ولو حلف على الزوج
على زوجته أو تركه
فزوج وهي في عدة
مسرحية بر في الاولى

له مال (در) الدعوى (على الغائب) على (الميت) ونحوهما (وفيما اذا قال لزوجته أنت طالق أمس
ثم قال أردت) أنها طالق (من غيري) فقيم في هذه الصور البيضة بما ادعاه بحلف معها طلبا للاستظهار
في المراد بالمحلف عليه في الاولى قد تم الغيب وفي الثانية عدم الوطء وفي الثالثة السلامة وفي الاخيرة الزادة
طلاق غيره (در) اليمين (التي) تقع (في غيرها) أي غير الخصومة (لغو اليمين) كلا والله بلى والله بلا قصد
حلف ويمين المكره (بفتح الراء) (درهما) أي لغو اليمين ويمين المكره (غير منعقدتين) إذا لا يقصد بلغو
اليمين تحقيق شيء وفعل المكره مرفوع عنه القلم وفي معنى اللغو ما لو حلف على شيء فسبق لسانه إلى غيره
كم ظاهر كلامهم أنه لا فرق بين جعته لا والله بلى والله وافرادهما هو ظاهر وقول الماوردي في الجمع الاولى لغو
والثانية منعقدة لأنها استلزام مقصود منه بربطان الفرض علم المقصد (واليمين المعقودة بالاختيار فان
كانت) بهذه (على ماض وهي كاذبة) أي نعتد الكذب بها (فهو اليمين الغموس) لأنها تغمس صاحبها في
الانحراف والنار وهي من الكبائر (والحلف أما بالله تعالى) أو باسم من أسمائه (المتخصصة به كالأله وخالق الخلق
الآن بر بدغير اليمين فليس يمين كما في الزوجة وأصلها خلافا لما في المنهاج (أو صفتين صفاته) الذاتية
كعظمته وعزته وكبريائه وكلامه (أو بطلاق أو عتق) كقوله ان دخلت الدار فزوجني طالق أو فعتدي فخر
(أو نذر لجاء) بفتح اللام (وهو التزام قرينة) مال أو عبادة (معلقة بما لا يريد حصوله) كان كلفه أو ان لم
أكله أو أن لم يكن الأمر كما قلت فعلى عتق أو صوم (ويستخير فيه) اذا وجد المعلق عليه (يكن ما التزمه) عملا
بالزامة (وكفارة اليمين) خبر مسلم كفارة النذر كفارة يمين وهي لا تسكن في نذر الترتب بالاتفاق فتعين حله
على نذر اللجاء أمرا ما يستعمل في الله وفي غيره سواء كالشيء والموجود فليس يمين إلا بيمين ما يستعمل فيهما
وهو في الله أغلب كالجحيم والخالق فليس يمين ان أراد به غيره تعالى (وحروف القسم الألف وان لم تشتر)
نحو الله (والباء) نحو بالله (والتاء) القوفية نحو بالله (والواو) نحو والله ومثل ذلك كما التنبيه نحو هالله (ولو
قال الله مثلا) (وضم أو فتح أو كسر أو سكن فكناية) ان نوى به اليمين فيمين والألف لا يمنع الانعقاد
على أنه لا حن في الحقيقة كما يشتهر في شرح الاصل وقولي أو سكن من ز يادني (والفاظ اليمين) أي صيغها
الفعلية (كاقسم أو أقسمت أو أحلف أو حلفت أو أعزم أو عزمت بالله) بغير زنة بقولي (ان لم يرد اخبارا)
مماضي في صيغة الماضي أو مستقبلا في المضارع والأفلا يكون يميناً وتعيير بما ذكره في ما غير يمين
(فان لم يذكر الله تعالى) (أو صفته فليس يمين) نقصد المحلوف به (و ينقطع حكم اليمين بانحلالها) كان
وقت تخلفه عدة وانقضت أو بتر في يمينه أو حن فيها أو استحال الكرك حلفه على شرب ماء هذا الكوز
فانقضت بغير اختياره (وباستثناء) بمشقة الله أو بعلمها (متصل) بالحلف ان نواه قبل فراغه منه
كقوله والله لا فعلن كذا ان شاء الله وان لم يشأ الله (ومن حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي
هو خير ثم ليكفر عن يمينه) لظاهر خبر الصحيحين اني لا حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها إلا كفرت
عن يميني وأتيت الذي هو خير (فان قد تم الكفارة) على الحن (بجاز) لقوله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن
ابن سمرة اذا حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فكفر عن يمينك ثم أتيت الذي هو خير رواه أبو داود
وغیره مؤلان الكفارة حق مالي يتعلق بيمينين بجاز تقدمها على أحدها كزكاة الفطر (الأصيام) فلا يجوز
تقدمه على الحن لأنه عبادة بكنية فلا يجوز تقدمها على وقت وجوبها بغير حاجة كصوم رمضان مؤلان العجز
أنما يتحقق بعد الوجوب (ولو حلف على الزوج على زوجته أو) على (ركه) أي ترك الزوج عليها
(فزوج) فيها (وهي في عدة منسوخة بر في الاولى وحن في الثانية) لان الرجعية في حكم الزوجة
ولو حلف لا يسكن أولاً يسكن أو لا يركب أو لا يلبس وهو بهذه الصفات فاستدام حن (لان الاستدامة
فيها تسكن مسكن ومساكنة كذاكل ما يتفق مدة كقيام ومشاركة فلان بخلاف ما لا يتفق

اولا يا كل هذه التمر فولا يخرجها ولا يمكها بر با كل بعضها اولا يا كلها فاختلطت بتمر فا كنه (١٣٣) الامرة لم يحنث والورع نحنث

نفسه اولا يا كل حنطه
فا كل دقيقا وسويقا
اولا يا كل لحافا كل البه
او شحما او لحافا غير لحم
النعم والصيد اولا يا كل
رطبا فا كل تمر اولا
يا كل لبنافا كل زبدا
او جبنا او لا يشرب
سويقا فا كله اولا يا كل
خبزا فاذا به وشرب به او
لا يشرب شيئا فذاه او
لا يكلم فلانا فسلم على
قوم هو فيهم ونوى
غيره او كتب اليه كتابا
او ارسل اليه رسولا
اولا يا كل راسا فا كل
راس غير النعم لم يحنث
الا ان كان من بلد يباع
فيه الراس مفردا

باب النذر

انما يصح في قرينة
كالزام حج او صلاة
فلونذر حجاني سنة بعينها
فنعنه عدو فلا قضاء عليه
كالونذر اضحية بعينها
فمات او مرض او
اضلال طريق او نسيان
او نوان قضاء ولو نذر
صوم سنة بعينها صامها
الا الايام المنهي عنها ولا
يقضيها ولا رمضان او
صوم اليوم الذي يقدم
فيه فلان صح فان قدم
ليلا انحل النذر لو نهارا
قضاء او صوم اليوم الذي
يقدم فيه فلان ابدا

بعدة كالحلف لا ينزج ولا تبطلت اوليا يصلي ثم هو بهذه الصفات فاستدام لا يحنث لان الاستدامة
فيها لا تستوي تزوجا ونطيحا الى اخره (او) حلف (لا يا كل هذه التمرة) وهي في فيه (ولا يخرجها ولا
يمسكها) با كل بعضها (و باخر اجه منفصلا في الحال) لانه لم ياكلها ولم يخرجها ولم يمسه فان لم ياكل بعضها
ولا اخرج منه منفصلا في الحال حنث بالامساك (او) حلف (لا يا كلها) فاختلطت بتمر فا كنه الامرة او بعضها
(لم يحنث) لجواز ان تكون هي المحلوف عليها (والورع نحنث نفسه) فيكفر لاحتمال انها تخبر المحلوف
عليها (اولا يا كل حنطه) فله كل دقيقا وسويقا منها او عجينها او خبزها (اولا يا كل لحافا) كل البه او
شحما (غير شحم ظهر وحش) او لحافا غير لحم النعم والصيد (والخيل والطير) اولا يا كل رطبافا كل تمر (او
لا يا كل لبنافا) كل زبدا او جبنا او لا يشرب سويقا فا كله اولا يا كل خبزا فاذا به وشرب به او لا يشرب شيئا
فذاه او لا يكلم فلانا فسلم على قوم هو فيهم ونوى غيره (او) لا يكلم فلانا (فكنت اليه كتابا او ارسل اليه
رسولا او لا يا كل راسا) ولا ننبه (فا كل راس غير النعم) كراس طير وصيد ورجل او بحر قد (لم يحنث)
في هذا كله لان ما فعله غير ما حلف عليه او غير المتبادر منه (الا ان كان) الحالف في الاخرة (من بلد يباع
فيه الراس مفردا) وان حلف خارجا فيه فحنث با كلها فيه قطعنا في غيره على الاقوى في الزوجه ثم اصلها قالوا
وهو الاقرب الى ظاهر النص لكن صحح النووي في تصحيحه مقابلته كلام الاصل بفتح ما اذا كل راس
النعم وهي الابل والبقر والغنم فحنث مطلقا لانه المتبادر عرفا (باب النذر) نذر
بالمعجمة هو لغة الوعد بخير او شر وشرا التزام فربما تعين والاصل فيه آيات كقوله تعالى وليؤفوا نذرهم
واخبار كخبر البخاري من نذر ان يطعم الله فليطعمه ومن نذر ان يعصي الله فلا يعصه (انما يصح) النذر
(في قرينة) لم تعين نقلا كانت او فرض كفاية لم تعين (كالزام حج او صلاة) ويلزمه فعل الحج بنفسه
ان كان حنثا فان عصى انا كافي حجة الاسلام وخرج بماد كرمالو نذر محرما كصلاة محدث او مكروه
كصوم الدهر لمن خاف به ضررا او فوت حق او مباحا كاكل طعام طيب او واجبا متعتنا كصلاة الظهر
فلا يصح (فلونذر حجاني سنة بعينها فنعنه عدو) او سلطان او رتد دين وهو لا يقدر على وفائه (فلا قضاء عليه
كالونذر اضحية بعينها فمات) لا قضاء عليه (او) منعه بعد الاحرام (مرض او اضلال طريق او نسيان)
او خطا في الوقت (او) منعه مطلقا (او ان قضاء) ونحوها كالونذر صوم سنة معينة فافطر فيها المرض فانه
يقضي ما افطره اما اذا منعه شي منها غير الاخير وقبل الاحرام فلا قضاء لان المنذور حنج في تلك السنة ولم
يقدر عليه (ولو نذر صوم سنة بعينها صامها) عن نذره (الا ايام رمضان والا ايام المنهي عنها) وهي كوما
العيد و ايام النشريق و ايام الحيض والنفاس (ولا يقضيها) لانها غير قابلة للصوم فلا تدخل في النذر (ولا)
يقضي شهر (رمضان) لعدم قبوله صوم غيره (او) نذر (صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان صح) نذره لان مكان
الوفاء به بان يعلم قدمه غدا فثبت السنة (فان) صامه عنه فذلك والا فان (قدم ليلا) او يوما مما لا يدخل في نذر
صوم سنة بعينها (انحل النذر) لعدم قبول ذلك للصوم او لصوم غيره (او نهارا) غير ما ذكر وهو صائم نقلا
او واجبا هو مفطر (قضاء) كالونذر صوم يوم معين ففاته (او) نذر (صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان
ابدا فقدم يوم الاثنين صام كل يوم اثنين يستقبله الامام) مما لا يدخل في نذره صوم سنة بعينها (ولا يجب
قضاؤه) اي بامره لانه لم يدخل في النذر

باب آداب القاضي

وما يذكر معه (يسن ان لا يقعد للحكم في مسجد) بل يكره اتخاذ مجلسا أو صو ناله عن ارتفاع الاصوات واللفظ
الواقعين بمجلس القضاء عادقوا انفق قضية او قضايا وقت حضوره في المسجد لصلاة او غيرها فلا بأس

فقدم يوم الاثنين صام كل يوم اثنين يستقبله الامام ولا يجب قضاؤه باب آداب القاضي يسن ان لا يقعد للحكم في مسجد

ولا محتجبا ويكون
ساكن القلب ويشهد
الجنائز ويعود
المرضى ويأتي مقدم
نحو الحاج ويحضر
الولائم كلها او يتركها
كلها وله ان يقول
للخصمين تكلموا وان
يسكت حتى يبتدى
احدهما واذا اجتمع
مدعون قدم السابق
غالبا بدعوى واحدة
وان ظهر من خصم
للدنياه فان عاد عزره
ويشاور العلماء الامناء
ولا يقلد غيره وله الحكم
بعلمه الا في عقوبة الله
وان ظهر له الخطأ في
حكم نقضه فان كان ذلك
باجتهاد حكم به فيما
يستقبل ولا ينقض
الاول ولا يقبل جرحا
وتعدلا وترجة الامن
عدلين وان ارتاب في
الشهود سألهم متفرقين
ويكفي في التعديل هو
عدل ويشترط ان
تكون معرفته به باطنة
متقدمة وينبغي كون
المعدل وكاتب القاضي
وصاحب مشورته عالما
وان يختم كبس الرقاع
ولا يفتحها حتى ينظر
الى الختم

تفضلها (و) ان (لا) يفعل الحكم (محتجبا) عن الناس فلا ينخله حاجا حيث لا حجة بل يكرمه انما فيه خبر
من ولي من امور الناس شيئا فاحتجبت حجة الله يوم القيامة رواه ابو داود والحاكم وصححه اسناده (و) ان
(يكون ساكن القلب) من كل شيء يغير خلقه فيكرمه ان يفضي في حال غضب جزاء وشيع مفرطين
ومرضى مؤلم وخوف من عجز وفزع شديد في الاصل في ذلك خبر لا يحكم احدين اثنين في غصان رواه
الشيخان (و) ان يشهد الجنائز ويعود المرضى باي مقدم اي وقت قدوم (نحو الحاج) كالمسافر الحاجة
غير الحج لان الزبارة عند ذلك فربما يتركها فربما يتركها فربما يتركها فربما يتركها فربما يتركها فربما يتركها
عزفه وقرب منه (و) ان يحضر الولائم كلها بشرطها السابقة (او يتركها كلها) ان كثرت فقطعته عن
الحكم نعم لو كان يخص بعضهم قبل توليته فلا بأس باستمراره موقفا بين الولائم والانواع التي قبلها بان
اظهر الاغراض فيها الاكرام لا التوبخ في تلك الانواع بالعكس (وله ان يقول للخصمين) اذا حضر اعنده
(تكلموا) اولينكم المدعى منكما (و) له (ان يسكت) عنهما حتى يبتدى احدهما بالكلام (واذا
اجتمع مدعون) هو اولى من قوله خصوم (فتقدم) وجوبا (السابق غالبا) ان علم فان جازا معا او جهل
السابق اقرع بينهم وقدم من خرجت فترعه وخرج من يادى غالباً مالو كان ثم مسافرون مستوفون او نسوة
او مضافه يسكن تقليم المسافر بن على المقيمين ولو نسوة وقد يمتن على المقيمين ان قلاوا لا يقدم السابق الا
(بدعوى واحدة) لئلا يطول الزمن فيتضرر الباقون ويأتي مثله في القارع اما المتسافرون والنسوة
فيقدمون بجميع الدعاوى ان لم يضر بالباقيين اضرازا يئنا والافتموا بوأحدة (وان ظهر من خصم
للد) أي شدة خصومة (تجاه فان عاد عزره) بما رواه (ويشاور) ثدبا (العلماء الامناء) في الحكم عند اختلاف
وجوه النظر وتعارض الاراء فيه لقوله تعالى لنبيه مشاورهم في الامر (ولا يقلد غيره) ان كان مجتهدا
بل يأخذ بما ظهر له باجتهاده لان المجتهد لا يقلد مجتهدا (وله الحكم بعلمه) لانه اذا حكم بشاهدين فعليه
وان شمل الظن اولى بشرط الحكم به ان يصرح بمسندته فيقول علمت ان عليك ما ادعاه وحكمت
عليك بعلمي قاله الماوردي والرواني (الا في عقوبة الله) تعالى من حد أو تعزير لئلا يستر في اسبابها ولو
قامت تينة بخلاف علمه فلا يحكم بالبين ولا بعلمه في تعيرى بالعقوبة اعظم من تعيره بالحدود وان ظهر له الخطأ
في حكم له او لغيره بان يمتن لا يقبل شهادته او خلاف نص كتاب أو سنة او خلاف نص مقلده او خلاف
اجماع أو قياس بجلي (نقضه) تسفن الخطأ فيه ونخالفته القاطع أو الظن المحكم (فان كان ذلك) أي ظهور
الخطأ فيه (باجتهاد) نان (حكم به) أي بالاجتهاد الثاني (فما يستقبل ولا ينقض) الاجتهاد (الاول) لان
الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد (ولا يقبل) القاضي (جرحا) لا (تعدلا) لا (ترجة) بنقل كلام الخصوم أو
الشهود (الامن عدلين) فلا يكفي قول المدعى عليه فهو محذور فغلط في شهادته على لان الاستزكاء حق الله
تعالى ولان الترجة غير هافيشترط فيها عدلان (وان ارتاب في الشهود سألهم متفرقين) عن وقت تحمل
الشهادة ومكانه عن تحمله واحده أو مع غيره وان كتم شهادته أو لا وانهم كتبوا الجرح أو مدادوا نحو ذلك
ينزل الرتبة (ويكفي في التعديل) ممن عدل غيره ان يقول (هو محذور) وان لم يقل لي او على لانه انتهت
العدالة التي اقتضاها قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم فزبادة لي وعلى تأكيد (ويشترط) في شهادته
بتعديل غيره (ان تكون معرفته به باطنة متقدمة) بصحبة او جوار او معاملة ليكون محلي بصيرة في شهادته
بالتعديل (وينبغي كون) كل من (المعدل) وكاتب القاضي وصاحب مشورته عالما بما يحتاج اليه في
التعديل والكتابة والمشورة (و) ينبغي (ان يختم كبس الرقاع) التي فيها الامضاء المقسومة او
اشياء الشركاء او المتكفين اذا جازا معا او نحو ذلك (و) ان (لا يفتحها حتى ينظر الى الختم) أي ختم

للسكنى لأنما تعد عن التهمة (و) أن (لا يقبل) القاضى (كتاب قاض) بسماع ينفذ أو يحكم اليه (الا
بشهادة عدلين) عنده بذلك فلا يكتفى بهما

باب القسمة

هي تميز الحصص بعضها عن بعض والأصل فيها قبل الاجماع آيات كآية وإذا حفر القسمة وأخبار كخبر
الصحيحين كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقسم الغنائم بين أربابها (أجرة القايمة) أى الذى نصته الإمام (من
يسر المال) من سهم المصالح لأن ذلك من المصالح العامة (ثم) أن تعذر تيسر المال فأجرته (على الشركاء)
كما لو كان القاسم منصوبهم (وهي) أى الأجرة التى على الشركاء (على قدر حصصهم المأخوذة لأنها من مؤن
الملك كالنفقة وخرج بزادى المأخوذة الحصص الأصلية فى قسمة لتعديل فإن الأجرة ليست على قدرها
بل على قدر الحصص المأخوذة فله وكثرة لأن العمل فى الكثرة كثر منه فى القليل هذا أن أطلقوا المسمى
أو كانت الأجرة فاسدة أو الأفعلى كل منهم ما ساء من الأجرة ولو فوق أجرة المثل سواء عقيدوا أمعاهم مرتين
فإن اتفقوا على القسمة لأرادوا طلبها يتنفع به) أى بما يخصه (بعدها) دون غيره (قسم) قسمة اجبار
فلو كان لشخص عشر دار لا يصلح للسكنى فى الباقي لاخر يصلح لها أجر صاحب العشر على القسمة بطلب
الآخر دون عكسه لأن صاحب العشر متمتع فى طلبه والآخر معذور (ويقسم بقرعة) فيجزأ ما يقسم
كذلك فى المسكيل وزنا فى الموزون ويزع فى المذروع وعذافى المعدود ويكتب فى كل رفعة اسم شريك أو
جزء يميز بحد أو غيره وتخرج فى تبادق مستوية ثم يخرج من لم يحضر رافة على جزء أو اسم فيعطى
الجزء ولين خرج حظه ويفعل ذلك فى الرفعة الثانية وتعين الثالثة للباقي إن كانت ثلاثاً ونحوها يقسم (على
أقل الانصاء أن اختلفت) كمن قسم ثلث وسدس فيجزأ ستة أجزاء (ويحترز) إذا كتب الأجزاء
(عن فريق حصص واحدة) بأن لا يبدأ بصاحب السدس لأنه إذا بدأ به حينئذ يخرج له الجزء الثانى أو
الخامس فيتفرق ذلك من له النصف أو الثلث فيبدأ بمن له النصف فإن خرج على اسمه الجزء الأول والثانى
أعطيهما والثالث وثنى بذى الثلث فإن خرج على اسمه الجزء الرابع أعطيه والخامس وبتعين السادس
لمن له النصف وإن استوت الانصاء جزي فاقسم عليها (ولا يجبر) أحد (على جعل السفلى لواحد والعلو
لآخر) لمصلحة من الضرر (ولو ادعى بعضهم) على بعض (غلطاً فى قسمة اجبار لو قسمة تراش وهي
بالأجزاء صدق المدعى عليه يمينه) كما فى غير ذلك (فإن أقام المدعى يمينه بذلك) أى بالغلط فيما ذكر (لو
حلف بعد نكول المدعى عليه نقضت القسمة) كغيرها من الخصومات ولأن الثانية أقرار ولا يفرز مع
التفاوت فإن كانت قسمة التراضى بالتعديل أو الرد فلا أثر لهذه الدعوى لأن هذه القسمة تتبع ولا أثر للغلط
لو اختلف فيه كما أنه لا أثر لليمين فيترك صاحب الحق يبركه وإذا حلف بعد النكول من ز يادى (كما
لو ظهر على المشتكين) فإن القسمة تنقض لأن التصرف فيما خلفه الميت قبل وفاء دينه باطل (وإن استحق
بعض المظنوم وكان معيناً غير سواء) بأن اختص أحدهما أو أصاب منه أكثر (بطلت) أى القسمة
لاحتياج أحدهما إلى الرجوع على الآخر وتعود الأشاعة (والأ) بأن كان بعضه شائعاً أو معيناً
(بطلت فيه) لاقى الباقي تفرقاً بالصفقة ولو صول كل منهم إلى قدر حصة (ولا يقسم جبراً صنف مع غيره
مطلقاً) كضائتين مصر به وشاهية وعبيد تركي وهندي يوز بحسب ونياب أبر يسير ككثان وفطر لشدة
اختلاف الأغراض فى ذلك (ولا) صنف (مع صنفه) كيدلربن (على أن يكون كل منهما لواحد) لشدة
اختلاف الأغراض باختلاف المحال والأبنة (الافى منقول نوع) لم يختلف كعبيد ونياب من نوع متساوية
القيمة (و) فى (نحوه) كما كان صفار متلاصقة فتقسم كذلك جبراً لاختلاف الأغراض فى ذلك وقول
ونحوه إلى آخره من ز يادى بل كلام الأصل يقتضى أنه لا اجبار فيه

ولا يقبل كتاب قاض

الا بشهادة عدلين

باب القسمة

أجرة القاسم من بيت
المال ثم على الشركاء
وهي على قدر حصصهم
المأخوذة فإن اتفقوا
على القسمة لأرادوا
طلبها يتنفع به بعدها
قسم ويقسم بقرعة
على أقل الانصاء إن
اختلفت ويحترز عن
تفريق حصة واحدة
ولا يجبر على جعل السفلى
لواحد والعلو لآخر ولو
ادعى بعضهم غلطا فى
قسمة اجبار أو قسمة
تراش وهي بالأجزاء
صدق المدعى عليه
بيمينه فإن أقام يمينه
بذلك أو حلف بعد نكول
للمدعى عليه نقضت
القسمة كما لو ظهر على
المشتكين وإن استحو
بعض المظنوم وكان
معيناً غير سواء بطلت
والأبنة لا يفرز مع غيره
مطلقاً ولا مع صنفه على
أن يكون كل منهما
لواحد الا فى منقول
نوع ونحوه كما كان
صفار متلاصقة

باب الشهادات

هي انواع بحسب ما
تقبل فيه شاهد في رؤية
هلال رمضان وشاهد
وبين في الاموال وشاهد
وامرأتان فيها وفيما
لا يراه الرجال غالبا
وشاهدان في غير الزنا
وشاهدان وبين في
صور تقدمت في الايمان
واربع نسوة فيما لا يراه
الرجال غالبا واربعه
رجال في الشهادة بالزنا
وان رجعا عن الشهادة
فان كان قبل الحكم لم
يحكم به بعده غير موافق
الطلاق والعقود المسال
وغيرها وشرط الشاهد
حرية وعدالة وبصر
وسمع ونطق ورشد
وعدم تغفل ومروءة
وتجوز الشهادة على
الشهادة في غير عقوبة
الله تعالى واحسان ولا
يشترط لكل من
الاصلين شاهدان بل
يكفي اثنان ولا تقبل
شهادة سيد لرفيقه ولا
اصل لفرعه ولا عكسه
وتقبل شهادة كل منهما
على الآخر حتى على
الاب بطلاق ضرة أمهما او
قدفها وتقبل شهادة أحد
الزوجين للآخر والاخ
لاخيه ومن ردت شهادته
لمعنى وزال فاعادها
فبالتامن يتهم واذا
تعارضت يثبتان نساقعا

(هي) جمع شهادة وهي اخبار عن شيء بلفظ خاص والاصل فيها آيات كما يفرد لاكتتموا الشهادة واخبار
كخبر الصحيحين ليس لك الا شاهدك او بمشاور كانها شاهد ومشهود عليه ومشهود له ومصدق
وكما تعلم بما يأتي وهي (انواع بحسب ما تقبل فيه) الاول (شاهد) وهو (فرد في هلال رمضان) قال ابن
عمر اخبر النبي صلى الله عليه وسلم اني رأيت في فمك وامر الناس بصلاته رواه ابو داود وابن حبان وقال صحيح
الاسناد على شرط مسلم (و) الثاني (شاهد بين في الاموال) او ما قصت به روى مسلم وغيره انه صلى الله
عليه وسلم قضى بشاهدين بين زاد الشافعي في الاموال (و) الثالث (شاهد امرأتان فيما اى في الاموال
(وفيما لا يراه الرجال غالبا) كعيب امرأة تحت ثوبها وبكاره ولد في حوض لعموم قوله تعالى فان لم
يكنوا رجلين فرجل وامرأتان والخشى كالمراة وتعييرى بماد كراولى مما عثر به (و) الرابع
(شاهدان في غير الزنا) وغير ما في معناه لعموم آية واستشهدوا شهادتين (و) الخامس (شاهدان وبين في
صور تقدمت في الايمان) وتقدم الكلام عليها ثم (و) السادس (اربع نسوة فيما لا يراه الرجال غالبا)
وتقدمت أمثله روى ابن أبي شيبة عن الزهري مصتب السنة بانه تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن
من ولادة النساء وغيرهن وقيل بذلك غير ما يشاركه في المعنى المذكور وتعييرى بماد كراولى من
اقتضاه على عيوب النساء (و) السابع (اربع رجال في الشهادة بالزنا) لقوله تعالى (والذين يرمون
المحصنات ثم لم ياتوا بأربعة شهداء الآية واثنان البهيمة والميتون نحوهما كالزنا) وان رجعا عن الشهادة
فان كان (قبل الحكم لم يحكم) بها الحاكم لانه لا يبرى صدقوا في الاول أم في الثاني فلا
يبقى ظن الصدق فيها (او) كان (بعده) وبعد استيفاء الحق (غير موافق) للشهود عليه (في الطلاق) البائن
(والعقود المال وغيرها) كالرضاع المحرم والمعان والفسخ بالعيب والقتل كان قالوا اخطأنا في شهادتنا
لتفويتهم عليه حقه (و) بشرط الشاهد حر بقرعة القدر بصره وسمع ونطق ورشد وعقل ومروءة وهي
التخلق بخلق أمثاله في زمانه ومكانه وعدم اتهام كايقل بما يأتي فلا تقبل الشهادة ممن به رفق ولا من كافر
وقاسني ولا من اعنى الا في مواضع تأتي في باب احكام الاعمى ولا من اصر في الاقوال ولا من اخبر ولا من
محجور عليه شفعه وصار جنون ولا من معقل لا يفسد ولا من عادم مروءة كغير شوقي اكل او شرب او
مشى مكشوف الرأس في سوق بلا غير ولكن اسكت من حكايات مضحكة بين الناس وذكر السمع والنطق
من زبادني وقولي ورشداؤى من قوله والبالغ والعقل (وتجوز الشهادة على الشهادة) المقبولة (في غير
عقوبة الله تعالى واحسان) كعقد وفسخ وفرد وحقة قد في لعموم قوله تعالى واشهدوا ذرى عدل منكم
واللحاجة اليها لان الاصل قد يعتد وذكر في شرح الاصل كيفية تحكيمها وشرط قبولها امانى عقوبة الله
تعالى وفي الاحسان فلا يجوز لان حقه تعالى المشروط فيه الاحسان في الحلة تبني على المساهلة وحق
الادنى تبني على المضايقة وذكر الاحسان ممن زيادني وتعييرى بالعقوبة اولى من تعبيره بالجلود (ولا
يشترط لكل من الاصلين شاهدان بل يكفي اثنان) يشهدان على شهادة كل منهما كالمشهد على مقترنين
ولا يكفي واحد لهما واحد للآخر (ولا تقبل شهادة سيد لرفيقه) ولو مكانا (ولا اصل لفرعه ولا
عكسه) كشهادة لنفسه (وتقبل شهادة كل منهما على الآخر حتى) شهادة فرعين (على الاب بطلاق
ضرة أمهما او قدفها) لا تنفاه التهمة (وتقبل شهادة أحد الزوجين للآخر) شهادة (الاخ لاخيه)
لذلك (ومن ردت شهادته لمعنى) كرفي وكغير ظاهر (وزال فاعادها قبلت) لا تنفاه التهمة (الامن يتهم)
كالفاسيق والسيد والعكس وعادم المروءة فلا تقبل شهادة لانه يرمى في دفع عار الراساني وتعييرى بمن يتهم
اولى من تعبيره بالفاسق (واذا تعارضت يثبتان نساقعا) فلو ادعى كل من اثنين عينا في يد ثالث لم يقرب بانها

له كسبي ومجنون واذا سمعت فان أقر الخصم أو قامت عليه ينة والاحلف الا في الوادي على صبي بلوغه فانكر أو على حاكم جور في حكم أو على شاهد كذب ولا يمين في حد الا في لعان وقذف والحلف على البت في فعل نفسه ومملوكه نفيا أو اثباتا وفي فعل غيرهما اثباتا أو نفيا محصورا وعليه أو على نفي العلم في فعل الغير نفيا مطلقا فلو منعه الخصم حقه وعجز عن أخذه وفقر على أخذه مال له فله أخذ جنس حقه منه ثم غيره وان نكل الخصم عن اليمين لم يحكم عليه بالنكول وقد يتوهم خلافا فيما لو ادعى مسقطا للجزية كاسلامه في أثناء السنة أو للخراج كدفعه لعامل آخر ونكل عن اليمين أخذا منه أو ادعى حاضر الوقعة البلوغ لاخذ سهم المقاتلة ونكل لم يعط شيئا أو ادعى ابن حربي أنبت انه استعجله بدواء ونكل قتل

لا أحلها وأقام كل منهما ينة ما سقطت التناقض موجبها فحلف لكل منهما يميناً
باب الدعوى واليمينات
الدعوى لغة الطلب وشرا أخبار عن وجوب حرق على غيره عند حاكم واليمينات جمع ينة وهي الشهود سميوا بها لانهم يثبتون الحق والاصل في ذلك أخبار كخبر الصحيحين لو يعطى الناس بدعواهم لا دعوى ناعى كما مر حال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى بحلفه وروي البيهقي باسناد حسن ولكن اليمين على المدعى باليمين على من أنكر (لانسمع دعوى محال كحل) جبل (أحد ذهاب أو فسخه ولا) دعوى (ما بطله الشرع كمن خروا) أو حر للنهي عنه (ولا) دعوى (من لا عبارة له كسبي ومجنون) ولا دعوى خربي لا أمان له (واذا سمعت) الدعوى (فان أقر الخصم) بالحق (أو قامت عليه ينة) به فذاك (والاحلف) للخبر السابق (الا) في ثلاث مسائل (فما لو ادعى على صبي بلوغه فانكر) فلا يحلف لان خلفه يثبت مسامحة صباه يطول حلفه نعم الكافر المستي الذي أنبت وقال نعم حلف الانبات يحلف لسقوط القتل بناء على ان الانبات علامة للبلوغ (أو) ادعى (على حاكم مجور في حكم أو على شاهد كذب) في شهادة لا ارتفاع منصبهما عن ذلك (ولا يمين في حتم) لا يثبت بالشهاد (الا في) حد (لعان) فلكل من الزوجين أن يلاع عن ملان فيحد الحدا (والا) في حد (قذف) فلكل من المذنبين أن يلاع عن ملان فيحد الحدا (أو) ادعى (على نفي العلم في فعل الغير) أي غير نفسه ومملوكه (اثباتا أو نفيا محصورا) كسبي الوقوف عليه (و) يكون (عليه) أي على البت (أو على نفي العلم في فعل الغير) السابق (نفيا مطلقا) كسبي الوقوف عليه (أو) ادعى (أو نفيا محصورا أو عليه مع مطلقا من يادني) فلو منعه الخصم حقه (مقرا) كان أو منكر (أو عجز عن أخذه) منه (وقدر على أخذه مال له فله أخذ جنس حقه منه) أي من المال وان كان له به حجة (ثم) ان تعذر عليه جنس حقه فله أخذ (غيره) مقدما للتقدم على غيره وذكر الترتيب بين جنس الحق وغيره من يادني (وان نكل) الخصم المدعى عليه (عن اليمين) كان سكت لا نحو دهنه فيكم القاضي بنكوله (لم يحكم عليه) تحصيله (بالنكول) أي بسببه بل بسبب حلف خصمه لانه صلى الله عليه وسلم رد اليمين على طالب الحق رواه الحاكم وصححه إسناده (وقد يتوهم خلافا) أي يتوهم الحكم بالنكول في أربع مسائل وليس يحكم بها فيها لما يأتي (فما لو ادعى مسقطا للجزية كاسلامه في أثناء السنة) أو كان غائبا مثلا في أثناء السنة فخصر (أو) ادعى (للخراج كدفعه لعامل آخر ونكل) فيها (عن اليمين أخذا منه) لانها واجباً ولم يأت بدافع (أو) ادعى (حاضر الوقعة البلوغ لاخذ سهم المقاتلة ونكل لم يعط شيئا) لان الأصل عدم البلوغ (أو) ادعى (ابن حربي) أنبت (أنه استعجله) أي انبات العانة (بدوا ونكل قتل) لكفر الظاهر ولان الانبات علامة للبلوغ وحذف قول الاصل أو ادعى (الحاظ خطأ الخارص) بمحمول ونكل حكم عليه بخبره لان يميني على ضعيف وهو وجوب حلف المدعى

باب العتق
يعني الاعتاق وهو إزالة الرق عن الأدي والاصل فيه قبل الاجاع قوله تعالى فك رقبته خيرا للصحيحين أما رجل أعتق أمرا مسلما استنقذ الله بكل عضو منه عضوا منه من النار حتى الفرج بالفرج وأز كانه ثلاثا تفتق وعتيق وصيغة (هو ما اجبار) أي عتق اجبار (بان تملك العبد نفسه أو الشخص أصله أو فرعه أو شهد الشخص) (بعتق فبق فرقت شهادته ثم تملكه) فان العتق يقع في ذلك فها (واما اختيار) أي عتق اختيار (فيقع بصر وهو العتق الحر يتوفك الرقة) أي ما اشتق منها لورودها في القرآن وذلك كاستعقيق

هو ما اجبار بان تملك العبد نفسه أو الشخص أصله أو فرعه أو شهد بعتق فبق فرقت شهادته ثم تملكه واما اختيار فيقع بصر وهو العتق الحر وفك الرقة

وبكتابة بنية وهي
ما يحتمل العتق وغيره
فان اعنتق في صحته فن
رأس المال أو في مرض
موته فن الثلث الا في
عتق أم الولد اذا اعنتق
أحد الشر يكتن نصيبه
عتق عليه ومصرى
بالاعتاق لما أيسر به
فان كان معسرا
أو أوصى بعتق نصيبه
بعدمونه لم يسر ومضى
ضاق الثلث مير العتق
بقرعة

باب التدبير

انما يصح من بالغ عاقل
مختار ثم هو تعلق عتق
بصفة وهي موت السيد
فلا يجوز الرجوع عنه
الا بان يزيل ملكه
عنه ولا يتبع المدبرة
أولادها في التدبير
ولو ذرها حاملا ثبت
لحملها حكم التدبير فان
زال تدبيرها دام تدبيره
ومصرجه كانت حر
أو اعتقتك بعدموتى
وكنياته كخليت سبيلك
بعد موتى ولو ذبر
ثم كاتب أو عكس جاز
باب أمهات الأولاد
إذا حبست من سر أمته
فوضعت ولو سقطا يجب
فيه غرة صارت أم ولد
بمخلاف أمة غيره كأن
وطئها بظن أنها زوجته
الغرة أو أمته أو غيرها

أو اعتقتك أو حرز أو حرزتك أو فكك الرقة أو فكك رقتك (و) يقع (بكتابة بنية) للعتق (وهي)
ما يحتمل العتق وغيره (كفوله لا ملك لي عليك لا سلطان لي عليك (فان اعنتق) رقيقاً
(في) حال (مخفيه من رأس المال) يحسب عتقه (أو في) حال (مرض موته) ولا دين عليه فيستفرق (فمن)
الثلث (لان العتق بقرعة وهو في مرض الموت معتبر من الثلث كما مر) (الا في عتق أم الولد) فإنه من رأس
المال وان استولدها في مرضه كان نفاقه المال في الشهوات (وإذا اعنتق أحد الشر يكتن نصيبه عتق عليه) نصيبه
لأنه مالك التصرف فيه ولما باني (وشرى بالاعتاق) من مؤمير (لما يسره) من نصيب الشر يك أو بعضه
وعليه قيمته له وتعييرى بماد كرا عتق ما عتق به (فان كان معسراً أو أوصى بعتق نصيبه بعدمونه) فامتثل (لم
يكثر) وذلك لخبر الصحيحين من اعنتق شراً كاله في عتق كان له مال يبلغ من العبد قوم العبد عليه في قيمة عتق
فأعطى شراً كاه حصصهم وعتق عليه العبد أو أفقد عتق منه ما عتق (ومضى ضاق الثلث) عن جميع ما اعتقه
وكان العتق دفعه واحدة (مير العتق بقرعة) فلو اعنتق ثلاثة لا يملك غيرهم فيعتقهم سواء دفعه عتق أحدهم
باب التدبير

هو لغة النظر في العواقب وشرطاً تعلق عتق من مالك بموته وتسمى تدبيراً من التدبير لان الموت دبر الحيا
والأصل فيه قبل الأجاع خبر الصحيحين ان رجلاً ذبر غلاماً لبس له ثياباً غيرة فباعه الثوب ففقر به
له بدل على جوارحه وأركانه ثلاثين فبق عتقاً أم ولد وصيغه ومالك (انما يصح من بالغ) لاصي مولود بمراً (عاقل)
لا مجنون (مختار) لا مكره وهذا من زبادى (ثم هو تعلق عتق بصفة وهي موت السيد) لا وصيغه وهذا الاحتاج
الى اعتاق ولا قبول بعد الموت (فلا يجوز الرجوع عنه) بقول لا غيره (الا بان يزيل ملكه عنه) يبيع أو نحوه
كأثر التعلقات (ولا يتبع المدبرة أو أولادها) الحادثون بعد التدبير وقبل موت السيد (في التدبير) كما لا يتبع
المرهونه ولديها (ولو ذرها حاملاً ثبت لحملها حكم التدبير) ان لم يستثنه لأنه بمنزلة جزء منها (فان زال تدبيرها)
بموت أو غيره أو انفصل قبل موت سيدها (دام تدبيره) كما لو ذبر عتق فمات أحدهما قبل موت السيد أو
زال ملكه عنه (ومصرجه) أى التدبير (كانت حر) بعدموتى (أو اعتقتك بعدموتى وكنياته كخليت
سبيلك) أو حبستك (بعدموتى) وذكر الكناية من زبادى (ولو ذبر ثم كاتب أو عكس) أى كاتب ثم ذبر
(جاز) فيكون الرقيق في كل منهما مديراً مكاناً فيعتق بالأسبق من موت السيد وإذا نهج ثم بناء في الأولى
على أن التدبير تعلق عتق بصفة قياساً في الثانية على تعلق عتق المكاتب بصفة وإذا عتق بالأسبق بطل
المتأخر الا اذا كان المتأخر الكتابة فلا يبطل أحكامها فينبع العتق كسبته وولده كما قاله ابن الصباغ في الثانية
ويقال بها الأولى ويحتمل خلافه

باب أمهات الأولاد

بضم الميمزة وكسر هاء ففتح الميم وكسر هاء جمع أم وزمها أمته قاله الجوهرى والأصل فيه خبراً عما أمهات
من سيد لها فهي حرة عن ذبر من رواه ابن ماجه والحاكم وصححه استناده وخبر أمهات الأولاد لا يتبعن ولا يوهبن
ولا يورثن يستمتع بها سيدها مادام حياً فإذا مات فهي حرة رواه ابن القطان وحسنه (إذا حبست من حرة)
ملكها أو بعت ولو كافر أو مجنوناً (أمته) ولو بلاوط أو بوط أو محترم (فوضعت ولو سقطا يجب فيه غرة)
وان لم يفصل (صارت) به (أم ولد) فتعتق بموته ولو نقلها له كما مر (بمخلاف أمة غيره) ان لم يكن فرعاً (كان)
وطئها بظن أنها زوجته الحرة أو أمته أو غيرها (فخلت منه ووضعت ما من) فلا نصيب به أم ولد وان
ملكها لأنه لم يقع العلوق بيني ملكه وخرج بزبادى بحر المكاتب فلا نصيب أمته بذلك أم ولد (ولسيدها)
أى أم الولد (الجواز على النكاح) كالقنة نعم ان كان سيدها كافراً وهي مسلمة فليس له تزويجها كما علم
مما مر (وتفارق) أم الولد (المدبرة) في جميع مسائل (في أنها لا تباع ولا يوهب) خبر أمهات الأولاد لا يبيع
ولا

كاح وتنفارق المدبرة في أنها لا تباع ولا يوهب

ولا ترهن ولا يوصى بها وعقها من رأس المال ولا يضمن سيدها جانبها الثانية ويتبعها ولدها ولو كان بها أو استولد مكانه صارت
مستولدة مكانه ولا يصح بيعها إلا بالواشترت نفسها أو كانت مرهونة أو (١٣٩) جانية وأم ولد مكانه إن ولده

في الكتابة أو بعد
عقها لدون سنة أشهر
تبعها وعقها ولا تصير
أم ولد إلا فهو حر وهي
أم ولد إن كان يطؤها
ولو أسلمت أم ولد كثنائي
حبل بينهما أُرِز بموتها
حتى يعتقها أو يسلم
أو يموت

(باب أحكام الرقيق)
يفارق الحر في أنه
لا تلزمه جعة ولا تعقد
به ولا حج ولا عمرة إلا
بشروط وعورة الأمة
كأرجل لكن يحرم
نظر غير محرم إلى سائر
بدنها ولا يجوز كونه
شاهدا ولا ترجانا ولا
قائفا ولا قاسما ولا خارصا
ولا مقوما ولا كاتب
حكم ولا أمينا لحاكم ولا
لحماة أعظم ولا قاضيا
ولا وليا في نكاح أو قود
أو غير ذلك ولا وصيا
ولا يقدل أمرا ولا
ملك ولا يبطأ بملك ولا
تلزمه زكاة فطر
ويتحملها سيده ولا
يكفر بملك ولا يعطى من
زكاة ولا كفارة شيئا
الامن سهم المسكانيين
ولا يصوم غير فرض إذا
أضر ذلك الأباذن سيده

ولا توهن السابق (ولا ترهن) لما فيه من التسلط على البيع (ولا يوصى بها) لأنها لا تقبل النقل (وعقها من
رأس المال) كما مر (ولا يضمن سيدها جانبها الثانية) وإن قدت الأولى لأن جانبها يكون واحدة (ويتبعها)
في العتق (ولدها) الحاصل بنكاح رقيق أو زنا بعد تزويجها ثم ولد له بخلاف المدبرة فانها تباع وتوهب وترهن
ويوصى بها وعقها من الثلث ويضمن سيدها جانبها الثانية كما مر في القن ولا يتبعها ولدها بالوصف
السابق (ولو كان بها) أي أم الولد (أو استولد مكانه صارت) فيها (مستولدة مكانه) وإن كان وطؤها المسكانية
حرأما فتعتق من موت السيد وأداء النجوم (ولا يصح بيعها إلا) في ثلاث مسائل (فما لو اشترت
نفسها) كما أفنى به القفال وكأشراء تملك المكنة وهذه من زبادي (أو كانت مرهونة أو جانية)
تعلق برقتها مال وكان المالك فيها مقصرا حال الاستيلاء (وأم ولد مكانه إن ولدته في الكتابة) أي قبل
عتق أبيه (أو بعد عتقه لدون سنة أشهر) منه (تبعها وعقها) لأن العلق وقع في الرق وهو قبل عتق أبيه
تملكه بمنع يتبعه ولا يعتق عليه لضعف ملكه (ولا تصير أم ولد) لأنها علفت بملوك فاشبهت الأمة المنكوحة
(والا) بأن ولدها لستة أشهر فأكثر من العتق (فهو حر وهي أم ولد إن كان يطؤها) لظهور العلق مع الحرية
أو بعدها ولا تبع أباهم قفا وعقها ولا تصير مستولدة وقولي والأعظم مما عثر به (ولو أسلمت أم ولد كثنائي) هو
أعظم من قوله نصراني (حبل بينهما أُرِز بموتها) هو أعظم من قوله بتفقتها (حتى يعتقها أو يسلم) فثبت البيع
(أو يموت) فتعتق (باب أحكام الرقيق)

(يفارق الحر في أنه لا تلزمه جعة ولا تعقد به) كما مر في بابها (ولا يلزمه) (حج ولا عمرة) كما مر في محلها
(الابتنير) فيلزمه كالحرة (وعورة لامة كالحرة) أي كعورة بجامع أن رأس كل منهما ليس بعورة (لكن
يحرم نظر غير محرم إلى سائر بدنها) كالحرة كما صححه النووي تبعاً للحقوقيين وحزم الأضل تعالى تصحيح
الرافعي يجوز نظره إلى وجهها (ولا يجوز كونه) أي الرقيق (شاهدا ولا ترجانا) يترجم كلام الخصم والشاهد
للحكم (ولا قائفا ولا قاسما ولا خارصا ولا مقوما ولا كاتب حكم ولا أمينا لحاكم ولا قاضيا ولا وليا
في نكاح أو قود أو غير ذلك ولا وصيا ولا يقدل أمرا عاما) لنقصه بالرق ونعير في الولاية بما ذكر أعظم من
اقتصاره فيها على النكاح والقود والحد (ولا يملك) شيئا وإن ملكه سيده لأنه تملك فاشبه البهيمة نعم
المسكاتب يملك لكن مله ضعيف (ولا يبطأ) ولو كان مكانا (بملك) لعدم ملكه أو ضعفه وخوفا من هلاك
الأمة بالطلاق وتعيرى بذلك أولى من تعيره بالتسري (ولا تلزمه) زكاة (الزكاة فطر) فتلزم غير مكاتب أي
تلزمه ابتداء (و يتحملها سيده) عنه (ولا يكفر بملك) في سائر الكفارات لعدم ملكه أو ضعفه (ولا يعطى
من زكاة ولا) من (كفارة شيئا) الامن سهم المسكانيين (في الزكاة فطر) ان يأخذ منه (ولا يصوم غير
فرض إذا أضر ذلك) الصوم به أو بالسيد (الاباذن سيده) ونزول الأمة المباعة للسيد بأنها لا تصوم بحضرته
الاباذن وإن لم يصتر بها الصوم (ولا يلزمه) ان كان غير مكاتب ولا مأذون له في المعاملة (أقراره بملك في الحال)
إذا مال له بل يلزم ذمته لنطال به بعد عتقه (ولا يسهم له من الغنيمة) بل يرضح له (ولا يأخذ لقطعة الأعلى
حكم غيره) بأن ياذن له في أخذها ثباته عنه (ولا يرث ولا يرث) كما علم من محله (ولا تصح كفالة الاباذن
سيده) لأنه أثبات حتى عليه فاشبه النكاح (ولا يضمن بالدية بل يضمن منه بالقيمة ما يضمن من الحر
بالدية) من نفسه أو غيرها ويضمن منه ما ينقص من قيمته ما يضمن من الحر بالحكومة (و يتحمل العاقلة
قيمته ولا يتحمل هودية) عن غيره ولا يتحمل عنه بل كواجب جانبته بتعلق رقبته (وجلده) في الزنا وغيره

ولا يلزمه أقراره بملك في الحال ولا يسهم له من الغنيمة ولا يأخذ لقطعة الأعلى حكم غيره ولا يرث ولا يرث ولا تصح كفالة الاباذن سيده
ولا يضمن بالدية بل يضمن منه بالقيمة ما يضمن من الحر بالدية ويتحمل العاقلة قيمته ولا يتحمل هودية ولا يتحمل عنه وجلده

وثيقه على النصف من الحر ولا يجرم وينكح أمته ولا يجمع أكثر من اثنين وطلافه نثان وعدة الأمة قرآن ولا لعان بينها وبين سيدة أو ينكح حرة وأمة في عقد ^{الفرقة} (١٤٠) واحد ولا يقد به حر ولا مبعوض ويؤدي به فرض الكفارات ولا يحد فاذقه

ولا ينكح بنفسه ونحوه
الأمة على النكاح
وقسمها على النصف
وصداقها لغيرها
ولا يلحق ولدها سيدة
حتى يقر بوطنها
(باب أحكام المبعوض)
هو في بعضها كالعبد
وذلك كالنكاح والطلاق
والعدة والعقوبات
والشهادة ووجوب
الجمعة وانعقادها
والقود ونفقة القريب
ولا خيار للمبعوض إذا
عتق بعضها تحت عبد
ولا يوث في بعضها
كالحر وهوانه لا يقد
بمن فيه رق ويكفر
بالمال إن كان موسرا
وغير ذلك وفي بعضها
كالحر وكالعبد
باعتبار بن هو الملك
والأرض وغيرها

(باب الفرقة)

بأن تكتب الأسماء
وتخرج على السهام أو
بالعكس وقد تكون
في الأموال وذلك في
القسمة وتميز العتق
من الملك وقد تكون
في غيرها وذلك في ابتداء
القسم بين الزوجات

(وثيقه على النصف من الحر) كما متى الحدود (ولا يجرم) في الزنا كما علم من الحدود (وينكح أمته) ولا يجمع أكثر من اثنين وطلافه نثان (وينكح الأمة قرآن) أو شهر ونصف كما متى العتق (ولا لعان بينها وبين سيدة) كما متى بابه (وينكح حرة وأمة في عقد) كما متى النكاح (ولا يقد به حر ولا مبعوض) كما متى الجنابات (ويؤدي به فرض الكفارات) أي يعتقه عنها (ولا يحد فاذقه) بل يقرر كما متى اللعان (ولا ينكح بنفسه) بل لابد من إذن سيدة (وتحجر الأمة على النكاح) كما متى بابه (وقسمها على النصف) من قسم الحر كما متى بابه (وصداقها لغيرها) أي ملك لسيدة (ولا يلحق ولدها سيدة حتى يقر بوطنها) بخلافه في النكاح لأن فراشه أقوى **(باب أحكام المبعوض)** من ذكر وأنتى (هو في بعضها كالعبد وذلك كالنكاح) فلا يستقل به ولا يجمع أكثر من امرأتين وغير ذلك (والطلاق) فلا يملك المطلقتين (والعدة) فتعقد المبعوضة بقرآن أو شهر ونصف (والعقوبات) فهو فيها على النصف من عقوبة الحر ولا يحد فاذقه (والشهادة) فلا تقبل منه (ووجوب الجمعة) لا (انعقادها) فلا نجب عليه ولا تنعقد له وإن وقعت في نوبة (والقود) فلا يقد به حر ولا مبعوض وإن لم يزد حره بالقابل (ونفقة القريب) فلا تلزمه كالعبد إذا أتى الأصل وأصله ورث الشيخ أي حامله الذي في الرضعة وأصلها عن التسيط الظاهر أنها تلزمه لأنها كالغرامات (ولا خيار للمبعوض إذا عتق بعضها تحت عبد لا يوث) ولا يلزمه حج ولا عمرة ولا يكون قاضيا ولا وليا فقول كالتكاح إلى آخره أولى من قوله وهو النكاح إلى آخره (وفي بعضها كالحر هو أنه لا يقد بمن فيعزق) هو أولى من قوله بعتد (ويكفر بالمال) غير العتق (إن كان موسرا) ببعضه الحر (وغير ذلك) كجواز تنفله في بوبه صفة تصرفه بغير إذن سيدة وفيها وصية فباعتبار على التور بيمينه (وفي بعضها كالحر وكالعبد باعتبار بن هو الملك) فيملك ما يعطاه ببعضه الحر دون ما يعطاه بالبعوض الآخر (والأرض منه) فيثرب منه ما جمعه ببعضه الحر دون ما جمعه بغيره (وغيرها) كالجنابة عليه فيجب بها ما يقابل الحر به بنفسه من الذي يقر ما يقابل الرق بنفسه من القيمة **(باب الفرقة)**

هي أما (بأن تكتب الأسماء وتخرج على السهام) مثلا (أو بالعكس) بأن تكتب السهام مثلا وتخرج على الأسماء (وهي قد تكون في الأموال وذلك) في قسمتين (في القسمة) وفي (تميز العتق من الملك) كما متى في محلها (وقد تكون في غيرها وذلك) في سبع مسائل (في ابتداء القسم بين الزوجات) في (السفر بواحدة) منهن (و) في (تنازع ولا ينفكاح) ولا يوث (وقود عند الاستواء) في (تنازع عتق أحياء موات) ليس بمعدن (أو) في أحياء معدن (ظاهر أو باطن فهو أعم من تقيده بالظاهر) أو في دعوى عند حاكم (كما متى في أبوابها)

(باب أحكام الأعمى)

(هو كالصغير) في أحكامه (الافئ مسائل منها) أنه لأجهاد عليه لقوله تعالى ليس على الأعمى حرج أي في ترك الجهاد (ولا يجتهد في القبلة) لأن أدلتها بصره وبصره مفقود (ولا يصح بيعه ولا شراؤه) ولا نحوهما بما يعبر فيه الرؤية كالمبيع والرهن فيؤكل فيهما (ولاديه في عييه) بل فيهما الحكومة (ولا تقبل شهادته إلا) في خمسة مواضع (في الترجعة والإسماع) أي زوجته وأسماعه كلام الخصم أو الشاهد للقاضي لأنها تفسر وتقل اللفظ لا يحتاج إلى معانيه وإشارته وذكر الإسماع من زباني (و) في (ما يثبت بالاستفاضة كالنسب) والعتق والموت والنكاح فتعبري بما ذكره أولى من اقتصاره على النسب (و) في (ما يحمله قبل العمى إن كان

المشهد

والسفر بواحدة وتنازع ولا ينفكاح وقود عند الاستواء وتنازع عتق أحياء موات أو معدن أو في

دعوى عند حاكم **(باب أحكام الأعمى)** هو كالصغير إلا في مسائل مبهمة أنه لأجهاد عليه ولا يجتهد في القبلة ولا يصح بيعه ولا شراؤه ولا

دين في عييه ولا تقبل شهادته إلا في الترجعة والإسماع وما يثبت بالاستفاضة كالنسب وما يحمله قبل العمى إن كان

المشهود له وعليه معروف في الاسم والنسب وقبضه على المقر إلى أن يشهد عليه عند القاضي (١٤١) وأنه بكره أن يكون مؤذنا وحده

ولا تلزمه جمعة إلا أن
وجد قائدا متبرعا أو
بأجرة وهو قادر عليها
ويعتبر في لزوم الحج
والعمرة له مع وجود
الزاد والدابة وجود قائدا
ولا يثبت في ديوان
المرزقة في الغزو ولا
يعتق العبد الا عمو ولا
حضانة لمن به عمو
ونكره ذلك كانه يحرم
صيده بري وجارحة
ولا يجوز كونه اماما
اعظم ولا قاضيا

المشهود له وعليه معروف في الاسم والنسب (د) في (قبضه على المقر إلى أن يشهد عليه عند القاضي) بما سمعه منه من نحو طلاق أو عتق أو مال لشخص معروف في الاسم والنسب (د) منها (أنه بكره أن يكون مؤذنا وحده) لأنهم بما غلط في الوقت فإن كان معه بصير مخبر به لم يكره لا تفاء العلة (د) (أنه لا تلزمه جمعة) لتضرره (الآن وجد قائدا متبرعا أو) ملكا له (بأجرة وهو قادر عليها) فعمل أنه لو أحسن المشتى بالمعالي تلزمه جمعة خلافا للقاضي حسين (د) (أنه) يعتبر في لزوم الحج والعمرة له مع وجود الزاد والدابة وجود قائدا (يقود مويبر كمو يتره مشرعا أو ملكا له أو بأجرة وهو قادر عليها وهو في حقه كالمخبر في حق المراق) فيجب استنحاره بأجرة مثله وذكر العمره من زيادني (د) (أنه) لا يثبت في ديوان المرزقة في الغزو (اذ لا كفاية فيه) (د) (أنه) لا يعتق العبد الا عمو عن الكفارة لأن العتق محل بالعمل (د) (أنه) لا يحضانه لمن به عمو (ذكر أو أتى لأنها مراقبة على الحفظان وهي منتفية عنهما وهذا أمأ إلى الإمام وصرح به غيره وذهب الاشتوى إلى خلافه) (د) (أنه) (نكره ذلك) لأنه لا يقدح في المذبح (د) (أنه) (يحترم صيده بري وجارحة) وإن دلله بصير لأنه لا يبري المصدق فلا يصح إرساله وقولي وجارحة أعظم من قوله وكلب (د) (أنه) لا يجوز كونه اماما أعظم ولا قاضيا كالشهادة بل أولى ولا يكون شاعيا في الزكاة ولا خارضا ولا قاضيا ولا يحزى في العزة

باب حكم الأولاد

من الأدبيين وغيرهم (ولد الحرة حر) ولد (المملوك كتملوك غالبا) تبعا لها وخرج بز يادني غالبا مسائل منها لو أوصى مالك أمة بما تحمله فاعتقها أو أنه يعدمونه من الوطن الواطى لامة أنها حرة فعلفت منه (وولد أم الولد) (الحديث بعد ابلادها) (يتبعها) في العتق كما ترى فيعتق بعتق موت السيد (وولد المعلق يتبعها بصفة) ولو مدرة (لا يتبعها إلا أن كانت حاملا به عند العقد أو) عند وجود (الصفة) فيتبعها وتغيرى بما ذكر أعظم مما عثر به (وولد المكاتبة) (الحديث بعد الكتابة) (يتبعها) رقا وعتقا بالكتابة كولو المستولدة (ولاشي عليه للسنة) إذا لم توجد منه التزام بل للسيد مكاتبته (وولد الاضحية) (ولد الهدي الواجبان) بالتعيين (اضحية وهدى) فليس له أن يملك شيء منه بل يجب التصديق بجميعه كما هو قيل له أن يملك جبهه وخرى عليه الأصل تبعا للنهاج وأصله في ولد الاضحية (وحل المبيعة) أدبية وغيرها (يتبعها) فهو مبيع (ويقاله جزء من الثمن) لأنه معلوم (وولد المراهنة والجانية والمؤجرة والمعارضة والموصى بها) بمنفعتها (في) الصور ثن (بين الوصية وموت الموصى) سواء أولدته قبل الموت أم بعده (والموصى بخدمتها والموهو به إذا ولد قبل القبض لا يتبعها) فيما قام بها الصفع عن الاستناب أما إذا كانت الموصى بها أو بمنفعتها حاملا به عند الوصية فانه وصية أو حلت به بعتق موت الموصى أو ولدته الموهو به بعد القبض وقد حلت به بعد الهبة فانه يتبعها لحصول الملك فيها للقابل حينئذ فان كانت الموهو به حاملا به عند الهبة فهو هبة وذكر الموصى بمنفعتها من ز يادني وتغيرى بما ذكر في الموصى بها أولى مما عثر به (فائدة) لو رجع الابن في الموهو به لا يرجع في الولد الذي حلت به بعد الهبة بولده بعد القبض (وولد المغصو به بالمعارة والمقبوضه يبيع فاسد أو سقم والمبيعة قبل القبض يتبعها في الضمان) لأن وضع اليد تابع لوضع اليد عليها وحل الضمان في ولد المعارة إذا سكن متوجدا عند المأرأة أو حادنا ونمكن من رده فلم يرد (وولد المرتدان انعقد في الردة وأبواه مرتدان فمحمدا تبعا لهما) (والآ) بان انعقد قبل الردة أو فيها (وإذا أصوله مسلم) (فصل) تبعا والاسلام يعلو وذكر هذا من ز يادني ولو كان أحد أبويه مرتدًا ذكر الآخر أصليا فكافر أصليا قاله الثغوي والله أعلم

في حيزه الوقت بالمسح للوصية ومبيع القبض بالبيعة بالبيعة

يبيع فاسد أو سقم والمبيعة قبل القبض يتبعها في الضمان وولد المرتدان انعقد في الردة وأبواه مرتدان فمحمدا

الحمد لله على ما آمن به من الفقهاء في الدين وخص به أوليائه وأهل خصوصياته المتقين والصلاة والسلام على
 من كمل الله به النوع الإنساني * ووهبه من نور البصيرة ما أضاءت أشعته في الكون مع طول الأمد
 وكثافة الحجاب الظلماني سيدنا محمد المبعوث لتنظيم مكارم الأخلاق وتطهير النفوس بما راقى وعلو
 آله السادة الكرام وصحة البررة الفيحاء * (أما بعد) فقد تم بحمده تعالى طبع كتاب شرح التحرير
 المسمى تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب للإمام الفاضل والعلامة الكامل محمد الفضلاء
 ومترجم السلاوة شيخ الإسلام الشيخ زكريا الانصاري رحمه الله وأتاب رفيع الدرجات في دار رضاه وهو
 كتاب يحوي زبدة كتب فقهاء الشافعية واتفق فيه ما عليه القول بين تلك السادة المرضية
 وقد اعتنى بحصوله كل من علم بما انطوى عليه من الفوائد وجد في كشف غوامضه
 في الأكار كل ما جدد وقد شحت طرزه ووشيت غرزه عن هذا الشرح
 المبارك فإذن من السهجة ما ينشرح له خاطر كل سالك وصلى
 الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم



| صحيفة | صحيفة | صحيفة |
|----------------------------|-------------------------------|------------------------------|
| ٦٢ باب الضرورة | ٤٤ باب زكاة النابت | ٢ خطبة الكتاب |
| ٦٣ باب دخول حرم مكة | باب زكاة الفطر | ٣ كتاب الطهارة |
| باب كيفية معج المرأة | ٤٥ باب محال جواز أخذ القيمة | ٤ باب الوضوء |
| كتاب البيوع | باب اجتماع زكائين | ٧ باب الاحداث |
| ٦٥ باب بيوع الاعيان | باب المبادلة | ٨ باب النفس |
| باب لزوم البيع | باب الخلطة | ١١ باب التيمم |
| ٦٦ باب السلم | ٤٦ باب تعجيل الزكاة | ١٣ باب بيان للنجاسة وازالتها |
| ٦٧ باب الربا | باب زكاة المعدن والركاز | ١٥ باب مسح الخفين |
| باب المراجعة | ٤٧ باب قسم الصدقات | ١٧ باب الحيض |
| ٦٨ باب الخيل | باب قسم الغنيمة والفيء | ١٩ كتاب الصلاة |
| ٦٩ باب بيان البيوع الباطلة | ٤٨ باب الكفارة | ٢٠ باب أحكام الصلاة |
| ٧١ باب الصلح | ٤٩ باب الفدية | ٢٥ باب ما يفسد الصلاة |
| باب الخولاة | ٥٠ كتاب الصوم | ٢٦ باب الاذان |
| ٧٢ باب الوصية | ٥١ باب ما يفسد الصوم | ٢٧ باب مواقيت الصلاة |
| ٧٣ باب المساقاة والمزرعة | ٥٢ باب الافطار في رمضان | ٢٨ باب الامامة |
| باب الاجارة | باب ما يكره في الصوم | ٢٩ باب كيفية صلاة السفر |
| ٧٤ باب العارية | باب ما يصل الى الجوف ولا يفطر | ٣١ باب صلاة الجمعة |
| باب الوديعة | ٥٣ باب الاعتكاف | ٣٢ باب كيفية صلاة الخوف |
| ٧٥ باب القراض | ٥٤ كتاب النكاح | ٣٣ باب القضاء |
| باب الوكالة | ٥٥ باب أركان الحج وواجباته | باب كيفية وحكم صلاة المعذور |
| ٧٦ باب الشراكة | وسنة | ٣٤ باب صلاة العيدين |
| ٧٧ باب الهبة | ٥٧ باب محرمات الاحرام | باب الاستسقاء |
| باب الضمان | ٥٨ باب التحلل | ٣٥ باب صلاة الكسوفين |
| ٧٨ بالزمن | باب جزاء الصيد | ٣٦ باب صلاة النفل |
| باب الكتابة | ٥٩ باب رمي الجمار | ٣٨ باب السجود |
| ٨٠ باب الاقرار | باب مواقيت النكاح | ٣٩ باب صلاة الجماعة |
| ٨١ باب الشفعة | ٦٠ باب الهدى | ٤٠ باب ما يحرم استعماله |
| باب النصب | ٦١ باب افساد النكاح | ٤١ كتاب الجنائز |
| ٨٢ باب اللقطة | باب فوات الحج | ٤٢ كتاب الزكاة |
| ٨٣ باب الآجال | باب مكروهات النكاح | باب زكاة الناض |
| ٨٤ باب الحجر | باب نذر الهدى وغيره | باب زكاة التجارة |
| باب التفليس | ٦٢ باب كيفية الاسطاعة | ٤٣ باب زكاة النعم |

| صحيفة | صحيفة | صحيفة |
|-----------------------------|-------------------------------|---------------------------|
| ٨٥ باب الوقف | ١٠٠ كتاب المداق | ١٢٠ كتاب السير |
| ٨٦ باب احياء الموات | ١٠٢ فصل في المنعة | ١٢١ باب الجزية |
| كتاب الفرائض | فصل في الوليمة | ١٢٢ باب الهدية |
| ٨٨ فصل في العول | باب الفسور والنشور | ١٢٣ باب الخراج |
| ٨٩ فصل في بيان الحجب | ١٠٣ باب الخلع | باب السبق على التحيل |
| فصل في بيان من يقوم | ١٠٤ كتاب الطلاق | والسهام ونحوهما |
| مقام غيره في الارث | ١٠٦ باب الرجعة | ١٢٤ كتاب الحدود |
| فصل في بيان عدد أصول | باب الايلاء | ١٢٥ باب السرقة |
| المسائل | ١٠٧ باب الظهار | ١٢٦ باب قطع الطريق |
| ٩٠ فصل في بيان التصحيح | ١٠٨ باب اللعان | باب الصيال |
| فصل في الاختصار في | ١٠٩ باب العدة والاستبراء | ١٢٧ باب حكم الجدار المائل |
| مسائل الفرائض | ١١٠ باب الرضاع | وما يذكر معه |
| فصل في بيان المناسخ | ١١١ باب النفقة | باب حكم الاثربة |
| ٩١ فصل في بيان المشرقة | ١١٢ باب الحضنة | ١٢٨ باب الاطعمة |
| فصل في بيان ميراث الجد | كتاب الجنائيات | ١٢٩ باب الصيد |
| فصل في بيان ميراث المرتد | ١١٣ فصل في موجب القتل | باب الاضحية |
| فصل في بيان حكم اجتماع | ١١٤ فصل في الجنابة على الرقيق | ١٣١ فصل في العقيقة |
| جهنم فرض | فصل في الاشتراك في الجنابة | فصل كان أهل الجاهلية |
| ٩٢ فصل في بيان ميراث الخنثى | فصل في الجنابة على غير | باب الايمان |
| المشكول والمفقود والحمل | النفس | ١٣٣ باب النذر |
| كتاب النكاح | فصل في مستوفى القود | باب آداب القاضي |
| ٩٤ فصل في بيان الاولياء | ١١٥ باب الديات | باب القمصة |
| ٩٥ فصل في بيان الانكحة | ١١٦ باب العاقلة | ١٣٥ باب الشهادات |
| الباطلة | فصل في تغليظ الدية | ١٣٦ باب الدعوى واليمينات |
| ٩٧ فصل في بيان الانكحة | وتخفيفها | باب العتق |
| المكروهة | ١١٧ فصل في بيان الاصطدام | ١٣٨ باب التدبير |
| ٩٨ فصل غير الحر ينكح | فصل في الجنابة على الجنين | باب أهبات الاولاد |
| امراتين الخ | باب القسامة | ١٣٩ باب أحكام الرقيق |
| فصل في عيوب النكاح | ١١٨ فصل في القتل بالسحر | ١٤٠ باب أحكام المبيع |
| ٩٩ فصل في الاسلام على | باب أحكام المرتد | باب الفرعة |
| النكاح | باب أحكام السكران | باب أحكام الاعمي |
| ١٠٠ فصل في خيار العتيقة | ١١٩ باب الاكرام | ١٤١ باب حكم الاولاد |
| فصل فيما يقتضيه وطء الحائض | كتاب الجهاد | |
| في القبل | ١٢٠ باب البغاة | |